

الاضماع

في علوم البلاغة

للحطيب القزويني المتوفى عام ٧٣٩ هـ

شرح وتعليق وتنبيح

محمد عبد المنعم خفاجي

الجزء الأول

مطبعة القلم والشرايين
دار الحكمة للكتب العربية
يسى الباب المثلثي وشريكه



مَكْتَبَةُ
لِسَانِ الْعَرَبِ

www.lisanarb.com

الاضماع

في علوم البلاغة

للحطيب القزويني المتوفى عام ٧٣٩ هـ

شرح وتعليق وتنقيح

محمد عبد المنعم خفاجي

الجزء الأول

مكتبة الفتح والنشر اصحاب
دار إحياء الكتب العربية
عيسى البابا الحلبي وشريكاه

893.741
K528

الطبعة الثانية
[١٣٧٢ - ١٩٥٣]

373

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الكلمة الأولى

أحمده وأسئلته التوفيق والسداد ، وبعد :

فهذا شرح جديد مفصل ، لكتاب الإيضاح ، تأليف العالم الإمام الخطيب
القزويني ، إمام البلاغة وشيخ البيان ، المتوفي عام ٧٣٩ هـ

توخيت فيه عمق البحث ، ودقة التحليل ، والمعناية بيسط المسائل ، وحل
المشكلات ؛ وأومنأت فيه إلى شق المراجع والمصادر . ليكون جاماً لمسائل البلاغة
ومصدراً للدراسات العالية فيها ، ومرجعاً للطلاب والدارسين . والباحثين .
والله يعلم مقدار ما أخذ مني من جهد وبحث ومراجعة ؛ ومع ذلك فقد ثابتت
على كتابته وإخراجه ، ليسد النقص الذي نامسه في دراسات البلاغة .

وقد ظهرت الطبعة الأولى لهذا الكتاب عام ١٩٤٩ ، وهاهى ذى الطبعة
الثانية منقحة مهذبة . والله أسله أن يجعله خالساً لوجهه ، وأن ينفع به العلم
والثقافة ولغة الكتاب العزيز . فهو ولی ، نعم المولى ونعم النصير ..
وما توفيق إلا بالله عليه توكل وإليه أنيب .

محمد عبد المنعم فقامي

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمات

نشأة البلاغة العربية ومراحل التأليف فيها

١ - كان القرن الثاني المجري أول عصر شهد نشأة آراء كثيرة أصيلة ومتدرجة حول البلاغة ^(١) وعنصرها ، بعد فساد الملوكات ؛ وقد أخذ العلماء في بحث أصول بلاغات العرب ، وفي تدوين آرائهم في معنى كلمة البلاغة والفصاحة . وأهم ما يؤثر من ذلك : وصية بشر بن المعتمر - من زعماء العزلة وتوفى نحو عام ٢١٥هـ في البلاغة ^(٢) ، وتقسيم ابن المفع للبلاغة ^(٣) ؛ وتعريف العتائى لها ^(٤) ، ووصية ^(٥) أبي تمام للبحترى تدخل في هذا الباب ، ويقول البحترى : خير الكلام مقال وجل ودل ولم يعل ^(٦) .. وفي البيان للجاحظ تحديد للبلاغة كما يراها حكيم الهند ^(٧) ، ويقسمها الكندى فيلسوف العرب المتوفى عام ٢٦٥هـ إلى ثلاثة أنواع : فنون لا تعرفه العامة ولا تتكلم به ، ونوع بالعكس ، ونوع تعرفه

(١) لا تجد في العصر المباهلي كلمات عن البلاغة إلا ماروى عن عامر بن الفرب حين سئل من أبلغ الناس ؟ فقال : من حل المعنى المزبور بالفظ الوживز وطبق المفصل قبل التجزيز (٢٠٦ ج ١ العمدة ، ٢٨٠ ج ٢ الامالي) .. وفي العصر الاموى نجد معاوية كلامات في البلاغة ولسواء ، روى أن معاوية سأله صحارا عنها فأجابه (راجع ٨١ ج ١ البيان ، ١٨ ج ٢ السالم) (٢) ١٠٤ وما بعدها ج ١ البيان (٣) ٩١ ج ١ البيان ، ٢١٤ ج ٢ العمدة ، ٧٥ ج ١ البيان ، ٤٤ — ٤٦ الرسالة العذراء ، ٢ و ٣ و ٢٢ و ٢٣ ج ٣ العقد ، ١٤٠ — ١٥٠ ج ١ زهر الآداب . (٤) ٩٠ و ١٥٧ ج ١ البيان (٥) ١٥١ ج ١ زهر الآداب (٦) ٣٦ ج ١ المستطرف وتروي عن التعالى برواية أخرى : « مقال ودل » (٢١٨ ج ١ العمدة) (٧) ٧٨ و ٧٩ ج ١ البيان ، ٢٠ — ٣٨ الصناعتين ، ١٤٤ ج ١ زهر ، ٤٤ الرسالة العذراء

ولا تكلم به وهو أحمدها^(١) ، وذكر بزر جمهر حكيم الفرس فضائل الكلام
ورذائله في كلية طويلة مترجمة رواها صاحب الموازنة^(٢) . إلى آخر هذه الكلمات
وآراء .

٤ - ثم ألفت بعد ذلك كتب تجمع كثيراً من الآراء والدراسات الموجزة
حول البلاغة وبخوبتها . ومن هذه الكتب : إعجاز القرآن لأنبياء عيادة م ٤٠٧
والفصاحة للدينوري م ٢٨٠ هـ^(٣) والتشبيه والتلميل لفضل بن نوخن^(٤)
وصناعة الكلام للجاحظ^(٥) ، ونظم القرآن^(٦) والتلميل^(٧) له أيضاً ، والبلاغة
وقواعد الشعر للمبرد^(٨) .. وفي الكامل إشارات لمسائل كثيرة في البلاغة، وكذلك
الرسالة العذراء لابن المدر و البلاغة للحراني^(٩) ، وقواعد الشعر لشلب ، وقد
نشرته عام ١٩٤٨ بشرح كثيرة ، والبلاغة والخطابة للمرزوقي^(١٠) والمطابق
والمحاسن لابن الحرون^(١١) وتهذيب الفصاحة لأنبياء عيسى الأصفهاني^(١٢) وإعجاز
القرآن في نظمه وتأليفه للواسطي المعزلي م ٣٠٦ هـ وصنعة البلاغة للباحث،
والسيرا في م ٣٦٨ هـ . ونظم القرآن لابن الأخشيد^(١٣) ، وكذلك لابن أبي داود
م ٣١٦ هـ^(١٤) وكتاب الرد على من نفى المجاز في القرآن للحسن بن جعفر^(١٥)
... ومن هذه الكتب أيضاً الفصل في البيان والفصاحة للمرزباني م ٣٧٨ هـ

- (١) ٢١٩ ج ١ العدة (٢) ١٨٣ الموازنة (٣) ١١٦ الفهرست
لابن النديم (٤) ٣٨٣ المرجع (٥) ٣٨ الجاحظ لمقدم
(٦) ٤٠ المرجع (٧) ٧٦ ج ٦ معجم الأدباء (٨) ٨٨ فهرست ،
(٩) ١٧٨ فهرست (١٠) ٢١٥ فهرست (١١) ١٤٤ معجم الأدباء
(١٢) ٢١٢ فهرست (١٣) ١٩٧ فهرست (١٤) ٣٢٤ فهرست
(١٥) ٥٢٠ فهرست (١٦) ٥٧ فهرست

على أن أهم الكتب التي تناولت بعض مسائل البلاغة بالبحث ، أو التي ألفت فيها خاصة هي : كتاب جمارة أشعار العرب لأبي زيد القرشى ، ففى مقدمتها بحوث موجزة طريفة تتصل بالبلاغة . وكتاب البيان والتبيين للجاحظ ، وهو أهم ما ألف في هذا الطور من كتب تتصل بيلاغات العرب ثرآ وشعرآ ، وتعرض لتحديد البلاغة وما حولها من آراء كانت ذاته في عصر الجاحظ ؟ وفيه كثير من بحوث البلاغة ، فهو يعرف الاستعارة^(١) ويتكلم على السجع^(٢) ويشير إلى التفصيل والتقسيم^(٣) والاستطراد والسكنية^(٤) والأمثال^(٥) والاحتراض^(٦) والقلب^(٧) والأسلوب الحكيم^(٨) ; والجاحظ أول من تكلم على المذهب الكلامي^(٩) ويرى البلاغة في النظم لا في المعانى^(١٠) وهو ما ذهب إليه ابن خلدون^(١١) . والجاحظ يشيد بالإيجاز^(١٢) ، كما يدعوه في البيان كثيراً إلى ترك الوحشى والسوق ، ويبحث على الأفهام والوضوح ، وعلى ترك التعمق والتهذيب في صناعة الكلام ، إلى غير ذلك من شتى مادونه في البيان .. ولا يضر الجاحظ أن كانت دراساته موجزة مفرقة كما يقول أبو هلال^(١٣) ، فهى على كل حال ذات أثر كبير في نشأة البيان ، وهى التي أوجحت إلى كثير أن يعدوا الجاحظ الواضع الأول لعلم البيان . ومن الخطأ التهوين بأثر الجاحظ في البيان كما ذهب إليه بعض الباحثين المحدثين .

- (١) ١١٦ ج ١ البيان . (٢) ١٩٤ ج ١ البيان . (٣) ١٧٠ ج ١
و ٩١ ج ٢ البيان . (٤) ١٨٠ ج ١ و ٨ و ٢٩ و ٣١ و ٨٠ ج ٣ البيان .
(٥) ٨٦ و ٨٨ و ١١٤ و ١٨٣ ج ١ و ٢٢٤ ج ٢ و ٢٢٤ ج ٢ البيان . (٦) ١٦١
ج ١ البيان . (٧) ١٨٠ ج ١ البيان . (٨) ٢٠١ و ٢٠٢ ج ٢ البيان .
(٩) ١٠١ البديع لابن المعتر نشر محمد خفاجى ، ٧٦ ج ٢ العدة .
(١٠) ٤٠ ج ٣ الحيوان . (١١) ٥٧٧ مقدمة ابن خلدون . ويقول شيلر : في
الفن الشكل هو كل شيء والمعنى ليس شيئاً مذكوراً .
(١٢) ٨٣ و ٨٦ ج ١ و مواطن أخرى (١٣) ص ٦ و ٧ الصناعتين .

٣ — وقد بدأ التدوين في البلاغة على يد ابن المعتز الذي ألف كتابه القيم «البديع»^(١) وتعلب الذي ألف كتابه «قواعد الشعر» ؟ وبعد قليل ظهر تقد النثر كما ظهر تقد الشعر لقديمة بن جعفر المتوفى عام ٣٣٧ هـ . ثم كتاب الصناعتين لأبي هلال المتوفى عام ٥٣٩ هـ ، ثم كتاب الموازن للامدي ، والوساطة للجرجاني ، وإعجاز القرآن للباقلاني ، وسر الفصاحة لابن سنان الخفاجي والعمدة لابن رشيق وهذا أكثر الكتب اتصالاً بالبلاغة .

٤ — ثم جاء بعد ذلك أبو بكر عبد القاهر الجرجاني شيخ البلاغة العربية والمتوفى عام ٤٧١ هـ . فألف في البلاغة كتابين جليلين هما :

١ — أسرار البلاغة ، وفيه دراسات واسعة تتناول بحوث علم البيان من تشبيه ومجاز واستعارة وفيه شرح للسرقات وبعض ألوان البديع .

٢ — دلائل الإعجاز ، وفيه بحوث كثيرة هي أصول علم المعانى . كما أنه تحدث فيه عن الكلمات وعن التمثيل والمجاز والاستعارة والسرقات أيضاً .

٥ — وبعد عصر الجرجاني بحث الزمخشري في تفسيره ، والرازي في كتابه «نهاية الإعجاز» ، وابن الأثير صاحب المثل^(٢) الساير ، وبدر الدين ابن مالك صاحب المصباح ، والتتوخى صاحب «الأقصى القريب» ، وكثير من العلماء في البلاغة والفصاحة .

ومن أهم هؤلاء العلماء في هذا الطور أبو يعقوب السكاكي المتوفى عام ٥٦٢ هـ تلميذ الحنفي^(٣) ، الذي ألف كتابه «المفتاح» ، وجعله أقساماً ، وخص البلاغة

(١) على نهجه ألف ابن منفذ المتوفى عام ٥٨٤ هـ كتابه «البديع» .

(٢) شرحه عن الدين بن أبي الحديد م ٦٦٥ هـ في كتابه «الملك الدائز على المثل الساير» (٣) المفتاح .

بالقسم الثالث منه ، وقسمها إلى ثلاثة أقسام : المعانى — البيان — البديع .
وبذلك عزرت علوم البلاغة ومباحث كل علم منها بالتفصيل .

والفلسفة والمنطق تغلب على السكاكي إلى حد كبير ، من حيث كان يغلب
الذوق والطبع على عبد القاهر .

وبذلك تنتهي مراحل التأليف والابتكار في بحوث البلاغة وتدوينها
تدويناً كاملاً .

٦ - وجاء الخطيب القزويني المتوفى عام ٧٣٩ فألف في البلاغة كتابيه :
تلخيص (١) المفتاح والإيضاح . وقد ألف الإيضاح ليكون كالشرح للتلخيص
المفتاح وجمع فيه كثيراً من آراء عبد القاهر والسكاكي في شيء من التنظيم
والشرح .

وعلى متن التلخيص كثُرت الشروح والحواشي والتقارير وفي مقدمتها الأطول
للعصام ، والمطول (٢) للسعد وشرح التلخيص وسواها ... وهذه أهم كتب البلاغة
вшروحها في هذا العهد : قوانين البلاغة لعبد الخطيب البغدادي م ٩٢٩ هـ ،
والبيان لابن الزملکاني م ٩٥١ هـ ، والمعيار للزمجاني م ٩٥٤ هـ ، وبديع القرآن
لابن أبي الإصبع م ٩٥٤ هـ ، والفوائد الغيائية للعسدي م ٧٥٦ هـ وشرحها
الكرمانی م ٧٨٦ هـ ، والبيان لشرف الدين الطبیبی م ٧٤٣ هـ ، والطراز لیحيی
ابن حمزة العلوی م ٧٤٩ هـ ، وعروض الأفراح للسبکی م ٧٧٣ هـ ، والسمرقندیة
للسمرقندی وهي رسالة في الاستعارات ؟ وتوفي السمرقندی عام ٨٨٠ هـ .

(١) لذكریا الأنصاری م ٩٢٦ هـ « مختصر تلخيص المفتاح » : والعباسی م ٩٦٣
شرح لشواهد التلخيص سهاد معاهد التنصیع . (٢) عليه كتاب في شرح شواهد اسمه
عقد الدرر في حل أبيات المطول والختصر ، وهو مطبوع طبعة حجر عام ١٣٠٧ هـ في ١٦٦ صفحه .

٧ - شروح المفتاح للسكاكى

١ - شرحه بتامه المولى حسام

ب - وشرح القسم الثالث منه : الشيرازى م ٧١٠ هـ في «مفتاح المفتاح» ، والترمذى وهو معاصر للشيرازى ، والخلخالى م ٧٤٥ هـ ، والسعد (١) م ٧٩١ هـ ، والسيد م ٨١٦ هـ في «المصباح» الذى ألفه عام ٨٠٣ هـ ، وعماد الدين السكاشى . وله رسالة في حل المتشابهات التى أوردها الخطيب على المفتاح ، والإبرهارى سلطان شاه ، وطاشكربى زاده م ٩٦٢ هـ ، وشيخ زاده م ٩٥١ هـ ، والشريشى م ٧٦٩ هـ ، والخوارزمى ، وقد فرغ منه عام ٦٤٢ هـ ، والفنارى م ٨٣٤ هـ ، وله على شرحى السعد والسيد تعلیقات ، وابن كمال باشا م ٩٤٠ هـ وسواهم .

ج - واختصر القسم الثالث منه :

المعانجى م ٩٩٠ هـ ، والقزوينى م ٦٦٦ - ٥٧٣٩ هـ ، والإعجى م ٧٥٦ هـ في الفوائد الغياثية ، وبدر الدين ابن ابن مالك م ٦٨٦ هـ في «المصباح في اختصار المفتاح» ؛ ونظم «المصباح» المراكشى ، ثم شرحه وسماه «ضوء الصباح على ترجيز المصباح» ؛ واختصر هذا المختصر ابن التجوية م ٧١٨ هـ ، وسماه «ضوء الصباح» ، ثم شرحه في مجلدين في كتاب إسفار المصباح عن ضوء المصباح ، وحمد بن خضر «مصابح الزمان في شرح المصباح»

هذا وقد ألف السعد «المطول على تلخيص المفتاح للخطيب القزوينى» وانتهى من

(١) على شرح السيد حواس : للبساطمى م ٨٧١ هـ ، وللمولى الططفى م ٩٠٠ هـ ، ولنبىد الدين م ٩٠٨ هـ ، ولأسعد الناجى م ٩٢٢ هـ ، ولنجي الدين الفزى م ٩٥٤ هـ ، ولعثباب الحفاجى م ١٠٦٩ هـ

تأليفه عام ٧٤٨ هـ؛ كما انتهى من تأليف مختصر المطول عام ٧٥٦ هـ . وفرغ ابن يعقوب من تأليف شرحه على مختصر السعد في مكتبة في المحرم ١١٠٨ هـ . وانتهى ابن السبكى من تأليف شرحه « عروس الأفراح » على مختصر السعد في جمادى الأولى عام ٧٥٨ هـ . وانتهى الدسوقي من كتابة شرحه على مختصر السعد في شوال عام ١٢١٠ هـ .

٨ - ويمتاز الإيضاح للخطيب القزويني بعدة ميزات ظاهرة : فهو أول في كتاب في بحوث البلاغة ، وهو أوضح الكتب المؤلفة فيها نظاماً وأسلوباً ، وهو كثير البحث والتعمق والاستنباط لأسرار البلاغة العربية ، فوق أنه كتاب تطبيقي جميل في البلاغة ، وينقد القزويني فيه كثيراً من آراء السكاكي ، وإن كان يعتمد الخطيب فيه على عبد القاهر والسكاكى كثيراً . ومع ذلك فالخطيب يجمع في كتابه خلاصات لبحوث علماء البلاغة في شتى العصور حتى عصره ، والكتاب بعد ذلك غير المددة ، كبير الفائدة في الأدب والنقد والبلاغة والبيان (١) .

وهنالك مؤلفات جديدة ظهرت في البلاغة في عصر الحواشى ، ومن بينها عقود الجمان للسيوطى . كما ظهرت في العصر الحديث عدة مؤلفات في البلاغة فيها لون من التهذيب والتنسيق وحسن الأخذ والاختيار .

وبذلك تنتهي مراحل التأليف في البلاغة منذ نشأتها حتى الآن .

(١) شرحه الأقصر أتم ٨٠٠ هـ ، وجريدة رقم ٨٢٠ هـ ، والأستاذ الصعيدي والأستاذ التنوخي

الخطيب وأثره في البلاغة العربية :

والخطيب الفزويني ^(١) هو « جمال الدين أبو المعالي محمد بن عبد الرحمن ، ابن خطيب دمشق » كما يقول جورجي زيدان ، وبتفصيل أوسع هو « الشيخ الامام العالم العلامة خطيب الخطباء ، مفقى المسلمين ، جلال الدين ، أبو عبد الله ، محمد ، ابن قاضى القضاة سعد الدين أبي محمد عبد الرحمن ، ابن إمام الدين أبي حفص عمر ، الفزويني الشافعى » كما يقول تلاميذه أو هو نفسه فى مقدمة كتابه الإياضاح . فهو من أسرة علمية ودينية كبيرة ، كان لها ولاتك أثرها فى حياته وتفكيره وروحه . ولد عام ٦٦٦ هـ ، وتعلم الفقه ، وتولى القضاء ، وانتقل إلى دمشق ، وتولى الخطابة فى مسجدها ، ثم تولى القضاء بمصر ، وتمكن فنوده فيها أيام الملك الناصر ، اكتسب مالا طائلًا ، ثم جاء إلى دمشق وتوفى فيها . وأشار مؤلفاته تلخيص المفتاح ، والإياضاح فى المعانى والبيان ^(٢) ، وكانت وفاته عام ٧٣٩ هـ ، كما يقول صاحب الدرر السكامنة .

وتدل مؤلفات الخطيب فى البلاغة على ثقافة بلاغية وأدبية واسعة وقراءة مستفيضة لأهم المؤلفات فى البلاغة وفي مقدمتها : « أسرار البلاغة » و « دلائل الاعجاز » لعبد القاهر ، والمفتاح للسكاكى .

ألف الخطيب مختصرًا صغيراً لمفتاح فى البلاغة ، أو للقسم الثالث بعبارة أوضح ، وسماه « تلخيص المفتاح » . ^(٣) لخص فيه ذلك السفر العظيم وقدم فيه وأخر ،

(١) شذرات الذهب ، الدرر السكامنة فى أعيان المائة الثامنة ، وسوهاها .

(٢) وقد حرف جورجي زيدان اسمه فذكره « الإياضاح » بدلاً الإياضاح [ج ٤٤] تاریخ آداب اللغة العربية] .

(٣) شرحه باللغة المعاشرة م ٧٤٥ هـ ، وناظر الجيش م ٧٧٨ هـ والبارقى م ٧٨٦ ، وشمس الدين القونوى م ٧٨٨ هـ ، والثيراني م ٧٩٣ هـ ، والسيد عبد الله م ٨٠٠ ، وعصام الدين م ٩٥١ هـ ، والسعدى م ٩٩١ هـ . وعلى شرح السعدى شروح : ليس المقصى م ٩٦١ ، ولابن يعقوب م ١١٠٨ هـ وللسوسوق م ١٢٣٠ هـ .

وُحْدَفَ وَاخْتَصَرَ ، وَفِيهِ بَعْضُ آرَاءِهِ لَمْ يَرْتَضِهَا جَهَابِذَةُ هَذِهِ الْفَنُونَ ، «وَمِنْ الْجَيْبِ أَنْ يَسْمَى كَتَابَهُ بِهَذَا الْاسْمِ ، وَهُوَ فِي رَأْيِ أَحَدِ الْبَاحِثِينَ لَيْسَ بِالتَّلْخِيصِ لَهُ وَحْدَهُ ، بَلْ أَشْبَهُ بِأَنْ يَكُونَ تَلْخِيَصًا لِكَتَابِ أَسْرَارِ الْبَلَاغَةِ وَدَلَائِلِ الْاعْجَازِ لِعَبدِ الْقَاهِرِ وَلِسَرِ الْفَصَاحَةِ لَابْنِ سَنَانِ الْخَفَاجِيِّ .. وَرُوحُ التَّلْخِيصِ مِنَ الْكِتَابِ الْآخِيرِ وَاضْعَفَ كُلَّ الْوَضُوحِ فِي مُقْدِمَتِهِ»^(١) . وَقَدْ يَكُونُ فِي هَذَا الرَّأْيِ لَوْنُ مِنَ الْبَلَاغَةِ ، فَمِنْ التَّلْخِيصِ لَيْسَ تَلْخِيَصًا لِلْأَسْرَارِ وَالدَّلَائِلِ وَلِسَرِ الْفَصَاحَةِ فِي قَلِيلٍ وَلَا كَثِيرٍ ، إِنَّمَا هُوَ تَلْخِيصٌ لِلْقَسْمِ الْثَالِثِ مِنَ الْمُفْتَاحِ وَحْدَهُ ، وَمَا فِيهِ مِنْ رُوحِ التَّأْثِيرِ بَعْدِ الْقَاهِرِ فَرَجَعَهُ إِلَى الْمُفْتَاحِ نَفْسَهُ ، الَّذِي اعْتَمَدَ فِيهِ السَّكَاكِيُّ عَلَى عَبْدِ الْقَاهِرِ إِلَى حَدٍ بَعِيدٍ . وَقَدْ يَسْتَسْعَى ذَلِكُ فِي الْإِيَاضَاحَ لِفِي «تَلْخِيصِ الْمُفْتَاحِ»

ثُمَّ أَلْفُ الْخَطِيبِ كَتَابَهُ الْإِيَاضَاحَ فِي الْبَلَاغَةِ عَلَى تَرْتِيبِ التَّلْخِيصِ ، وَبِسَطِ القَوْلِ فِي لِيْكُونِ كَاشِرَحَ لَهُ ، فَأَوْضَعَ مَوَاضِعَهُ الْمُشَكَّلةَ ، وَفَصَلَ مَعَانِيهِ الْجَملَةِ ، وَاعْتَمَدَ عَلَى الْمُفْتَاحِ وَالْأَسْرَارِ وَالدَّلَائِلِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْمُؤْلِفَاتِ فِي بُحُوثِهِ وَدِرَاسَاتِهِ فِيهِ ، كَمَا يُشَيرُ إِلَيْهِ الْخَطِيبُ نَفْسَهُ فِي مُقْدِمَةِ الْإِيَاضَاحِ . وَالْكِتَابُ «فِي أَمْهَاتِ مَسَائِلِ هَذِهِ الْفَنُونِ» بِعِبارَةٍ وَاضْعَفَهُ فِيْهَا رُوحُ مِنْ أَسْلَوبِ عَبْدِ الْقَاهِرِ الْجَامِعِ بَيْنَ التَّحْقِيقِ الْعُلَى وَالرِّصَانَةِ الْأَدَيِّيةِ^(٢) .

وَعَلَى «تَلْخِيصِ الْمُفْتَاحِ لِلْخَطِيبِ» كَثِيرٌ مِنَ الشَّرُوحِ وَالْحَوَافِيِّ وَالْتَّقَارِيرِ مَا يَدُلُّ عَلَى مَدِي شَهْرَتِهِ الْعُلَمَاءِ عِنْدَ الْبَاحِثِينَ . وَلَا يَزَالُ مِنْهُجُ الْخَطِيبِ فِي الْبَلَاغَةِ وَفِي تَلْخِيَصِهِ بِالذَّاتِ هُوَ الْمُتَهَاجِرُ الْعُلَمَى فِي عِلْمِ الْبَلَاغَةِ إِلَى عَصْرِنَا الْراهنِ .

(١) ٦٢ ، ١٣٧ ، بُحُوثُ وَآرَاءُ فِي عِلْمِ الْبَلَاغَةِ لِلْأَسْتَاذِ الْمَرْحُومِ أَمْهَدِ الْمَرَاغِيِّ .

(٢) ٦٣ الْمَرْجَعُ .. وَفِي الْكِتَابِ الْأَزْهَرِيِّ حَاشِيَةٌ مُخْطَوِّطَةٌ عَلَى أَيَّاتِ الْإِيَاضَاحِ ، وَهِيَ نَسْخَةٌ فِي مجلَدٍ بِقَلْمَانِ فَارِسِيٍّ فِي ١٢٦٠ وَرَقَةٌ بِنَمَرَةِ (٤٣) ١٠٩٥ . وَفِيهَا نَسْخَةٌ أُخْرَى فِي مجلَدٍ بِقَلْمَانِ بَخْطَ مُحَمَّدِ حَسَنِ سَنَةِ ١٣٦٥ فِي ١٥٠ وَرَقَةٌ بِنَمَرَةِ (٢١١٠) ٥٢٨٦ : وَلِلْأَقْسَرِيِّ شَرِحٌ مُخْطَوِّطٌ عَلَى الْإِيَاضَاحِ ، بِدارِ الْكِتَابِ الْمَصْرِيِّ .

وكتاب الإيضاح عمل جليل في البلاغة ؛ سواء في ترتيبه وتقسيمه وتنظيم بحوثه ؛ أم في استيعابه واستقصائه وتحليله ، أم في جمعه واستمداده من شتى المصادر والمراجع ، أم في أسلوبه الأدبي وروحه وكثرة تطبيقاته الأدبية ، وهو أهم كتاب دراسي في البلاغة في العصر الحاضر .

وهذا شرح جديد للإيضاح ؛ يتناول بالبحث والتحليل والدراسة والتعليق والشرح جميع مسائله وشهادته ، ويشير إلى مصادرها ومراجعه التي الف منها الخطيب لهذا الكتاب . وهو عمل سيكون له أثره في البلاغة العربية ، وفي خدمة الإيضاح وتذليل صعوبات البحث فيه بتوفيق الله .

ويمتاز هذا الشرح بدقة البحث ، وطول المراجعة ؛ وكثرة الشرح والتفصيل ؛ واللام بكل رأي ؛ وتحليل كل مذهب ما عليه وما له ؛ وبعرض آراء جديدة في شتى بحوث البلاغة وعلومها .. كما يمتاز بقدمة التي هي تاريخ للبلاغة ونشأتها وأطوار التأليف فيها ، وغير ذلك مما يحتوى عليه من ميزات ، وقد وضعنا للكتاب بعض العناوين مساعدة على فهمه وإيضاحه .

ترجمة الخطيب

عن الدرر الكامنة لابن حجر^(١)، والعقد المذهب لابن الملقن، وشذرات الذهب^(٢)

هو قاضى القضاة أبو المعالى جلال الدين محمد بن القاضى سعد الدين أبي القاسم عبد الرحمن بن امام الدين عمر القزويني الشافعى.

ولد بموصل سنة ٦٦٦ وسكن بلاد الروم، مع والده وأخيه واشتغل بالعلم وتفقه على والده وولى قضاء نيسكار من بلاد الروم ثم قدم دمشق وسمع من العز الفاروقي وطائفة وحدث وتفقه واشتغل في الفنون وأتقن الأصول والعربية والمعانى والبيان، وكان فيها ذكراً مفوهاً ذا ذوق سليم حسن الابرار والحاضرة حلو العبارة فصيحاً جميلاً الهيئة كبر الدقن جواداً أديباً حسن الخط، وناب عن أخيه الاكبر امام الدين قاضى قضاة الشام إلى أن مات أخوه سنة ٦٩٩ ثم ولى خطابة جامع دمشق فأقام بها مدة طويلة ثم طلب الملك الناصر إلى القاهرة في سنة ٧٢٤ وكان قد ومه على البريد يوم الجمعة فاتفق أنه اجتمع بالناصر ساعة وصوله فأمره أن يخطب بجامع القلعة خطب مرتجلاً مع ما هو عليه من التعب وأثر السفر فأعجب به السلطان وشكره وسأله عن حاله وكم عليه من الدين فذكر أن عليه ثلاثين ألفاً فأمر بوفائها عنه فشاوره بقضاء دمشق فباشرها والخطابة جميعاً إلى أن ولاه قضاء الديار المصرية في سنة ٧٢٧ فعظم أمره جداً وصرف مال الأوقاف على الفقراء والحتاجين وحج مع السلطان فأعانه بمال وأحسن إلى المصريين والشاميين وكان لهم ذخراً وملجاً ولم يزل على حاله إلى أن أعيد إلى قضاة الشام بسبب أحوال

(١) من ٦ ج ٤ طبع الهند عام ١٣٥٠ هـ - لابن حجر م ٨٥٢ .

(٢) ٦ شذرات الذهب .

أولاده وفرح به أهل الشام فاقام قليلاً وتعلل وأصابه فاجف فمات منه في سنة ٧٣٩ عن ٧٣ سنة فأسفوا عليه كثيراً وشييعه عالم عظيم ، وللشعراء فيه مدائح كثيرة ومراث عديدة وكان يرغب الناس في الاشتغال بأصول الفقه وفي المعانى والبيان وتصنيفه المسمى تلخيص المفتاح مشهور ونظمه السيوطى وسماه عقود الجبان .. وله اياض التلخيص أيضاً .. وكان يعظم الارجاني الشاعر ويقول إنه لم يكن للعجم نظيره واختصر ديوانه فسماه (السور المرجانى من شعر الارجاني) . وقال النبى : عظم شأنه لما ولى قضاء الديار المصرية وبلغ من العز ما لا يوصف بحيث لاترد له شفاعة وربما رمى على يد السلطان نفسه وكان فصيحاً حلو العبارة ، مليح الصورة ، مصححاً حلماً كثيرة التحمل وسيرته تحتمل كراريس ، وذكر اليوسفى في سيرة الملوك الناصر محمد أن القاضى كان محسناً إلى الناس كثير التصدق والمكارم والبر لارباب البيوت ، قال : انه لم يوجد لأحد من القضاة منزلة عند سلطان تركى نظير منزلة جلال الدين ، وكان الناصر يتحمل ما ينفل إلية من سيرة ولده حق كان يقول لوالي البلد : أكبس فلاناً ثم رسول إليه يقول : لافعل ، نبلى في حياة من والده ... فرحمة الله تعالى عليهم وغفرانه .

وترجم له السيوطى في بغية الوعاة [ص ٦٦] ، فنسبه إلى أبي دلف العجلى ، وذكر مالا يخرج عما سبق ، ثم قال : ولا أعلم له نظم شيئاً مع قوة باعه في الأدب ، ومات في منتصف جمادى الأولى عام ٧٣٩ هـ .

ويقول صاحب الدرر السكامنة : إن له ابناً اسمه محمد بن محمد بن عبد الرحمن ابن عمر القزوينى ، وهو ابن القاضى جلال الدين خطيب جامع دمشق .. وقد ترجم له^(١).

(١) ١٨٥ ج ٤ .. ويقول فيه : إنه ولد عام ٧٠١ هـ وتفقه ومهر في الخطابة ومات في جمادى الآخرة عام ٧٤٢ هـ .

أول كتاب الإيضاح للخطيب القزويني

تمهيد

قال الشيخ الإمام، العالم العالمة، خطيب الخطباء ، مفتى المسلمين ، جلال الدين :
أبو عبد الله محمد، ابن قاضى القضاة سعد الدين أبي محمد عبد الرحمن ، ابن إمام الدين
أبي حفص عمر ؛ القزويني الشافعى . متى الله المسلمين بمحياه ، وأحسن عقباه :
الحمد لله رب العالمين ، وصلاته على محمد وعلى آل محمد أجمعين .

أما بعد : فهذا كتاب في علم البلاغة وتواضعها^(١)؛ ترجمته^(٢) بد «الإيضاح»
وجعلته على ترتيب مختصرى الذى سميتها تلخيص المفتاح . وبسطت فيه القول
ليكون كالشرح له ؛ فأوضحت مواضعه المشككة ، وفصلت معانيه الجملة ؛
وعلمت إلى ما خلا عنه المختصر ، مما تضمنه «مفتاح العلوم»^(٣) ، وإلى ماحلا
عنه المفتاح من كلام الشيخ الإمام عبد القاهر الجرجانى^(٤) رحمه الله . في كتابيه:
دلائل الاجاز ، وأسرار البلاغة ، وإلى ما تيسر النظر فيه من كلام غيرها^(٥) ؛
فاستخرجت زبدة^(٦) ذلك كله ، وهذبتها ورتبتها ؛ حتى استقر كل شيء منها في
 محله ؛ وأضفت إلى ذلك ما أدى إليه فكرى ، ولم أجده لغيرى .

فباء بحمد الله جامعاً لأشتات هذا العلم . وإليه أرجب في أن يجعله نافعاً لمن
نظر فيه من أولى الفهم .
وهو حسي ونعم الوكيل .

(١) علم البلاغة يشتمل على المعانى والبيان وتوابعها هو علم البديع والكلام في السرقات
الشعرية (٢) المراد بيته (٣) تأليف السكاكي م ٦٢٦

(٤) هو شيخ البلاغة العربية وفلسفتها . توفي عام ٥٤٧ هـ . واسم أبو بكر عبد القاهر
ابن عبد الرحمن الجرجانى : وله ترجمة في فوات الوفيات وفي بيبة الوعاء السيوطي وعرض له
ولكتابيه : الأسرار والدلائل صاحب كتاب بحوث وآراء في علوم البلاغة (من ١٢٩، ٥٨ - ١٣٢) .. وقد ألفت فيه كتاباً عنوانه « عبد القاهر والبلاغة العربية »

(٥) أى غير السكاكي والجرجانى (٦) زبدة الشيء : جوهره وخلاصته .

مقدمة^(١)

في الكشف عن معنى الفصاحة والبلاغة

واختصار علم البلاغة في علمي^(٢) المعانى والبيان

لناس في تفسير الفصاحة والبلاغة أقوال مختلفة ، لم أجده فيما بلغني منها .

(١) الإيضاح مقسم إلى : مقدمة وثلاثة فنون وخاتمة ، فالمقدمة ليست من قبيل مقاصد علم البلاغة وتوابعها ، بل هي تمهد لذلك . والفنون الثلاثة هي من مقاصد البلاغة إلا أن موضوع كل فن منها مختلف عن موضوع الآخر ، فموضوع الفن الأول — وهو علم المعانى — الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد ؛ وموضوع الفن الثاني — علم البيان — الاحتراز عن التعقيد المعنوى ، وموضوع الفن الثالث — البديع — ليس الاحتراز عن شيء أصلا ، بل مجرد تحسين اللفظ وزينته . والخاتمة تشمل السرقات والكلام على حسن الابتداء والتخلص وحسن الخاتمة ، فهي من الفن الثالث أو متصلة به بصلة كبيرة .

المقدمة هنا لبيان معنى شيئاً : الأول معنى الفصاحة والبلاغة ، والثانى اختصار علم البلاغة في علمي المعانى والبيان . وكل ذلك مما يرتبط بالمقصود من الكتاب .. فالمقدمة هنا هي مقدمة كتاب .

وذكر معنى الفصاحة والبلاغة قبل الشروع في مسائل المعانى والبيان والبديع ضروري ، لتوقف معرفة معانينا على معرفة معنى البلاغة والفصاحة .

(٢) في الأصل « في علم » .

(٢) الإيضاح — أول)

ما يصلح لتعريفهما به ، ولا ما يشير إلى الفرق بين كون الموصوف بهما الكلام وكون الموصوف بهما المتكلم ^(١) ، فالأولى أن نقتصر على تلخيص القول فيهما بالاعتبارين ، فنقول :

(١) في هذا الكلام شيء من المجازفة : فقد سبق أبوهلال بيّان الفرق بين الفصاحة والبلاغة في الصناعتين ، فذكر أن البلاغة هي كل ما تبلغ به المعنى قبل السامع فتمكّنه في نفسه لكيه في نفسك مع صورة مقبولة وبعرض حسن ، ثم قال : وأما الفصاحة فقد اختلفوا فيها ، فقال قوم : إنها مأخوذة من قولهم : أفسح فلان عما في نفسه إذا أظهره وعلى هذا ترجع الفصاحة والبلاغة إلى معنى واحد وإن اختلف أصلهما في اللغة ؛ وقال بعضهم : الفصاحة تمام آلة البيان ، وعلى هذا تكون الفصاحة والبلاغة مختلفتين ، وذلك أن الفصاحة تمام آلة البيان وهي مقصورة على اللفظ والبلاغة إنما هي إنتهاء المعنى إلى القلب فكأنها مقصورة على المعنى الخ (٣٩ وما بعدها صناعتين) .

وذكر ابن سنان الحفاجي في سر الفصاحة أن الفصاحة مقصورة على وصف الألفاظ والبلاغة لا تكون إلا وصافا للألفاظ مع المعاني ، فلا يقال في كلمة واحدة إنما بلغة وإن قيل إنها فصيحة إذا فضلت عن مثلها ، وكل كلام بلغ فصيحة وليس كل فصيحة بلغة كالذى يقع فيه الإسهاب في غير موضوعه ؛ ثم قال : والفصاحة على ذلك شطر البلاغة وأحد جزءها ، ولها شرط إذا تكاملت في الألفاظ فلا مزيد على فصاحتها ؛ وتلك الشروط : منها ما يتعلّق باللفظة الواحدة ، ومنها ما يوجد في الألفاظ المنظومة بعضها مع بعض .. وهذا كله هو خلاصة رأى القزويني اقتبسه من ابن سنان (راجع ص ٥٥ وما بعدها من سر الفصاحة طبعة الرحمانية) =

— وذكر ابن رشيق في العمدة: أن البلاغة والفصاحة راجعان إلى اللفظ والمعنى
جميعاً (ص ٨٠ طبعة هندية).

وذكر عبد القاهر: أن البلاغة والفصاحة وما يجري مجرها مما يفرد فيه
اللفظ بالمعنى والصفة وينسب فيه الفضل والمزاية إليه دون المعنى معناها حسن
الدلالة وعامتها فما له كانت دلالة ثم ترجمتها في صورة هي أبهى ، ولا جهة لذلك
غير أن يؤتى المعنى من الجهة التي هي أصح لتأديته ومحترم له اللفظ الذي هو أحسن
به وأكشف عنه وأحرى بأن يظهر مزيته (ص ٣٥ من دلائل الاعجاز) ، وقال
في أسرار البلاغة: أما رجوع الاستحسان (أى الوصف بالبلاغة والفصاحة)
إلى اللفظ من غير شرك من المعنى فيه فلا يعدو عطا واحدا ، هو أن تكون
اللفظة مما يتعارفه الناس في استعمالهم ويتداولونه في زمانهم ، ولا يكون وحشاً
غريباً أو عامياً سخيفاً (ص ٤٣ أسرار البلاغة) ، فالبلاغة والفصاحة عنده
مترادفات ؛ وإن اختلف فيهم كلامه فيما وفي هل يرجعان عنده إلى اللفظ أو إلى
المعنى . ويرى عبد القاهر أن الفصاحة تقال لكون اللفظ جارياً على القوانين
المستحبطة من استقراء كلامهم كثير الاستعمال على ألسنة العرب الموثوق بغيريهم
(ص ٣٥٣ دلائل الاعجاز) وهو كلام السكاكي أيضاً في (ص ١٧٦ من
المفتاح) .

ويرى السكاكي أن البلاغة بلوغ التكامل في تأدية المعنى حد ذاته اختصاص
بتوفيق خواص التركيب حقها وإبراد أنواع التشبيه والمجاز والكلنائية على وجهها ،
وأما الفصاحة فهي عنده قسمان: قسم يرجع إلى المعنى وهو خلوص الكلام من
التعقيد المعنوي ، وقسم يرجع إلى اللفظ وهو أن تكون الكلمة عربية أصلية =

كل واحدة منها^(١) تقع صفة لمعنىين : أحدهما الكلام كاف في قوله
قصيدة فصيحة أو بلية ، ورسالة فصيحة أو بلية ؛ والثاني التكلم
كاف في قوله شاعر فصيح أو بليع ، وكاتب فصيح أو بليع . والفصاحة
خاصه تقع صفة المفرد في قال : كلمة فصيحة ، ولا يقال كلمة^(٢)

— جارية على ألسنة الفصحاء من العرب الموثوق بعريتهم ، لما أحدهم المولدون ،
ولا مما أخطأ في العامة (وأن تكون) سليمة من التنافر (راجع ص ١٧٦
من المفتاح) .

ويرى ابن الأثير أنه يحتاج في تأليف الكلمات إلى ثلاثة أشياء : اختبار
الألفاظ المفردة ، ونظم كل كلمة مع اختها بحيث لا يكون هناك قلق ولا منافرة ،
والغرض المقصود من ذلك الكلام على اختلاف أنواعه .. والأول والثاني عنده هما
المراد بالفصاحة ، والثلاثة يجعلتها هي المراد بالبلاغة . وتكلم في كتابه المثل السائر
على الصناعة اللفظية (وهي عنده قسمان : قسم اللفظة المفردة ، وقسم الألفاظ
المركبة) ، وعلى الصناعة المعنوية

(١) أي من البلاغة والفصاحة .

(٢) هذا هو الفرق بين الفصاحة والبلاغة عند الخطيب ، فالفصاحة عنده
صفة للمفرد والكلام والمتكلم ، والبلاغة صفة للكلام والمتكلم فقط . ولا شك
أن من يرى أن البلاغة والفصاحة مترادافان يحيى أن يقال كلام بلية كما يقال كلمة
فصيحة ، وإن كان عبد القاهر — الذي يرى أن الفصاحة والبلاغة مترادافان —
يعلمها وصفاً للكلام لا للفظ المفرد فلا تقول عنده كلمة فصيحة ولا كلمة بلية .

هذا المراد بالكلام ما يقابل الكلمة فيشمل المركب الإسنادي والمركب الناقص جمِيعاً ، فإنه قد يكون بيت من القصيدة غير مشتمل على إسناد يصح السكوت عليه مع أنه متصل بالفصاحة مثل :

إذا ما الغانيات بُرزن يوماً وزججن الحواجب والعيونا
فيكون المراد بالكلام المركب تماماً أو ناقصاً . وورد على هذا الرأي اعتراضات منها : أن المركب الناقص إنما يصح إدخاله في مدلول الكلام لو كانوا يطلقون على مثل هذا المركب أنه كلام فصيح ولم ينقل عنهم ذلك بل المنقول وصفهم له بأنه فصيح دون كونه كلاماً ، على أنه يجوز أن يكون وصفه بالفصاحة باعتبار فصاحة مفرداته .

وقيل إن المركب الناقص خارج عن المفرد وعن المركب التام فلا يتصل بالفصاحة والبلاغة بالنظر لذاته بل قد يوصف بها بالنظر لمفرداته .

والصحيح أن المراد بالكلام ما يقابل المفرد ، حقيقة (وهو اللفظة الواحدة المفردة) أو حكماً (وهو المركب الناقص) ، فالمركب الناقص على هذا داخل في المفرد ؛ لأن المفرد يطلق على ما يقابل المركب ، وعلى ما يقابل المثنى والمجموع وعلى ما يقابل الكلام ؛ ومقابلة المفرد هبنا بالكلام قرينة دالة على أنه أريد به ماليس بكلام تام الإفادة ، فيكون المركب الناقص داخلاً فيه — أى في المفرد —

(١) إذ لم يسمع ذلك عن العرب ، وهذا هو التعليل الصحيح . وبعضهم يعمل لهذا بأن البلاغة إنما هي باعتبار المطابقة لمقتضى الحال وهي لا تتحقق في المفرد ؛ وورد على هذا التعليل بأن عدم تحقق المطابقة لمقتضى الحال في المفرد إنما هو في بلاغة الكلام والمتكلم ، فلم لا يجوز أن تكون هناك بلاغة أخرى غير المطابقة يصح وجودها في الكلمة ؟

الفصاحة^(١)

أما فصاحة المفرد^(٢) فهي خلوصه^(٣) من تنافر الحروف والغرابة ومخالفتها
القياس اللغوي :

(١) هي في اللغة تبدي التزاماً عن الظهور والإبانة (راجع ص ٣٥٣ من الدلائل) يقال : فصح الأنجعى وأفصح : إذا انطلق لسانه وخلصت لغته من المسكنة وجادت فلم يلحن ، وأفصح به أى صرح ، وفصح اللبن إذا أخذت رغوطه وذهب لباؤه ، قال أبو محجن التقى أو نضلة السلى :

رأوه ؛ فازدروه ، وهو خرق وينفع أهل الرجل القبيح
فلم يخشوا مصالاته عليهم وتحت الرغوة اللبن الفصيح

(٢) بدأ بذكر أنواع الفصاحة وتعريف كل قسم منها على حدة دون أن يعرفها في نفسها على الإطلاق لعدم جمع المعانى المختلفة غير المشتركة في أمر يعمها في تعريف واحد . . وقدم الكلام على الفصاحة قبل البلاغة ، لأن معرفة البلاغة سواء كانت بلاغة كلام أم متكلم موقوفة على معرفة الفصاحة في الجملة (إذا دخل لفصاحة المتكلم في بلاغة الكلام أو المتكلم) ، لكون الفصاحة مأخوذه في تعريف البلاغة ، ولهذا أيضاً قدم فصاحة المفرد على فصاحة الكلام والمتكلم ، أما توقيف فصاحة الكلام على فصاحة المفرد ظاهر ، وأما توقيف فصاحة المتكلم عليه فهو ابسطة أخذ فصاحة الكلام للتوقف عليها في فصاحة المفرد . . هذا وعيب المفرد إما في مادته أى حروفه وهو التنافر أو في صورته وهو المخالفة للقياس اللغوي المستنبط من استقراء اللغة (فالقياس اللغوي هو الضابط المقرر من استعمالات العرب وهو القياس الصرف) ، وإما من دلالته على معناه وهو الغرابة .

(٣) تفسير الفصاحة بالخلوص من هذه العيوب لا يخلو عن تسامح ، لأن =

فالتنافر^(١) :

منه ما تكون الكلمة بسببه مقتناهية في الثقل على اللسان وعسر النطق

= الفصاحة تحصل عند الخلوص ؛ لأنها هي كون الكلمة جارية على القوانين الصرفية متناسبة الحروف كثيرة الاستعمال ، ويلزم من ذلك الخلوص ؛ وبتفصيل أدق أقول : الفصاحة هي كون اللفظ جاريا على القوانين المستبطة من استقراء كلام العرب كثير الاستعمال على ألسنة العرب الموثوق بعريتهم .

(١) هو وصف في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها ، والحكم في التنافر هو الذوق ، وهو قوة يدرك بها لطائف الكلام ووجوه تحسينه ؛ فكل ما يعده الذوق الصحيح تقليلا متسر النطق به فهو متنافر سواء كان من قرب الخارج أو بعدها أو غير ذلك ؛ وقد صرخ بذلك ابن الأثير في « المثل السار » . وقال الزووزي : إن قرب الخارج سبب للنقل الخل بالفصاحة ، وإن قوله تعالى « ألم أعهد إليكم يا بني آدم » ثقلا قريبا من التناهي فيدخل بفصاحة الكلمة ، ولكن الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير فصيحة لا يخرج عن الفصاحة ، كما لا يخرج الكلام الطويل المشتمل على كلمة غير عربية عن أن يكون عريبا . ورد رأى الزووزي بما يأتى :

١ - أن فصاحة الكلمات مأخوذة في تعريف فصاحة الكلام من غير تفرقة بين طويل وقصير .

٢ - وأن الزووزي يرى أن الكلام ما ليس بكلمة ، وحينئذ فالقول بوجود كلمة غير فصيحة في كلام فصيح أكثر فسادا من ذلك القول على تفسير غيره ، فالفساد لازم لكلام الزووزي في المركب التام وفي المركب الناقص إذا اشتمل كل منها على كلمة غير فصيحة ، أما على قول غير الزووزي وهو الشارح (السعد) فالفساد في المركب التام فقط لأنه يجعل المركب الناقص داخلا في الكلمة . =

بها ، كما روی أن أعرابيا سئل عن ناقته فقال : تركتها ترعى الموضع
 ومنه ما هو دون ذلك كفظ مستثزر في قول أمرىء القيس :
 (١) **غدائره مستثزرات إلى العلا** تضليل العقاص في مثنى ومرسل

والغرابة :

أن تكون الكلمة وحشية لا يظهر معناها ، فيحتاج في معرفته :

— ٣ — على أن القياس على الكلام العربي ظاهر الفساد ، لأن القرآن عربي
 باعتبار كله أو جله ، وأيضاً فلم يشترط في عربية الكلام عربية الكلمات .
 — ولو سلم عدم خروج السورة عن الفصاحة مع اشتتمالها على كلمة غير
 فضيحة ، فإن مجرد اشتتمال القرآن على كلام غير فضيع بل على كلمة غير فضيحة مما
 يقود إلى نسبة الجهل أو العجز لله .

(١) هي اسم شجرة من شجر الصحراء ، وتنطق الكلمة بصور كثيرة ،
 وقيل إنها كلمة معابدة لا أصل لها في اللغة .

(٢) من معلقة أمرىء القيس إمام الشعراء الجاهلين التي مطلعها :

فهذا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقوط اللوى بين الدخول فحومل
 وقبل هذا البيت :

وفرع يزين المتن أسود فاحم أثيث كفنو النخلة المتشكل
 الفرع : الشعر التام . المتن : ظهر المرأة . أثيث : كثير . قنو النخلة : عنقودها
 المتشكل : المتراكب . الغدائر : الذوابات ، جمع غدير ، والضمير فيها عائد إلى الفرع
 في البيت الأول . مستثزرات أي مرتضيات إن كان بكسر الزاي على لفظ اسم =

إلى أن ينقر^(١) عنها في كتب اللغة المبسوطة ، كما روى عن عيسى بن عمر^(٢) النحوي أنه سقط عن حماره ، فاجتمع عليه الناس ، فقال : مالكم تكاكاً ثم على تكاك^٣ كثوم على ذي جنة افر نفعوا عنى ، أى اجتمعتم تفحوا

= الفاعل ، أو مرفوعات إن روى بالفتح على لفظ اسم المفعول ، واستشرزه أى رفعه متعديا ، واستشرزه أى ارتفع لازما . تضل : تغيب وتختفي . العقاص : جمع عقاص وهي الخصلة المجموعة من الشعر . المثنى : المقتول . المرسل : خلاف المثنى

والمعنى : أن ذواهبه مشدودة على الرأس وأن شعره مقسم إلى عقاص ومثنى ومرسل والأول يغيب في الآخرين . والمراد وصف الشعر بالكتافة والكثرة والطول .. والشاهد هنا قوله مستشرزات فهو لفظ متنافر ثقيل على اللسان ، ولكنه أقل ثقلًا من « المعجم » .. وقال الحجاجي : إن سبب الثقل في مستشرزات راجع إلى توسط الشين التي هي من الحروف المهموسة (وهي عشرة يجمعها قولهم : سكت فيه شخص . وما عادها حروف مجهرة) الرخوة (وهي ماعدا الحروف الشديدة التي يجمعها قولهم : أجد قط بكت ، وما عادا الحروف المتوسطة التي يجمعها قولهم : لن عمر) ، بين التاء التي هي من المهموسة الشديدة وبين الزاي التي من المجهرة الرخوة ، ولو قال : مستشرف لزال الثقل . ورد رأى الحجاجي بأن الراء المهمولة أيضا هي من الحروف المجهرة .. ومن الألفاظ المتنافرة : اطلخم بمعنى اشتدد ، ومشمنجر : للسائل من الماء أو الدمع .

(١) ينقر : أى يقتش . والكافمة الوحشية هي التي لا تكون مأنومة الاستعمال

عند العرب الخالص من سكان البايدية ؟ لا بالنسبة للمولددين .

(٢) عالم جليل من ثقيف ومن آئمه النحو واللغة ومن المتقدرين في كلامهم

أو يخرج لها وجه بعيد^(١) كافي قول المعجاج :^(٢)
ومقلة و حاجبا مزججا و فاحما و مرسنا مسرجا

= توفي عام ١٥٠ هـ، وتروى هذه القصة عن أبي علقة التحوي حين هاجت به مرة بعض طرق البصرة فوثب عليه قوم يعضون إبهامه ويؤذنون في أذنه ، وكان أبو علقة نحوياً مغرباً في الفاظه .

وقوله : ذي جنة ، أي صاحب جنون .

(١) سبب هذا التخريج هو عدم ظهور معنى الكلمة، وسبب التفتيش والتغافل عن الكلمة في المعاجم هو وحشيتها .

وما يحتاج إلى تخرير يعوده بعض البلاغيين من التعقيد ، والبعض يجعله خطأً؛ وكلا الوجهين غير صحيح لأن الوارد من هذا الباب إنما ورد من عربي موثوق بعربيته فلا يعد خطأً؛ كما أن هنا فرقاً بين هذا الباب وبين التعقيد ، لأن التعقيد فيه خطأً ناشئاً عن عدم ظهور الدلالة على المراد ، وهنا لا خطأً ولا خفاء في الدلالة فلا تعقيد .

(٢) شاعر راجز مشهور أدرك الدولة الأموية . والبيت من أرجوزة العجاج «ما هاج أحزاننا وشجوا قد شجا». وفي أسرار البلاغة ص ٨٤ ذكره عبد القاهر مع الاستعارات القبيحة (في قوله : ومرسنا) ... المقلة : العين . مزججاً : مدقاً مطولاً . فاحما : أي شعراء أسود كالفحم . المرسن : الألف ... والشاهد في البيت في قوله مسرجاً فإنه غير ظاهر المعنى؛ إذ أن العلماء قد اختلفوا في معناه . والحاصل أن مسرجاً اسم مفعول مشتق فلا بد له من أصل يرجع إليه فقيل هو : =

فانه لم يعرف ما أراد بقوله «مسرحاً» ، حتى اختلف في تخرّيجه :
 فقيل هو من قولهم لسيوف : سريجية ، أي منسوبة إلى قين ^(١) يقال له
 «سريج» ، يريد أنه في الاستواء والدقة كالسيف السريجي ، وقيل : من
 السراج ، يريد أنه في البريق كالسراج ^(٢) . وهذا يقرب من قولهم : سرج

= ١ - فعل (بالتشديد) للنسبة مثل كرمته أي نسبته للكرم . ولما لم يوجد
 التسريح الذي حق النسبة أن تكون إليه جعلنا مسرجاً منسوباً للسراج
 أو للسريجي نسبة تشبيهية أي هو منسوب لها من حيث إنه شبيه بهما . ووجه
 بعد هذا التخرّيج أن مجرد الفسبة لا يدل على التشبيه .

٢ - وقيل إنه من فعل بتشديد العين معنى صيرورة فاعله كأصله مثل قوس
 الرجل أي صار كالقوس ؟ فسرج أي صار كالسراج أو كالسريجي .. وهذا
 مردود بأن سرج على هذا لازم فلا يصاغ منه اسم مفعول .

٣ - وقيل انه من فعل بمعنى صيرورة فاعله أصله أو صيرورته ذا أصله مثل
 عجزت المرأة أي صارت عجوزاً وورق الشجر صار ذا ورق ، فسرج أي صار
 سراجاً أو سريجياً أي مثل أحدهما أو صار ذا سراج وهذا مردود بغير دليل بالوجه السابق

٤ - وقيل هو اسم مفعول من سرج الله وجهه أي نوره وبوجهه ، فمعنى
 سرج : منور ، فليس فيه نسبة تشبيهية ، وهذا وإن لم يكن غريباً من حيث عدم
 احتياجه لتخرّيج بعيد ، لكنه بعيد من حيث إنه يحتاج إلى تفتیش عليه في كتب
 اللغة المبسوطة .

(١) القين : الخداد .

(٢) هذان التخرّيجان هما حاصل الوجه الأول الذي سبق ذكره والذي
 سبق بيان ما عليه من رد .

وجهه أى حسن ؟ وسرج الله وجهه أى بهجه وحسنه ^(١)

ومخالفة القياس ^(٢) :

كما في قول الشاعر ^(٣)

الحمد لله العـلى الـاجـل (أنت مـليك النـاس رـبـا فـاقـبـل)
فـان الـقيـاس الـأـجـل بـالـادـغـام .

(١) أى أن الوجه المذكور قريب من هذا الوجه الثاني في أن كلاً منها غريب والكلمة عليها غير ظاهرة المعنى ، وهذا التخريج الثاني هو الوجه الرابع الذي سبق ذكره ؛ ورد بأنه يحتاج إلى تفتيش على معناه فهو غريب . وقال الإمام المرزوقي : إن مسرجا لفظ مستحدث من السراج أى انه لفظ احدثه المؤدون وأخذوه من السراج واستعملوه بمعنى حسن ولم يكن ذلك اللفظ واقعا في لغة العرب أصلا ، ويرد عليه أنت العجاج قبل عصر التوليد والاستحداث .

ووجه القرب بين الوجهين المذكورين أن مسرجا عليهمما مشتق من سرج ، لكن على الوجه الأول مشتق منه للنسبة التشبيهية ، وعلى الوجه الثاني مشتق منه اشتقادا لغوي لا على إفاده النسبة التشبيهية .

(٢) هو أن تكون الكلمة على خلاف قانون مفردات الالقاط الموضوعة ، أعني على خلاف ما ثبت عن الواقع ، فالمواقة للقياس أن تكون الكلمة على وفق ما ثبت عن الواقع سواء وافقت القانون التصريف أم خالفته ولكن ثبتت عن الواقع كذلك ، والمخالفة أن تكون الكلمة على خلاف ما ثبت عن الواقع سواء خالفت القانون الصرف أيضا أم لا ، فنحو آآل وماء وأيي يائي وعور يعور فصيح . لأنه ثبت عن الواقع كذلك .

(٣) هو أبو النجم الراجز المشهور . وهذا الشاهد في الكتاب لسيوطه صحيفـة ٣٠٢ من الجزء الثاني وروايـته فيه هـكـذا : الحمد لله الوهـوبـ المـجزـلـ .

وقيل هي : (١) خلوصه مما ذكر (٢) ، ومن الكراهة في السمع (٣) بأن تمج الكلمة ويتبرأ من سماعها كما يتبرأ من سماع الأصوات المنكرة ، فإن اللفظ من قبيل الأصوات ، والاصوات منها ما تسئلذ النفس سماعه ومما مات كره سماعه ، كلفظ الجرثى في قول أبي الطيب :

(٤) كريم الجرثى شريف النسب (مبارك الاسم أغر اللقب)

= ومثل البيت قول الشاعر :
مِلْأَا عَادُلَ قَدْ جَرَبْتَ مِنْ خَلْقِي
أَنِّي أَجُودُ لِأَقْوَامَ وَإِنْ ضَنَنُوا
(١) أى فصاحة المفرد .

(٢) أى من التناقض والغرابة ومخالفة القياس .

(٣) وهذا القول لابن الأثير في «المثل السار» . قال: الألفاظ داخلة في حيز الأصوات ، فما استلذه السمع منها فهو الحسن ، وما استكرهه فهو القبيح (راجع ص ٥٨ المثل السار) ؛ وهو رأى وأشار إليه ابن سنان الخفاجي في سر الفصاحة ص ٦١ .

(٤) من قصيدة يمدح بها المتني سيف الدولة . الأغر من الخيل : الأبيض الجبهة ؛ ثم استعير لكل واضح . الجرثى : النفس . ولمعنى أن اسم سيف الدولة على وهو اسم جليل ميمون ولقبه لقب واضح مشهور ، وهو كريم النفس عظيم الحسب ، شريف النسب . والشاهد الجرثى فانها لفظ غير فصيح ، لكراهته في السمع كما يقول هذا القائل ، أو لغراحته على رأى من عداده من البلاغيين . والبيت في ص ٦٢ من سر الفصاحة .

أى كريم النفس ، وفيه ^(١) نظر .

ثم عالمة كون الكلمة فصيحة : أن يكون استعمال العرب الموثوق
بعربيتهم لها كثيراً ، أو أكثراً من استعمالهم ما يعندها ^(٢)
وأما فصاحة الكلام :

(١) أى في هذا القول وهو أن تكون كراهة الكلمة في السمع سبباً لعدم
فصاحتها . . . ووجه النظر كما قالوا هو ما يأتي :

١ - أن الكراهة في السمع إنما هي من جهة الغرابة المفسرة بالوحشية مثل
تساؤل كلام ، وافتقدوا ، ونحو ذلك .

٢ - وأن الكراهة في السمع وعدمها يرجعان إلى عدم طيب النغم أو إلى
طيبة لا إلى نفس اللفظ . ويمكن رد هذا الوجه الثاني بالقطع باستثناء الجرishi
دون « النفس » مع قطع النظر عن النغم .

(٢) هذا متفقون عن السكاكي (ص ١٧٦ من المفتاح) . وخلاصته : أن
فصاحة الكلمة تعرف بأحد أمرين :

١ - أن تكون هذه الكلمة كثيرة الاستعمال عند العرب الموثوق بعربيتهم
إذا لم يكن لها مرادف .

٢ - أو أن تكون هذه الكلمة أكثراً استعمالاً عندهم من الكلمات الأخرى
المصادفة لها المشتركة معها في المعنى وهذا فيما إذا كان للكلمة مرادف .

فعالمة فصاحة الكلمة التي ليس لها مرادف كثيرة استعمالها ، والتي لها مرادف
أن تكون أكثر استعمالاً من مرادفها .

فهي خلوصه من ضعف التأليف وتناقض الكلمات والتعقيد ، مع
فصاحتها .

فالضعف ^(١) :

كما في قولنا ضرب غلامه زيداً ، فإن رجوع الضمير إلى المفعول
المتأخر لفظاً ممتنع عند الجمهور ، لثلا يلزم رجوعه إلى ما هو متأخر لفظاً ورتبة .

(١) هي أن يكون تأليف الكلام على خلاف القانون النحوي المشهور بين
الجمهور كالأضمار قبل الذكر لفظاً ومعنى وحكماً ، نحو ضرب غلامه زيداً ، فلو تقدم
الرجوع على الضمير لفظاً (بأن يتقدم عليه لفظاً ورتبة مثل ضرب زيد غلامه
أو لفظاً فقط مثل ضرب زيداً غلامه) ، أو تقدم معنى (بأن يتقدم المرجع على
الضمير لفظاً لكن هناك ما يدل على تقدمه معنى ، كال فعل المتقدم الدال على المرجع
تضمنا نحو اعدلوا هو أقرب للتفوى ، وكسياق الكلام المستلزم له استلزماما قريباً
نحو والأبويه أى المورث أو بعيداً نحو توارت بالحجاب أى الشمس ، وككون
المرجع فاعلا المقتضى لتقدمه على المفعول نحو خاف ربه عمر ، أو مبتدأ المقتضى
لتقدمه على الخبر مثل في داره زيد ، أو مفعولاً أول في باب أعطى مثل أعطى
درهمه زيداً) ، أو تقدم حكماً (بأن يتأخر المرجع عن الضمير لفظاً وليس هناك
ما يقتضي ذكره قبله الا حكم الواقع بأن المرجع يجب تقدمه ، لكن خوف حكم
الرأي اضع لأغراض تأثي في بحث وضع المضرم موضع المظہر . فالمرجع المتأخر لفرض
متقدم حكماً مثل: ربه رجلاء، ونعم رجلاء زيد، وقل هو الله أحد. وفي باب التنازع
مثل ضربيني وضربيته محمد وباب البدل والمبتدا المفسر بالخبر) . نعم لو تقدم المرجع
في كل ذلك جاز ولا يكون هناك ضعف ولا يضر ذلك بفصاحة الكلام . . وقد
اشار السكاكي إلى ضعف التأليف في المفتاح ص ٩٤ .

وقيل يجوز^(١)، كقول الشاعر^(٢) :

وَقِيلَ يَحْوِرُ . . سُورَةٌ رَّبِيعٌ
جزى ربه عنى عدى بن حاتم . . جزاء الكلاب العاويات ، وقد فعل ^(٣)
وأجيب عنه بأن الضمير لمصدر جزى ، أى (جزى) رب الجزاء ^(٤)
كما في قوله تعالى : اعدلوا هو أقرب للتفويى ، أى العدل

(١) أى يجوز رجوع الضمير إلى المفعول المتأخر لفظاً.

(٤) هو النابغة الديياني الشاعر الجاهلي المشهور؛ كما في الخصائص لابن جبي.

(٣) يدعو الشاعر على عدى بأن يجربه شرا كجزء من الكلاب العاويات التي

تضرب و ترمي بالحجارة ، ثم يقول الشاعر : بل قد حصل هذا الجزاء

فعلا وأصبح حقيقة لا دعاء . والشاهد في البيت قوله : « جزى ربه عنى عدى

ابن حاتم» ، فقد رجع الضمير إلى المفعول المتأخر في الفعل كـ«هو متأخر

ومنيل هذا البيت قول مسلط بن سبع :

جزی بنوه آبا الغیلان عن کبر وحسن فعل کا بجزی سفار و مثله :

ألا ليت شعرى هل يلومن قومه زهير على ما جرى من كل جانب
وفى معنى البيت قول النابغة :

جزء الكلاب العاويات وقد فعل جزء الله عبسا عبس آل بغصن

ومن ضعف التأليف:

فلو أن مجدًا أخلد الدهر واحدا من الناس أبقى مجده الدهر (مطعما)

(٤) في هذا تكفل وحمل للأسوab على مالا يفيده وإن كان أخف من حمل

البيت على ضعف التأليف.

والتفافر^(١) :

منه ما تكون الكلمات بسببه متناهية في التقل على اللسان وعسر النطق بها
مقتادة ؛ كما في البيت الذي أنسده الجاحظ^(٢) :

وقبر حرب بمكان قفر وليس قرب قبر حرب قبر^(٣)

ومنه ما هو دون ذلك كذا في قول أبي تمام :

كريم متى أمدحه أمدحه والورى معى

[وإذا مالت له وحدى^(٤)]

(١) هو أن تكون الكلمات ثقيلة على اللسان وان كان كل منها فصيحة .

(٢) البيت في دلائل الاعجاز ص ٦٤ مع تعليق عبد القاهر عليه .. وهو لا يعرف قائله .

(٣) حرب : اسم رجل . القفر : الحال من الماء والكلأ .. ويقول الفزوي في الرحالة في « عجائب الخلق » : إن هاتنا من الجن صاح بحرب بن أمية ثات فرثاه ذلك الجنى بهذا البيت .. وقوله « قفر » بالرفع نعت مقطوع .
والبيت خبر مراد منه التأسف والحزن .

(٤) الواو في « والورى » للحال ، وهو مبتدأ ، وخبره « معى » .. يقول أبو تمام في مدحه : هو كريم في خلقه ومعروفه ، إذا ما مدحته كان الورى كلهم معى يمدحون ويشيدون أو يسمعون ويؤيدون ، وإذا ما أردت لومه على تأخير معروف أو على شبه ذلك وفدت وحدى لا يشاركتي في ذلك أحد ولا يؤيدنى فيه إنسان .. والبيت في ص ٦٤ من دلائل الاعجاز ؛ وذكر الصاحب اسماعيل (٣ الايضاح — أول)

فإن في قوله «أمدحه (أمدحه)» ثقلًا بين الحاء والماء من
التنافر^(١) والتعقيد^(٢):

= ابن عباد الكاتب أنه أنسد القصيدة التي منها هذا البيت بحضور الاستاذ ابن العميد الوزير ؛ فلما بلغ هذا البيت قال له الأستاذ : هل تعرف فيه شيئاً من المجننة ؟ قال : نعم مقابلة المدح باللهم وأنا يقابل بالنم أو المجاز ، فقال الأستاذ : غير هذا أريد ، فقال : لا أدرى غير ذلك ، فقال الاستاذ : هذا التكرير في أمدحه أمدحه مع الجمع بين الحاء والماء وهو من حروف الحلق خارج عن حد الإعتدال نافر كل النفار . فأشار الصاحب بذوقه ونقده .

(١) وهناك فرق آخر بين البيت والبيت الذي قبله ، وهو أن منشأ الثقل في الأول نفس اجتماع السكاكين وفي البيت الثاني اجتماع حروف منها . ومجموع الحروف التي في الكلمتين والث حصل الثقل باجتماعها أربعة وهي : الحاءان والماءان ، مما ذكر من مجموع الحروف التي حصل الثقل باجتماعها حاصل مع تكرير أمدحه ، ولو قال وفي الثاني تكرير حروف منها لكان أوضح وأخص . أما ثقل مجرد الجمع بين الحاء والماء فلا يخل بالفصاحة لوقوعه في التزيل كما في قوله «فسبحه» .

(٢) أي كون الكلام معقداً فهو مصدر المبني للمفعول لا للفاعل ، والمراد بأنه مصدر المبني للمفعول الحاصل بالصدر أي الهيئة المترتبة عليه . وتحدد الكلام في التعقيد في (أسرار البلاغة ص ١١٨ ، وفي دلائل الاعجاز ص ٦٥ ، وفي المفتاح ص ١٦٦).

أن لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المراد به وله^(١) سببان : أحدهما ما يرجع إلى اللفظ وهو أن يختزل نظم^(٢) الكلام . ولا يدرى السامع كيف يتوصل منه إلى معناه^(٣) ، كقول الفرزدق^(٤) :

(١) أي عدم ظهور المعنى المراد منه للمتكلم ، أما الغرابة فهى كون اللفظ غير ظاهر الدلالة على المعنى الموضوع له ، وأما اللغز والمعنى : فقيل لها غير فصيحين مطلقاً ولا يعدان من البديع لعدم ظهور الدلالة ، وقيل إن الدلالة فيما إن كانت ظاهرة للفطن فيها فصيحان وبعدان من البديع والإفلا . وللغز والمعنى بمعنى وهو قول يدل ظاهره على خلاف المراد .

(٢) النظم هو تأليف الكلمات مترتبة المعاني متناسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل لاتوالها في النطق وضم بعضها إلى بعض كيما اتفق ، خلاف نظم الحروف فإنه توالياً في النطق من غير اعتبار معنى يقتضيه (راجع دلائل الاعجاز ص ٤٠ و ٤٥) .

(٣) بأن لا يكون ترتيب الألفاظ على وفق ترتيب المعاني ، بسبب تقديم أو تأخير أو حذف أو إضمار أو غير ذلك ، مما يوجب صعوبة فهم المراد ، وإن كان ذلك في الكلام جارياً على قواعد التحول . فإن سبب التعقيد يجوز أن يكون اجتماع أمور كل منها شائع الاستعمال في كلام العرب ، ويجوز أن يكون التعقيد حاصلاً بعض منها لكنه مع اعتبار الجميع يكون أشد وأقوى ؛ فذكر ضعف التأليف لا يغني عن ذكر التعقيد اللغطي كما توهمه البعض .

(٤) هو الشاعر الأموي المشهور قرين جرير والأخطل توفى عام ١١٠ هـ والبيت في ١٥ و ٥٦ أسرار البلاغة ، ٧٦ مفتاح ، ٦٥ دلائل الاعجاز ، =

وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا مَلِكًا أَبُو أُمَّهٖ حَىْ أَبُوهُ يَقَارِبُهُ
كَانَ حَقَهُ أَنْ يَقُولُ : وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ حَىْ يَقَارِبُهُ إِلَّا مَلِكًا أَبُو أُمَّهٖ
أَبُوهُ ، فَإِنَّهُ مدح إِبْرَاهِيمَ بْنَ هَشَامَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ الْخَزَوِيِّ^(١) خَالَ هَشَامَ بْنَ عَبْدَ
الْمَلِكِ بْنَ مَرْوَانَ ؛ فَقَالَ : وَمَا مِثْلُهُ - يَعْنِي إِبْرَاهِيمَ الْمَدُودَ - فِي النَّاسِ ، حَىْ
يَقَارِبُهُ - أَىْ أَحَدٌ يُشَبِّهُ فِي الْفَضَائِلِ - إِلَّا مَلِكًا يَعْنِي هَشَاماً ؛ أَبُو أُمَّهٖ - أَىْ
أَبُو أُمَّ هَشَامَ - أَبُوهُ - أَىْ أَبُو الْمَدُودَ - فَالضَّمِيرُ فِي أُمَّهِ لِلْمَلِكِ ، وَفِي أَبُوهِ
الْمَدُودَ ؛ فَفَصَلَ بَيْنَ أَبُو أُمَّهٖ - وَهُوَ مُبْتَدَأٌ - وَأَبُوهُ - وَهُوَ خَبْرُهُ - بَحْسٌ - وَهُوَ
أَجْنَبٌ - ؛ وَكَذَا فَصَلَ بَيْنَ حَىْ وَيَقَارِبُهُ وَهُوَ نَعْتُ حَىْ - بَأَبُوهُ - وَهُوَ أَجْنَبٌ ؛
وَقَدْ لَمَسْتَنِي عَلَى الْمَسْتَنِي مِنْهُ^(٢) . فَهُوَ كَتَرَاهُ فِي غَايَةِ التَّعْقِيدِ .

= ١٥٤ = ١٩٧ الصناعتين ، قال ابن عبد ربه في العقد : معناه ما مثل هذا
المدود في الناس إلا الخليفة الذي هو حاله ، فقال أبو أمّه حى أبوه يقاربه ،
بعد المعنى القريب ووعر الطريق السهل ، وليس المعنى بتوعر اللفظ وقبح البنية
حق ما يكاد يفهم (١٣ / ٤ العقد) .

(١) من الأمراء الأشراف السادة الفرسان توفي عام ١٢٥ هـ . وهشام أحد
الخلفاء الأمويين المشهورين .

(٢) ما نافية ، « مثلاً » اسمها ، « في الناس » خبرها . مملكاً : مستثنى مقدم
منصوب على الاستثناء . أبو أمّه : مبتدأ ومضاف إليه ، وحي بدل من مثلاً ، فيه
أيضاً فصل بين البدل والبدل منه ؛ أبوه خبر المبتدأ ، يقاربه صفة لحي . ويصح
أن يكون « مملكاً » مستثنى من الضمير المستثنى في الجار والخبر ور الواقع خبر ما ،
وأبو أمّه مبتدأ خبره حى ، وأبوه خبر بعد خبر ، والجملة صفة لمملكاً ، وكذلك
جملة يقاربه وعلى هذا الوجه فلا تعقيد في البيت ، ولكن في حمله عليه تتكلف شديد .

فالكلام الحالى من التعقيد اللغوى ما سلم نظمه من انخلال ، فلم يكن فيه ما يخالف الأصل من تقديم أو تأخير أو إضمار أو غير ذلك ، إلا وقد قامت عليه قرينة ظاهرة : لفظية أو معنوية ، كما سيأتي تفصيل ذلك كله وأمثاله اللائقة به ^(١)

والثانى ما يرجع إلى المعنى ، وهو ألا يكون انتقال الذهن من المعنى الأول إلى المعنى الثانى — الذى هو لازمه والمراد به — ظاهراً ^(٢) كقول العباس ابن الأحنف :

(١) قال الحلىخالى : ذكر ضعف التأليف يغنى عن ذكر التعقيد اللغوى . وأجيب بأنه يجوز أن يحصل التعقيد باجتئاع عدة أمور موجبة لصعوبة فهم المراد وان كان كل واحد منها جاريا على القانون التحوى مثل إلاعمراً الناس ضارب زيد . وينفرد ضعف التأليف في مثل جاءنى أَمْدَ ، ويجتمع الضعف والتعقيد في بيت الفرزدق ؟ ففيهما عموم وخصوص من وجه . . هذا ومن التعقيد اللغوى قول أبي تمام :

ثانية في كبد السماء ؛ ولم يكن كائنين ثان إذ ها في الغار
وقول المتنبي: أَنِّي يَكُونُ أَبا البرايا آدم وأبواك والثقلان أَنْتَ مُحَمَّد
وترکيب البيت الصحيح : أَنِّي يَكُونُ آدم أَبا البرايا وأبواك محمد وأنت الثقلان ،
وكذلك قول الفرزدق :

إلى ملك ما أمه من (محارب) أبوه ولا كانت (كلب) تصاهره
أى إلى ملك أبوه ما أمه من محارب ولا كانت تصاهره كلب .

(٢) أى أن لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المراد خلل واقع في انتقال =

سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا

وتسكب عيناي الدموع لتجمداً^(١)

كُنْ بِسَكِ الدَّمْوعِ عَمَّا يُوجِبُهُ الْفَرَاقُ مِنَ الْحُزْنِ ؛ وَأَصَابَ ، لَأَنَّ مِنْ شَأْنَ الْبَكَاءِ أَنْ يَكُونَ كُنْيَةً عَنْهُ ، كَقُولَمْ : أَبْكَانِي وَأَضْحَكَنِي أَيْ سَاءَنِي

= الذهن - أى بسبب بطء نفس السامع في انتقالها - من المعنى الأول الذى هو المعنى الأصلى الحقيقى للكلام إلى المعنى الثانى الملابس له وهو المعنى الكنائى أو المجازى. والحاصل أن من شروط فصاحة الكلام أن يسلم من التعقيد المعنى بأن لا يكون ما فيه من كناية أو مجاز بعيدا عن الفهم والوضوح : فإن من شروط فصاحة الكنائية والمجاز قرب فهم المعنى الثانى من أصله الحقيقى ، وإلا كانا غير فصيحين، بحيث يفتقر في فهمه إلى وسائل مع خفاء القراءة ؟ فالمدار في صعوبة الفهم على خفاء القراءة كثرة الوسائل أولا ، وخفاء القرآن أو عدم خفائه بحسب جريان الكلام على أسلوب البلاغة أو عدم جريانه ، وبسب خفاء إبراد اللوازيم البعيدة المقتنة إلى الوسائل الكثيرة مع خفاء القرائن الدالة على المقصود بسبب عدم جريان الكلام على أسلوب البلاغة ، فلو كانت القراءة ظاهرة فلا خلل تعدد الوسائل أم لا . هذا وتجدد الكلام على التعقيد المعنى في دلائل الاعجاز

٢٠٧ صحة

(١) العباس شاعر عباسي ، غزل مجید . والبيت في ٢٠٨ دلائل الإعجاز ، وتعليق الخطيب على البيت مأخوذ من عبد القاهر في دلائل الإعجاز . وتسكب في البيت بالرفع وهو الصحيح ، ونصبه على العطف على « بعد » أو على « تقرروا » وهم . ومعنى البيت : إنـي اليـوم أطـيـب نـفـساـ بالـفـراقـ وـالـبـعـدـ ، وـأـوـطـنـهاـ عـلـىـ مقـاسـةـ الأـحـزـانـ وـالـأـهـوـاقـ ، وـأـتـجـرـعـ غـصـصـهاـ وـأـتـحـمـلـ لـأـجـلـهاـ حـزـنـاـ يـفـيـضـ الدـمـوعـ منـ =

وسريني ، وكما قال الحماسي^(١) :

أبكاني الدهر ويا ربها أضحكني الدهر بما يرضي
نم طرد ذلك في نقيضه ، فأراد أن يكنى عما يوجبه دوام التلaci من
السرور بالجود ؛ لفظه أن الجود خلو العين من البكاء مطلقاً من غير اعتبار
شيء آخر ، وأخطأ^(٢) :
لأن الجود خلو العين من البكاء في حال إرادة البكاء منها ، فلا يكون

عيّن ؛ لأن تسبب بذلك إلى وصل يدوم فإن الصبر مفتاح الفرج ولكل بداية
نهاية ومع كل عمر يسرا ، كما يشير إليه عبد القاهر في دلائل الإعجاز .. وعلى هذا
فالسين في « سأطلب » لمجرد التأكيد على ما ذكره صاحب الكشاف في قوله
تعالى « سنكتب ما قالوا » .

(١) هو حطان بن المعلى ، شاعر إسلامي مشهور . والبيت من السريع ،
وهو في الخامسة ، وتجده أيضاً في دلائل الإعجاز (ص ٢٠٨) ومثل البيت
قول مسلم :

أبكاني الدهر بما كان أضحكنى والدهر يخلط إحلاء بامرار
وقول الخنساء :

ألا يا صخر إن أبكيت عيني لقد أضحكتكني زماناً طويلاً

(٢) لعدم فهم ذلك اللازم بسرعة من جمود العين فيه مخالفة لموارد استعمال
البلاغة لأن تعارف البلاغة على خلافه ، فهو مخطيء في نظر البلاغة وإن صح أن
يكون ل kakame وجه من التأويل يحمل كلامه على ما يصححه بأن تقول: استعمل
جمود العين الذي هو يبسها في حال خلوها من الدموع مطلقاً بمعناها مرسلاً من
باب استعمال المقيد في المطلق ، ثم كفى به عن دوام السرور لكونه لازماً لذلك
عادة ، وهذا وإن كان معنى صحيحاً إلا أن فيه بعضاً وتعقيداً .

كفاية عن المسرة ، وإنما يكون كنافية عن البخل كما قال الشاعر^(١) :
 ألا إن عينا لم تجدي يوم (واسط) عليك بمحارى دمعها لجود
 ولو كان الجمود يصلح أن يراد به عدم البكاء في حال المسرة لجاز أن
 يدعى به للرجل ، فيقال : لا زالت عينك جامدة ، كما يقال : لا أبكي الله عينك .
 وذلك مما لا يشك في بطلانه .

وعلى ذلك قول أهل اللغة : سنة « جماد » لا مطر فيها ؛ وناقة جماد :
لابن لها ؛ فكلا لا تتحمل السنة والناقة جمادا إلا على معنى أن السنة بخيلة
بالقطر ، والناقة لا تسخن بالدر ، لا تتحمل العين جمودا إلا وهناك ما يقتضي
إرادة البكاء منها ، وما يجعلها إذا بكى محسنة موصوفة بأنها قد جادت ،
وإذا لم تبك مسيئة موصوفة بأنها قد ضفت .

فالكلام الحال عن التعقييد المعنوي ما كان الانتقال من معناه الأول إلى معناه الثاني - الذي هو المراد به - ظاهرا ، حتى يخيل إلى السامع أنه فهمه من حاق اللفظ ، كما سيأتي من الأمثلة الختارة للاستعارة والسكنية .

وقيل فصاحة الكلام هي خلوصه مما ذكر^(٢) ومن كثرة التكرار^(٣)

(١) هو أبو عطاء يرثى ابن هبيرة وقد قتل في معركة يوم «واسط» والبيت في ص ٢٠٨ من دلائل الإعجاز وهو من أبيات عزاءها المرتضى لمعنى من زائدة .

(٢) أي من الضعف والتنافس والتعقيد .

(٣) أي لفظ واحد اسمه كان أو فعلاً أو حرفًا.

وتتابع الإضافات . كاف قول أبي الطيب (المتنبي) :

(وتسعدني في غمرة بعد غمرة) سبوح لها منها عليها شواهد^(١)
وكافي قول ابن بابك^(٢) :

حامة جرعا حومة الجندي اسجعى
(فأنت بمرأى من سعاد ومسمى)^(٣)

(١) سبوح : أى فرس حسن الجرى لاتعب راكبها كأنها تجرى فى الماء .
«لها» صفة لسبوح ، و «منها» حال من شواهد ، و «عليها» متعلق
 بشواهد ، و «شواهد» فاعل الظرف - أى «لها» - ؛ يعنى أن لها من
 نفسها علامات دالة على نجابتها وأصالتها . والغمرة : هي الشدة . قيل التكرار
 ذكر الشيء مرة بعد أخرى ولا يخفى أنه لا تحصل كثرته بذكره ثالثاً بل
 لا تحصل الكثرة إلا بذكره ست مرات فالذكر ذكر الشيء مرتين وتعدد
 بالتربيع وكثرته بالتسديس ؟ وأجيب بأن المراد بالكثرة ما يقابل الوحدة
 ولا يخفى حصولها بذكره ثالثاً . والشاهد في البيت كثرة التكرار فيه .

(٢) من شعراء العصر العباسي . وله ترجمة في الـ *اليتيمة* . مدح عضد الدولة
 والصاحب ، وتوفي عام ٥٤١٠ هـ .

(٣) الشاهد في البيت كثرة الإضافات المتتابعة ، فيه إضافة حامة إلى جرعى
 وجሩى إلى حومه ، وحومه إلى الجندي .

والجرعى : تأنيث الأجرع قصرها للضرورة ، وهي أرض ذات رمل لاتنبت =

وفي نظر ^(١) ، لأن ذلك ^(٢) إن أفضى باللفظ إلى التقل على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بما تقدم ^(٣) ، والأفلا يخل بالفصاحة ؟ وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم . « السكريّم ابن السكريّم ابن السكريّم . ابن السكريّم يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم » ^(٤)

= شيئاً . والحومة : معظم الشيء . الجندل : أرض ذات حجارة . السجع : هدير الحمام ونحوه . وللمعنى أيتها الحمام التي تعيش أو تخلق في هذا المكان غني واصدحى فأنت بحيث تراك سعاد المحبوبة وتسمع صوتك ، يقال : فلان برأي مني وسمع ، أى بحيث أراه وأسمع قوله كما في الصاحح ، ومن الخطأ أن يقال فأنت بموضع ترين منه سعاد وتسمعين كلامها .

ومثل البيت في تتابع الاضافات قول أبي العتاهية :

سبحان ذي الملائكة أية ليلة مخضت بوجه صباح يوم الموقف

وقول مسلم :

ثاروا إلى صفق الشمول فأشعلوا

نيران حرب كؤوسها إشـعالا

(١) أى في القول السابق الذي يجعل خلو الكلام من كثرة التكرار وتتابع الاضافات شرطاً لفصاحته .

(٢) أى كثرة التكرار وتتابع الاضافات .

(٣) أى بما سبق ذكره من التناقض .

(٤) يسمى هذا اللون في البديع « الاطراد » . ووردت أيضاً مثل =

قال الشيخ عبد القاهر ^(١) : قال الصاحب ^(٢) . إياك والإضافات
المتدخلة ، فإنها لا تحسن ؛ وذكر أنها تسمى عمل في المجهاد ، كقول القائل :
ياعلى بن حمزه بن عمارة أنت والله ثلجة في خيارة
ثم قال الشيخ ^(٣) : ولا شك في نقل ذلك في الأكثرون ، لكنه إذا سلم
من الاستكراء ملح ولطف . وما حسن فيه قول ابن المعز ^(٤) أيضاً :
وطلت تدبر الراح أيدي جآذر

^(٥) عناق دنانير الوجوه ، ملاح

ومما جاء فيه حسنا جيلا قول الخالدي ^(٦) يصف غلاما له :

= للتكرير وتتابع الإضافات غير معيبة ، قال تعالى : ونفس وما سواها فألهمها
بفورها تقوتها . وقال : مثل دأب قوم نوح . وقال : ذكر رحمة ربك عبده زكرياء .
(١) راجع هذا القول في ص ٨٢ من دلائل الاعجاز .

(٢) هو الصاحب بن عباد الوزير م ٣٨٥ هـ ، والبيت الآتي به كفيه بعلى بن
حمزة البصري اللغوي المتوفى عام ٣٩٠ هـ .

(٣) أى عبد القاهر أيضاً .

(٤) هو الخليفة العباسى الشاعر الأديب العالم الناقد ، توفي عام ٤٩٦ هـ .

(٥) الراح : الحمر . جآذر : جمع جؤذر وهو ولد البقرة الوحشية . عناق
جمع عتيق أى كريم .

(٦) سعيد بن هشام ، من شعراء اليتيمة ، رقيق الشعر مطبوع ، توفي
عام ٣٧٠ هـ .

ويعرف الشعر مثل معرفتي وهو على أن يزيد مجتهد

وصيرفي القرىض وزان دين سار المعانى الدقاق ، منتقد^(١)

(١) الصيرفي : المحتال في الأمور . المنقاد : الخبير بالدراما الجيدة والزيف ثم أطلق فصار يعني الخبر بالشيء مطلقاً . والمعنى هو مثلى في معرفة الشعر والبصر به ونظمها بل هو لديه القدرة على أن يكون أربع مماثلاً له فيه ؛ وهو دقيق البصر بالشعر ناقد له يزن المعانى الدقيقة بموازين النقد الذى لا تسرف فى الحكم والتقدير .

والشاهد في البيت كثرة الاختلافات مع حسنها ، وهو الشاهد في البيت السابق .

شاهد للاخلال بالفصاحة :

قال تأبظ شرما :

يظل بموماة ويعسى بغیرها جحشاً بغيره ظهور المسالك

وقال حسان يرثى :

ولو أن معداً أخلد الدهر واحداً من الناس أبقى مجده الدهر مطعماً

وقال المتنبي :

كيف ترقى الى ترى كل جهنم راهها غير جهنما غير راق

وقال الفرزدق :

وإذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم خضع الرقاب نواكس الأ بصار

وقال أبو عام :

قد قلت لما اطلخم الأمر وابعشت عشواء تالية غبسا دهاريسا وفأعليك ، قدتكم النفس ، عبوسا

= وللمتنبي :

جفخت وهم لا يخفخون بها بهم شيم على الحسب الأغر دلائل
وقال :

أقل ، أقلن ، اقطع ، أحمل ، سل ، أعد
وقال الشاعر :

فأصبحت بعد خط بجمتها كأن قفرا رسومها قلما
وللمتنبي :

ومن جاھل بي وھو يجهل جھله
قلقلت بالمم الذى قلقلى الحشا
وقال الحررى :

فازور من كان له زائرًا وعاف العرف عرفانه
ولبشر بن عوانة أو للبديع في وصف الأسد :

خر مضرجاً بدم كاني هدمت به بناء مشمخرا
المتنبي :

فلا يرم الأمر الذي هو حال
المتنبي :

أني يكون أبا البرايا آدم وأبوك والثقلان أنت محمد
امرأو القيس في وصف الفرس :
وأركب في الروع خيانة
أبو تمام :

جذبت نداء غدوة السبت جذبة فخر صريعا بين أيدي القصائد

وأما فصاحة المتكلم :

فهي ملامة ^(١) يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح . فالمملكة قسم من مقوله **الكيف** التي هي هيئة قارة لا تقتضى قسمة ولا نسبة ، وهو مختص بذوات الأنفس راسخ في موضوعه .

وقيل : ملامة . ولم يقل صفة ، ليشعر بأن الفصاحة من الهيئات الراسخة ، حتى لا يكون للعبر عن مقصوده بلفظ فصيح فصيحا إلا إذا كانت الصفة التي اقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح راسخة فيه .

وقيل يقتدر بها ، ولم يقل يعبر بها ، ليشمل حالتي النطق وعدمه :

وقيل : بلفظ فصيح ، ليعم المفرد والمركب ^(٢)

(١) **الملامة** : كيفية راسخة في النفس .

(٢) أما المركب فظاهر ، وأما المفرد فسكونا تقول عند التعداد : دار ، غلام ، جارية ، ثوب ، إلى غير ذلك .

البلاغة

وأما بلاغة الكلام :

. فهى مطابقته لمقتضى الحال^(١) مع فصاحته .

(١) أى لجيمع ما يقتضيه الحال على قدر الطاقة ، فالمراد المطابقة الكاملة وقوله لمقتضى الحال أى تناسب الحال لاموجبه ، والمراد بتناسب الحال الخصوصيات التي يبحث عنها في علم المعانى دون كييفيات دلالة اللفظ التي يتکفل بها علم البيان إذ قد تتحقق البلاغة في الكلام بدون رعايتها لأن يؤدى الكلام المطابق بدلارات وضعية . نعم إذا أدى المعنى بدلارات عقلية مختلفة في الوضوح والخفاء فلا بد في بلاغة الكلام من رعاية كيفية الدلالة أيضا .

والحال هو الداعى للعتكلام إلى إبراد الكلام على وجه مخصوص ، أى إلى أن يعتبر مع الكلام الذى يؤدى به أصل المعنى خصوصية ما ، وهى مقتضى الحال . مثلا إنكار المخاطب للحكم حال يقتضى تأكيد ، والتأكيد مقتضى الحال . ومعنى مطابقته له أن الحال إن اقتضى التأكيد كان الكلام مؤكدا وإن اقتضى الإطلاق كان الكلام عاريا عن التأكيد ، وهكذا إن اقتضى حذف المنسد إليه حذف وإن اقتضى ذكره ذكر ، إلى غير ذلك من التفاصيل المشتمل عليها علم المعانى . فالإنكار حال ، والتأكيد مقتضى ، وقولك «إن زيدا في الدار» مؤكدا بيان كلام مطابق لمقتضى الحال ، يعني أنه مشتمل عليه ، إذ هذا المثال مشتمل على التأكيد . وليس المراد بكونه مطابقا له أنه جزئي من جزئياته إذ لا يصدق عليه أى لا يحمل عليه ، ضرورة أن مقتضى الحال هو التأكيد =

= وهو لا يحمل على قوله إن زيدا في الدار إذ لا يقال «إن زيدا في الدار» تأكيد ، فالمراد بالطابقة هنا الاشتغال لا مصطلح المناطقة الذي هو الصدق .

والتحقيق أن مقتضى الحال هو الكلام الكلى المشتمل على الخصوصية ، ومطابقة الكلام لذلك المقتضى كون الكلام الجزئي الصادر من التكلم للقى للمخاطب المشتمل على الخصوصية من افراد ذلك الكلام الكلى الذى يقتضيه الحال ؟ فإن ذلك المقتضى صادق عليه ، فقولنا «إن زيدا في الدار» مؤكدا جزئيا من جزئيات ذلك الكلام الكلى الذى يقتضيه الحال ، الذى هو الانكار المقتضى لكلام مؤكدا بطلاق تأكيد لا بتأكيد مخصوص ، فقولنا «إن زيدا في الدار» مطابق له بمعنى أنه صادق عليه - أى بمعنى أن الكلام الكلى المؤكدة الذى هو مقتضى الحال صادق ومحمول على هذا الجزئي لكونه جزئيا من جزئياته . فالبلاغة على هذا التحقيق مطابقة لهذا الجزئي لذلك الكلى بمعنى كونه جزئيا من جزئياته بحيث يصح حمل مقتضى الحال عليه ، فالكلام الجزئي مطابق (كسر الباء) والكلام الكلى مطابق (فتحها) . هذا هو تحقيق السعد في مختصره ، وإن كان قد حق في كثيرة أن التحقيق هو مذهب الجمهور الأول : من أن المقتضى هي الخصوصية والمطابقة هي الاشتغال . هذا والحال على المذهبين واحد ، وهو الأمر الداعى للتكلم إلى أن يعتبر مع الكلام الذى يؤدى به أصل المراد خصوصية ما ، سواء كان ذلك الأمر داعيا له في نفس الأمر أو غير داع في نفس الأمر بل بتزيل ، فالحال هو الأمر الداعى مطلقا . أما ظاهر الحال فهو الأمر الداعى في نفس الأمر لاعتبار التكلم خصوصية ما ، فهو أخص من الحال .

ومقتضى الحال مختلف . فان مقامات الكلام متفاوتة ^(١) فقام التكير يبيان مقام التعريف ^(٢) وقام الاطلاق ي بيان مقام التقيد ^(٣) وقام التقديم يبيان مقام التأخير ^(٤) ، وقام الذكر يبيان مقام الحذف ، وقام القصر يبيان مقام خلافه ، وقام الفصل يبيان مقام الوصل ، وقام الإيجاز يبيان مقام الاطناب والمساواة ، وكذا خطاب الذكى يبيان خطاب الغي ^(٥) وكذا الكل كله مع صاحبها مقام ^(٦) . إلى غير ذلك كما سيأتي تفصيل

الجيمع

(١) لأن الاعتبار اللائق بهذا المقام يغير الاعتبار اللائق بذلك ، وهذا عين تفاوت مقتضيات الأحوال ، لأن التغير بين الحال والمقام إنما هو بحسب الاعتبار ، وهو أنه يتوجه في الحال كونه زمانا لورود الكلام فيه ، وفي المقام كونه محلا له .

(٢) فالمقام الذي يناسبه تكير المسند إليه أو المسند يبيان المقام الذي يناسبه التعريف .

(٣) أى مقام اطلاق الحكم أو التعليق أو المسند إليه أو المسند أو متعلقه يبيان مقام تقييده بعوْد أو أدلة قصر أو تابع أو شرط أو مفعول أو ما يشبه ذلك .

(٤) أى مقام تقديم المسند إليه أو المسند أو متعلقاته يبيان مقام تأخيره .

(٥) فان مقام الأول يبيان مقام الثاني ، لأن الذكى يناسبه من الاعتبارات اللطيفة والمعانى الدقيقة مما يناسب الغي .

(٦) راجع ص ٧٣ من المفتاح . وقوله واكل كله أى كال فعل ، مع صاحبها أى كأدأة الشرط مثل إن الشرطية ؟ إذ لها معها مقام ليس بذلك الكلمة مع = (٤ الإياضح — أول)

وارتفاع^(١) شأن الكلام في الحسن والقبول بمعاقيبه لاعتبار المفاسد^(٢)،
وانحطاطه بعدم مطابقته له
ففقطي الحال هو الاعتبار المفاسد^(٣)

(١) راجع ص ٧٣ من المفتاح تجد ما هنامأ خوذآ منه بالنص والمقصود من هذا بيان تعدد مراتب البلاغة ، والحسن المراد منه الحسن الذاتي الداخل في البلاغة لا العرضي الخارج لحصوله بالمحسنات البديعية ، والمراد بالقبول عند السامع . والمراد بالكلام الفصيح .

(٢) أى باشتاله على الأمر المعتبر المناسب لحال المخاطب ، فـ كلما كان الاشتغال
أثمن كان الكلام أرفع وأعلى . فالمراد بالاعتبار المناسب الأمر الذى اعتبره المتكلم
مناسباً بحسب السليقة للعرب الخاص أو بحسب تتبع خواص تراكيب البلاغة
لغيرهم .

(٣) يعني إذا علم أن ليسارتفاع شأن الكلام الفصيح في الحسن الذي لا يُعطي بقائه لاعتبار المناسب على ما يفيده إضافة المصدر — لأنه مفرد مضاد لمعرفة فimum

وهذا — أعني تطبيق الكلام على مقتضى الحال — هو الذى
بسميه الشيخ عبد القاهر بالنظم ، حيث يقول : النظم تأدى
معانى النحو فيما بين الكلم ، على حسب الأغراض التى يصاغ
لها الكلام

فبالبلاغة صفة راجعة إلى اللفظ باعتبار إفادته المعنى ^(١) عند التركيب ^(٢).

— والعموم في هذا المقام يستلزم الحصر . . فالمعنى كل ارتفاع فهو بالمطابقة ، فالباء
في قوله : بمقتضاه للسيبة القريبة حتى يفيد العموم — وعلمه أنه إنما ينفع بالبلاغة
التي هي عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال ، فقد علم أن المراد
بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحد ، فيها متعدنان أو متساويان ، فمقتضى الحال
هو مناسب الحال لا موجبه .

(١) صرخ عبد القاهر بأن وصف اللفظ بالفصاحة إنما هو من حيث إنه
دال على المعنى (٥٠ دلائل الاعجاز) . والحاصل أنه إذا كانت البلاغة هي المطابقة
والمطابقة صفة المطابق فتكون المطابقة راجعة للكلام من رجوع الصفة للموصوف ،
لكن رجوعها له باعتبار إفادته المعنى الحال بسبب التركيب ، وهو المعنى الثاني
الذى يعتبره البلاغة ، وهو الخصوصيات التي يقتضيها الحال الزائدة على أصل المراد .
فبالبلاغة إذا وصف بها المعنى كان المراد المعنى الثانى باعتبار أن المقصود من اللفظ
إفادته . وإذا وصف بها اللفظ فهو باعتبار إفادته ذلك المعنى المقصود ونفيه عن اللفظ
مراد به اللفظ المجرد عن المعنى والخصوصيات ، ونفيها عن المعنى مراد به المعنى
الأول للفظ الذى هو مجرد ثبوت المحكوم المحكوم عليه .

(٢) لأن البلاغة عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال ، فظاهر =

وكثيراً ما يسمى ذلك^(١) فصاحة أيضاً^(٢). وهو مراد الشيخ عبد القاهر بما يكرره في دلائل الاعجاز من أن الفصاحة صفة راجعة إلى المعنى دون اللفظ، كقوله في أثناء فصل منه:

علمت أن الفصاحة والبلاغة وسائر ما يجري في طريقها أوصاف راجعة إلى المعنى، وإلى ما يدل عليه بالألفاظ، دون الألفاظ نفسها

وانما قلنا مراده ذلك؛ لأنه صرخ في مواضع من دلائل الاعجاز بأن فضيلة الكلام للفظه لا معناه، منها أنه حتى قول من ذهب إلى عكس ذلك فقال: «فأنت تراه لا يقدم شعراً حتى يكون قد أودع حكمة أو أدباً أو اشتمل على تشبيه غريب ومعنى نادر». ثم قال: «والامر بالضد إذا جئنا إلى الحقائق وما عليه المخلصون، لأننا لازم متقدماً في علم البلاغة مبرزاً في شاؤها إلا وهو ينكر هذا الرأي»، ثم نقل عن الجاحظ في ذلك كلاماً منه قوله: «ومعنى مطروحة في الطريق يعرفها المعجمي والعربي والقروي والبدوي^(٣) وإنما الشأن

— أن اعتبار المطابقة وعدمها إنما يكون باعتبار المعنى والأغراض التي يصاغ لها الكلام لا باعتبار الألفاظ المفردة والكلم المجردة.

(١) أى الوصف المذكور.

(٢) كما يسمى بلاغة، فيها متادفان، عند عبد القاهر حقيقة، وعلى شيء من التجوز عند الخطيب.

(٣) ٣٤٠ ج ٣ الحيوان.. وذلك في الصناعتين ص ٥٥.

في إقامة الوزن وتحيز اللفظ وسهولة المخرج وحمة الطبع وكثرة الماء وجودة السبك » .. ثم قال : « ومعلوم أن سبيل الكلام سبيل التصوير والصياغة ، وأن سبيل المعنى الذي يعبر عنه سبيل الشيء الذي يقع التصوير فيه كالفضة والذهب يصاغ متى ما خاتم أو سوار . فكما أنه محال إذا أردت النظر في صوغ الخاتم وجودة العمل ورداهاته أن تنظر إلى الفضة الخامدة لتلك الصورة أو الذهب الذي وقع فيه ذلك العمل ، كذلك محال إذا أردت أن تعرف مكان الفضل والمرية في الكلام أن تنظر في مجرد معناه ، وكما لو فضلنا خاتما على خاتم بأس تكون فضة هذا أجود أو فضه نفس لم يكن ذلك تفضيلا له من حيث هو خاتم ، كذلك ينبغي إذا فضلنا بيتا على بيت من أجل معناه أن لا يكون ذلك تفضيلا له من حيث هو شعر وكلام »

هذا لفظه ، وهو صريح في أن الكلام من حيث هو كلام لا يوصف بالفضيلة باعتبار شرف معناه ، ولا شك أن الفصاحة من صفاتي الفاضلة ، فلا تكون راجعة إلى المعنى ، وقد صرخ فيما سبق بأنها راجعة إلى المعنى دون اللفظ

فالجمع يفهم بما قدمتنا بحمل كلامه حيث نفى أنها من صفات اللفظ على نفي أنها من صفات المفردات ^(١) من غير اعتبار التركيب ، وحيث أثبت أنها

(١) أي المفردة عن اعتبار إفاده المعنى — وهي التصويميات — وليس المراد التي هي غير مركبة .

من صفاته على أنها من صفاته باعتبار إفادته المعنى عند التركيب
وللبلاغة طرفاً :

أعلى ، إليه تنتهي ، وهو حد الإعجاز^(١) ، وما يقرب منه^(٢)
وأسفل ، منه تبتدىء وهو ما^(٣) إذا غير الكلام عنه إلى ما هو دونه

(١) الإعجاز أن يرقى الكلام في بلاغته إلى أن يخرج عن طوق البشر
ويعجزهم عن معارضته .

(٢) عطف على قوله (وهو) ، والضمير في منه عائد إلى أعلى ، يعني أن
الأعلى مع ما يقرب منه كلاماً حد الإعجاز ، وهذا هو الموافق لما في المفتاح .
فالبلاغة أمر كلى لها ثلاثة مراتب : مرتبة عليا ولها فردان ، وسفلى وهي فرد
واحد ، ووسطى ولها أفراد . ويترتب على هذا أن بعض القرآن أبلغ من بعض
وان كان الجميع معجزاً .

ويجوز أن يكون « وما يقرب منه » معطوفاً على « حد الإعجاز » والضمير
في منه عائد إليه ، يعني أن الطرف الأعلى هو حد الإعجاز . وما يقرب من حد
الإعجاز . فهذا عكس الأول ، إذ الأول يفيد أن حد الإعجاز نوع له فردان :
الأعلى وما يقرب منه ، وهذا يفيد أن الطرف الأعلى نوع تخته فردان : حد
الإعجاز وما يقرب منه . والمراد بحد الإعجاز البلاغة في أقصر مسيرة ، وما
يقرب منه البلاغة في مقدار آية أو آيتين . وفي التقدير الثاني نظر لأن القريب
من حد الإعجاز لا يكون من الطرف الأعلى الذي هو حد الإعجاز .

(٣) أى هو طرف للبلاغة إذا غير الكلام عنه إلى مرتبة هي أدنى منه وأنزل

التحق عند البلغاء بأصوات الحيوانات^(١) وإن كان صحيح الإعراب... وبين
الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة^(٢):

وإذ قد عرفت معنى البلاغة في الكلام وأقسامها ومراتبها ، فاعلم

(١) التي تصدر عن محالها بحسب ما يتفق من غير اعتبار اللطائف والخواص
الزائدة على أصل المراد .

(٢) أي بعضها أعلى من بعض بحسب تفاوت المقامات ورعاية الاعتبارات
والبعد من أسباب الإخلال بالفصاحة بناء على أن البلاغة هي المطابقة لمقتضى
الحال في الجملة ، لكن الحق كما في عبد الحكيم أنها مطابقة الكلام لجميع
ما يقتضيه الحال لكن بقدر الطاقة .

هذا وبلاغة الكلام تتفاوت باختلاف الخصوصيات كأوكيف والمقام واحد ،
وباختلاف الخصوصيات تبعاً لاختلاف المقامات؟ وترك خصوصية مراعاة حال الخطاب
ولبلاغة طرف أسفل وطرف أعلى وما بينهما : أما الأسفل فهو الكلام
الفصيح الذي طابق أدنى مطابقة وليس تحته إلا ما يتحقق بأصوات الحيوانات .
وأما الأعلى فهو حد الاعجاز الكلام الإلهي وما يقرب منه (وهو أبلغ كلام
البشر .) .. وبينهما مراتب لاتخضى .

ولنا أن نتساءل . هل في طاقة البلغاء – بالطبع أو بالاكتساب – الوصول
إلى حد الاعجاز ، ولو بأن يأتوا بمثل أقصر سورة من القرآن؟ وللإجواب على ذلك
أقول : لاشك أن علوم البلاغة ترسم أصول البيان العربي والسليلة العربية
ومناهج الأداء والأسلوب ، وبالوقوف على ذلك يمكن مع سلامه الندوق محاكاة =

— أهل هذه السليقة في بلاغتهم ، فلتتكلم عن علوم البلاغة — لأنها قواعد السليقة العربية ؟ وهل توصل إلى حد الإعجاز ، وهل هي صالحة كأدلة للوصول إلى مرتبة الإعجاز ؟ لاشك أن علوم البلاغة لا تؤدي إلى الوصول إلى حد البلاغة لأنها لا تعرفنا المقامات بل الخصوصيات وحدها ، ولو فرضنا جدلاً أنها تعرفنا مع الخصوصيات المقامات أيضاً ، فلا نسلم الاحاطة بها ولو فرضنا الاحاطة بها فانها لانعطيفك قدرة على إنشاء كلام بلينغ بدليل ان كثيروا من علماء البلاغة لم يستطيعوا الإتيان بكلام بلينغ ، ولو فرضنا أنها تعطى الملائكة فلا شك في أن الملائكة البشرية لا تقدر على مراعاة الخصائص كلها في الكلام البلينغ .

هذا ويرى علماء البلاغة أن القرآن يتفاوت في بلاغته لأنه :

أ — قد يقتضي المقام عشر خصوصيات في آن الله عز وجلخمس منها حسب قدرة البشر مراعاة للمقام .

ب — وقد تختلف المقامات فيكون مقام مقتضايا عشر خصوصيات وآخر مقتضايا خمس ولا شك أن الكلام الذي روويت فيه العشرة أبلغ من الآخر . وأرى أن القرآن لا تتفاوت بلاغته وأن أسلوبه وسورة وأياته في درجة واحدة من البلاغة . ويعكن الرد على رأي علماء البلاغة بما يأتي :

أ — أن مراعاة مقام المخاطب والإتيان بكلام يوافق حالة هو البلاغة الكاملة التي ليس فيها تفاوت .

ب — لأنسلم أن الكلام الأول أبلغ من الثاني بل هما في درجة واحدة من البلاغة ، لأن العبرة ليست بالكم بل بالكيف ، ولو سألهنهمرأيهم لكان سورة =

أنه يتبعها وجوه كثيرة^(١) غير راجحة إلى مطابقة مقتضى الحال ولا إلى
الفصاحة ، تورث الكلام حسناً وقبولاً

وأما ببلاغة المتكلم :

فهي ملائكة يقتدر بها على تأليف كلام بلغ .

— البقرة أبلغ من « قل هو الله أحد » أو لكان أبلغ من نصفها ، أو لكان القرآن أبلغ من سورة منه .

(١) وهي الحسنات البديعية ، وتحسينها عرضي خارج عن حد البلاغة ، وإنما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة والفصاحة . وجعلها تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلم لأنها ليست مما يجعل المتكلم متصفاً بصفة .

والحسنات البديعية إن أتت بها في الأسلوب من حيث إنها محسنة بحث عنها في علم البديع وكان تحسينها عرضياً ، أما إذا اعتبرت من حيث المطابقة فتحسينها ذاتي ببحث عنده في علم المعانى .

هذا والبلاغة هي المطابقة والفصاحة واعتبار الخصوصيات ، فالтельيخ
والفصاحة أعم من البلاغة من حيث التحقق ، لأنهما يوجدان بدون البلاغة فيما
إذا لم ترتع الخصوصية ؛ وحينئذ فلا يعلم من كون تلك الوجوه تابعة للبلاغة كونها
غيرها لأنهما تابعان لها أيضاً باعتبار أنهما من جملتها ، فاحتاج إلى إفادته أنهما
غيرها ، فقال الخطيب في التلخيص : ويتبعها وجوه آخر ؟ فقوله « آخر » يفيد
أن تلك الوجوه ليست لازمة للبلاغة لكونها سوى الأمرين اللذين تحصل بهما
البلاغة وتلك الوجوه في الكلام إنما تكون بعد البلاغة . ويقول السكاكي :

وقد علم بما ذكرنا^(١) أسران :

أحدها أن كل بلغع — كلاماً كان أو متكلماً فصيح^(٢) ، وليس كل
فصيح بلغع^(٣) .

الثاني أن البلاغة في الكلام : مرجعها إلى الاحتراز عن الخطأ في تأدية
المعنى المراد^(٤) ، وإلى تمييز الكلام الفصيح من غيره^(٥) .

== البلاغة بمعنىها : علم المعانى وعلم البيان ، والفصاحة بنوعها : اللفظية والمعنوية ،
ما يكسو الكلام حلقة التزيين ؟ وهنها وجوه مخصوصة كثيرة ما يصر إليها
لقصد تحسين الكلام وهي قسمان : قسم يرجع إلى المعنى وقسم يرجع إلى اللفظ
ص ١٧٦ مفتاح ..

(١) أي من تعريف البلاغة والفصاحة .

(٢) لأن الفصاحة مأخوذة في تعريف البلاغة مطلقاً ، أي بلاغة كلام أو متكلماً ،
لكن أخذها في بلاغة الكلام صراحة وفي بلاغة المتكلم بواسطة .

(٣) لجواز أن يكون كلام فصيح غير مطابق لمقتضى الحال ، وكذا يجوز
أن يكون لأحد مملكته يقتدر بها على التعبير عن المقصود بالفظ فصيح من غير
مطابقة لمقتضى الحال .

(٤) وإلا ربما أدى المعنى المراد بالفظ فصيح غير مطابق لمقتضى الحال فلا
يكون بلغع .

(٥) الأولى أن يقال : وإلى الاحتراز عن أسباب الاتصال بالفصاحة . وذلك
لثلا يؤدي الكلام المطابق لمقتضى الحال بالفظ غير فصيح ، فلا يكون أيضاً بلغع =

والثاني — أعني التمييز^(١) — منه ما يتبين في علم متن^(٢) اللغة ، أو التصريف^(٣) ، أو النحو^(٤) ، أو يدرك بالحس^(٥) ؛ وهو^(٦) ماعدا تعقيد المعنوي^(٧) .

وما يحترز به عن الأول — أعني الخطأ^(٨) — هو علم المعانى .
وما يحترز به عن الثاني — أعني التعقيد المعنوي — هو علم البيان^(٩) .

== لوجوب وجود الفصاحة في البلاغة . ويدخل في تمييز الكلام الفصيح من غيره تمييز الكلمات الفصيحة من غيرها لتوقفه عليها .

(١) أي تمييز الفصيح من غيره .

(٢) وذلك كالغرابة ، يعني يعرف بعلم متن اللغة تمييز السالم من الغرابة عن غيره بمعنى أن من تتبع الكتب المتداولة وأحاط بمعانى المفردات المألوفة علم أن ما عدتها مما يفتقر إلى تقدير أو تخرج فهو غير سالم من الغرابة .

(٣) وذلك كمخالفة القياس .

(٤) كضعف التأليف والتعقيد الملفظى .

(٥) أي بالذوق وذلك كالتناقض في مستشرر مثلاً أوفي «وقد حرب : البيت»

(٦) وهو أي ما يتبين في العلوم المذكورة أو ما يدرك بالحس .

(٧) إذ لا يعرف بتلك العلوم تمييز السالم من التعقيد المعنوي من غيره .

(٨) أي في تأدية المعنى المراد .

(٩) يسمون هذين العلمين علم البلاغة لكان من زيد اختصاصهما بالبلاغة ==

وَمَا يُعْرَفُ بِهِ وَجْهٌ تَحْسِينُ الْكَلَامِ بَعْدَ رِعَايَةِ نَطْبِيقِهِ عَلَى مَقْتَضِيِ الْحَالِ
وَفَصَاحَتِهِ، هُوَ عِلْمُ الْبَدِيعِ.

وَكَثِيرٌ مِّنَ النَّاسِ يُسَمِّيُ الْجَمِيعَ عِلْمَ الْبَيَانِ^(۱)

وبعضهم يسمى الأول علم المعانى ، والثانى والثالث علم البيان ، والثلاثة علم البديع .

= وإن كانت البلاغة تتوقف على غيرها من العلوم كاللغة والنحو والصرف

(١) والبيان في غير الاصطلاح هو النطق الفصيح المعه عما في الصورة

ملاحظة:

المعنى الأول هو أصل المراد ، وهو ثبوت الحكم به للمحكوم عليه ، والمعنى الثاني هو الخصوصيات . كاري ابن قاسم وابن يعقوب والشيخ يسن وسواهم ، وقيل المعنى الأول هو ما يفهم من اللفظ بحسب التراكيب وهو أصل المعنى مع الخصوصيات من تعريف وتقدير النحو ؛ والمعنى الثاني هو الأغراض التي يقصدها المتكلم ويصوغ الكلام لأجل إفادتها وهي أحوال المخاطب التي يورد المتكلم الخصوصيات من أجلها من إشارة لمعهود وتعظيم وتحير وإنكار وشك النحو ، وهذا بالنسبة لعلم المعانى ، وأما بالنسبة لعلم البيان ، فللمعنى الأول هي المدلولات المطابقة مع رعاية مقتضى الحال ، والمعنى الثانوى هي المعانى المجازية أو السكنائية . وهذا هو المأخذ من الدلائل كافى المطول وكلام السعد فى اختصار يصح حمله على الوجهين . فأصل المراد إذا – الذى هو المعنى الأول – إفاده ثبوت المسند إليه بأى طريق كان ، والخصوصية هى المزايا البلاغية التى يقصدها البليغ =

= كا يرى السعد وهي المعنى الثاني .. لكن عبد الحكيم يرى أن أصل المراد هو أصل المعنى مع التصويبات ، والمعنى الثاني هو الأغراض ، راجع التجريد عند شرح قوله « ويؤى باسم الإشارة لإفادة القرب أو البعد أو التوسط » مثلا . وما في التجريد نستنبط : أن مباحث علم البلاغة عند السعد تشمل المعانى الوضعية للألفاظ والتراكيب ، وهى عند السيد خاصة بمستبعات التراكيب ، وعند عبد الحكيم أن مباحثها شاملة للمعانى الوضعية ولمستبعات التراكيب .

هذا والنكتة البلاغية لا يشرط فيها الاختصاص بتلك الطرق بل يكفى كونها مناسبة للمقتضى موجبة كانت أو مرجة أو لم تكن كذلك ، والترجيح من قصد المتكلم ، وهذه هي طريقة المفتاح ، ومذهب الشارح أن النكتة لابد أن تكون موجبة أو مرحة .

الفن الأول

علم المعانى^(١)

تعريف الخطيب :

وهو علم^(٢) يعرف به أحوال اللفظ العربى الذى بها يطابق مقتضى الحال^(٣)

- (١) قدم المعانى على البيان لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب ، فاتصال المعانى بالبيان كاتصال المفرد بالمركب ، ونسبة إليه من جهة التوقف ، وإن كان توقف المركب على المفرد من جهة كونه جزء له ، بخلاف توقف البيان على المعانى فعلم المعانى كالمفرد والبيان بمنزلة المركب ؛ وذلك لأن رعاية المطابقة لمقتضى الحال التي هي غرفة علم المعانى معتبرة في علم البيان (من حيث إنها شرط في الاعتداد بشرتها التي هي الإيراد ، فليس المراد اعتبارها في البيان على سبيل الجزئية له ، لأنه ليس مركبا من اعتبار المطابقة وإيراد المعنى الواحد بطريق مختلفة ، فإن الرعاية أمر خارج عن البيان ليست جزءا منه ولا فائدة له ، وإنما هي شرط للاعتداد بفائدةته ، فاعتبرت فيه من تلك الحيثية ، وأما الإيراد فهو فائدة علم البيان ومقصود منه ، فاعتبر فيه من تلك الحيثية) مع زيادة شيء آخر هو إيراد المعنى الواحد بطريق مختلفة . فنمرة علم المعانى تشبه الجزء من علم البيان لتوقفه عليها من حيث اعتبار غرته ، فالرعاية والإيراد يشيران إلى جزءاء علم البيان لتوقفه عليهما ؛ فكان علم المعانى بمنزلة الجزء ، لكون غرته المقصودة منه كالجزء . وإنما قلنا من حيث اعتبار غرته ، لأن تتحقق لا يتوقف على رعاية المطابقة ، لأنه يمكن تتحقق ملامة يقتدر بها على إيراد المعنى بطريق مختلفة وضوها وخفاء من غير رعاية للمطابقة ، ولا شك أن هذه الملة تسمى علم البيان
- (٢) أي ملامة يقتدر بها على اداراكات جزئية ، ويحوز أن يراد به الأصول والقواعد المعلومة .
- (٣) أي يطابق بها اللفظ مقتضى الحال ، وذلك احتراز من الأحوال التي =

ليست بهذه الصفة ، مثل الاعلال والإدغام والرفع والنصب وما أشبه ذلك مما لا بد منه في تأدية أصل المعنى ، وكذا المحسنات البدعية من التجنيس والتوصيع ونحوها مما يكون بعد رعاية المطابقة . . . والمراد أنه علم تعرف به هذه الأحوال من حيث إنها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال ، لظهور أن ليس علم المعانى عبارة عن تصور معانى التعريف والتفسير مثلا ؛ وبهذا يخرج عن التعريف علم البيان إذ ليس البحث فيه عن أحوال اللفظ من هذه الحيثية والمراد بأحوال اللفظ الأمور العارضة له من التقاديم والتأخير والاثبات والحدف وغير ذلك .

ومقتضى الحال على التحقيق هو الكلام السكلى التكيف بكيفية مخصوصة على ما أشير إليه في المفتاح وصرح به الشيرازى فى شرحه — وذلك حيث يقول السكلى فى تعريف علم المعانى : هو تبع خواص تراكيب البلاغاء الخ ؛ فهو يشير إلى أن المقتضى هو الكلام التكيف بتلك الكيفيات ، لأن الذى يذكر إنما هو الكلام لا الحدف والتقاديم الخ . . . وأورد أن الذى يذكر إنما هو الكلام الجزئى لا السكلى فهو كالكيفيات لا يذكر ، إلا إن قلنا إنه شاع وصف السكلى بوصف جزئياته — ، لا نفس الكيفيات من التقاديم والتأخير والتعريف والتفسير على ما هو ظاهر عبارة المفتاح وغيره ، ولو أريد بمقتضى الحال الكيفيات لا الكلام ، لما صح القول بأنها أحوال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال لأنها عين مقتضى الحال . . وأحوال الإسناد أيضا من أحوال اللفظ باعتبار أن التأكيد ورثة مثلا من الاعتبارات الراجعة إلى نفس الجملة . وتخصيص اللفظ بالعرفي مجرد اصطلاح لأن الصناعة إنما وضعت لذلك .

قيل : « يعرف » ، دون « يعلم » ؟ رعاية لما اعتبره بعض الفضلاء من تخصيص العلم بالكليات والمعرفة بالجزئيات ، كما قال صاحب « القانون »^(١) في تعريف الطب : الطب علم يعرف به أحوال بدن الإنسان ، وكما قال الشيخ أبو عمرو رحمه الله^(٢) : التصريف علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم .

تعريف السكاكى :

وقال السكاكى : « علم المعانى : هو تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ، ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما تقتضى الحال ذكره^(٣) ». .

نقد تعريف السكاكى :

(قال الخطيب) : وفيه^(٤) نظر :

(١) هو ابن سينا و « القانون » أحد مؤلفاته المشهورة في الطب .

(٢) هو ابن الحاجب عثمان بن عمر الإمام العالم النحوى المشهور ، مؤلف الشافية وسواها من الكتب المشهورة .

(٣) أى إيراده في الكلام .

(٤) أى في تعريف السكاكى لعلم المعانى .

(١) — إذ التتبع ليس بعلم ولا صادق عليه ، فلا يصح تعریف شيء من العلوم^(١) به .

(٢) — ثم قال^(٢) : « وأعني بالتراكيب تراكيب البلاغة » ، ولاشك أن معرفة البلاغ من حيث هو بلاغ متوقفة على معرفة البلاغة ، وقد عرفها في كتابه بقوله : « البلاغة : هي بلوغ المتكلم في تأدية المعنى حدّاً له اختصاص بتوفيق خواص التراكيب حقها^(٣) وإبراد أنواع التشبيه والمجاز والكلنائية على وجهها » .

فإن أريد بالتراكيب في حد البلاغة تراكيب البلاغة ، وهو الظاهر ، فقد جاء الدور^(٤) ، وإن أراد غيرها فلم يبينه .

(١) أجب عن هذا الاعتراض : بأن المراد من التتبع العلم مجازاً مرسلًا من إطلاق المسبب على السبب .

(٢) أي السكاكي كافي المفتاح ص ٧٠ .

(٣) بأن يورد كل كلام موافقاً لمقتضى الحال ، فالمراد بالتراكيب في تعریف البلاغة تراكيب ذلك المتكلم .

(٤) لأن علم البلاغة يتوقف على تراكيب البلاغة وتراكيب البلاغة تتوقف على علم البلاغة ، ومتي عرفاً البلاغة فقد وصلنا إلى حد نعرف به توفيق خواص التراكيب حقها .

وقد أجب عن اعتراض الدور هذا بأن بلاغة الكلام غير بلاغة المتكلم ، = (٥ - الإيضاح)

(٣) — على أن قوله « وغيره » مبهم لم يبين مراده به^(١)

المقصود من علم المعانى :

ثم المقصود من علم المعانى منحصر في ثمانية أبواب :

أوها : أحوال الإسناد الخبرى .

وثانيها : « المسند إليه .

وثالثها : « المسند .

ورابعها : « متعلقات الفعل .

وخامسها : القصر .

وسادسها : الإنشاء .

سابعها : الفصل والوصل .

وثامنها : الإيجاز والاطنان والمساواة .

ووجه الحصر أن الكلام إما خبر أو إنشاء ، لأنه إما أن يكون

= فلا يتوقف العلم بالبلبغ المتكلم على العلم ببلاغة الكلام الذى وقع فيها التحديد
فلا يمتنعأخذ البلبغ فى الحد .

(١) وأجيب عن هذا الاعتراض بأن المراد به الاستهجان بقرنة الاستحسان .

هذا وقد بسط الحفيد في « الدر النضيد » شرح تعريف السكاكي ونقده؛ وقال :
الشهور أن المراد بالاستحسان الحسنات البدعية ، فالبلبغ خارج عن المعانى =

لنسبته خارج تطابقه ؟ أو لا تتطابق . أو لا يكون لها خارج^(١) ،

— والبلاغة، والأوضح في تعريف علم المعانى كا يرى السعد فى المطول أن يقول : هو علم يعرف به كيفية تطبيق الكلام العربى لمقتضى الحال .

(١) تفصيل ذلك أن الكلام لا محالة يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم ، وهى تعلق أحد الشيئين — أى الطرفين : المسند أو المسند إليه — بالآخر ، بحيث يصح السكوت على التعلق ، سواء كان ذلك التعلق بإيجاباً أو سلباً (وهذا لا يكون إلا في الخبر ، بخلاف الإنشاء فلا يتصرف بإيجاب ولا سلب ، لأنهما من أنواع الحكم ، والإنشاء ليس بحكم ، بل هو إيجاد معنى بلحظ يقارنه في الوجود) أو غيرها كما في الإنشائات .

ول المراد بالتعلق ما يشمل النسبة الحكيمية — أى ثبوت المحمول للموضوع — وما يشمل النسبة الإنسانية . ول المراد بالإيجاب ادراك الثبوت ، أى أنه مطابق للواقع أو غير مطابق ، وبالسلب عكسه فهو ادراك الافتقاء أى أنه مطابق للواقع أو غير مطابق . . و تفسير النسبة بايقاع المحكوم به على المحكوم عليه أو سلبه عنه خطأ في هذا المقام ، لأنه لا يشمل النسبة في الكلام الانثائى ، فلا يصح التقسيم .

والتحقيق أن الانشاء له نسبة كلامية ونسبة خارجية تارة يتتطابقان وتارة لا ، والفارق بين الخبر والانشاء هو قصد المطابقة أو قصد عدمها في الخبر ، والانشاء ليس فيه قصد للمطابقة ولا لعدمها ، وعبد الحكيم وغيره يقولون : الانشاء لا خارج له اذا لو كان له خارج لكان خبراً يتصور فيه الصدق والكذب المذان $=$ هما من لوازم الخارجية ، واللازم باطل فبطل المزوم .

الأول الخبر ، والثاني الانشاء . ثم الخبر لا بد له من استناد ومسند إليه

— هذا الخبر له ثلاثة نسب : نسبة ذهنية ، ونسبة كلامية ، ونسبة خارجية في أحد الازمة الثلاثة . فيين طرفه — المذين ها النسبة الكلامية — في الخارج الواقع نسبة ثبوتية أو سلبية بحيث يقصد مطابقة تلك النسبة لذلك الخارج بأن تكونا ثبوتتين أو سلبيتين أو لا يقصد مطابقها له ، بأن تكون النسبة المفهومة من الكلام ثبوتية والتي بينهما في الخارج الواقع سلبية أو بالعكس ، وأما الانشاء فله نسبة ذهنية ونسبة كلامية ، والخلاف هل له نسبة خارجية أولاً ؟

قيل ليس له نسبة خارجية وهذا هو الفرق بينه وبين الخبر .. وقيل له نسبة خارجية ، والفرق بينهما أن الخبر يقصد فيه مطابقة النسبة للخارج أو عدم مطابقها له ، والانشاء لا يقصد فيه ذلك .

والخلاصة أن الكلام إما أن تكون نسبته بحيث تحصل من اللفظ ويكون اللفظ موجوداً لها من غير قصد إلى كونه دالاً على نسبة حاصلة في الواقع بين الشيئين وهو الانشاء ، أو تكون له نسبة بحيث يقصد أن لها نسبة خارجية تطابقه أولاً تطابقه وهو الخبر ، لأن النسبة المفهومة من الكلام الحاصلة في الذهن لا بد أن تكون بين الشيئين ؟ ومع قطع النظر عن الذهن لا بد أن يكون بين هذين الشيئين في الواقع نسبة ثبوتية بأن يكون هذا ذاك ، أو سلبية بأن لا يكون هذا ذاك : ألا ترى أنك إذا قلت زيد قائم فإن القيام حاصل لزيد قطعاً ، وثبتت النسبة في الواقع بين الشيئين المذكورين مع قطع النظر عن الذهن هو معنى وجود النسبة الخارجية فمعنى وجودها تتحققها في الواقع .

ومسند ^(١) ، وأحوال هذه الثلاثة هي الأبواب الثلاثة الأولى . ثم المسند قد يكون له متعلقات إذا كان فعلاً أو متصلاً به أو في معناه كاسم الفاعل ونحوه ^(٢) ، وهذا هو الباب الرابع . ثم الاستناد والتعليق كل واحد منهما يكون إما بقصر أو بغير قصر ، وهذا هو الباب الخامس . والإنشاء هو الباب السادس . ثم الجملة إذا قرنت بأخرى ف تكون الثانية إما معطوفة على الأولى أو غير معطوفة ، وهذا هو الباب السابع . ولفظ الكلام البليغ إما زائد على أصل المراد لفائدة ^(٣) أو غير زائد عليه ، وهذا هو الباب الثامن .

(١) والإنشاء كذلك أيضاً ، وإنما اقتصر على الخبر لكونه أعظم شأنًا من الإنشاء ، وأكثر اشتغالاً على اللطائف البلاغية المعتبرة .

(٢) كالمصدر واسم المفعول وما أشبه ذلك ولا داعي لشخص هذا الكلام بالخبر

(٣) احترز بالفائدة عن التطويل فإنه الزيادة على أصل المراد لا لفائدة ،

على أنه لا حاجة إلى قيد الفائدة بعد تقييد الكلام بالبليغ .

هذا وقد افردت هذه الأحوال المتعلقة بالجملة بأبواب مستقلة دون غيرها من الأحوال - كالتعريف والتوكير مثلاً - لصعوبة أمرها وكثرة تشعبها بكثرة مباحثها .

تطبيق

١ - ميز الجمل الخبرية من الإنسانية وعين المسند والمسند إليه في كل جملة فيما يلي :

قال بعض البلغاء : لذت بعفوك ، واستجررت بصفحك ؟ فأذقى حلاوة الرضا ، =

== وأنسى مرارة السخط فما مضى . وقال الشاعر :

ولا تصطعن إلا الكرام فيهم يجازون بالنعماء من كان منعا
ومن يتخذ عند اللثام صنيعة تتجده على آثارها متندما
وقال ابن المعتز :

ليس السَّكِيرُ الَّذِي يُعْطِي عَطْيَتَهُ
بل السَّكِيرُ الَّذِي يُعْطِي عَطْيَتَهُ
لَا يَسْتَبِيبُ بِنَذْلِ الْعَرْفِ مُحَمَّدٌ
وَقَالَ شُوقِي :

قف دون رأيك في الحياة مجاهداً إن الحياة عقيدة وجهاد
وقال المتنى :

أنا الذي نظر الأعمى إلى أدي وأسمعت كلائي من به صمم
وقال زهير :

ومن يك ذا فضل فيدخل بفضله على قومه يستغنى عنه ويندم
وقال عنترة :

وأنا المنية في المواطن كلها والطعن من سابق الآجال
وقال الشاعر :

أيها الرائد في صمت الرعاعه عد إلى دنياك واهتف بالحياة
وقال حافظ :

ردوا على ياني بعد محمود إني عييت وأعيا الشاعر مجاهودي
وقال أبو العلاء :

تحطمنا الأيام حتى كأننا زجاج ولكن لا يعاد له سبك

تنبیه^(١)

اختلف الناس في اختصار الخبر في الصادق والكاذب ، فذهب الجمهور إلى أنه منحصر فيما ثم اختلفوا :

١ — فقال الأكثرون منهم : صدقه مطابقة حكمه الواقع^(٢) . هذا هو المشهور وعليه التعويل .

٢ — وقال بعض الناس^(٣) : صدقه مطابقة حكمه لاعتقاد الخبر

(١) هذا بحث عقل لا صلة له بباحث البلاغة إلا من ناحية أنه كالتفسير والشرح لتعريف الخبر والأنشاء . وقد أشار عبدالقاهر إلى شيء من ذلك في دلائله - راجع ص ٤٠٧ إلى ٤١٠ من دلائل الاعجاز - ، كما ذكره السكاكي في مفتاحه ص ٧٣ المفتح ، وجاري الخطيب شيخه السكاكي بالسير على هذا النحو .

(٢) أي الخارج الذي يكون نسبة الكلام الخبرى ، فصدق الخبر على ذلك هو مطابقة نسبة الكلامية للنسبة الخارجية ، سواء طابت الاعتقاد أم لا . وعلى هذا التعريف لا يخرج خبر الشاك عن الصادق والكاذب بخلافه على التفسير الثاني . . وتفصيل الأمر أن قولنا محمد قائم له ثلاثة نسب : نسبة كلامية وهي ما يدل عليه الكلام ، ونسبة ذهنية وهي ما يحصل في الذهن من النسبة الكلامية ، ونسبة خارجية وهي النسبة التي بين الطرفين في الواقع ، مطابقة نسبة الكلامية للنسبة الخارجية بأن يكونا ثبوتين أو سلبين صدق ؟ وعدم مطابقتها لها - بأن تكون أحدهما ثبوتاً والأخر سلباً - كذب .

(٣) هو النظام الإمام المعزلى المتوفى عام ٢٣٥ هـ : وعلى رأى النظام =

صواباً كان أو خطأً، وكذبه عدم مطابقة حكمه له . واحتج له بوجهين :
أحداً أن من اعتقاد أمراً فأخبر به ثم ظهر خبره بخلاف الواقع يقال :
ما كذب ولكنه أخطأ ، كما روى عن عائشة رضي الله عنها قالت فيمن شأنه
كذلك : ما كذب ولكنه وهم .

ورد بأن المنفي تعمد الكذب لا الكذب ؛ بدليل تكذيب الكافر
كاليهودى إذا قال : « الإسلام باطل » ، وتصديقه إذا قال : الإسلام حق .
فقولها ^(١) : « ما كذب » متأنل بما كذب عمداً .

الثاني قوله تعالى : « والله يشهد إن المنافقين لکاذبون » ، كذبهم في
قولهم « إنك لرسول الله » وإن كان مطابقاً للواقع لأنهم لم يعتقدوه ..
وأجيب عنه بوجوه :

أحداً أن المعنى نشهد شهادة واطلت فيما قلوبنا ألسنتنا ، كما
يترجم عنه إن واللام وكون الجملة اسمية في قولهم إنك لرسول الله ..
فالتكذيب في قولهم « نشهد » وادعائهم فيها المواثلة ، لا في قولهم

= يكون قول القائل « النساء تختننا » صدقاً إذا كان يعتقد ذلك ، ويكون قوله
« النساء فوقنا » كذباً إذا لم يعتقد ذلك . والمراد بالاعتقاد الحكم الذهني الجازم
أو الراجح فيع العلم والظن ، أما الشك فواسطة بين الكذب والصدق ، إذ
لا اعتقاد للشك ، وعلى هذا لا يتحقق انحصر الخبر في الصدق والكذب لوجود
الواسطة وهي خبر الشك ؟ للهيم إلا أن يقال إنه كاذب ، لأنه إذا اتفق الاعتقاد
صدق عدم مطابقته للاعتقاد . هذا والكلام المشكوك فيه يرى البعض أنه ليس خبراً
لأنه لا نسبة له في الاعتقاد فهو خارج عن المقصود وهو الخبر .

(١) أي عائشة رضوان الله عليها .

«إنك لرسول الله»^(١)

و ثانية أن التكذيب في تسميتهم إخبارهم شهادة ، لأن الاخبار إذا خلا عن المواطأة لم يكن شهادة في الحقيقة

وثالثاً أن المعنى لـ كاذبون في قوله : «إنك لرسول الله» عند أنفسهم ، لاعتقادهم أنه خبر على خلاف ما عليه حال الخبر عنه

وأنكر الجاحظ انحصر الخبر في القسمين^(٢) ، و زعم أنه ثلاثة أقسام : صادق ، وكاذب ؛ وغير صادق ولا كاذب . لأن الحكم أما مطابق للواقع مع اعتقاد الخبر له أو عدمه ، وأما غير مطابق مع الاعتقاد أو عدمه :

فالأول — أي المطابق مع الاعتقاد — هو الصادق^(٣)

والثالث — أي غير المطابق مع الاعتقاد — هو الكاذب^(٤)

(١) وعلى هذا فالـ كذيب في الشهادة لا في المشهود به ، بخلاف الوجه الثالث فالـ كذيب في المشهود به لكن لا في الواقع بل في زعمهم الفاسد لأنهم يعتقدون أنه غير مطابق للواقع ، فيكون كاذباً باعتقادهم وإن كان صادقاً في نفس الأمر ، فـ كأنه قيل إنهم يزعمون أنهم كاذبون في هذا الخبر الصادق ، وحيثند لا يكون الكذب إلا بمعنى عدم المطابقة للواقع .

(٤) أي الصادق والـ كاذب .

(٣) وصدق الخبر على هذا هو مطابقة الخبر للواقع مع اعتقاد الخبر أنه مطابق له .

(٤) فـ كذب الخبر هو عدم مطابقته للواقع مع اعتقاد أنه غير مطابق له .

والثاني والرابع - أى المطابق مع عدم الاعتقاد ^(١) ؛ وغير المطابق مع عدم الاعتقاد ^(٢) - كل منهما ليس بصادق ولا كاذب

فالصدق عنده مطابقة الحكم للواقع مع اعتقاده . والكذب عدم مطابقته مع اعتقاده

وغيرها ضربان : مطابقته مع عدم اعتقاده ، وعدم مطابقته مع عدم اعتقاده

واحتج بقوله تعالى « افترى على الله كذباً م به جنة ^(٣) ؟ » ، فانهم

(١) أى مع عدم الاعتقاد أصلاً أو مع الاعتقاد بأنه غير مطابق .

(٢) أى أصلاً أو مع اعتقاد المطابقة ، فالذى ليس بصادق ولا كاذب أربعة :

١ - المطابقة مع اعتقاد عدم المطابقة .

٢ - « بدون الاعتقاد أصلاً .

٣ - عدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة .

٤ - « بدون الاعتقاد أصلاً .

فكل من الصدق والكذب بتفسير الجاحظ أخص منه بالتفسيرين السابقين ، لأنه اعتبر في الصدق مطابقة الواقع والاعتقاد جيماً وفي الكذب عدم مطابقتهما جميعاً ، وقد اقتصر في التفسيرين السابقين على أحدهما ، فالمشهور اقتصروا في تفسيرهم على اعتبار المطابقة للواقع والنظام على اعتبار المطابقة للاعتقاد .

(٣) الافتاء : الكذب . الجنون .

حضرروا دعوى النبي صلى الله عليه وسلم الرسالة في الافتاء والاخبار حال الجنون ؟ بمعنى امتناع الخلو ، وليس اخباره حال الجنون كذباً يجعلهم الافتاء في مقابلته ، ولا صدقاً لأنهم لم يعتقدوا صدقه ؛ فثبتت أن من الخبر ماليس بصادق ولا كاذب ^(١) .. وأجيب عنه بأن الافتاء هو الكذب عن عمد ، فهو نوع من الكذب فلا يتعين أن يكون الإخبار حال الجنون كذباً أيضاً لجواز أن يكون نوعاً آخر من الكذب وهو الكذب لا عن عمد ، فيكون التقسيم للخبر الكاذب لا للخبر مطلقاً ، والمعنى « افترى أم لم يفتر ؟ » ، وعبر عن الثاني بقوله « أُم به جنة » ، لأن الجنون لا افتاء له

تلبيه آخر

وهو مما يجب أن يكون على ذكر الطالب لهذا العلم ^(٢)

قال السكاكى : ليس من الواجب في صناعة وإن كان المرجع في أصولها وتغريتها إلى مجرد العقل أن يكون الدليل فيها كالثانية عليها ، في استفادة

(١) يلاحظ أن هذا الدليل وإن ثبت الواسطة إلا أنه إنما ثبت قياماً واحداً من أقسام الواسطة الأربع . إلا أن مراد الملاحظ إبطال مذهب غيره وإثبات مذهب في الجملة .

(٢) أى علم البلاغة .

الذوق منها ، فكيف إذا كانت الصناعة مستندة إلى تحكمات وضعية واعتبارات إلافية ؟ فلا على الدخيل في صناعة علم للعاني أن يقلد صاحبه في بعض فتاواه إن فاته الذوق هناك ، إلى أن يتكامل له على مهل موجبات ذلك الذوق

وكتيرا ما يشير الشيخ عبد القاهر في دلائل الاعجاز إلى هذا ، كما ذكر في موضع ما تلخيصه هذا : أعلم أنه لا يصادف القول في هذا الباب موقعا من السامع ، ولا يحمد لديه قبولا ، حتى يكون من أهل الذوق والمعرفة ، ومن تحديده نفسه بأن ملتوبي إليه من الحسن أصلا . فيختلف الحال عليه عند تأمل الكلام ، فيجدد الأريحية تارة ، ويعرى منها أخرى ؛ وإذا عجبته تعجب ، وإذا نبهته لموضوع المزية انتبه ، فأما من كانت الحالات عنده على سواء ، وكان لا يفقد من أمر النظم إلا الصحة المطلقة ، والا إنما ظاهرا ، فليكن عندك بمنزلة من عدم الطبيع الذي يدرك به وزن الشعر ، ويعيز به مزاحفه من سالمه في أنك لا تتصدى لتعريفه ، لعلك أنه قد عدم الأداة التي بها يعرف .. واعلم أن هؤلاء وإن كانوا هم الآفة العظمى في هذا الباب ، فإن من الآفة أيضا من زعم أنه لا سبيل إلى معرفة العلة في شيء مما تعرف المزية فيه ، ولا يعلم إلا أن له موقعا من النفس وحظا من القبول ، فهذا بقوانيه في حكم القائل الأول .. واعلم أنه ليس إذا لم يكن معرفة الكل وجوب ترك النظر

فِي السَّكُلِ ، وَلَا نَعْرِفُ الْعَلَةَ فِي بَعْضِ الصُّورِ فَتَجْعَلُهُ^(١) شَاهِدًا فِي غَيْرِهِ أُخْرَى مِنْ أَنْ تَسْدِي بَابَ الْمَعْرِفَةِ عَلَى نَفْسِكَ وَتَمُودُهَا السَّكُلَ وَالْمُوْبِنَا ، قَالَ الْحَاجِظُ : وَكَلَامُ كَثِيرٍ جَرِيَ عَلَى أَلْسُنَةِ النَّاسِ ، وَلَهُ مَضْرَةٌ شَدِيدَةٌ وَثَمَرَةٌ مَرَّةٌ . فَنَّ أَضَرَ ذَلِكَ قَوْلَهُمْ : لَمْ يَدْعُ الْأَوَّلَ لِلآخرَ شَيْئًا^(٢) ؛ فَلَوْ أَنَّ عَلَمَاءَ كُلِّ عَصْرٍ مَذْجَرْتُ هَذِهِ السَّكُلَةَ فِي اسْمَاعِهِمْ ، تَرَكُوا الْإِسْتِبَاطَ لِمَا لَمْ يَنْتَهِ إِلَيْهِمْ عَمَّنْ قَبْلَهُمْ ، لِرَأْيِتِ الْعِلْمَ مُخْتَلًا^(٣) .

(١) أَى فَتَجْعَلُ عِلْمَكَ أَوْ عِرْفَانَكَ بِذَلِكَ .

(٢) وَفِي الْبَيَانِ وَالتَّبَيِّنِ يَقُولُ الْحَاجِظُ : إِذَا سَمِعْتَ الرَّجُلَ يَقُولُ « مَا تَرَكَ الْأَوَّلَ لِلآخرَ شَيْئًا فَاعْلَمْ أَنَّهُ مَا يَرِيدُ أَنْ يَفْلُحَ » .

(٣) هَذَا هُوَ نِهايَةُ تَلْخِيصِ الْخَطِيبِ لِكَلَامِ عَبْدِ الْقَاهِرِ فِي الدَّلَائِلِ .

القول في أحوال الأسناد الخبرى (١)

من المعلوم لـ كل عاقل أن قصد المخبر (٢) بمحبه إفادة المخاطب إما :

(١) البحث هنا عن الأمور العارضة للأسناد الخبرى : من التأكيد وعدمه وكونه حقيقة عقلية أو مجازاً عقلياً . والأسناد ضم كلة أو ما يجري مجرها - كالمجملة الحالة محل مفرد نحو زيد قائم أبوه ؛ ومثل المركبات الاضافية والتقييدية - إلى كلة أخرى أو ما يجري مجرها بحيث يفيد الحكم بأن مفهوم أحدهما - وهي المحكوم به والمسند - ثابت لمفهوم الأخرى - وهي المسند إليه ..

(٢) أى من يكون بقصد الإخبار والإعلام ، وإلا فالمجملة الخبرية كثيراً ما تأتي لأغراض أخرى غير إفادة الحكم أو لازمه مثل :

التحسر والحزن كما في قوله تعالى حكاية عن امرأة عمران « رب إني وضعتها أنني » ، وقول الشاعر :

قومى هم قتلوا أميم أخى فإذا رميته يصيّنى سهمى
وكاظهار الضعف كما في قوله تعالى : « رب إني وهن العظم مني » .

وكيان التفاوت الغريب في المزلة كما في قوله تعالى « لا يستوى القاعدون من المؤمنين » الآية ، وقوله تعالى « هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون »
وكلام تعطاف والاعتذار كقول النابغة :

نبشت أن أباً قابوس أوعدني ولا قرار على زأر من الأسد

وكالتويين كقولك : أنت تسيء إلى من أحسن إليك ؛ وكاظهار الفرح
كقولك : انتصرنا على العدو اللدود . إلى غير ذلك من الوجوه التي يفيدها =

نفس الحكم^(١) كقوله زيد قائم من لا يعلم أنه قائم ، ويسمى هذا
فائدة الخبر . وإما كون الخبر عالما^(٢) بالحكم ، كقوله لمن زيد عنده ولا يعلم
أنك تعلم ذلك : زيد عندك ، ويسمى هذا لازم فائدة الخبر^(٣)

= الاسلوب . واستفادة التحسن وغيره من هذه الأساليب بطريق التلويع
والإشارة فتكون هذه المعانى من مستبعات التراكيب ؟ وقيل ان استعمال الكلام
في التحسن مثلًا مجاز مركب ، لأن الهيئة في مثله موضوعة للاخبار ، فاذا استعمل
ذلك المركب في غير مواضع له لعلاقة المشاهدة فاستعارة وإن كان لعلاقة غير المشاهدة
مجاز مرسل .

(١) يطلق الحكم على النسبة الكلامية وهو المتعارف بين أرباب العربية ؟
ويطلق على المحكوم به ، وعلى اذعان النسبة أي ادراك أنها واقعة أو ليست
بواقعة أي تتحققها في الخارج أو عدم تتحققها وهذا هو المراد هنا .. والحكم أعم
من أن يكون مدلولاً حقيقياً للخبر أو مجازياً أو كنائياً .

(٢) المراد بالعلم هنا التصديق بالنسبة جزماً أو ظناً ، لا مجرد التصور .

(٣) لأن كل خبر أفاد المخاطب الحكم أفاد أن الخبر عالم بذلك الحكم ، وليس
كما أفاد أنه عالم بالحكم أفاد نفس الحكم ، لجواز أن يكون الحكم معلوماً قبل
الاخبار ، فيكون الخبر حينئذ قد أفاد لازم الفائدة ولم يغدو الفائدة كما في قولنا
من قرأ كتاب الإيضاح : أنت قد قرأت كتاب الإيضاح .. وتسمية مثل هذا
الحكم فائدة الخبر بناء على أنه من شأنه أن يقصد بالخبر ويستفاد منه =

قال السكاكي^(١):

« والأولى بدون هذه تمنع ، وهذه بدون الاولى لا تمنع ، كما هو حكم
اللازم الجھول المساواة^(٢) »

أى يمتنع أن لا يحصل العلم الثاني من الخبر نفسه عند حصول الأول
منه^(٣) ، لامتناع حصول الثاني قبل حصول الأول ، مع أن سماع الخبر من
المخبر كاف في حصول الثاني منه

= فان قيل إن المخاطب قد يلقى الخبر لإفادة الحكم ويغفل عن كون المتكلم
عالما به ، أو يخرب بالحكم وهو شاك أو جاھل فلم تكن إفادة أنه عالم بالحكم
لازمة لإفادة نفس الحكم . والجواب أن المراد باللازم المزوم في الجملة أى أن
ذلك المزوم بالنظر للغالب .

والمراد بالعلم هنا المعنى المصطلح عليه عند المناقضة ، وهو الصورة المحاصلة في التدھن
وافتقت الواقع أولا ، وسواء كانت معتقدة للمتكلم اعتقادا جازما أو غير جازم ،
لا الاعتقاد الجازم المطابق للواقع كا عليه المتكلمون .

(١) هـذا وتفسیر الفائدة بالحكم الذى يقصد بالخبر إفادته ولازم الفائدة
بكـون الخبر عالما بالحكم رأى الجھور ومنهم السكاكي كـما ترى في المفتاح
وزعم العـلامـة الشيرازـيـ أن فـائـدةـ الخبرـ هيـ استـفـادـةـ السـامـعـ منـ الخبرـ أنـ الخبرـ
عالـمـ بـالـحـكـمـ ،ـ وـهـوـ خـلـافـ التـحـقـيقـ .

(٢) وهو اللازم الأعم مثل زوم الحيوانية للإنسانية فلا يلزم من العلم
بالحيوانية العلم بالإنسانية .

(٣) للزوم حصول لازم فـائـدةـ الخبرـ كـماـ حـصـلتـ الفـائـدةـ ،ـ فـالـعـلمـ الثـانـيـ وـهـوـ =

ولا يقنع أن لا يحصل الأول^(١) من الخبر نفسه عند سماع الثاني منه ، لجواز حصول الأول قبل حصول الثاني وامتناع حصول الحاصل

== علم المخاطب بأن المخبر عالم بهذا الحكم من الخبر نفسه يوجد عند حصول العلم الأول وهو علمه بذلك الحكم من الخبر نفسه ؛ إذ لم يحصل العلم الثاني عند حصول الأول فاما لأنّه قد حصل قبل وإنما لأنّه لم يحصل بعد ، أما الأول – حصول العلم الثاني قبل الأول – باطل لأن العلم يكون المخبر عالما بالحكم لابد فيه من أن يكون هذا الحكم حاصلا في ذهنه ضرورة ؛ والثاني باطل أيضا لأن علة حصوله سماع الخبر من المخبر ، إذ التقدير أن حصوله أنها هو نفس الخبر ، فبه الخطيب على الأول بقوله : « لامتناع حصول الثاني قبل حصول الأول » ، ونبه على الثاني بقوله : مع أن سماع الخبر من المخبر كاف في حصول الثاني منه ... فان قيل لا نسلم أنه كما أفاد الخبر أفاد أنه عالم به ، لجواز أن يكون خبره مظنونا أو مشكوكا أو موهوما أو كذلك محسضا ؟ فالجواب أنه ليس المراد بالعلم هنا الاعتقاد الجازم المطابق بل حصول صورة هذا الحكم في ذهنه وهذا ضروري في كل عاقل تصدى للإخبار .

(١) أي يقنع حصول العلم الأول من الخبر نفسه عند حصول العلم الثاني ، لجواز حصول الأول قبل حصول الثاني فلا يمكن حصوله لامتناع حصول الحاصل ، كالمعلم بكونه حافظا للقرآن في قوله : أنت حفظت القرآن ؟ وحينئذ يكون تسمية هذا الحكم فائدة الخبر بناء على أن من شأنه أن يستفاد من الخبر .

(٦ - الإيضاح)

وقد ينزل العالم ^(١) بفائدة الخبر ولازم فائدته منزلة الجاهل لعدم جريه على موجب العلم ، فيلقى إليه الخبر كما يلقى إلى الجاهل بأحدتها .. قال السكاكى :

وإن شئت فعليك بكلام رب العزة : « ولقد علموا من اشتراه ماله في الآخرة من خلاق ، ولبيس ما شروا به أنفسهم لو كانوا يعلمون ^(٢) » ، كيف تجد صدره يصف أهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القسمى ، وأخره ينفيه عنهم حيث لم يعلموا بهم . ونظيره في النفي والإثبات « وما رميتك إذ رميت ^(٣) »

(١) أي المخاطب العالم بالفائدة ولازمهما معا ، وكذلك العالم بأحدتها (الفائدة أو اللازم) فقط . وذلك لعدم جريه على مقتضى علمه ، فإن من لا يجري على مقتضى العلم هو والجاهل سواء ، كما يقال للعلم التارك الصلاة واجبة ؛ وقولك من يسألك : ماذًا أمامك ؟ وهو يعلم أنه كتاب : أمامي كتاب .

(٢) اللام في لقد موطة للقسم ، أي واقعة في جواب قسم ممحوظ ، واللام في « من » ابتدائية ، وجملة « من اشتراه الخ » سدت مسد مفعولى علموا لتعليقه بلام الابتداء ، وحمل الشاهد قوله « لو كانوا يعلمون » ، فإن العلم الواقع بعد « لو » منفي بمقتضاه لأنها حرف امتناع ، وقد أثبتت ذلك العلم لهم في صدر الآية .. هذا وتزييل العالم بالشيء منزلة الجاهل به لاعتبارات بلاغية كثيرة في الكلام

(٣) الآية من تزييل وجود الشيء منزلة عدمه - قوله في « النفي والإثبات » أي في نفي شيء وإثباته .

وقوله تعالى : « وَإِنْ سَكَنُوا أَيْمَانَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ ، وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ ؛
فَقَاتَلُوا أُمَّةً الْكُفَّارَ إِنَّهُمْ لَا يَأْيَانَ لَهُمْ لِعَاهِمْ يَنْتَهُونَ »

هذا لفظه ^(١) .. وفيه إيهام أن الآية الأولى من أمثلة تنزيل العالم بفائدة الخبر ولازم فائدة منزلة الجاهل بهما ؛ وليس منها ، بل هي من أمثلة تنزيل العالم بالشيء منزلة الجاهل به لعدم جريه على وجوب العلم ، والفرق بينهما ظاهر.

* * *

وإذا كان غرض المخبر بخبره إفاده المخاطب أحد الأمرين ، فينبغي أن يقتصر من التركيب على قدر الحاجة :

١ — فان كان المخاطب خالي الذهن من الحكم ^(٢) — بأحد طرق الخبر على الآخر — والتردد فيه استغنى عن مؤكّدات الحكم

(١) أي نص كلام السكاكي .

(٢) المراد بالحكم كاًسبق الاعتقاد ولو غير جازم : وخلو الذهن من لازم الحكم مثل خلوه من الحكم في ترك التأكيد . والضمير في قوله : « والتردد فيه » للحكم بمعنى وقوع النسبة أولاً وقوعها ، ففي الكلام استخدام ، لأن التردد ليس في الحكم بمعنى التصديق . . والمراد أن المخاطب ليس عالماً بوقوع النسبة أو لا وقوعها وليس متربداً في أن النسبة هل هي واقعة أو لا .

كقولك : جاء زيد ، وعمرو ذاهب ؛ فيتم كن في ذهنه ، لمصادفته
إيه خاليًا .

٢ — وإن كان متصورا لطريقه ^(١) ، متربدا في استناد أحدهما
إلى الآخر ، طالبا له ، حسن تقويته بمؤكد ^(٢) ، كقولك لزيد عارف أو أن
زيدا عارف

(١) أى طرق الحكيم وها المسند والمسند إليه .

(٢) أى باداة تأكيد واحدة ، ليزيل ذلك المؤكّد تردد ويتمكن الحكم
في نفسه .

هذا والمراد بالخالي من يخلو ذهنه عن التصديق بالنسبة الحكمية فيما بين
طريق الجملة الخبرية وعن تصور تلك النسبة . . والمراد بالتردد من تصور تلك
النسبة الحكمية ولم يصدق بشيء من وقوعها وعدم وقوعها . . وبالنiskر من
صدق بما ينافي مضمون الجملة الملقاة إليه .

واعتبار هذه الاحوال في المخاطب وإيراد الكلام على الوجوه المذكورة
بالقياس إلى فائدة الخبر أعني الحكم ظاهر؛ وأما بالقياس إلى لازمهافيمكن اعتبار
الخلو وتجربة الجملة عن المؤكّد ، وأما اعتبار التردد والانكار على الوجه المذكور فلا
يجري في اللازم .

ومؤكّدات الحكم هي : إن والقسم ونونا التوكيد ولام الابتداء واسمية
الجملة وتسكيرها ولو حكما وإما الشرطية وحروف التنبية وحروف الزيادة وضمير
الفصل وتقديم الفاعل العنوي لتقوية الحكم ، ومنها السين إذا دخلت على فعل =

٣ — وإن كان حاكماً بخلافه وجب توكيده^(١) بحسب الانكار^(٢) ، فتقول : « إن صادق » لمن ينكر صدقك ولا يبالغ في إنكاره ، و « إنني لصادق » لمن يبالغ في انكاره . وعليه قوله تعالى « واضرب لهم مثلاً أصحاب القرية إذ جاءها المرسلون ، إذ أرسلنا إليهم اثنين فكذبواها فهزّنا بثالث فقالوا إنا إلىكم مرسلون ؛ قالوا ما أنتم إلا بشر مثلك ، وما أنزل الرحمن من شيء ، إن أنتم إلا تكذبون ، قالوا ربنا يعلم إنا إلىكم مرسلون »

= محظوظ أو مكروه لأنها تفيد الوعد أو الوعيد وهذا مقتضى توكيده حكم ؛ وقد ألقى للتحقيق ، وكأن وإنما ولدت ولعل وتكرر النفي ، وبعضهم عد أن المفتوحة ، وقيل : ليست منها لأن ما بعدها في حكم المفرد .

والفرق بين التأكيد الواجب والمستحسن مع أن المستحسن عند البلاغة واجب أن ترك المستحسن يلام عليه لوماً أخف من اللوم على ترك الواجب

وقال عبد القاهر في دلائل الاعجاز ص ٢٤٩ : « أكثر مواقع إن حكم الاستقراء هو الجواب » ، لكن « يشترط فيه أن يكون للسائل ظن على خلاف ما أنت تجيئ به ، فاما أن يجعل مجرد الجواب أصلاً فيها فلا ، لأنه يؤدى إلى أن لا يستقيم لنا أن نقول : « صالح » في جواب كيف زيد ؟ و « في الدار » في جواب : « أين زيد ؟ » حتى نقول : إنه صالح ؛ وإنه في الدار ، وهذا مما لا قائل به ». فهو يرى أنه إنما يحسن التأكيد إذا كان للمخاطب ظن على خلاف حكمك .

(١) أي توكيده حكم بمؤكده فأكثر وقيل بأكثر من مؤكده فرقاً بينه وبين التوكيد المستحسن

(٢) أي بقدر قوته وضعفها ، يعني بحسب زيادة التأكيد بحسب ازدياد الانكار .

حيث قال في المرة الأولى : إنما إليكم مرسلون ، وفي الثانية : إنما إليكم
مرسلون^(١) .

* * *

ويؤيد ما ذكرناه جواب أبي العباس^(٢) لـالكندي عن قوله : إن أحد
في كلام العرب حشوا ، يقولون : عبد الله قائم ، وإن عبد الله قائم ، وإن
عبد الله لقائم ، ولمعنى واحد .. بأن قال : بل المعانى مختلفة ، « فعبد الله قائم »
إختار عن قيامه ، و « إن عبد الله قائم » جواب عن سؤال سائل ، وإن
عبد الله لقائم جواب عن إشكار منكر .

* * *

ويسمى النوع الأول من الخبر ابتدائيا^(٣) ، والثانى طلبيا ، والثالث

(١) فأكدى في الأولى بيان واصية الجملة ، وفي الثانية بالقسم وإن واللام
واصية الجملة لبالغة المخاطبين في الانكار حيث قالوا : « ما أتتم إلا بشر مثلنا
وما أزل الرحمن من شىء إن أتتم إلا تكذبون » .

(٢) أبو العباس هو محمد بن يزيد المبرد الإمام في اللغة والنحو وصاحب
ال الكامل توفي عام ٢٨٥ هـ . والـكندي أبو يوسف يعقوب بن إسحاق فيلسوف
العرب المشهور المتوفى نحو سنة ٢٥٣ هـ . وتجده الرواية كاملة في دلائل الاعجاز
ص ٢٤٢ وفي المفتاح أيضا ص ٧٤ .

(٣) أي غير مسبوق بطلب ولا بـانكار .

إنكاريا ، وإخراج الكلام على هذه الوجه^(١) إخراجاً على مقتضى
الظاهر^(٢) .

* * *

وكثيراً ما يخرج على خلافه^(٣) :

(١) — فينزل غير السائل منزلة السائل ، إذا قدم إليه ما يلوح له بمك

(١) وهي الخلو عن التأكيد في الأول والتقوية به كد استحساناً في الثاني
ووجوب التأكيد بحسب الانكار في الثالث .

(١) أي مقتضى ظاهر الحال وهو أخص مطلقاً من مقتضى الحال ؛ فكل
مقتضى الظاهر مقتضى الحال ، ولا عكس ، كما في صور إخراج الكلام على خلاف
مقتضى الظاهر ، فإنه يكون على مقتضى الحال ولا يكون على مقتضى الظاهر ..
هذا والحال هو الأمر الداعي إلى إيراد الكلام مكيناً بكيفية مخصوصة سواء كان
ذلك الأمر الداعي ثابتًا في الواقع أو كان ثبوته بالنظر لما عند المتكلم كصور
التزييل ، أما ظاهر الحال فهو الأمر الداعي إلى إيراد الكلام مكيناً بكيفية
مخصوصة بشرط أن يكون ذلك الأمر الداعي ثابتًا في الواقع فلذا كان أخص من
الحال مطلقاً . ثم إن تلك الكيفية هي مقتضى للحال أو لظاهره ، فكل كيفية
اقضاها ظاهر الحال اقتضاها الحال دون عكس ، فعموم المقتضى يقتضي عموم
المقتضى .

(٣) أي على خلاف مقتضى الظاهر . هذا وذكر بعضهم أن صور التخرج =

الخبر ، فيستشرف له استشراف المتردد الطالب^(١) كقوله تعالى :

= من باب الكنية ، لأنه ذكر اللازم - وهو مدلول الكلام المشتمل على
الخصوصية وهو المقام الذي لا يناسبه بحسب الظاهر مع قرينة غير مانعة من
إرادته - واستعمل اللفظ فيه وقصد منه مازومه الذي هو تنزيل المقام الغير
المناسب منزلة المناسب . وقيل إنه من قبيل الاستعارة المكية . . . والحق أنه
لا يقال فيه شيء من ذلك ، لأن الكلام هنا لم يوضع بهذه المعانى لأنها معان
عرضية .

هذا والصور هي : ١ - الحالى - السائل - المنكر : بالنسبة لحال
كل منهم .

- ٢ - العالم ينزل منزلة الحالى أو السائل أو المنكر .
- ٣ - الحالى ينزل منزلة السائل أو المنكر .
- ٤ - السائل ينزل منزلة الحالى أو المنكر .
- ٥ - المنكر ينزل منزلة الحالى أو السائل .

فالمخاطب بالخبر منحصر في العلم بالحكم والخلو منه والسؤاله والانكار
له . والعلم لا يخرج معه الكلام على مقتضى الظاهر .

(١) يلوح : يشير . استشرف فلان إلى الشيء إذا رفع رأسه لينظر إليه
وبسط كفه فوق الحاجب كالمستظل من الشمس .. هذا والنكتة في التنزيل التي
ذكرها الخطيب هي أنه قد قدم للمخاطب غير السائل ما يلوح له بالخبر فيتطلع
له تطلع السائل المتردد . وقد يكون تنزيل غير السائل منزلة السائل لأغراض
أخرى ، كالاهتمام بشأن الخبر لكونه مستبعدا والتنبئه على غفلة السامع إلى غير ذلك .

« ولا تَخَاطِبُنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُغْرِقُونَ ^(١) »؛ وقوله: « وَمَا أَبْرَى نَفْسِي
إِنَّ النَّفْسَ لِأَمَارَةٍ بِالسَّوءِ »، وقول بعض العرب:

فَعْنَاهَا وَهِيَ لَكَ الْفَدَاءِ إِنْ غَنَمَ الْإِبْلُ الْحَدَاءُ ^(٢)

سلوك هذه الطريقة شعبية من البلاغة فيها دقة وغموض.

روى عن الأصمي ^(٣) أنه قال:

كان أبو عمرو بن العلاء ^(٤) وخلف الأحرر ^(٥) يأتيان بشارا ^(٦)؛

(١) أى لا تدعني يأنوح في شأن قومك واستدفع العذاب عنهم بشفاعتك.
فهذا كلام يلوح بالخبر تلوينا ما ، ويشعر بأنه قد حق عليهم العذاب ، فصار المقام
مقام أن يتعدد الخاطب في أنهم هل صاروا محکوما عليهم بالإغراء أم لا ، فقيل
« إنهم مغرقون » مؤكدا ، أى محکوما عليهم بالإغراء .

(٢) الضمير في « فَعْنَاهَا » للأبل والحداء من حدا الإبل أو بها : ساقها
وغنى لها .

(٣) عبد الملك بن قریب الإمام في اللغة والأدب ، توفي عام ٢١٤ هـ ،
ويجد الرواية في الأغاني ص ٤٣ ج ٣ ، وفي الدلائل ص ٢١٠ وفي المفتاح
ص ٧٥ .

(٤) وفي الأغاني : خلف بن أبي عمر وبن العلاء . وأبو عمرو من أئمة اللغة
توفي عام ١٥٤ هـ وخلف ابنه توفي في أواخر القرن الثاني الهجري .

(٥) من أئمة اللغة والشعر والأدب توفي عام ١٨٠ هـ .

(٦) أبو معاذ إمام الشعراء المحدثين توفي عام ١٦٧ هـ .

فيسلمان عليه بغاية الإعظام ، ثم يقولان : يا أبا معاذ ما أحدثت ؟ فيخبرها
وينشد لها ويكتبان عنده متواضعين له حتى يأتي وقت الزوال ثم ينصرفان ؛
فأتياه يوماً فقلما : ما هذه القصيدة التي أحدثتها في ابن قتبة ^(١) ؟ قال : هي
التي بلغتكما ، قلا : بلغنا أمك أكثر فيها من الغريب قال ، : نعم إن
ابن قتبة يتباصر بالغريب فأحبيت أن أورد عليه مالا يعرف ؟ قلا : فأنشدناها
يا أبا معاذ فأنسدتها :

بـكرا صاحبـي قبلـ المـجـير إنـ ذـاكـ النـجـاحـ فـيـ التـكـيرـ
حتـىـ فـرـغـ مـنـهـ ،ـ فـقـالـ لـهـ خـلـفـ :ـ لـوـ قـلـتـ يـاـ أـبـاـ مـعـاذـ مـكـانـ «ـ إـنـ ذـاكـ
الـنـجـاحـ»ـ :ـ بـكـراـ فـالـنـجـاحـ ،ـ كـانـ أـحـسـنـ ،ـ فـقـالـ بـشـارـ :ـ إـنـماـ بـنـيـتـهاـ أـعـرـابـيـةـ وـحـشـيـةـ
فـقـلـتـ «ـ إـنـ ذـاكـ النـجـاحـ»ـ كـماـ يـقـولـ الـأـعـرـابـ الـبـدـوـيـونـ ،ـ وـلـوـ قـلـتـ (ـ بـكـراـ
فـالـنـجـاحـ)ـ كـانـ هـذـاـ مـنـ كـلـامـ الـمـوـلـدـيـنـ ،ـ وـلـاـ يـشـبـهـ ذـاكـ الـكـلـامـ وـلـاـ يـدـخـلـ فـيـ
مـعـنـيـ الـقـصـيـدـةـ ،ـ قـالـ :ـ فـقـامـ خـلـفـ فـقـبـلـ بـيـنـ عـيـنـيهـ .

فـهـلـ كـانـ مـاـ جـرـىـ بـيـنـ خـلـفـ وـبـشـارـ بـمـحـضـ مـنـ أـبـيـ عـمـروـ بـنـ الـعـلـاءـ
ـ وـهـمـ مـنـ فـحـولـهـ هـذـاـ الفـنـ ـ إـلـاـ لـلـطـفـ الـمـعـنـيـ فـيـ ذـاكـ وـخـفـانـهـ ؟
ـ وـكـذـلـكـ يـنـزـلـ غـيـرـ الـمـنـكـرـ مـنـزـلـةـ الـمـنـكـرـ إـذـاـ ظـهـرـ عـلـيـهـ شـيـءـ

(١) قائد من كبار القواد الشهورين في بدء عهد الدولة العباسية .

من أمارات الانكشار^(١). كقوله^(٢) :

جاء شقيق عارضاً رمحه إن بني عمك فيهم رماح
 فان مجيئه هكذا مدلاً بشجاعته قد وضع رمحه عرضاً دليلاً على إعجاب
 شديد منه ، واعتقاد أنه لا يقوم اليه من بني عممه أحد . كأنهم كلهم عزل
 ليس مع أحد منهم رمح .

(١) وغير النكر يشمل الحال والسائل والعلم وان كان المثال من تغزيل
 العالم منزلة النكر .

(٢) البيت لخجل بن نضلة . شقيق : اسم رجل . عارضاً رمحه أى واضعاً له
 على العرض بأن جعله وهو راكم على فخذيه . . . فهو لا ينكر أن في بني عممه
 رماحاً لكن مجيئه هكذا واضعاً الرمح على العرض من غير التفات وتهيؤ أمارة
 على أنه يعتقد أنه لا رماح فيهم بل كلهم عزل لا سلاح معهم فنزله منزلة النكر
 فاً كد له الكلام فقال : «إن بني عمك فيهم رماح» . وفي البيت تهكم واستهزاء
 كأنه يرميه بالضعف والجن وبأنه لو علم أن فيهم رماحاً لما حملت يده السلاح ولفر
 من خوف الكفاح . فهو على طريقة قوله :

قلت لحرز لما التقينا تكب لا يقطرك الزحام
 والتقطير : الالقاء على الأرض على البطن أو على أحد الجانبين . . . يرميه بأنه
 لم يأشر الشدائيد ولم يدفع إلى مضائق الحروب ، كأنه يخاف عليه أن يداس
 بالقوائم كيخاف على الصبيان والنساء لقلة غناهم .

٣ - وكذلك ينزل المنكر ^(١) منزلة غير المنكر إذا كان معه ما إن تأمله ارتدع عن الإنكار ، كما يقال لمنكر الإسلام : الإسلام حق ^(٢) . وعليه قوله تعالى في حق القرآن « لاريب فيه ^(٣) »

وما يتفرع على هذين الاعتبارين قوله تعالى : « نَمْ إِنْكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ لَمْ يَقُولُنَّ ثُمَّ إِنْكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تَبْصُرُونَ ». أَكَدَ إِثْبَاتُ الْمَوْتِ تَأْكِيدِينَ وَانْ كَانَ مَا لَا يُنْكَرُ لِتَنْزِيلِ الْخَاطَبِينَ مَنْزِلَةً مِنْ يَبَالُغُ فِي اِنْكَارِ الْمَوْتِ لِتَمَادِيهِمْ

(١) ومثله المتردد . وغير المنكر هنا وإن صدق بخالي الذهن والعالم بالحكم والمتردد فيه إلا أن المراد منه خصوص الأول . وقوله ما إن تأمله أي شيء من الدلائل وال Shawāhid ب بحيث لو تأمل المنكر ذلك الشيء ارتدع عن إنكاره ، ومعنى كونه معه . أن يكون معلوما له ومشاهدا عنده ك الإسلام حق لمنكر ذلك ، لأن مع ذلك المنكر دلائل دالة على حقيقة الإسلام .

(٢) اسمية الجملة هنا ليست مؤكدة لأنها إنما تكون مؤكدة إذا اعتبرت تحويلها عن الفعلية أو إذا انضمت لغيرها من المؤكّدات أو أن اسمية الجملة ليست مؤكدة إلا إذا ناسب ذلك المقام .

(٣) ظاهر هذا الكلام أنه مثال يجعل المنكر كغيره وترك التأكيد لذلك ، وي بيانه أن معنى « لاريب فيه » ليس القرآن بمعناه للريب ولا ينبغي أن يرتاب فيه ، وهذا الحكم مما ينكره كثير من المخاطبين ، لكن نزل إنكارهم منزلة عدمه أو على الأصح نزل المنكر منزلة غير المنكر ، لما معه من الدلائل الدالة على أنه ليس بما ينبغي أن يرتاب فيه ، من ظهور إعجازه وكون من أولى به صادقا مصدوقا بالمحاجرات . والأحسن أن يقال إنه تقطير لتنزيل وجود الشيء منزلة =

فِي الْغَفْلَةِ وَالْإِعْرَاضِ عَنِ الْعَمَلِ لَمَّا بَعْدَهُ ، وَهَذَا قِيلُ « مِيَتُونَ » دُونُ
« تَمُوتُونَ » كَمَا سِيَّاسَى الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا^(١) . وَأَكَدَ إِثْبَاتُ الْبَعْثَ تَأْكِيدًا وَاحِدًا
وَإِنْ كَانَ مَا يُنْسَكِرُ لَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ أَدْلَتُهُ ظَاهِرَةً كَانَ جَدِيرًا بِأَنْ لَا يُنْسَكِرُ ،
بَلْ إِمَامًا يُعْرَفُ بِهِ أَوْ يَتَرَدَّدُ فِيهِ ، فَنَزَلَ الْمُخَاطَبُونَ مِنْزَلَةَ الْمُتَرَدِّدِينَ ، تَنبِيهَهُمْ
عَلَى ظُهُورِ أَدْلَتِهِ ، وَحَثَّاهُمْ عَلَى النَّظَرِ فِيهَا ، وَهَذَا جَاءَ تَبَعُّهُمْ
عَلَى الْأَصْلِ .

* * *

هَذَا كَلِهُ اعْتِباْرَاتُ الْإِثْبَاتِ وَقَسْ عَلَيْهِ اعْتِباْرَاتُ النَّفِيِّ^(٢) ، كَفَوْلُكَ :
لَيْسَ زِيدًا أَوْ مَا زِيدًا مِنْطَلْقًا أَوْ بِمِنْطَلْقَ ، وَوَاللَّهِ لَيْسَ زِيدًا أَوْ مَا زِيدًا مِنْطَلْقًا

— عَدْمُهُ لَامْتَالٌ لِلِّجْعَلِ — وَذَلِكَ بِنَاءً عَلَى وُجُودِ مَا يُزَيلُهُ ، فَإِنَّهُ نَزَلَ رِيبُ الْمُرْتَابِينَ
مِنْزَلَةَ عَدْمِهِ تَعْوِيلاً عَلَى وُجُودِ مَا يُزَيلُهُ ، حَتَّى صَحَّ نَفِيُ الرِّيبِ عَلَى سَبِيلِ الْاسْتَغْرَاقِ
الْمُفْهُومُ مِنْ وَقْعِ النَّكْرَةِ فِي سِيَاقِ النَّفِيِّ الْمُفِيدِ لِلْعُمُومِ الشَّمُولِيِّ ، فَالْمُنْفَى هُنَّا هُوَ
نَفِيُ الرِّيبِ عَلَى سَبِيلِ الْاسْتَغْرَاقِ . وَفِي الْأُولِيَّ لَيْسَ الْمُنْفَى الرِّيبُ بِلَ كُونَ الْقُرْآنَ
مَظْنَةً لِهِ خَطَابًا لِنَكْرِي ذَلِكَ . وَهَذَا الْوَجْهُ أَحْسَنُ لَأَنَّهُ لَا يَخْتَاجُ إِلَى التَّأْوِيلِ
الَّذِي فِي الْوَجْهِ الْأُولِيِّ وَمَا لَا يَخْتَاجُ إِلَى تَأْوِيلٍ أَوْ لِأَوْلَى مَا يَخْتَاجُ إِلَى تَأْوِيلٍ .

(١) مِنْ أَنَّ الْجَمْلَةَ الْأَسْمَيَّةَ إِلَفَادَةُ الشَّبُوتِ وَالْمَوَامِ ، وَالْفَعْلَيَّةَ إِلَفَادَةُ التَّجَددِ
وَالْمَحْدُوثِ .

(٢) أَيُّ أُمَّلَةُ الْاعْتِباْرَاتِ الْوَاقِعَةِ فِي الْاسْتَادِفِ الْكَلَامِ الْمُنْفِيِّ ، مِنَ التَّجْرِيدِ =

أو ينطلق ، وما ينطلق أو ما إن ينطلق زيد ، وما كان زيد ينطلق ، وما كان زيد لينطلق ، ولا ينطلق زيد ، وإن ينطلق زيد ، والله ما ينطلق أو ما إن ينطلق زيد .

= عن المؤكّدات في الابتدائي وتفويته بـ المؤكّد استحساناً في الطلي ووجوب التأكيد بحسب الانكار في الإنكارى . وقد ينزل غير المنكر منزلة المنكر فيؤكّد معه النفي؟ وينزل المنكر كغيره فيافق إلـيـه السـلامـ خـلـواـ منـ التـأـكـيدـ الخـ

خـائـعـةـ فـيـ أـغـرـاضـ الـحـبـرـ :

- ١ - إفادة المخاطب الحكم (فائدة الخبر)
- ٢ - إفادة المخاطب أن الخبر عالم بالحكم (لازم الفائدة)

٣ - الفخر والتمدح كقول المتني :
أنا الذي نظر الأعمى إلى أدبي وأسمعت كلّي من به صمم
٤ - إظهار الفرح كقول الشاعر :

بشرى فقد أُنجز الإقبال ما وعدـا

٥ - التنبية والتحثّث كقول الشاعر :

من راقب الناس مات غما وفاز باللذة الجسور

٦ - الإرشاد والوعظ كقول بيد :

ألا كل شيء ما خلا الله باطل وكل نعم لا محـالـةـ زـائـلـ

٧ - إظهار الضعف : « إني وهن العظم مني » .

٨ - التحسر على الفاثت كقول الشاعر :

ذهب الصبا وتولت الأيام

٩ - التحذير كقولك : « مصير البخي
ل لهم والإملاق »

١٠ - التذكير بالتفاوت :

وما يستوى من عاش للمجاد سعيه ومن عاش في دنياه عيش البهائم

١١ - الاستعطاف :

فإن أُك مظلوماً فعبيد ظلمته وإن تك ذا عتبى فثلك يعتب

١٢ - التوسيخ :

ذل من يغبط الذليل بعيش رب عيش أخف منه الحمام

شواهد لمعرفة أغراض الخبر فيها ومقاصده :

قال إبراهيم بن المهدى :

أنت جرما شنعوا وأنت للففو أهل

وقال أبو فراس :

ومكارمى عدد النجوم ومنزلى مأوى الكرام وموئل الأضياف

ولروان بن أبي حفصة يرثى معن بن زائدة .

مضى لسبيله معن وأبقى مكارم لن تبى ولن تنالا

وقال أبو نواس :

ذهبت جدى بطاعة نفسى وتذكرت طاعة الله نضوا

المتنى :

إني أصحاب حلمى وهو بي كرم ولا أصحاب حلمى وهو بي جبن
وقال :

أقمت بأرض مصر فلا ورائى تخب بي الركاب ولا أمامى
وقال الشاعر :

قومى هم قتلوا - أميم - أخرى فإذا رميتك يصيبي سهمى
وقال الشاعر :

ذهب الشباب فما له من عودة وأى المشيب فأين عنه المهر؟
وقال :

ظمئت وفي فى الأدب المصفى وضعت وفي يدى السكنز الثمين
وقال المتنى :

ذل من يغبط الذليل بعيش رب عيش أخف منه الحمام
شواهد على أضرب الخبر وأدوات النأكيد :

قال أبو الطيب :

على قدر أهل العزم تأتي العزائم وتتأتى على قدر الـكرام الـكارام
وقال النابغة :

ولست بمستيقن أخا لا تلمه على شعث ، أى الرجال المهذب

وقال أبو العتاهية

إني رأيت عواقب الدنيا فتركت ما أهوى لما أخنى
أبو نواس :

ولقد نهضت مع الغواة بدلهم وأسمت سرح اللحظ حيث أساموا
وبلقت ما بلغ امرؤ بشبابه فإذا عصارة كل ذاك أثام
المعرى :

إن الذي الوحشة في داره تؤنسه الرحمة في لحده
شاعر :

وليس أخي من ودني رأى عينه ولكن أخي من ودني وهو غائب
شواهد خروج الخبر عن مقتضى الظاهر :

قال تعالى : وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم . وقال : قل هو الله أحد ، الله
الصمد .. وقال أبو العتاهية :

إن الشباب والفراغ والجدة مفسدة للمرء أى مفسدة
وقال أبو الطيب :

ترفق أيمان المولى عليهم فإن الرفق بالجانب عتاب
وتقول ملن يذكر فائدة التعليم : التعليم ينهض بالأمة ويرق بالشعب.

الحقيقة العقلية والمجاز العقلي

فصل

قال الخطيب :

الإسناد : منه حقيقة عقلية ، ومنه بجاز عقلى
أما الحقيقة فهى إسناد ^(١) الفعل أو معناه إلى ما هو له عند المتكلم
في الظاهر .

(١) معناه أى معنى الفعل يشمل المصدر وأسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وأسم التفضيل والظرف . وأمثاله المبالغة تدخل في اسم الفاعل ، والجار والمحرر يدخل في الظرف . ويدخل اسم الفعل والمنسوب إليه نحو أعمى أبوك وقولنا « إلى ما هو له » أى إلى لفظ يكون الفعل أو ما في معناه له ، أى معنى ذلك اللفظ : أى مدلول الفعل ومدلول اللفظ الدال عليه معنى الفعل ثابت مدلول ذلك اللفظ .

معنى ذلك أن الحقيقة هي إسناد لفظ الفعل أو لفظ دل على معنى الفعل إلى لفظ له ، فإذا قلنا « ضرب زيد » فقد أسندا إلى الفاعل لفظ الفعل وهو ضرب الدال على المعنى الذي هو وصف الفاعل فيكون حقيقة ، وكذا إذا قلنا « ضرب عمرو » فقد أسندا إلى المفعول وهو « عمرو » لفظ الفعل الذي هو « ضرب » الدال على وصف المفعول فيكون حقيقة . فالثانية المسند إليه الذي ثبت له الفعل أو معناه منحصر في الفاعل فيما بين الفاعل ، والمفعول به في فعل بما للمفعول ، فإن الضاربة لزيد ثابتة له والمضروبة ثابتة لعمرو ، بخلاف « نهار صائم » فإن الصوم =

= ليس ثابتاً للنهاية بل للشخص ، فإذا كان الأسناد فيه مجازاً ، لكونه غير من هو له .

ولا يدخل هنا المبتدأ عند المصنف ، نحو أنا هي إقبال ، لأن الأسناد إليه عنده واسطة بين الحقيقة والمحاجز ، أما عند عبدالقاهر والسكاكى فالمبتدأ كالفاعل والمفعول فما أنسد إليه . فالإسناد في « زيد قائم » ليس حقيقة ولا مجازاً عند الخطيب ، وكذلك فيما كان الخبر فيه جاماً مثل « هذا معدن » ، وأما إسناد « قائم » إلى ضمير زيد فهو حقيقة .

ثم المراد بكون المسند للمسند إليه كونه وصفاته وحده أن ينسب إليه بالاتفاق . فمعنى كونه له أن معناه قائم به وهو متصف به ومنتسب إليه . وقوله إلى ما هو له يشمل ما هو له في الواقع والاعتقاد معاً أو في الواقع فقط . وقوله « عند المتكلم » أي ما هو له عند المتكلم لا في الواقع ونفس الأمر .. وبهذا دخل في تعريف الحقيقة : ما طابق الاعتقاد دون الواقع كقول الجاهل « أنت الربيع البقل » .

وقوله في « الظاهر » وعند المتكلم متعلقان بقوله « له » . وفي الظاهر - أي في ظاهر حال - المتكلم يدخل ما لا يطابق الاعتقاد سواء طابق الواقع أم لا .

وبهذا صار التعريف متناولاً لأربعة أقسام : ما يطابق الواقع والاعتقاد ، وما لا يطابق شيئاً منهما ، وما طابق الواقع دون الاعتقاد ، وما طابق الاعتقاد دون الواقع .. ولم يخرج عن التعريف إلا ما فيه إسناد لغير ما هو له عند المتكلم بحسب الظاهر . فالحقيقة العقلية أربعة أقسام كما ترى وكما سينذكرا الخطيب ... والمعنى أن الحقيقة هي إسناد الفعل أو معناه إلى ما يكون هو له عند المتكلم =

ولم يراد بمعنى الفعل نحو المصدر واسم الفاعل . وقولنا « في الظاهر » ليشمل ما لا يطابق اعتقاده مما يطابق الواقع وما لا يطابقه .

فهي أربعة أضرب :

أحدها ما يطابق الواقع واعتقاده ، كقول المؤمن : « أنت الله البقل »
و « شفي الله المريض »

والثاني ما يطابق الواقع دون اعتقاده ، كقول المعذلى من لا يعرف حاله
وهو يخفيها منه : « خالق الأفعال كلها هو الله تعالى »

والثالث ما يطابق اعتقاده دون الواقع ، كقول الجاھل : « شفي
الطبيب المريض » معتقدا شفاء المريض من الطبيب ، ومنه قوله تعالى
حكاية عن بعض الکفار : « وما يهلكنا إلا الدهر » . ولا يجوز أن يكون
مجازا . والإنسكار عليهم من جهة ظاهر اللفظ لما فيه من إيهام الخطأ ؛
بدليل قوله تعالى عقيبه : « وما لهم بذلك من علم إن هم لا يظنو » ،
والمتجوز المخطئ في العبارة لا يوصف بالظن ، وإنما الظان من يعتقد أن
الامر على ما قاله

والرابع ما لا يطابق شيئاً منها ، كالآقوال الكاذبة التي يكون القائل
علمًا بمحالها دون المخاطب .

== فيما يفهم من ظاهر حاله ؟ وذلك الفهم بألا ينصب قرينة دالة على أنه غير ماهو
له في اعتقاده .

وأما المجاز^(١) فهو استناد الفعل أو معناه إلى ملابس^(٢) له غير ماهوله بتأويل

(١) المجاز أصله مجاز من جاز المكان تعداد لأن الاستناد تعدى مكانه الأصلي... وعقول نسبة للعقل ، لأن التجوز والتصرف فيه في أمر معقول يدرك بالعقل وهو الاستناد ؛ بخلاف المجاز اللغوى فإن التصرف فيه في أمر تقليل ، وهو أن اللفظ لم يوضع لهذا المعنى ...

ويسمى مجازا حكميا أي منسوبا للحكم بمعنى الادراك ؛ أو أنه نسبة للحكم بمعنى النسبة والاسناد لتعلقه بها . والمراد بالحكم المنسوب إليه والمتعلق به مطلق نسبة سواء كانت إسنادية أو إضافية أو إيقاعية ، وحيثند فهو من نسبة الخاص للعام أو من تعلق الخاص بالعام ؛ فالمجاز كما يكون في الحكم وهو النسبة التامة ، يكون في النسبة الإضافية كمكر الليل ، والإيقاعية كنومت الليل أي أوقعت النوم عليه ... فالمراد بالحكم الذى تعلق به المجاز ليس خصوص النسبة التامة ، بل مطلق نسبة . فال المجاز إذا كان في الإضافية أو الإيقاعية يصدق عليه أنه متعلق بالحكم بمعنى مطلق نسبة من تعلق الخاص بالعام .

ويسمى أيضا مجازا في الإثبات لحصوله في اثبات أحد الطرفين للآخر ؛ والتقييد بالإثبات لأشرفيته ، فمثل « فما ربحت تجارتهم » : جعل من قبل المجاز لكون إسناد الربح إلى التجارة إسنادا إلى غير ما هو له ، أو أن ما ربحت تجارتهم بمعنى خسرت ، فالمجاز العقلى كما يكون في الاستناد المثبت يكون في المنفأ أيضا .. ويسمى أيضا استنادا مجازيا نسبة إلى المجاز بمعنى المصدر ، لأن الاستناد جاوز به المتكلم حقيقته وأصله إلى غير ذلك . فان قيل : المجاز العقلى لا يختص بالاستناد أى النسب التامة ، بل يجرى في الإضافية والإيقاعية ؛ واقتصر على الاستناد يوجب الاختصاص ، أجبت بأن اقتصارهم في التسمية على الاستناد لأشرفيته أو أن المراد بالإسناد مطلق النسبة من اطلاق الخاص وإرادة العام .

(٢) أي إلى شيء بينه وبين الفعل أو معناه ملابسة وارتباط وتعلق ، فالضمير =

= في قوله « له » راجع « للفعل أو معناه » — « وغير ما هو له » أي غير الملابس الذي هو أي الفعل أو معناه له أي لذلك الملابس ، يعني غير الفاعل الحقيقي في المبني للفاعل ، وغير المفعول به في المبني للمفعول به .

وفي تعریف المجاز العقلی إشارة إلى أنه لا بد فيه من علاقة (ويبدل على ذلك قولنا إلى ملابس له) وقرینة (ويبدل عليها قولنا بتأول)

وقصار القول . أن المجاز العقلی هو « استناد الفعل أو معناه إلى غير ما هو له عند المتكلم في الظاهر لعلاقة مع قرینة صارفة عن أن يكون الاستناد إلى ماهوله . علاقۃ المجاز العقلی :

المجاز العقلی لا بد له من علاقة كما أن اللغوى كذلك . وظاهر كلام المصنف أن العلاقة المعتبرة هنا هي الملابسة فقط ، وأنه لا بد منها في كل مجاز عقلی ، قال الشیخ یسن : لكن یقى هناك شيء ، وهو أنه هل یکفى في جميع أفراد هذا المجاز كون العلاقة الملابسة ؟ أولاً بذلک أن تبين جهتها ، بأن يقال العلاقة هي ملابسة الفعل لذلك الفاعل المجازی من جهة وقوعه عليه أو فيه أو به ، كما قالوا في المجاز اللغوى : إنه لا یکفى أن يجعل الازوم أو التعلق هو العلاقة بل فرد منها ، لأن ذلك قدر مشترک بين جميع أفراده ، فلابد أن ییعن أنه من أي وجه ؟

والمعتبر عند الزمخشری تلبس ما أنسد إليه الفعل بفاعله الحقيقي ؟ لأنه قال : المجاز العقلی هو أن یسند الفعل إلى شيء يتلبس بالذی هو في الحقيقة له ، كتلبس التجارة بالمشترين في « فیار بخت تجارتھم » .. وقال الزمخشری قبل هذا الكلام : « وقد یسند إلى هذه الأشياء على طريق المجاز المسمى استعارة ، وذلك لمحاهاها الفاعل في ملابسة الفعل ، كما یصاہي الرجل الأسد في جرأته فيستعار له اسمه ... وهذا هو رأى السكاكي أيضا . فملابسة في المجاز العقلی عنده هي بين الفاعل الحقيقي والفاعل المجازی . وفي كلام عبد القاهر اشارة إلى ذلك أيضا (٣٣١ أسرار) ، فالريبع =

— عنده قد شبه بالقادر في تعلق وجود الإثبات به، فذلك عنده على العرف الجارى بين الناس ، من أن يجعلوا الشيء إذا كان سبباً أو كا سبب في وجود الفعل كأنه فاعل فالحاصل أن العلاقة ليست هي الملاقبة والتعلق والارتباط بين الفعل والمصدر إليه المجازى كما هو ظاهر كلام المصنف ، وكما هو المتواتر من التعريف من قوله : «وله - أى للفعل - ملابسات شتى»؟ بل هي المشابهة بين المسند إليه الحقيقى والمسند إليه المجازى في الملاقبة أى في تعلق الفعل بكل منهما وان كانت جهة التعلق مختلفة ، فالمسند إليه المجازى في «جرى النهر مثلاً» وهو النهر يشبه ما هو له ، أى يشبه المسند إليه الحقيقى ، كلامه في قوله جرى الماء ، في ملاقبة الفعل وهو الجرى ؛ فالجرى يلبس الماء من جهة قيامه به ، ويلابس النهر من جهة كونه واقعاً فيه .

والعلاقة المعتبرة في هذا المجاز هي المشابهة بين المسند إليه الحقيقى والمسند إليه المجازى في تعلق الفعل بكل لأجل صحة إسناده لذلك المجازى ، والعلاقة في الاستعارة المشابهة بين المعنى المجازى والمعنى الحقيقى لأجل صحة نقل اللفظ من المعنى الحقيقى للمعنى المجازى .

فالعلاقة هي في المجاز العقلى على التحقيق المشابهة بين الفاعلين : المجازى والحقيقة ، لا الملاقبة بين الفعل والمسند إليه المجازى وإن كان ذلك كافياً في إسناد الفعل إليه .. لأن ملاحظة المشابهة بين الفاعلين أتم وأدخل في صرف الاستناد إلى غير ما هو له ، وإن كفى فيه مجرد الملاقبة المذكورة .

وأنواع العلاقة في المجاز العقلى هي :

- ١ - المفعولية : فما بني للفاعل وأسنداً إلى المفعول به الحقيقة كقولهم : «عيشة راضية» ، إذ هي مرضية ، فالاستناد في المثال مجازى ؟ وأصله رضى المؤمن عيشه ، فأقيمت عيشة مقام المؤمن في تعلق الفعل وهو الرضى بكل ، فصار رضيت عيشه ، فاشتق منه اسم الفاعل وأسنداً إلى ضمير المفعول وهو =

— عيشة بعد تقديمها وجعله مبتدأ ، ثم حذف المضاف إليه أكتفاء بالمبتدأ في مثل « عيشة زيد راضية » . . . وقال العدوى : أصله : « عيشة رضيها صاحبها » ، فالرضا كان بحسب الأصل مسندًا للفاعل الحقيق (الصاحب) ثم حذف الفاعل وأسند الرضا إلى ضمير العيشة ؛ وقيل عيشة رضيت ، لما بين الصاحب والعيشة من المشاهدة في تعلق الرضا بكل ، وإن اختلفت جهة التعلق ، فصار ضمير العيشة فاعلاً نحوياً لا حقيقياً ، ثم اشتق من رضيت راضية ، وأسند إلى المفعول . . . ومذهب الخليل والبصريين أنه لا يجوز في هذا التركيب ، بل الراضية بمعنى ذات رضا حتى تكون بمعنى مرضية ، فهو نظير لابن وتأمر ، قال الفنزوي ونقله عنه الدسوقي : وهو مشكل بدخول الناء لأن هذا البناء يستوى في المذكر والمؤنث ؟ ويعکن الجواب بجواز جعلها للبالغة لا للتأنيث كعلامة . . . وقيل راضية بمعنى كاملة . . والشاهد في « عيشة راضية » إسناد راضية لضمير المستتر الذي هو للعيشة ، وليس الشاهد في إسناد راضية للعيشة ؛ لأن الإسناد إلى المبتدأ عند المصنف واسطة بين الحقيقة والمحاجز ، وكذا يقال فيما بعد هذا المثال من الأمثلة الآتية .

٢ — الفاعلية : فيما بني للمفعول وأسند للفاعل الحقيق ، كـ سيل مفعم ، لأن السيل هو الذي يفهم أي يعلاً ، فأصله أفعم السيل الوادي أي ملاهٌ ثم بني أفعم للمفعول واشتق منه اسم المفعول وأسند لضمير الفاعل الحقيق وهو السيل بعد تقديمها وجعله مبتدأ .

٣ — المصدرية فيما بني للفاعل وأسند للمصدر مجازاً ، مثل شعر شاعر ، فقد أسند ما هو بمعنى الفعل (وهو شاعر) إلى ضمير المصدر ، وحقة أن يسند للفاعل (أى الشخص) لأن الفاعل الحقيقي ، بحيث يقال شعر شاعر صاحبه ، لكن لما كان الشعر شيئاً بالفاعل من جهة تعلق الفعل بكل منها صحة الإسناد =

= إلَيْهِ مجازاً ؛ والأولى أن يُثَلَّ بنحو جد جده لأن الجد مصدر أُسند إليه فعل الفاعل ، فحق الجد أن يُسند للفاعل الحقيقي وهو الشخص لا إلى الجد نفسه الذي أُسند إليه لتشابهته له في تعلق الفعل بكل منهما . وإنما كان ذلك أولى لأن الشعر الذي هو مصدوق الضمير في شاعر يحتمل أن يكون بمعنى المفعول أي المشعور به لا المصدر الذي هو نفس الشعر فيكون من باب عيشة راضية ، أي يكون من باب ما بني للفاعل وأُسند للمفعول لا من باب ما بني للفاعل وأُسند للصدر الذي كلامنا فيه ؟ بخلاف « جد جده » فإنه من ذلك القبيل . وإنما قلنا الأولى ولم نقل الصواب ، لأن الشعر يحتمل أن يكون باقياً على مصدريته بمعنى تأليف الكلام فيكون من ذلك القبيل . فالحاصل أن « جد جده » من باب ما بني للفاعل وأُسند للصدر قطعاً ، وأما « شعر شاعر » فيحتمل أن يكون منه أو من باب « عيشة راضية » . وما لا احتمال فيه أولى بما فيه احتمال .

ع — الزمانية فيما بني للفاعل وأُسند لزمان لتشابهته الفاعل الحقيقي في ملابسة الفعل لـ كل منها مثل نهاره صائم .

٥ — المكانية : فيما بني للفاعل وأُسند للمكان لتشابهته الفاعل الحقيقي في ملابسة الفعل لـ كل منها مثل نهر جار ، لأن الماء هو الجاري في التمر - أي الحفرة التي يكون الماء فيها - .

٦ — السبيبة فيما بني للفاعل وأُسند للسبب مجازاً ، مثل بني الأمير المدينة في السبب الأمر ، لأن السبب نوعان : سبب أمر وسبب غائب أو مآل ، قال ابن يعقوب : السبب المآل يُسند إليه أيضاً مجازاً مثل يوم يقوم الحساب ، فالقيام في الحقيقة لأهل الحساب لا لأجله ، فـ كأن الحساب علة غائية .

هذه هي علاقات المجاز العقلي ؟ وذكر ابن السبيكي أن جميع علاقات المجاز اللفظي ينبغي أن تتأتى في العقلي .

ولل فعل ملابسات شتى^(١) :

يلبس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان والمكان والسبب . فإننا
إذا كان مبنياً له حقيقة كامر ، وكذا إلى المفعول إذا كان مبنيا
له ، وقولنا « ما هو له » يشملهما . وإننا إلى غيرها لمشاهدته لما هو له
في ملابسة الفعل مجاز . كقولهم في المفعول به : « عيشة راضية » و « ماء
دافق » ، وفي عكسه « سيل مفعم » ، وفي المصدر « شعر شاعر^(٢) » ،
وفي الزمان « نهاره صائم » و « ليله قائم » ، وفي المكان « طريق سائر »
و « نهر جار » ، وفي السبب « بنى الأمير المدينة » ، وقال :

(١) لما ذكر في تعريف الحقيقة العقلية « الملابس الذي له » ، وفي تعريف
الجاز العقلي « الملابس الذي ليس هو له » ؟ أخذ بين التعرفيين بيان الملابس ،
فقال « ولل فعل ملابسات شتى » ويصح فتح « باء الملابسة » وكسرها ،
لأن الملابسة مفاعة من الجانبين ، فكل واحد من الفعل وما أُسند إليه ملابس
(بكسر الباء) وملابس (بفتحها) . إلا أن المناسب لقوله « يلبس الفاعل »
أن يقرأ بالفتح وقول الخطيب : « ولل فعل ملابسات شتى . . . الخ » هو
نص كلام الزمخشري في تفسير قوله تعالى « ختم الله على قلوبهم » ، ومحظوظ منه .

(٢) وجد جده . قال تأبّط شرا :

إذا المرأة لم يختل وقد جد جده أضعاف وقاسى أمره وهو مدبر

(فلا تسأليني وسائل عن خلقي)

إذا رد عافي القدر من يستعيرها^(١)

وقولنا بتأول يخرج نحو قول الجاهل : شفي الطبيب المريض ،
فإن إسناده الشفاء إلى الطبيب ليس بتأول . وهذا لم يحمل نحو قول
الشاعر الحماسي^(٢) :

(١) البيت لعبد بن الأبرص . وفي السبكي أنه لعوف بن الأحوص . وهو
من قصيدة رواها صاحب المفضليات لعوف . ونسبة اللسان للمدرس الأسدى ..
وعافي فاعل ، والقدر مضارف إليه ، ومن اسم موصول مفعول . وعافي القدر :
المرق الذي يتاخر فيها ؟ وبقاوئه فيها سبب في رد من يستعيرها ؟ فأسنده بذلك
الرد إليه من إسناد الفعل إلى سببه .

(٢) هو الصلتان العبدى، وبعد البيت قرينة تدل على المجاز وإرادته وهو قول

الشاعر :

فلتنا أنتا مسلمون على دين صديقنا والنبي
فليس هناك فرق بين البيت وكلام أبي النجم الآتى
ومثل البيت في ذلك قول أسفف نهران :

منع البقاء تصرف الشمس وطلوعها من حيث لا تمسى

وحاصل الكلام أنه لا بد في المجاز العقلى من التأول الذى حاصله نصب القرينة
الصارفة عن أن يكون الإسناد إلى ما هو له .

أشاب الصغير وأفني الكبار ركر الفسادة وسر العشي
على الجاز ما لم يعلم أو يظن أن قائله لم يرد ظاهره . . كا استدل على أن
إسناد (ميز) إلى (جذب الليلى) في قول أبي النجم :
قد أصبحت (أم الخيار) تدعى
على ذنبًا كله لم أصنع
من أن رأت رأسي كرأس الأصلع
ميز عنه قنزعا عن قنزع
جذب الليلى أبطئ أو أسرعى^(١)

مجاز بـ——وله عقبيه :

أفناه قيل الله للشمس اطلعى
حتى إذا واراك أفق فارجعى

* * *

وسي الإسناد في هذين القسمين من الكلام عقلياً لاستناده إلى العقل
دون الوضع ، لأن إسناد الكلمة إلى الكلمة شيء يحصل بقصد المتكلم

(١) الجذب : الشد . القنزع : الشعر المجتماع في نواحي الرأس . عن بمعنى
بعد . « أبطئ أو أسرعى » جملتان واقutan حالاً من الليلي بتقدير القول أولى
مقولاً فيها ذلك .

دون واضح اللغة ، فلا يصير ضرب خبرا عن زيد بواسطه بل بن قصد إثبات الضرب فعلا له ، وإنما الذي يعود إلى واضح اللغة : أن ضرب لإثبات الضرب لا لإثبات الخروج ، وانه لإثباته في زمان ماض وليس لإثباته في زمان مستقبل ، فاما تعين من ثبت له فإنما يتعلق بن أراد ذلك من الخبرين .. ولو كان لنؤيا لكان حكنا بأنه مجاز في مثل قولنا «خط أحسن مما وشى الريبع» من جهة أن الفعل لا يصح إلا من الحي القادر حكما بأن اللغة هي التي أوجبت أن يختص الفعل بالحي القادر دون الجاد ، وذلك مما لا يشك في بطلانه .

* * *

تعريف السكاكي للحقيقة والمجاز العقليين :

وقال السكاكي :

الحقيقة العقلية : هي الكلام المقاد به ما عند المتكلم من الحكم فيه^(١)

وإنما قلت «ما عند المتكلم» ، دون أن أقول «ما عند العقل» ليتناول كلام الجاهل إذا قال «شفى الطبيب المريض» ، رائياً شفاء المريض من الطبيب ، حيث عدمه حقيقة مع أنه غير مفيد لما في العقل من الحكم

(١) هو لا يخرج عن كلام عبد القاهر في الحقيقة العقلية : «كل جملة وضعتها على أن الحكم المقاد به على ما هو عليه في العقل وواقع موقعه فهي حقيقة .

فيه .. وفيه . نظر^(١) :

- ١ — لأنَّه غير مطرد^(٢) ، لصدقه على ما لم يكن المسند فيه فعلاً ولا متصلاً به ، كقولنا: الإنسان حيوان ، مع أنه لا يسمى حقيقة ولا مجازاً .
- ٢ — ولا منعكس ، خروج ما يطابق الواقع دون اعتقاد المتكلم وما لا يطابق شيئاً منهما منه ، مع كونهما حقيقتين عقليتين كاسبق .

وقال (السكاكى) :

الجائز العقلى هو الكلام للجاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التأول ، إفاده للخلاف لا بوساطة وضع ، كقولك : أنبت الربيع البقل ، وشفى الطبيب المريض ، وكسا الخليلية الكعبة .

(١) أي في تعريف السكافى للحقيقة العقلية .

(٢) التعريف المطرد أي المانع بمعنى أنه كلاماً صدق التعريف صدق المعرف فهو مانع من دخول غير أفراد المعرف فيه . والتعريف المنعكس أي الجامع بمعنى أنه كلاماً انتفى التعريف انتفى المعرف فهو جامع لأفراد المعرف ؟ ومثال عدم الجمع تعريف الحيوان بأنه جسم مفكر ، ومثال عدم المنع تعريفه بأنه جسم نام .

وبسبب عدم الجمع كون التعريف أخص من المعرف كالمثال ؟ أو مبادر له ، كتعريف الإنسان بالملك .. وبسبب عدم المنع هو كون التعريف أعم من المعرف مطلقاً، فإن كان أعم من وجہ كان في التعريف عدم الجمع والمنع .

قال (السكاكى) : وإنما قلت « خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه » . دون أن أقول خلاف ما عند العقل :

١ — لثلا يمتنع طرده بما إذا قال الدهرى عن اعتقاد جهل ، أو جاھل غيره : أنت الربيع البقل ، رائياً إنباته من الربيع ، فإنه لا يسمى كلامه ذلك مجازاً ، وإن كان بخلاف العقل في نفس الأمر ، واحتج (السكاكى) ببيت الحماسة وقول أبي النجم على ما تقدم .

٢ — ثم قال السكاكى : ولثلا يمتنع عكسه بمثل : كسا الخليفة الكعبة وهزم الأمير الجندي ، فليس في العقل امتناع أن يكسوا الخليفة نفسه الكعبة ولا أن يهزم الأمير وحده الجندي ، ولا يقبح ذلك في كونهما من المجاز العقلى .

وإنما قلت « لضرب من التأول » ليحترز به عن الكذب فإنه لا يسمى مجازاً مع كونه كلاماً مقيداً خلاف ما عند المتكلم .

وإنما قلت « إفادة للخلاف لا بوساطة وضع » ليحترز به عن المجاز اللغوى في صورة ، وهى إذا ادعى أن « أنت » موضوع لاستعماله في القادر المختار أو وضع لذلك .

وفيه نظر^(١) :

١ — لأن الانسلم بطلان طرده بما ذكر ، تخروجه بقوله : لضرب من التأول .

(١) أى في تعريف السكاكى للمجاز العقلى .

٢ — ولا بطلان عكسه بما ذكر؛ إذ المراد بخلاف ما عند العقل خلاف ما في نفس الأمر؛ وفي كلام الشيخ عبد القاهر إشارة إلى ذلك، حيث عرف الحقيقة العقلية بقوله: «كل جملة وضعتها على أن الحكم المفاد بها على ما هو عليه في العقل وواقع موقعه»، فان قوله «واقع موقعه» معناه في نفس الأمر وهو بيان لما قبله، وكذلك في كلام الزمخشري، حيث عرف المجاز العقلي بقوله: «أن يسند الفعل إلى شيء يلتبس بالذى هو في الحقيقة له»، فان قوله في الحقيقة معناه في نفس الأمر. ونحو كسا الخليفة الكعبة إذا كان الاستناد فيه مجازاً كذلك

٣ — ثم القول بأن الفعل موضوع لاستعماله في القادر ضعيف؛ وهو معترض بضعفه، وقد رده في كتابه بوجوه، منها: أن وضع الفعل لاستعماله في القادر قيد لم ينقل عن واحد من رواة اللغة وترك القيد دليل في العرف على الاطلاق فقوله: «إفادة للخلاف لا بوساطة وضع» لا حاجة إليه، وإن ذكر فينبغي أن لا يذكر إلا بعد ذكر الحد على المذهب المختار، على أن تنتهي بقول الجاهل «أثبتت الريبع البقل» ينافي هذا الاحتراز

تبنيه:

قد تبين بما ذكرنا أن المسمى بالحقيقة العقلية والمجاز العقلي على ما ذكره السكاكي هو الكلام لا الإسناد؛ وهذا يوافق ظاهر كلام الشيخ عبد القاهر في مواضع من دلائل الاعجاز؛ وعلى ما ذكرناه

هو الاستناد لا الكلام ؛ وهذا ظاهر ماقوله الشيخ أبو عمرو بن الحاجب ^(١) رحمه الله عن الشيخ عبد القاهر ^(٢) ، وهو قول الزمخشري في الكشاف ، وقول غيره ، وأيضاً اخترناه لأن نسبة المسمى حقيقة أو مجازاً إلى العقل على هذا لنفسه بلا وساطة شيء ، وعلى الأول لاشتماله على ما ينتمي إلى العقل ، أعني الاستناد

أقسام المجاز العقلي باعتبار طرفيه : حقيقتيهما ومجازيتهما أو أحدهما :

قال الخطيب :

ثم المجاز العقلي باعتبار طرفيه — أعني المسند والمسند إليه — أربعة أقسام لا غير ، لأنهما إما :

١ — حقيقتان ، كقولنا أنت الربع البقل ، وعليه قوله :

فnam ليسلی وتجلى همی

وقوله :

وشيء أيام الفراق مفارق

(وأنشرن نفسى فوق حيث تكون)

(١) امام في اللغة والنحو توفي عام ٥٦٤هـ.

(٢) وهو ظاهر كلام عبد القاهر في الاسرار والدلائل كما فهمته أنا .

(٨ - الإيضاح - أول)

وقوله :

(لقد لتنا يا أم غيلان في السرى)

ونت وما ليلى المطى بنائم^(١)

٢ - و إما مجازان كقولنا « أحيا الأرض شباب الزمان ». .

٣ - و إما مختلفان ، كقولنا : « أنبت البقل شباب الزمان » ، وكقولنا : « أحيا الأرض الربيع » ؛ وعليه قول الرجل لصاحبه : « أحيني روبيتك » ، أى آنسنني وسرتني ، فقد جعل الحاصل بالروبة من الآنس والمسرة حياة نعم جعل الروبة فاعلة له ؛ ومثله قول أبي الطيب :

وتحيى له المال الصوارم والقنا

ويقتل ما تحيى التبسم والجدا^(٢)

(١) لجرير ومثل البيت قول النعسان بن بشير :

ألم بتدرككم يوم بدر سيفونا وليلك عما ناب قوهمك نائم

وقول عمرو بن برّاق :

فلا تأمنن الدهر حررا ظلمته فـا ليـل مظلوم كـريم بنـائم

ومثله في المجاز قول الشاعر :

نهارى باشراف اللالع موكل وليلي - إذا ماجنى الليل - آرق

(٢) الجدا : العطاء . وراجع تعليق عبد القاهر على البيت في الأسرار

ص ٣٢١ وقد نقل منه الخطيب .

جعل الزيادة والوفور حياة للمال ، وتفريقه في العطاء قتلا له ، ثم أثبت
الإحياء فعلاً لصوارم ، والقتل فعلاً للتبرّم ، مع أن الفعل لا يصح منها .
ونحوه قوله : « أهلك الناس الدينار والدرهم » : جلعت الفتنة إهلاكا ، ثم
أثبت الإهلاك فعلاً للدينار والدرهم .

* * *

وهو في القرآن كثير^(١) .

كتابه تعالى : « وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيمانا » ، نسبت الزيادة
التي هي فعل الله إلى الآيات لكونها سبباً فيها . وكذا قوله تعالى : « وذلِك
ظنكم الذي ظنتم بربكم أرداكم » . ومن هذا الضرب قوله : « يذبح
أبناءهم » ، الفاعل غيره ونسب الفعل إليه لكونه الأمر به . وكقوله :
« ينزع عنهم لباسهم » ، نسب النزع الذي هو فعل الله تعالى إلى إبليس ،
لأن سببه أكل الشجرة ، وسبب أكلها وسوسته ومقاسمه إياها : إنه لها من
الناصرين . وكذا قوله : « ألم تر إلى الذين بدلو نعمة الله كفرا وأحلوا
قومهم دار البوار » ، نسب الإحلال الذي هو فعل الله إلى أكابرهم ، لأن

(١) رد به على مذهب الظاهريه الزاعمين عدم وقوع المجاز العقلي كاللغوي
في القرآن لإيهام المجاز الكذب والقرآن منه عنه . ووجه الرد أنه لا إيهام
مع القرينة .

سببه كفرهم وسبب كفرهم أسر أكابرهم ، إياهم بالكفر . وكقوله تعالى : « يوماً يجعل الولدان شيئاً » ، نسب الفعل إلى الظرف لوقوعه فيه ، كقولهم : « نهاره صائم » . وكقوله تعالى : « وأخرجت الأرض أنقاحها » .

* * *

وهو غير مختص بالخبر ، بل يجري في الإنشاء ، كقوله تعالى : « يا هامان ابن لي صرحاً » ، وقوله : « فأوقد لي يا هامان على الطين فاجعل لي صرحاً » ، وقوله : « ولا يخرجنكم من الجنة فتشقى » .

* * *

أنواع القرينة :

(قال الخطيب) :

ولا بد له — أي المجاز العقلى — من قرينة :

(ا) إما لفظية كما سبق في قول أبي التجم (١) .

(ب) أو غير لفظية (أي معنوية) :

كاستحالة صدور المسند من المسند إليه المذكور أو قيامه به : عقلًا

(١) « أَفَنَاهُ قِيلَ اللَّهُ لِلشَّمْسِ اطْلَعَى » الخ .

كقولك محبتك جاءت بي إليك ، أو عادة كقولك هزم الأمير الجندي وكسا
ال الخليفة السيدة وبني الوزير القصر ، (لاستحالة ذلك في العادة) . وكصدور
الكلام من الموحد في مثل قوله: «أشاب الصغير» ، البيت^(١) .

واعلم أنه ليس كل شيء يصلح لأن تتعاطى فيه المجاز بسهولة بل تجد
في كثير من الأمر تحتاج إلى أن تهرب الشيء وتصلبه له بشيء تتوخاه في
النظم ، كقول من يصف جلا:

تجوب له الظلاماء عين كأنها زجاجة شرب غير ملائمة ولا صفر
يريد أنه يهتدى بنور عينه في الظلاماء ويمكنه بها أن يحرقها ويمضي
فيها ، ولو لاها ل كانت الظلاماء كالسد الذي لا يمجد السار شيئاً يفرجه به
ويجعل نفسه فيه سبيلاً ، فلولا أنه قال: تجوب له ، فعلق له بتتجوب لما
تبين جهة التجوز في جعل الجوب فعلاً للعين كما ينبغي ، لأنه لم يكن حينئذ

(١) الفرينة إما لفظية أو غير لفظية وهي المعنوية وتنقسم إلى عادية وعقلية ،
وذلك مثل:

- أ — استحالة قيام المسند بالمسند إليه استحالة عادية .
- ب — أو باستحالة قيامه به استحالة ضرورية . أى بدهية .
- ج — صدور الكلام الذي فيه الإسناد من الموحد ؛ وهذا القسم الثالث من
المجاز العقل هو الذي يحتاج إلى دليل وتأمل ، أما القسم الأول والثاني فمن المجاز
الضروري البدهي الذي لا يحتاج إلى دليل .

فِي الْكَلَامِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ اهْتِدَاءَ صَاحِبِهَا فِي الظُّلْمَاءِ وَمُضِيَّهُ فِيهَا بِنُورِهَا،
وَكَذَلِكَ لَوْقَالَ تَحْوِبُ لَهُ الظُّلْمَاءُ عِينَهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ هَذَا الْوَقْعُ وَلَا تَقْطُعُ السَّلْكُ
مِنْ حِيثُ كَانَ يَعْيِيهِ حِينَئِذٍ أَنْ يَصِفَ الْعَيْنَ بِمَا وَصَفَهَا بِهِ.

وَاعْلَمُ أَنَّ الْفَعْلَ الْمُبْنَىُ لِلْفَاعِلِ فِي الْمَجَازِ الْعُقْلِيِّ وَاجِبٌ أَنْ يَكُونَ لَهُ فَاعِلٌ
فِي الْتَّقْدِيرِ إِذَا أُسْنَدَ إِلَيْهِ صَارَ الْإِسْنَادُ حَقْيَقَةً^(١) لَمَا يَشْعُرُ بِذَلِكَ تَعْرِيفُهُ كَمَا
سُبِقَ، وَذَلِكَ قَدْ يَكُونُ ظَاهِرًا كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى :

(١) هَذَا رَأْيُ الرَّازِيِّ وَالسَّكَاكِيِّ وَالْخَطِيبِ، وَعَبْدُ الْقَاهِرِ عَلَى خَلَافَ ذَلِكَ :
فِي الرَّأْيِ الْخَطِيبِ أَنَّ الْفَعْلَ فِي الْمَجَازِ الْعُقْلِيِّ لَابْدَ أَنْ يَكُونَ لَهُ فَاعِلٌ إِذَا أُسْنَدَ
إِلَيْهِ يَكُونُ الْإِسْنَادُ حَقْيَقَةً، وَمَعْرِفَةُ ذَلِكَ إِمَامَ الظَّاهِرَةِ كَمَا فِي « ثَارَعَتْ
بَعَارِثَهُمْ » وَإِمَامَ الْخَفْيَةِ لَا تَظَهُرُ إِلَّا بَعْدَ نَظَرٍ وَتَأْمُلٍ كَمَا فِي « سُرْتَنِي رَوْيَتِكَ »
لِكُثُرَةِ الْإِسْنَادِ إِلَى الْفَاعِلِ الْمَجَازِيِّ وَتَرْكِ الْإِسْنَادِ إِلَى الْفَاعِلِ الْحَقِيقِ . . . وَقَدْ
اشْتَرَكَ السَّعْدُ وَالسَّيْدُ فِي إِبْطَالِ مَا وَجَهَهُ الرَّازِيُّ وَالسَّكَاكِيُّ مِنَ الشَّبَهِ فِي
هَذَا الْبَحْثِ .

قَالَ الدَّسْوِيقُ : وَتَحْرِيرُ الزَّانِعِ أَنَّ الْمَجَازَ الْعُقْلِيَّ هُلْ يَشْتَرِطُ فِي تَحْقِيقِهِ أَنْ يَكُونَ
لِلْفَعْلِ الْمُسْنَدِ فِيهِ فَاعِلٌ مَعْقُولٌ فِي الْخَارِجِ أُسْنَدَ لَهُ ذَلِكَ الْفَعْلُ قَبْلَ الْمَجَازِ إِسْنَادًا
حَقِيقِيَاً مَعْتَدِاً بِهِ، بِأَنَّ يَقْصُدُ فِي الْعُرْفِ وَالْاسْتِعْدَابِ إِسْنَادَ ذَلِكَ الْفَعْلِ بِذَلِكَ الْفَاعِلِ ،
أَوْ لَا يَشْتَرِطُ؟ . فَمَذْهَبُ السَّكَاكِيِّ وَالْمَصْنُوفِ اشْتَرَاطَ ذَلِكَ لِأَجْلِ أَنْ يَنْقُلَ الْإِسْنَادَ
مِنْ ذَلِكَ الْفَاعِلِ الْحَقِيقِيِّ لِلْفَاعِلِ الْمَجَازِيِّ؛ وَمَذْهَبُ عَبْدِ الْقَاهِرِ لَا يَحْبُبُ ذَلِكَ =

= إلا إذا كان الفعل موجودا ، فإن كان غير موجود بأن كان أمرا اعتباريا فلا يصح أن يكون له فاعل حقيقي ، بل يتوجه ويفرض له فاعل أنسد إليه ونقل الاستناد منه للفاعل المجازى ، فالفاعل ليس محققا في الخارج بل متوجه مفروض ولا يعتمد بالاستناد للمتوجه المفروض ، فليس « لسرتني » ولا « ليزيديك » فاعل في الاستعمال يكون الاستناد إليه حقيقة ، لعدم وجود تلك الأفعال المتعدية في الاستعمال ، أي أن التسلّم لم يقصد الإخبار بها بل استعملها في لازمها ، فانتفاءها بالنظر إلى قصد التسلّم وملاحظته لا بالنظر للواقع ، وكذا « أقدمني » ، فإن الإقدام ليس له فاعل حقيقي وإنسان الإقدام فيه للحق مجاز عقلى ، فقد بولغ في كون الحق له مدخل في تحقق القدوم ، ففرض إقدام صادر من فاعل متوجه ثم نقل عنه وأنسد إلى الحق مبالغة في ملابسته للقدوم ، كما ينقل إسناد الفعل من الفاعل الحقيقي إلى الفاعل المجازى مبالغة في ملابسة الفاعل المجازى للفاعل الحقيقي ، فالمجاز في الاستناد ، لا في الفعل ، فالفاعل الحقيقي ليس موجودا محققا في الخارج بل متوجه مفروض ؛ ولا يعتمد باسناد الفعل للفاعل المتوجه المفروض ؛ وكذا يقال في سرتني رؤيتك ويزيدتك وجهه حسنا : أنه بولغ في كون الرؤية لها مدخل في السرور ، والوجه له مدخل في زيادة العلم بالحسن ، ففرض سرور وازدياد من فاعل متوجه ، ثم تقلا عنده وأسندا للفاعل المجازى وهو الوجه والرؤبة لمبالغة في ملابسة الفاعل المجازى للفعل ، فقول الشيخ عبد القاهر : ليس لهذه الأفعال فاعل ، أي متحقق في الخارج يعتمد باسنادها إليه .. هذا وما ذكر من أن الإسناد في « أقد مني بذلك حق الخ » من قبيل المجاز العقلى غير معين ، بل يجوز أن يراد بالإقدام الجمل على القدوم على جهة المجاز المرسل ؟ فيكون المعنى « جملتي على القدوم حق الخ » .

« فاربحت تجارتهم » ، أى فاربحوا في تجارتكم ؛ وقد يكون خفيا
 لا يظهر إلا بعد نظر وتأمل ، كما في قوله سرتني رؤيتك أى سرني
 الله وقت رؤيتك ، كما تقول : أصل الحكم في أربنت الربيع البقل
 أربنت الله البقل وقت الربيع ، وفي شعر الطبيب المريض : شفـى الله المريض
 عند علاج الطبيب ، وكما في قوله أقدمني بذلك حق لي على فلان أى أقدمتني
 نفسـى بذلك لأجل حق لي على فلان أى قدمت لذلك ؟ ونظيره محبتك جاءت
 بي إليك ، أى جاءت بي نفسـى إليك لمحبتك ، أى جئت لمحبتك .. وإنما
 قلنا إن الحكم فيما يجاز لأن الفعلين فيما مستندان إلى الداعي والداعى لا
 يكون فاعلا ، وكما في قول الشاعر ^(١) :

وصيرنى هواك وبي لخيني يضرب المثل
 أى وصـيرـى الله لهـواـك وحالـىـ هـذـه ، أى أهـلـكـنـى الله ابتـلاء بـسبـبـ
 هوـاك ، وكـافـ قولـ الآـخـرـ وهوـأـبـوـ نـوـاـسـ ^(٢) :

أى يـزـيدـكـ اللهـ حـسـنـاـ فيـ وـجـهـهـ لـمـأـودـعـهـ منـ دـقـائقـ الجـالـ مـتـ تـأـمـلتـ .

(١) هو ابن البابكـ كما في الدلـائلـ صـ ٧٧٣ـ ؛ والـكلـامـ عـلـيـ الـبـيـتـ فيـ صـ ٤٢٩ـ منـ الدـلـائلـ .. وينـسـبـ الـبـيـتـ لـمـحـمـدـ الـيـزـيدـيـ .

(٢) فيـ المـطـولـ لـابـنـ المـعـذـلـ ، وـهـوـ لـأـبـيـ نـوـاـسـ كـافـ مـعـاهـدـ التـصـيـصـ . وـتـجـدـ الـبـيـتـ فيـ الدـلـائلـ صـ ٤٢٩ـ .

وأنكر السكاكي وجود المجاز العقلى في الكلام ، وقال: الذى عندى
نظمه فى سلك الاستعارة بالكلنائية ؛ يجعل الريع استعارة بالكلنائية عن الفاعل
الحقيقة ^(١) بواسطة المبالغة فى التشبيه على ما عليه مبني الاستعارة كاسياتى ،
وجعل نسبة الانبات إليه قرينة للاستعارة ^(٢) ؛ و يجعل الأمير المدر لأسباب
هزيمة العدو استعارة بالكلنائية عن الجندي المهزوم وجعل نسبة المهزوم إليه قرينة

(١) وكانت عبد القاهر يرد على ذلك الرأى فى كلامه فى الأسرار (ص ٣٣١) .

(٢) تفصيل الكلام على رأى السكاكي فى رد المجاز العقلى إلى الاستعارة
الكلنية أنه بعد أن عرض للمجاز العقلى قال :

« هذا كله تقرير الكلام فى هذا الفصل بحسب رأى الأصحاب من تقسيم
المجاز إلى لغوى وعقلى ، وإلا فالذى عندى هو نظم هذا النوع فى سلك
الاستعارة بالكلنائية ، يجعل الريع استعارة بالكلنائية عن الفاعل الحقيقى - وهو
ال قادر المختار أى الله تعالى - بواسطة المبالغة فى التشبيه على ما عليه مبني الاستعارة
كما عرفت ، وجعل نسبة الانبات إليه قرينة للاستعارة ، و يجعل الأمير المدر
لأسباب هزيمة العدو استعارة بالكلنائية عن الجندي المهزوم ، وجعل نسبة المهزوم
إليه قرينة للاستعارة ، فالمجاز كله لغوى أى في الكلمة لا في الإسناد (راجع
ص ١٦٩ المفتاح) .. والاستعارة بالكلنائية عنده أن تذكر المشبه وتريد المشبه به
بواسطة قرينة ، وهى أن تنسب إليه شيئاً من اللوازم العادية للم المشبه به مثل أن
تشبه المنية بالسبع ثم تفردتها بالذكر وتضيف إليها شيئاً من لوازم السبع فقول
حال المنية نسبت بفلان .

— وما ذهب إليه السكاكي هو حاصل شبهة أوردها عبد القاهر ورد عليها (٣٣١ من الأسرار) ، قال عبد القاهر في أسلوب « صاغ الريبع الوشى » : فإن قيل : أليس الكلام معقودا على تشبيه الريبع بالقادر في تعلق وجود الصوغ والنسج به ؟ فالجواب أن هذا التشبيه ليس هو الذي يعقد في الكلام ، إنما هو عبارة عن الجهة التي راعاها المتكلم حين أعطى الريبع حكم القادر في إسناد الفعل إليه ، فقولنا في تشبيه منقول منطق بـ ، وقول المترض في تشبيه معقول غير منطوق به الخ . وقد سار السكاكي على ضوء هذه الشبهة وقال : ليس في كلام العرب مجاز عقلى الخ . والحاصل للسكاكي على هذا الإنكار كايقول هو تقليل الانتشار ، وتقرير الضبط لاعتبارات البلاغة ، باحتمال أمثلة المجاز العقلى للاستعارة بالكتابية ، ولكن يرد عليه أن ذلك ليس بأولى من العكس .. وقول السكاكي في الاستعارة بالكتابية « هي أن تذكر المشبه الخ » أي هي ذكر المشبه أي هي المشبه المذكور .

وناقش الخطيب رأى السكاكي ، ورده بوجوه منها :

١ - أنه يستلزم أن يكون المراد : بعيشة في قوله تعالى « فهو في عيشة راضية » صاحب العيشة لا العيشة ، وبماء في قوله « خلق من ماء دافق » فاعل الدفق ، لما سيأتي من تفسير الاستعارة بالكتابية على مذهب السكاكي ، من أن حاصلها أن يشبه الفاعل المجازى المذكور بالفاعل الحقيقي في تعلق وجود الفعل به ثم يفرد الفاعل المجازى بالذكر ، وينسب إليه شيء من لوازם الفاعل الحقيقي . . . توضيح المقام : أنه لا بد في الإسناد من مستعار منه ومستعار له

للاستعارة :

وفيما ذهب إليه (السكاكى) نظر :

١ — لأنه يستلزم أن يكون المراد بعيشة في قوله تعالى « فهو في عيشة

= ومستعار، ففي أثبتت المنية أظفارها بلان المستعار منه معنى السبع وهو الحيوان المفترس ، والمستعار لفظ السبع ، والمستعار له معنى المنية ، ومعنى قوله بالكلنائية آنثك كننت عن المستعار بشيء من لوازمه معناه (أى الأظفار) ولم تصرح به ، وهذا على طريق الجمهور ، فيجعلون مدلول لفظ استعارة بالكلنائية المستعار أعنى اللفظ الدال على المشبه به المضمر ؛ والسكاكى يجعل مدلوله اللفظ الدال على المشبه فيقال عنده في تقريرها : شهيت : المنية بالسبعين وادعينا أنها فرد من أفراده ، ثم أوردنا اللفظ الدال على المشبه مرادا منه المشبه به بواسطة قرينة دالة على ذلك (لفظ الأظفار) ، وأما على طريق المصنف قدلوله نفس التشبيه المضمر في النفس فتسمية التشبيه استعارة مجرد تسمية وقول السكاكي في « أنت الريح البقل » : « إن الريح استعارة بالكلنائية عن الفاعل الحقيق بواسطة المبالغة في التشبيه - أي بإدخال المشبه في جنس المشبه به وجعله فردا من أفراده أداء ، ونسبة الإناث إلى الريح قرينة الاستعارة - يرد عليه أن هذا مخالف لما اشتهر من أن قرينة الاستعارة بالكلنائية عند السكاكي هي إثبات الصورة الوهمية المسماة بالاستعارة التخييلية ، فيجب أن يؤتى على أن المراد » وجعل نسبة ما هو مشبه بالإناث إليه قرينة » . . وأجيب : بأن ما اشتهر عنه محمول على الاستعارة بالكلنائية غير الكائنة في المجاز العقلى ، وأما الواقعية فيه فالكرينة فيه قد تكون أمرا محققا ، فما اشتهر عنه غير كلى ، ويدل على ذلك أنه نفسه صرخ في بحث =

راضية صاحب العيشة لا العيشة ، وبماء في قوله : خلق من ماء دافق فاعل .
فاعل الدفق لا المني ؛ لما سيأتي من تفسيره للاستعارة بالكلنائية .

٤ — وأن لا تصح الإضافة في نحو قولهم : فلان نهاره صائم وليله قائم .
لأن المراد بالنهار على هذا فلان نفسه وإضافة الشيء إلى نفسه لا تصح .

= المجاز العقلي بأن القرينة قد تكون أمراً محققاً كما في أبيب الربيع البقل .
وقول السكاكي : المكنية « هي أن تذكر المشبه وتريد المشبه به بواسطة قرينة ،
وهي أن تنسب إليه شيئاً من اللوازيم المساوية للمشبه به » ، يريد « بالمساوية »
التي تصدق حيث صدق وتکذب حيث كذب .

٤ — ويستلزم أن لا تصح الإضافة في نحو قولهم : فلان نهاره صائم وليله قائم ،
أي لأن المراد بالنهار على هذا فلان نفسه ، وإضافة الشيء إلى نفسه لا تصح ،
فكل تركيب أضيف فيه الفاعل المجازى إلى الفاعل الحقيقى كما في المثالين
السابقين تكون - على هذا - الإضافة فيه غير صحيحة ، لبطلان إضافة الشيء إلى
نفسه الالزامية من كلامه ، لأن المراد بالنهار حينئذ فلان نفسه ، ولا شك في صحة
هذه الإضافة ووقعها ، قال تعالى : فما ربحت بتجارتهم ، وقال الشاعر : فنام
ليلي وتجلى همى ؟ وهذا المثالان أظهر ، لأن « نهاره صائم » يمكن المناقشة
فيه بأن الاستعارة إنماهى في ضمير المستتر لا في « نهاره » على الاستخدام المعروف في علم
البديع . لكن المناقشة في المثال ليست من ذائب العلماء . قال الدسوقي في « نهاره
صائم » : إضافة الشيء إلى نفسه إنما توجد إذا كان المراد « بالنهار » وضمير
« صائم » واحداً ، وأما إذا ارتكب الاستخدام وجعل الضمير في « صائم » =

٣ — وأن لا يكون الأمر بالإيقاد على الطين في إحدى الآيتين وبالبناء
فيهما همامان ، مع أن النداء له .

= راجعا إلى النهار ، لا بالمعنى الأول وهو الزمان ، بل بمعنى الشخص ، فلا يلزم
إضافة الشيء إلى نفسه ، لأن الاستعارة إنما هي في الضمير المستتر في صائم لا في
نهاره .

٣ — وأن لا يكون الأمر بالإيقاد على الطين في إحدى الآيتين وبالبناء فيما
لهامان مع أن النداء له فيكون الأمر له أيضا فلا يجوز تعدد المخاطب في كلام
واحد أو جمجمة أو عطفه .

قال الدسوقي : قيل إن هذا الإلزام إنما يتوجه على السكاكي إذا كان المسند
مستعملا في معناه الحقيقي ، وله أن يمنع ذلك مدعيا أن معنى « ابن » هو أمر
بالبناء « وأوقد لي ياهaman » هو أمر بالإيقاد ، فصح أن النداء له والخطاب
معه . . . وفيه أن هذا خروج عما نحن بصدده ، لأنه حينئذ يكون المجاز في
الظرف ، فيخرج عن المجاز العقلي كما يقول المصنف وغيره وعن الاستعارة
بالكتابية كما يقول السكاكي .

وقال ابن السبكي : إن إلزام الخطيب لالسكاكى بنحو « ابن لى صرحا » بـأـن
لا يكون الأمر بالبناء لهامان مع أن النداء له ، جوابه : أن المأمور بالبناء الباني
بنفسه بعد اعتقاد دخول هامان نفسه في زمرة من يبني بنفسه مجازا .

٤ — ويستلزم أن يتوقف جواز التركيب في نحو قولهم : أنبت الرياح البقل
وسرتني روئتك على الإذن الشرعي لأن أسماء الله تعالى توقيفة .

٤ — وأن يتوقف جواز التركيب في نحو قولهم : أنت الريبع البقل ، وسرتني رؤيتك على الإذن الشرعي ، لأن أسماء الله تعالى توفيقية : وكل ذلك منتف ظاهر الانتقاء .

٥ — ثم ما ذكره منقوض بنحو قولهم : « فلان نهاره صائم » فإن الإسناد فيه مجاز ، ولا يجوز أن يكون النهار استعارة بالكتابية عن فلان ، لأن ذكر طرف التشبيه يمنع من حمل الكلام على الاستعارة ويوجب حمله على التشبيه ، وهذا عد نحو قولهم « رأيت بفلان أسدًا ، ولقيني منه أسد » تشبيها لا استعارة ، كما صرحت السكاكي أيضا بذلك في كتابه .

— قال ابن يعقوب : إن ما ذهب إليه السكاكي يستلزم أيضا أن يتوقف استعمال نحو « أنت الريبع البقل » و « شفي الطيب المريض » و « سرتني رؤيتك » و « يزيدك وجهه حسنا » - وكل ما كان مثل هذا الاستعمال - على معاه من الشارع ، لأن أسماء الله توفيقية ، فلا يطلق عليه تعالى اسم لا حقيقة ولا مجاز ما لم يرد إذن من الشارع كالرحمن فإنه مجاز ، بخلاف ما لم يسم به الله نفسه في الكتاب ولا في السنة سواء كان مجازا أو حقيقة ، ولم يرد إطلاق الريبع والطيب والروبة على الله تعالى . لكن توقف مثل هذا الاستعمال على المعاه غير صحيح ، لأنه شاع استعماله حتى كاد أن يكون إجماعا سكتيا ، فشيوعه يدل على أن المراد بالريبع غير الله . ولا يحاب عن هذا الازمام بأن مذهب السكاكي أن أسماءه تعالى غير توفيقية ، لأن الرد عليه ليس باستعماله هو بل باستعمال غيره من يذهب إلى غير ذلك مع عدم إنكار غيره ، فصار استعمالا صحيحا ؛ ولو كان كاذبا السكاكي تركه من يراها توفيقية أو لأنكر عليه .

تنبيه :

إنما لم نورد الكلام في الحقيقة والمحاذ العقليين في علم البيان
كما فعل السكاكي ومن تبعه ، لدخوله في تعريف علم المعانى دون تعريف
علم البيان .

ملاحظة :

المحاذ العقلى له معنيان : إسناد الفعل أو ما في معنى الفعل إلى ماليس الاسناد
له بعلاقة ، مع قرينة – والمحاذ الذى سببه التصرف في أمور عقلية أى غير لفظية
كجعل الفرد الغير المتعارف من أفراد المعنى المتعارف للقظ فقط مثل جعل الشجاع فردا
من أفراد الحيوان المفترس فتنتقل اسمه إليه قائلا : «رأيتأسدا» أى رجلا
شجاعا شبيها بالأسد . والمعنى الأول هو المراد هنا في هذا الباب .

البحث البلاغى عن أسلوب المجاز العقلى وأطواره^(١)

سيبويه وهل أثبتت المجاز العقلى ؟ :

قال صاحب الكتاب : مطر قومك الليل والنهار على الظرف ؟ وإن شئت رفعته على سعة الكلام ، كما يقال صيد عليه الليل والنهار ؟ كما قال جرير :

ونعمت وما ليل المطى بنائم

فكانه في كل هذا جعل الليل بعض الاسم ، وكما قال الشاعر :

أما النهار ففي قيد وسلسلة والليل في قعر منحوت من الساج

فكانه جعل النهار في قيد والليل في جوف منحوت (راجع ١ / ٨٠ سيبويه في : باب من الفعل يبدل فيه الآخر من الأول ويجرى الاسم كما يجرى أجمعون على الاسم ينصب بالفعل لأنه مفعول)

وقال : تقول سرقت الليلة أهل الدار فتجرى الليلة على الفعل في سعة الكلام ، ومثل ما أجرى هذا في سعة الكلام والاستخفاف : « بل مكر الليل والنهار » فالليل والنهار لا يكران ولكن السكر فيما (١ / ٨٩ الكتاب لسيبويه) .

وقال : باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام وللامجاز والاختصار : فمن ذلك أن تقول : صيد عليه يومان أى صيد عليه الوحش في يومين ولكنه اتسع واختصر ، وما جاء على اتساع الكلام والاختصار . وسائل القرية التي كنا فيها والعبر التي أقبلنا فيها ، إنما يريد أهل القرية فاختصر وعمل الفعل

(١) هذه البحوث بقلم محمد عبد المنعم خفاجي .

في القرية كما كان عاملًا في الأهل لو كان ها هنا ؟ ومثله بل مكر الليل والنهار
المعنى مكركم في الليل والنهار ؟ وقال تعالى ولكن البر من آمن بالله ، أى
بر من آمن بالله ، وهذا أكثر من أن يمحضى ، وقال الجعدي :
وكيف تواصل من أصبحت خلالته كأبي صرحب
(راجع ٩٠٨ - ١١٠ / ١ من الكتاب)

هذا بعض ما ذكره سيبويه في كتابه عن المجاز العقلي ^(١) . وهو يرشدنا
إلى رأي شيخ العربية في مثل هذا الأسلوب . وبالامعان فيما نقلناه هنا عن
سيبويه ندرك أنه يحمل هذه الأساليب وما شابها - مما حمله المتأخرون على المجاز في
الكلام أى على المجاز العقلي - يحملها على السعة في الكلام بالإيجاز والحدف
والاختصار ، وأصلها على تقدير المضاف ، وبهذا التقدير تخرج هذه الأساليب عند
سيبويه عن معنى المجاز الذي فهمه من كلام المتأخرین ... فالمجاز العقلي محمول عنده
على السعة في الكلام وحذف مضاف .

وسياق نبسط رأى عبد القاهر في ذلك ودفاعه عن أسلوب المجاز العقلي
ورده على من يرى أنه محمول على السعة والحدف من علماء العربية كسيبويه ومن
نهج نهجه في فهم وتخليل هذا الأسلوب .

المفرد وأسلوب المجاز العقلي :

وقال صاحب الكامل : « ليلة مزرودة » أى ذات زؤد وهو الفزع وجعل

(١) وفي ص ١٦٩ ج ١ من الكتاب يقول سيبويه :
وان شئت رفعت (فقلت ولا أتاعي) فجاز على سعة الكلام ، من ذلك قول الخنساء
ترتع مارتنت حتى إذا ادكرت فانما هي اقبال وإدبار
بغسلها الاقبال والإدبار فجاز على سعة الكلام كقولك : نهارك صائم وليلك قائم . . . ولكنه
جاز على السعة فاستغروا واختصروا ، والسيرافي والشتمري يجعلانه على تقدير مضاف أو
تأويل المصدر باسم الفاعل . وهذا بيان لمعنى السعة الذي يقصده صاحب الكتاب .
(٩ - الإيضاح - أول)

الليلة ذات فزع لأنها يفزع فيها ؟ قال تعالى : بل مكر الليل والنهار أى مكركم في الليل والنهار ، وقال جرير : ونمت وما ليل المطى بنائم . وقال آخر : فنام ليلى وتخلى همى . (٦٥ / ١ كامل النسخة القديمة)

وقال : العرب تقول نهارك صائم وليلك قائم أى أنت قائم وصائم ؟ كما قال تعالى : بل مكر الليل والنهار أى في الليل والنهار ؟ وقال : ونمت وما ليل المطى بنائم (١٠٤ / ١ كامل المبرد)

وقال : « وأما خلة فتمنى » ، سماها بالمصدر مثل فاعلها هي اقبال وادبار ، نعثها بالمصدر لكثرته منها ؛ ويجوز أن يكون أراد ذات خلة ؟ ومثله : ولكن البر من آمن بالله (١٣٧ ج ١ كامل المبرد الطبعة القديمة)

وقال : « ويمسى ليه غير نائم » أى في ليله ، جعل الفعل لليل على السعة مثل فاعلها هي اقبال وادبار ، وفي القرآن بل مكر الليل والنهار (٢٤٨ ج ٢ كامل المبرد طبعة التجارية)

ذلك ما في كامل المبرد من كلام وتحليل بعض الأساليب التي جعلها المتأخرن من أساليب المجاز العقلي .

والمبرد في تحليل هذه الأساليب يجمع بين رأى سيبويه السابق ورأى آخر جديده هو المبالغة ، والمبالغة من خصائص المجاز كما نعلم - فيقول في « فاعلها اقبال وادبار » نعثها بالمصدر لكثرته منها (١٣٧ ج ١ كامل) ، فهو إذاً يجوز في أسلوب « فاعلها هي اقبال وادبار » - وما يشابهه مثله طبعا - أن يكون على المبالغة كما يقول عبد القاهر أى على المجاز ، أو على الحذف كما يقول سيبويه ، وإذا فهو لم يذهب إلى مذهب سيبويه وحده ، وقد يكون المبرد قد أراد من المبالغة التشبيه البليغ ، هي اقبال ، أى شبيهة به . ولكن ذلك بعيد عن الأسلوب وعن مراد المبرد منه كما يخيل لي .

وفي رسالة أخرى للبردى « ما اتفق لفظه واختلف معناه في القرآن » يقول البرد :

وفي القرآن مختصرات ؟ فان مجاز كلام العرب يحذف كثيرا من الكلام
إذا كان فيها يبقى دليل على ما يلقي ، فمن ذلك : وسائل القرية التي كانوا فيها والغير
التي أقبلنا فيها ، لما كانت القرية والغير لا يسألان ولا يحييان علم أن المطلوب
غيرها (ص ٣١) ؛ ولا يجوز على هذا جاء زيد وأنت تزيد غلامه لأن الحبيء
يكون له ولا دليل في مثل هذا على المذوق ، ومثل الاول : ولكن البر من آمن
باليه ، أى بر من آمن باليه لأن البر لا يكون البار ، ونظيره قوله الجعدي :
(.. أصبحت خلالته كأبي مرحبا) أى كخلالة أبي مرحبا (٣٢ و ٣٣)
ومن المختصر في القرآن قوله تعالى : ومثل الذين كفروا كمثل الذي ينفع
بما لا يسمع . تأويه مثلكم ومثلهم كمثل الناعق بما لا يسمع فاختصر وحذف ،
كقول النابغة : كأنك من جمال بي أقيش ، أى جمل من جمال (٣٥) .. والبرد
في ذلك تابع لسيويه ناقل عنه ، ورأيه عندي صحيح .

ابن المدر والمجاز العقلى :

يرى ابن المدر أن أسلوب « بل مكر الليل والنهر » من الحذف والاتساع ،
وان الكتاب ينبغي أن يتبعنه . (راجع ص ١٨ الرسالة العذراء لابن المدر

نشر الدكتور مبارك)

فقد النثر والمجاز العقلى :

وكذلك كتاب « نقد النثر » ضئيل الصلة بالمجاز العقلى . قال :

ومن الاستعارة إنطاق مالا ينطق مثل « فوجد فيها جدارا يريد أن ينقض

فأقامه » ومثل : امتلاً الحوض وقال قطني - وذكر أيضاً المثال : فلمعوت ماتلد الوالدة (٦٦ نقد الشر) . . ومن المعلوم أن كلامه في هذا قليل جداً من ناحية البحث البلياني وهو متأثر بخطابة أرسسطو ، حامل لهذه المثل على الاستعارة ، كما صنع عبد القاهر بعد .

الآمدي وأسلوب المجاز العقلي :

قال الآمدي في موازنته : المصادر قد تجعل أوصافاً في مكان اسماء الفاعلين وإنما تكون أوصافاً على وجه من الوجوه وطريقة من اللفظ ، وهي قولهما إنما زيد دهره أكل ونوم وإنما عمرو أبداً قيام وقعود ، فتقسم المضاف إليه مقام المضاف لأنّه يدل عليه أو تجعل زيداً نفسه الأكل والنوم وعمراً القيام والقعود على المبالغة لأن ذلك كثير منها كما قالت : « فاما هي إقبال وإدبار » ، فجعلت الناقة هي الإقبال والإدبار لأن ذلك كثير منها ، وإن شئت كان المعنى ذات إقبال وإدبار فأثبتت المضاف إليه مقام المضاف فهذه طريقة الوصف بالمصادر على ما ذكرته ، فيقال هند الحسن كله وعدد الجمال أجمعه وزيد الهرم أقصاه وعبد الله التيه يعنيه : إن شئت كان المعنى هند صاحبة الحسن كله وعدد ذات الجمال أجمعه وزيد آخر الهرم وعبد الله ذو التيه فأثبتت المضاف إليه مقام المضاف مثل وسائل القرية ، وإن شئت جعلت هندا هي الحسن ودعا هي الجمال على المبالغة لما كانتا متناهيتين في هذين الوصفين (٧٦ الموازنة طبعة صبيح) .

ورأى صاحب الموازنة قد حلله أثم تحليل وإن كان لا يخرج عن رأى المبرد في كثير ولا قليل . . فإن هذه الأساليب كلها بعيدة عن المجاز العقلي إنما هي على الحذف والاختصار ، أما ما ذكره في الكتاب من الأساليب من مثل : نهارك

صائم وليلك قائم فقد حملها ماعلى المبالغة أو على الحذف كما سبق : وسيبوه يحملها كلها على الحذف

ومن تمعة الفائدة أن ننقل هذا النص عن المبرد وإن لم يكن وثيق الصلة بالمجاز العقلي ، قال المبرد : « وما خلفت الجن والانس الا ليعدون ، إنما غلى لهم ليرزدوا وإنما » مجاز مصيره إلى ذا ، كقوله تعالى : « فالتقطه آلل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا » وهم لا يتقطونه مقدرين فيه ذلك ولكن تقديره : فكان مصيره إلى عداوتهم وحزنهم ، ومثله : ودورهم بخراب الموت بنفتها ، أى إلى هذا تصرير ؟ ومثل قول ابن الزبيري فلموت ما تلد الوالدة ، أى أن هذا مصيرهم (٢٦ - ٢٨ ما اتفق لفظه للمبرد)

خطابة أرسسطو والمجاز العقلي :

وقد ترجمت في القرن الثالث المجري ولم يتأثر بها أئمة البيان كثيراً في فهم هذا الأسلوب ، إنما كان جل تأثيرهم بأراء علماء العربية كسيبوه والمبرد وابن فارس ، وليس فيها إلا كلام قريب الصلة بالمجاز العقلي : قال :

« ومن التغيرات الاستعارية اللذيدة أن ينسب الأمر إلى صفة الفاعل مثل الشيخوخة تفعل الخير بدل الشيخ » . . . وقال : ومن أنواع الاستعارة اللغظية أن يجعل أفعال الأشياء غير المنتفسة كأفعال ذات الأنفس مثل الغضب لجوج (راجع باب العبارة في فن الخطابة في الشفاء لابن سينا)

فهو هنا يجعل هذه الأساليب استعارة فقط ، لا حذفاً كما ذهب إليه سيبوه ، وصنيع الخطابة في هذا هو صنيع عبد القاهر ، فقد جعل ما شابه هذه الأساليب مجازاً عقلياً ورد أن تكون من الحذف بسبيل .

ابن فارس وأسلوب المجاز العقلاني :

قال ابن فارس : ومن اللامات لام العاقبة : « فالقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا » لم يلقطوه لذلك ولكن صارت العاقبة ذلك (٨٧ الصاحبي لابن فارس)

وقال : ومن سنن العرب الحذف والاختصار ، ومنه « وسائل القرية » أراد أهلها ، وبنو فلان يطؤهم الطريق أى أهلها ، ومنه نطاً السماء أى مطرها ، وعلى خوف من فرعون ، « إذن لأذقناكم ضعف الحياة » أى ضعف عذابها (١٧٥ الصاحبي)

وقال : ومن سنن العرب إضافة الفعل إلى ما ليس فاعلاً في الحقيقة مثل جداراً يريد أن ينقض وهو في شعر العرب كثير (١٧٩ و ١٨٠ الصاحبي)

وقال : باب المفعول يأتى بلفظ الفاعل ، تقول سر كاتم أى مكتوم ، وفي القرآن لا عاصم اليوم من أمر الله أى لا معصوم ، ومن ماء دافق ، وعيشه راضية أى مرضى بها ؛ وحرماً آمناً أى مأموناً فيه . . . قيل ويأتى الفاعل بلفظ المفعول به كقوله : إنه كان وعده مأتياً . أى آتياً (١٨٧ و ١٨٨ الصاحبي)

وقال : ومن سنن العرب وصف الشيء بما يقع فيه أو يكون منه كقولهم يوم عاصف أى عاصف الريح ، لأن عصوف ريحه يكون فيه ، ومثله ليل نائم ، وليل ساهر لأنه ينام فيه ويسهر ، قال أوس : خذلت على ليلة ساهرة ، وقال عمرو ابن براق : « وليلك من ليل الصعاليك نائم » ، ومثله ، « وما ليل المطى بنائم » . ويقولون : لا يرقد وساده يريدون متوضد الوساد (١٨٨ الصاحبي) . . . وقال : ومن سنن العرب التوهم والإيهام وهو أن يتوهم أحدهم شيئاً ثم يجعله كالحق

كماءلة الرسوم (١٩٢) . . . وقال : ومن سن العرب الإضمار : إضمار الأسماء ، وإضمار الأفعال ، وإضمار الحروف (١٩٦ - ١٩٨ الصاحي) - والعرب تضرر الفعل فيشتبه المعنى حتى يعتبر فيوقف على المراد مثل « فاني لا ألام على دخول » أى على ترك دخول ، وقال الأعشى : أَزْمَعْتْ مِنْ آلْ لَيلِيْ ابْتِكَارَا ، أَىْ مِنْ أَجْلِ آلْ لَيلِيْ (ص ١٩٨ و ١٩٩) . . . وقال : باب إضافة الشيء إلى ما ليس له مثل سرج الفرس وغرة الشجرة وغم الراعي (ص ٤٠٥) . . وقال : باب اقتصارهم على ذكر بعض الشيء ، وهم يريدون كله ومنه : ويبي وجه ربك الخ . (٢١٣ و ٢١٤)

وبالتأمل فيها ذكر ابن فارس في الصاحبي تجد أنه يفرق بين باب الحذف وباب المبالغة والمجاز ؛ فيذكر مثل الحذف ويجعلها من الحذف ، وبين ذكر مثل المبالغة كليل نائم ويجعلها من وصف الشيء بما يقع فيه أو يكون منه .

وابن فارس في هذا جد دقيق متجر للصواب فيما يرى ويقول

ابن الأثير والمجاز العقلي :

كذلك لم يعرض ابن الأثير في المثل السائر للمجاز العقلي ، وإنما جعل المجاز ثلاثة أقسام : توسيع في الكلام وتشبيه واستعارة :

فالتوسيع يكون العدول فيه عن الحقيقة إلى المجاز لغير مشاركه بين المنقول والمنقول إليه لطلب التوسيع في الكلام ، وهو ضربان :

- ١ - ما يرد على وجه الإضافة واستعماله قبيح ؟ بعد ما بين المضاف والمضاف إليه ، وذلك لأنّه يتحقق بالتشبيه المضمر الأداة ، وإذا ورد التشبيه ولا مناسبة بين الطرفين ، كان ذلك قبيحاً مثل بع صوت المال وماء الملام .

٢ - ما يرد على غير وجه الاضافة ، وهو حسن لا عيب فيه مثل : قالنا أتينا طائعين ، فنسبة القول إلى السماء والأرض من باب التوسيع ، لأنهما جماد لا ينطق ، وعلى هذا ورد مخاطبة الطلول ... وهذا النوع الثاني قريب من أسلوب المجاز العقلي ، وابن الأثير يعده من التوسيع الذي هو قسم من أقسام المجاز .

عبد القاهر والمجاز العقلي :

ليس عبد القاهر أول من تكلم على أسلوب المجاز العقلي ، فقد تقدمه كثير من العلماء : كسيبوه والمبرد والأمدري وابن فارس . . . وفي هذا ما يبطل الرأي القائل بأن المجاز الحكمي - العقلي - من ابتداع عبد القاهر وحده ، وهو رأى ذهب إليه الدكتور طه حسين في مقدمة كتابه نقد النثر .

وبلاهة المجاز العقلي كما فهمها عبد القاهر سبق إلى بيانها باختصار وفي خفية المبرد والأمدري .

وجملة ما ذكره عبد القاهر في كتابيه الأسرار والدلائل عن المجاز العقلي .. هي :

١ - إثبات وجود المجاز العقلي وبيان سر الفروق بينه وبين المجاز في الكلمة .

٢ - بيان أن المجاز في الإثبات عقلي وفي الكلمة المثبتة لغوي .

٣ - بيان حد هذين النوعين من المجاز (المجاز الحكمي والمجاز في المفرد) .

٤ - بيان القرينة على التجوز في المجاز العقلي والفرق بينه وبين الأحاديث الكاذبة .

٥ - الكلام على بلاغة المجاز العقلي ودرجاته في البلاغة - من العامية والخاصية -
وأن تقدير الحقيقة في الإسناد المجازى قد لا يتأتى فى الأسلوب ، وتوضيح سرقة
الأساليب الخاصة في المجاز العقلى ، وتأويل نظرية علماء النحو التي يذهبون فيها
إلى أن أسلوب المجاز الحكى على تقدير مضاف ، والدفاع عن بلاغة المجاز الحكى
التي يهتم بها مثل هذا التقدير الحائف والتأويل البعيد .

وهذه الآراء مبسوطة في كتابي « عبد القاهر ، والبلاغة العربية » بسطا
وافيا ، فليرجع إليها من أراد ..

الراغب الأصفهانى والمجاز العقلى :

أكثر الأسباب التي يحتاج الفعل إليها في وجوده كما يقول الراغب عشرة :
أفعال يصدر عنه كالنبار وعنصر يعمل فيه كالخشب وعمل كالنجر ، وزمان
ومكان يعمل فيما ، وآلية يعمل بها كالمتجر ، وغرض قريب كاتخاذ النجار ،
وغرض بعيد كتحصين البيت به ، ومثال يعمل عليه ويقتدى به ، ومرشد
يرشهده .. وكل قد يناسب إليه الفعل فيقال أعطاني زيد إذا باشر الإعطاء ، وأعطاني
الله لما كان هو الميسر له ، وربما جمع بين السبيعين : البعيد والقريب فيقال :
أعطاني الله وزيد ، قال الشاعر :

حبانا به جدنا والإله وضرب لنا أجنم صارم
فنسب إلى الأول وهو الله وإلى السبب المتأخر وهو الضرب وإلى المتوسط
وهو الجد .. وقال : الله يتوفى الأنفس حين موتها ، فاسند إلى الأمر به ، قل
يتوفاكم ملك الموت ، فاسند إلى المباشر له ، وقال الشاعر : وألبسنيه المثالك ...
وقال : كسامح محرق ^(١) . فنسب الفعل إلى عاملها وفي الثاني إلى مستعملها ، وقال

(١) للحسين المرى (راجع من ١٩ من المفضليات) .

في صفة ببال : كستها ريشها مضرحة . فنسب كسوتها إلى الطائر الذي أخذ ريشه
جعل لها : وقيل يداك أو كتا وفوك نفع ، فنسب الفعل إلى الآلة المتصلة .

ويقال سيف قاطع فنسب إلى الآلة المنفصلة . وقيل ضرب قاطع وطعن حائف
فنسب إلى الحدث . وسر كاتم وعيشة راضية ، فنسب إلى المفعول . وقال تعالى :
حرما آمنا . فنسب إلى المكان . وقيل يوم صائم وليل ساهر ، وما ليل المطى
بنائم ، فنسب إلى الزمان .. ولما كانت أفعالنا على ذلك صح في الفعل الواحد أن
ينسب إلى أحد الأسباب مرة وينفي عنه مرة بنظررين مختلفين . وقال :

أعطيت من لم تعطه ولو انتقضى حسن اللقاء حرمت من لم تخرم
فأثبتت له الفعل ونفاه عنه بنظررين مختلفين .. وهذا فصل من تأمله لم يعتمد
في ثبيت المعنى على مثلها من الألفاظ فينظر من اللفظ إلى المعنى ، بل ينظر في مثل
هذا من المعنى إلى اللفظ . ومن أجل هذا قال قوم من المحصلين لافاعل في الحقيقة
لأى شيء من الأفعال الا الله تعالى فان فعله يستغني عن الزمان والمكان والمادة ،
ومن عدهم من الفاعلين فان له من كل ذلك أو بعضه ، ولهذا لا يصح أن ينسب
الإبداع إلى غيره تعالى لا حقيقة ولا مجازا ويصح أن ينسب فعل الله تعالى إلى كل
ما تقدم ذكره (١٨٠ - ١٨٢ التدريعة إلى مكارم الشريعة) .

وبهذا رى أن الراغب ينفي المجاز العقلى كافة ، ولكن في نظرى أنه إنما
ينظر إلى المعنى كما قال في آخر كلامه ، ويوجه الألفاظ في دلالتها إلى ماقتضيه المعنى ،
ولا ينظر إلى النظم والأسلوب وكيفية أدائه للمعنى من حقيقة أو مجاز ؟ فهو عن
هذا في واد بعيد ، وشغل شاغل .

صاحب المباح (١) وأسلوب المجاز العقلى :

وقد تأثر بدر الدين في كتابه في بحث المجاز العقلى بالسلاكي : قال :

(١) هو بدر الدين ابن ابن مالك المتوفى عام ٦٤٩ هـ .

المجاز العقلي هو الكلام المزال إسناده عما هو له عند المتكلم إلى غيره بضرب من التأويل والمراد بما الإسناد له عند المتكلم ما يعتقد قيام الفعل به أو صدوره عنه ، ولم أقل بغير العقل لأننا لم نرهم يعملون نحو « أشات الصغير البيت » على المجاز مالم يعلموا أو يظنو صدوره عن غير جهل ؟ أو ما ترى كيف استدلوا على أن إسناد « ميز » إلى الجذب في قوله :

ميز عنه فنزع عن قنزع جذب الليالي أبوطئي أو أسرعى

مجاز بأن أتبعه قوله : « أفناه قيل الله الخ » الشاهد لزراحته أنه يريد الظاهر ، وقولي بضرب من التأويل مخرج للكلذب . وسمى هذا الضرب مجازاً عقلياً لتعدي الحكم فيه عن مكانه الأصلي من غير تغيير للوضع . ومن شرط هذا المجاز أن يكون المسند إليه شبه بالمتروك في تعلقه بالعامل (٦٩ و ٧٠ المصباح) .

فهو يثبت المجاز العقلي ويفسره وبين شروطه ويفرق بينه وبين الكلذب
 « حسن التوسل في صناعة الترسيل » والمجاز العقلي :

وهذا الكتاب متأنٍ في بحث أسوب المجاز العقلي بعد القاهر ، قال : المجاز مفعول من جاز يجوز إذا تعداه . فإذا عدل باللفظ عما يوجبه أصل اللغة وصف بأنه مجاز يعني أنهم قد جازوا به موضعه الأصلي أو جاز هو مكانه الذي وضع فيه أولاً لأنه ليس بموضع أصلي لهذا اللفظ ولكن مجراه ومتمده يقع فيه كالواقف يمكن غيره ثم يتعداه إلى مكانه الأصلي (١) .. وحدها - الحقيقة والمجاز - في المفرد : أن كل كلمة أريد بها ما وضعت له فهي حقيقة (١١٧ المرجع المذكور) كالأسد للحيوان واليد للجراحة ، وإن أريد بها غيره لمناسبة بينهما فهي مجاز كالأسد

(١) ذلك مأخوذ عن عبد القاهر وقد سبق ابن فارس في كتابه « الصاحبي » إلى بيان ذلك قال : « باب سنن العرب في حقائق الكلام والمجاز » : الحقيقة من =

للشجاع واليد للنعمة أو القوة ؟ وحدها في الجملة : أن كل جملة كان الحكم الذي دلت عليه كما هو في العقل فهي حقيقة مثل خلق الله الخلق ، وكل جملة أخرجت الحكم المقاد بها عن موضعه في العقل لضرب من التأول فهي مجاز ، كما إذا أضيف الفعل إلى شيء يضاهي الفاعل كالمفعول به في عيشة راضية ، أو المدرب في شعر شاعر ، أو الزمان في ليله نائم ، أو المكان في طريق سائر ؟ أو المسابق في بنى الأمير المدينة ؟ أو السبب في وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيمانا ، فجاز المفرد لنوعي ويسمى مجازا في الثابت . وجاز الجملة عقلی ويسمى مجازا في الأثبات ، فالجاز قد يكون في الثابت وحده مثل : فأحبينا به الأرض بعد موتها ، وقد يكون في الأثبات وهو أن يضيف الفعل إلى غير الفاعل الحقيقي كذاذ كرنا ؟ وقد يكون فيما جيئا كقولك آنسنتي رؤيتك أى أسرتي فجعل المسرة حياة ؟ وأسندها إلى الرؤية وهو مجاز في الأثبات (١١٨ حسن التوصل)

= حق الشيء إذا وجب . وهي الكلام الموضوع موضعه ليس باستعارة ولا تمثيل ولا تقديم فيه ولا تأخير ، كقول القائل « أَمْحَدَ اللَّهُ عَلَى نِعْمَهُ وَاحْسَانِهِ » وهذا أكثر الكلام . وأما المجاز فما يخوذ من جاز يجوز إذا استمن ماضيا ، تقول جاز بنا فلان وجاز علينا فارس ، هذا هو الأصل ، ثم تقول يجوز ان تفعل كذا أى تنفذ ولا يرد ولا يمنع ، وتقول عندنا دراج وضح وازنة وأخرى تجوز جواز وزنة ، أى هي وإن لم تكن وزنة فهي تجوز مجازها وجوائزها لقربها منها ، فهذا تأويل قولنا مجاز ، أى أن الكلام الحقيقي بعض لسته لا يعرض عليه أو قد يكون غيره يجوز جوازه لقربه منه إلا أن فيه من تشيه واستعارة ما ليس في الأول ، (١٦٧ - ١٦٩ الصاحبي)

الزمخشري والمجاز العقلي :

قال في الكشاف في تفسير الآية السكرية « ختم الله على قلوبهم » ما نصه : ويحوز أن يستعار الإسناد نفسه من غير الله لله فيكون الختم مسندًا إلى الله على سبيل المجاز وهو لغبته حقيقة ، تفسير هذا أن لل فعل ملابسات شقي يلابس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان والمكان والسبب له فاسناده إلى الفاعل حقيقة، وقد يستند إلى هذه الأشياء على طريق المجاز المسمى استعارة وذلك لمشاهدتها الفاعل في ملابسته الفعل (١) كما يشاهى الرجل الأسد في جراءته فيستعار له اسمه ، فيقال في المفعول به : عيشة راضية وماء دافق وفي ، عكسه : سيل مفعم وفي المصدر شعر شاعر وذيل ذاتي وفي الزمان نهاره صائم وليله قائم ، وفي المكان طريق سائر ونهر جار ، وأهل مكة يقولون : صلى المقام ؛ وفي المسبب بني الأمير المدينة ، وقال الشاعر : إذا رد عافي القدر من يستعيدها . فالشيطان هو الخاتم في الحقيقة أو الكافر الا أن الله لما أقدرها ومكنته أنسد اليه الختم كما يسند الفعل إلى المسبب .

وقال في الآية السكرية : « فما ربعت بخارتهم ما نصه » : فان قلت كيف أنسد الحسران الى التجارة وهو لا أصحابها . قلت : هو من الاسناد المجازي وهو أن يسند الفعل إلى شيء يتبلبس بالذى هو في الحقيقة له كما تبلست التجارة بالمشترين .

(١) فالزمخشري يجعل هذا مجازا في الإسناد على تشبيه الفاعل غير الحقيقي بالفاعل الحقيقي فهو عنده كالاستعارة في التشبيه والعلاقة . . فهو ينظر الى المجاز في الاسناد من جهة الفاعل غير الحقيقي وأنه على تشبيهه بالفاعل الحقيقي .

الشهاب الخفاجي وأسلوب المجاز العقلى :

جاء في طراز المجالس للشهاب الخفاجي م سنة ١٠٦٩ هـ ما نصه :

قال الأبهري في شرح العضد : الفاعل لابد أن يكون سبباً قابلياً لفعله ليصح الاستناد اليه لغة ، فإذا أُسند فعل إلى ما لا يكون سبباً قابلياً له يجعل مجازاً عن فعل آخر مناسب (١) له يكون الفاعل قابلياً (٢) له ، ويكفي في هذا التسبيب أن يعد الفاعل سبباً قابلياً له في عرف العرب وعادتهم ولا يجب أن يكون محلاً له في الحقيقة ، فانهم لا ينظرون في الاستناد إلى ذلك ، ويرون جهة الاستناد — في نحو :

سرتني رؤيتك ومات زيدوضرب عمرو — واحدة من حيث إن الفاعل فيها سبب قابل لأفعاله عادة وإن كان موجدها هو الله حقيقة ، فقول الشيخ عبد القاهر : « الاستناد في سرتني رؤيتك مجاز إذ فاعله في الحقيقة هو الله والمعنى سرني الله عند رؤيتك ، وفي الآخرين حقيقة » بعيد لأن موجد الضرب أيضاً هو الله لما ثبت من قاعدة خلق الأفعال ، وكذا محمدث الموت اتفاقاً لكن العرب لا يخطر ببالهم عند استناد الضرب إلى عمرو ولمسرة للرؤبة ان فاعلهمما غير المذكور . قال الشهاب :

وهذا كلام دقيق ، ولكن فيه بحث من وجهين :

١ - كيف يتم قوله : إذا أُسند فعل إلى ما لا يكون سبباً قابلياً له يجعل مجازاً عن فعل آخر مناسب له يكون الفاعل قابلياً له ؟ فإنه يتضمن أنه لو أُسند إلى

(١) هو هنا يجعل الاستناد غير حقيقة ، ويُؤول المجاز فيجعله في الفعل ، من حيث أول الزمخنرى يجعله في الفاعل ، ، وعبد القاهر والسكاكى والخطيب يجعلوه في الاستناد .

(٢) يرد عبد القاهر في الاسرار على نظرية أن المجاز في الفعل وحده ردامفصلاً .

الموجود الحقيقي كخلق الله السموات والأرض يكون مجازاً ، وهذا يأبه العقل والنقل ؟ وكون هذا لابد فيه من التجوز في الفعل أيضاً لا وجه له بتجاوز التجوز في الاستناد ، فما وجوه المحصر ؟ .

٢ — كيف يشترط في الاستناد الحقيقي أن يكون الفاعل سبباً قابلياً ، داعياً في اللغة ، بناء على أن الفاعل اللغوي غير الفاعل الحقيقي ، مع أن اللغة واستعمال العرب يشهد بخلافه في مواضع كثيرة : منها ما ذكر من الاستناد للموحد ، ومنها أن الفعل يوضع للإعدام الصرفية كفقد وعدم وقد يسند للرجل حقيقة ما يقبله غيره ويقوم به مثل قطف ؟ وهذا كله يقتضي أن الحقيقة والمجاز يدوران على اعتبار اللغة ووضعيتها .

والذى تخر عندي وهو ما ردد به الابهرى : أن الفاعل الواقع في التخاطب لا سبباً في اللسان العربى هو من تلبس بالفعل وقام به أو كان سبباً قابلياً عادياً في الأثبات ، أوما هو في حكمه ، وليس هذا على الاطلاق بل إذا كان الشيء موجوداً وفاعلاً حقيقياً . وكان له أمر آخر قام به أو نسب له على الوجه المذكور فإنه يسند حقيقة إلى الثاني دون الأول ، فإن لم يكن إلا الأول كخلق الله السموات يسند حقيقة إلى الموجود ، وإنما الكلام ومحل النزاع هو الأول ؟ ثم السبب القابل ليس المراد به ما هو كذلك حقيقة بل هو وما يجري مجراء ، ولذا عول فيه على عادة العرب في عرف تخطفهم ؛ ومن كان له دراية وطالع أساس البلاغة للعلامة وفقه اللغة للشعالي وقف على سرهذا (٤ - ٢٠٦ طراز المجالس)

والخلاصة :

أن أسلوب المجاز العقلي قد اختلف فيه العلماء :

- ١ - فسيويه ومن تابعه يقولون : هو على تقدير مذوف - نام ليلى أى عَتْ في ليل .
- ٢ - وأناس يقولون : المجاز في الفعل وحده وهو « نام » ... فهو فيه مجاز لغوى لا غير ، ويرد عبد القاهر هذا الرأى ردا مطولا في كتابه « الأسرار » .. ولكن الأشهرى أخذ ذلك مذهبها في شرحه على العضد ، ورد على ذلك الخفاجى في « طراز المجالس » .
- ٣ - وآخرون يقولون : المجاز في الفاعل وحده وأنه على تشبيهه بالفاعل الحقيقى ، وعبد القاهر رد على ذلك ، ولكن الزمخشري يلوح كلامه باعتقاد هذا الرأى ، والسكاكى ذهب إليه وحده ، وجعله مذهبا له في التخلص من المجاز العقلى .
- ٤ - وعبد القاهر رى أن المجاز في الإسناد ، وأن تشبيه الفاعل غير الحقيقى بالفاعل الحقيقى إنما هو عبارة عن العلاقة فى هذا التجوز العقلى وأن تقدير المضاف فى أسلوب المجاز العقلى صار كالشريعة المنسوخة ، فهو غير منظور إليه الآن

ولاشك أن رأى عبد القاهر هو أمثل هذه الآراء فى فهم بلاغة هذا الأسلوب.

حول المجاز العقلى

- ١ - الحقيقة العقلية والمجاز العقلى عند الخطيب من صفة الإسناد

لا الكلام ، حيث قال : « ثم الإسناد منه حقيقة عقلية ومجاز عقل » لأن المتصف بالحقيقة والمجاز في الواقع هو ما تسلط عليه التصرف العقلي وهو الإسناد ، فاتصال الكلام بهما بالتبع للأمر العقلي وهو الإسناد ، واتصال الإسناد بهما بطريق الأصلة ، فجعل الإسناد معروضاً لها . . . وذلك أولى - لكون ذلك بالأصلة - من جعل الكلام معروضاً لها لأن ذلك بالتبع ، وكلام الزمخشرى يؤيد الخطيب . أما السكاكي فجعلهما صفتين للكلام حيث قال : « المجاز العقلى هو الكلام المقاد به خلاف ما عند المتكلم الخ » ، والحقيقة العقلية هي الكلام المقاد به ما عند المتكلم الخ » .

أما كلام عبد القاهر من قوله : « مجاز واقع في الأثبات » وقوله « الإضافة في الاسم كإسناد في الفعل » ، فظاهره أن المتصف بذلك هو الإسناد . ولكن قوله في حد الحقيقة في الجملة : كل جملة وضعتها على أن الحكم المقاد بها على ما هو عليه في العقل وواقع موقعه فهو حقيقة » ، وفي حد المجاز العقلى فيها : « فكل جملة أخرجت الحكم المقاد بها عن موضعه في العقل لضرر من التأول فهو مجاز » ، وقوله « لا يجوز الحكم على الجملة بأنها مجاز إلا بأحد الأمرين » ؛ كل ذلك يوم أنهمما عنده صفتان للكلام لا لإسناد .

ولكن الحق أن عبد القاهر يجعلهما وصفاً لا إسناد بالذات فإذا وصف بهما الكلام فإعتبر اشتغاله على الإسناد ، فرأيه مؤيد لما سبق عن الخطيب ؟ وهذا ظاهر مما نقله ابن الحاجب في رأى الشيخ عبد القاهر أيضاً من أنه يجعلهما وصفاً لا إسناد ؟ كما أن ذلك هو رأى جمهور علماء البلاغة ؟ ولكن السعد يرى أن عبد القاهر يجعلهما وصفاً لا للكلام كصاحب المفتاح ، والحق أن السعد في ذلك قد

(١٠ - الإيضاح - أول)

وهم بظاهر بعض كلام عبد القاهر ، فالحق أن عبد القاهر يرى أنهما وصفان
للاسناد . ثم قال السعد : « قال الخطيب : وإنما اخترنا أنهما صفة للإسناد لأن
نسبة الشيء الذي يسمى حقيقة أو مجازا إلى العقل على هذا لنفسه بلا واسطة
وعلى قولهما (عبد القاهر والسكاكى) لاشتاله على ما ينسب إلى العقل أعني
الإسناد ، يعني الخطيب أن تسمية الإسناد حقيقة عقلية إنما هي باعتبار أنه ثابت
في محله ومجاز باعتبار أنه متتجاوز إيه والحاكم بذلك هو العقل دون الوضع لأن
إسناد كلة إلى كلة شيء يحصل بقصد التكلم دون واضح اللغة . فان ضرب مثلا
لا يصير خيرا عن زيد بواضع اللغة بل من قصد إثبات الضرب فعلا له وإنما
الذى يعود إلى الواضح أنه لإثبات الضرب دون الخروج وفي الزمان الماضي دون
المستقبل (١) فالإسناد ينسب إلى العقل بلا واسطة والكلام ينسب إليه باعتبار
أن اسناده منسوب إليه » .. فالسعد يثبت هنا أمرين :

١ - أن المجاز في الإسناد عقلي وكذلك الحقيقة في الإسناد عقلية

٢ - أن المجاز والحقيقة العقليين راجعون إلى الإسناد

فالخلاصة أنهما وصفان للإسناد إلا عند السكاكى على أن كلام السكاكى رباعيًّا ممكن
تأويله ؛ أفالراه يقول : المجاز العقلي هو الكلام المقاد به خلاف ما عند المتكلم
من الحكم فيه لضرب من التأويل والحقيقة هي الكلام المقاد به ما عند المتكلم
من الحكم فيه فيجعل مناطهما الحكم (وهو الإسناد) ، ويسميه - تبعاً لعبد
القاهر - أحياناً مجازاً حكماً ومجازاً في الإثبات ، أفاليدل ذلك على أن السكاكى
يعتبر التجوز إنما هو أولاق الإسناد؛ فيكون على هذا وصفا له ؛ قال السبكي :

بل لا يصح من جهة المعنى إلا ذلك

الحق أن جمهور علماء البلاغة على أن المجاز والحقيقة العقليين إنما هما وصف

للسناد ، وما يوهمه كلام السكاكي ففول ، وتأويل ما يوهمه عبد القاهر في ذلك أظهر في باب التأويل إذ لا يحتاج في تأويله إلى دليل .

٢ - ذكر الخطيب المجاز العقلى في علم المعانى وذكره السكاكي في علم البيان . أما حجة الخطيب فهى أن المجاز العقلى داخل في تعريف علم المعانى لا البيان فكانه مبني على أنه من الأحوال المذكورة في تعريف المعانى كالتأكيد والتجريد عن المؤكدة ، فهو من أحوال اللفظ - بواسطة أنه من أحوال السناد - التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال ، قال السعد : « وفيه نظر لأن علم المعانى إنما يبحث عن الأحوال المذكورة من حيث إنها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال وظاهر أن البحث في الحقيقة والمجاز العقليين ليس من هذه الحيثية - وإلا لو كانا من الأحوال المعمودة لذكر المصنف الحال التي تقتضى الحقيقة والمجاز كما ذكر في غيره من المباحث الآتية - فلا يكون داخلا في علم المعانى والا فالحقيقة والمجاز اللغويان أيضا من أحوال المسند أو المسند إليه » ، هذا اعتراض قوى من السعد ، خلص منه بعض العلماء بحجة واهية وهى أن الخطيب إنما ذكر المجاز والحقيقة العقليين هنا على طريق الاستطراد لا غير أى لامناسبة .

أما حجة السكاكي في ذكرها في علم البيان فقوية ، قالوا : لما كان علم البيان موضوعا لبيان ما يعرف به كيفية إبراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة واختلاف الطرق يكون بالحقيقة والمجازية في الجملة ، أو ردتها في علم البيان ؛ ولكن الخطيب - كما سبق - راعى أنهما من أحوال الكلام المقيد ، باعتبار عروضهما لسناده الذى به صار مفيدا ، والكلام المقيد تراعى فيه المعانى الزائدة على أصل المراد ليطابق بها الكلام مقتضى الحال ، بخلاف الحقيقة والمجاز اللغويان فليس من أحوال الكلام المقيد بل من أحوال أجزائه ، والمفيد من حيث إنه مفيد بالاستناد هو المعروض للمعانى الزائدة على أصل المعنى المراد ليطابق

بها مقتضى الحال كا تقدم .

قال ابن يعقوب : لكن يرد على هذا أنهم إنما يكونون من علم المعانى إن ذكرًا فيه من حيث المطابقة لمقتضى الحال ، ولم يذكر فيه من تلك الجهة والحقيقة بل من حيث تفسيرها وذكر أقسامها ؟ وقد يحاب عن هذا بأن تصور حقيقتها يدرك معه بسهولة ما يذكر في علم المعانى من كيفية الاستعمال للمطابقة لمقتضى الحال لأنه إذا علم أن المجاز يفيد تأكيد الملابة علم أنه لا يعدل إليه إلا عند افتضاء المقام لذلك التأكيد مثلاً فكانه ذكر ولم يصرح به لوضوحه .

الحق مع السكاكي في عدها من علم البيان ، وما قيل في عدها في المعانى تكافيء بعض ؟ ولابن السبكى رأى غريب في توجيه حجة السكاكي في عدها من البيان ، قال : جعلهما السكاكي في علم البيان لأنه كان ينكر هذه الحقيقة وهذا المجاز فلذلك ذكرها ثم

٣ - - المجاز والحقيقة العقليان وصف للاسناد مطلقاً سواء كان خبراً أو انشائياً ولهذا قال الخطيب « ثم الاستناد منه حقيقة عقلية الخ » فأنى بالاسم الظاهر دون الضمير - وإن كان محل للضمير حيث كان السياق أن يقول ثم منه - ثلاثة يتوجه عوده على الاستناد المقيد بالخبرى في قوله « أحوال الاستناد الخبرى ، وارتكاب الاستخدام في الكلام خلاف الأصل ؛ ولا يرد أن المعرفة إذا أعيدت بلفظ المعرفة كانت عين الأولى فما لزم على الاتيان بالضمير لازم على الاتيان بالاسم الظاهر ، لأننا نقول ليس هذا كلياً بل مقيد بما إذا خلا عن قرينة المفارة . وما يدل على أن المراد الاستناد مطلقاً للأمثلة الآتية من نحو : « يا هامان ابن لي صرحاً » . وليس المراد خصوص الخبرى كما قد يتوجه من كون البحث في الاستناد الخبرى .

والحقيقة والمجاز العقليان يقتضى ذكرها في الاستناد الخبرى وجعلهما وصفاً

للاسناد مطلقاً - انشائياً كان أو خبراً - اختصاصهما بالاسناد التام ، لأن الانشاء والاخبار وصفان له . مع أنهما لا يختصان بالاسناد التام بل يكونان في الاسناد الناقص كما في اسناد المصدر للفاعل وللمفعول به مثل أتعبني ضرب زيد وجري النهر وأتعبني ابوات الله البقل أو ابوات الريبع البقل

وأحاجي الحفيد بأن المراد بالانشائى والاخبارى الاسناد في الجملة الانشائية والاخبارية سواء كان تاماً أو ناقصاً فتناول ما ذكر ، فالمراد بالاسناد مطلق النسبة مجازاً مرسلاً من اطلاق المقييد على المطلق فإن الاسناد هو النسبة التامة واستعمل في مطلق النسبة : تامة كالاسنادية أم غير تامة مثل الاضافية والايقاعية . وأحاجي المطول بأن المراد بالاسناد أعم من أن يكون صريحاً أو مستازماً . قال الخطيب : والمجاز العقلى غير مختص بالخبر بل يحرى في الانشاء ، كقوله تعالى « ياهامان ابن لى صرحاً » وقوله تعالى : « فأُوقِدَ لِي ياهامان عَلَى الطين فاجعل لى صرحاً » وقوله تعالى : « وَلَا يُخْرِجَنَّكَ مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقِيَّ » .. وقد سبق إلى ذلك السكاكي (١٦٩ المفتاح)

وقال السعد تقلا عن السكاكي : لما كان تقييده بالمجاز في الإثبات وإبراده في أحوال الاسناد الخبرى يوهم اختصاصه بالخبر لأن الإثبات لا يتحقق في الانشاء إذ الإثبات يقابل الانتزاع ، وكل منها حكم ؟ ولا حكم في الانشاء لأنه من قبيل التصورات ؟ قال الخطيب وهو غير مختص بالخبر بل يحرى في الانشاء كما في « ياهامان ابن لى صرحاً » أى قصراً عالياً .

فالمجاز العقلى يدخل في الخبر ، ويدخل في الإنماء ويظهر ذلك في دخوله في أنواع الإنماء الآتية ١ - الأمر ٢ - النهى ٣ - الاستفهام عند ابن يعقوب لا السبكي ٤ - أما النداء فلا تقدر على دخول المجاز العقلى فيه كما قال السبكي ٥ - وأما غير الإنماء الطلبى : فالقسم لا تكاد تقدر عليه كما ذكره

السبكي ؟ والعلاقة في المجاز العقلي في الإنشاء كما هي في الخبر، فقد تكون السبيبة مثل ابن لى صرحا أو المكانية مثل ليت النهر جار أو الزمانية مثل ليصم ليك أو الآلة مثل لقطع السكين الخ .

٤ - وما سبق الإشارة إليه في الملاحظة السابقة نعلم أن المجاز العقلي أعم من أن يكون في النسبة الاستنادية أو غيرها ؛ فكما أن إسناد الفعل إلى غير ماحقه أن يسند إليه مجاز ، فكذا إيقاعه على غير ما حقه أن يوقع عليه، وإضافة المضاف إلى غير ماحقه أن يضاف إليه ؛ لأنه جاز موضعه الأصلي ، فالمذكور في الخطيب إما تعريف للمجاز العقلي في الإسناد خاصة أو مطلقه باعتبار أن يجعل الاستناد المذكور في التعريف أعم من أن يدل عليه الكلام بصربيمه كما مر أو يكون مستلزمًا له كافي : « شفاقاً بينهما » فإنه جعل بين شفاقا في الآية ، وكما في « مكر الليل والنهار » حيث جعل الليل والنهار مأكرين ، وكما في يا سارق الليلة أهل الدار فإنه جعل الليل مسرورة ، وكما في « ولا تطع أمر المسرفين » ، حيث جعل الأمر مطاعا .. وكذا فيما جعل فيه الفاعل المجازي تعبيراً كقوله تعالى « أولئك شر مكاناً وأضل سبيلاً » لأن التحيز في الأصل فاعل ؛ قال السعد : واعلم أن المجاز العقلي قد يدل عليه صريحاً كامر ، وقد يكون كناية كما ذكروا في قوله « سل المهموم » أنه من المجاز العقلي حيث جعل المهموم محزوناً بقرينة إضافة التسلية إليها ، فافهم ولا تقصر المجاز العقلي على ما يفهم من ظاهر كلام السكاكي والخطيب ؛ وقال الدسوقى : المجاز العقلى والحقيقة العقلية يجريان في الإضافة مثل أعجبنى جرى الماء في النهر وجرى النهر ، وفي الإيقاعية مثل نومنت ابني في الليل ونومت الليل أى أوقعت النوم عليه ، فلا تختص الحقيقة والمجاز بالنسبة الاستنادية كما يوهمه كلام الخطيب ، لأنهما كما يجريان في الاستنادية يجريان في الإضافة وهي النسبة الواقعة

بين المضاف والمضاف إليه ؟ وفي الإيقاعية وهي نسبة الفعل للمفعول فإن الفعل المتعدى واقع على المفعول أى متعلق به — ولكن يلاحظ أن ظاهر هذا يقتضي أن الإيقاعية غير تامة مع أن نسبة الفعل للمفعول إنما تعتبر بعد التام فكان الأولى الاقتصار على الإضافية إلا أن يقال إنهم التفتوا إلى نسبة الفعل للمفعول في حد ذاته بقطع النظر عن نسبة الفاعل ولا شك أنها غير تامة .. فنحو أتعجبي جرى الأنهر من النسب الإضافية وهو مجاز عقلي وكذلك أتعجبي انبات الريح البقل ، فيما مجازان في النسبة الإضافية لكن هذا إذا جعلت الإضافية بمعنى اللام وأما لو جعلت بمعنى في فلا يكون مجازا بل حقيقة ، فلا بد من النظر لقصد المتكلم ونفس الأمر فإن كان ما قصده مناسبا بحسب نفس الأمر حقيقة وإلا فمجاز.. ومجرد مناسبة نوع من الإضافية لا يقتضي أن تكون حقيقة ما لم يقصده .

٥ — حديث المجاز العقلي أنه تجوز في الاستناد كما قال الخطيب أو تجوز في النسبة أعم من أن تكون إسنادا أو إضافة أو إيقاعا مصريحا بها أو مكتية عنها كرأى السعد ؟ فما الحكم إذا في :

أ — وصف الفاعل أو المفعول بالمصدر نحو رجل عدل ، فإنما هي إقبال .

ب — وصف الشيء بوصف محدثه وصاحبه مثل الكتاب الحكيم والأسلوب الحكيم ، فإن المبني للفاعل قد أُسند إلى المفعول لكن لا إلى المفعول الذي يلابسه ذلك المسند بل فعل آخر من أفعاله مثل أنشأت الكتاب .. فإن كلامه ظاهر في أن المفعول الذي يكون الاستناد إليه مجازا يجب أن يكون بما يلابسه ذلك المسند .. وكذا ما أُسند إلى المصدر الذي يلابسه فعل آخر من أفعاله نحو الضلال البعيد فإن البعيد إنما هو الضلال وكذا العذاب الأليم فالالم هو المعدب فوصف به فعله مثل جد جده ، كذا في الكشاف وظاهر أن هذا المصدر بما يلابسه ذلك المسند

أما الجواب عن الأول فقد قالوا : إنه ليس بحقيقة ولا مجاز ، لأنه إسناد إلى المبتدأ — والاسناد إليه ليس بحقيقة ولا مجاز عند الخطيب — هذا بعيد ؛ الحق أنه مجاز ، كما ذهب إليه عبد القاهر ومن سبقه ، وكما عليه الدوق السليم ، قال عبد القاهر في الدلائل : « لم ترد بالإقبال والإدبار غير معناها حتى يكون المجاز في الكلمة وإنما المجاز في إن جعلتها لكتة ما قبل وتدبر كأنها تجسست من الإقبال والإدبار ؛ فليس المراد تشبيهما بالإقبال حتى يكون تشبيها بلغا ، ولا المراد ذات إقبال ولو كان صحيح المعنى ؛ لأن ذلك يفيت المبالغة المقصودة للشاعر وهي كونها لكتة وقوع الإقبال والإدبار منها صارت نفس كل منها » .

وأما الجواب عن الثاني فهو أن الملابسة أعم من أن تكون بواسطة حرف أو بدونها ، وهذه الصور من قبيل الأول لأن المعنى هو حكيم في أسلوبه وكتابه وبعيد في ضلاله وأليم في عذابه فيكون مما يبني للفاعل وأسنده إلى المفعول بواسطة ، فهو داخل في المفعول ليكون إسناد ما للفاعل له مجازا لأنه لا يتوصى إليه ذلك المسند إلا بحرف فالمراد بالمفعول ما يتوصى إليه فعل الفاعل بنفسه أو بحرف ، فهو مجاز عقلي علاقته المفعولية . فالخلاصة أن الإسناد في :

١ — الإنسان حيوان ليس بحقيقة ولا مجاز عند الخطيب .

ب — هي إقبال وادبار مجاز عند عبد القاهر والسكاكى وعند السعد .

ج — كتاب حكيم رده السعد إلى المجاز .

د — نام ليلي أو ليلي نائم الإسناد فيه مجاز قطعا عند الجميع .

فالخطيب أخرج الإسناد الذى بين المبتدأ والخبر عن أن يكون حقيقة أو مجازا ، ولذلك قال ثم الإسناد منه حقيقة ومنه مجاز ولم يقل إما حقيقة وإما

مجاز ؟ وذلك لأن المبادر من هذه العبارة في تقسيم الأشياء هو الانفصال الحقيق
[مانعة جمع وخلو معاً] أو المانع من الخلو إذ بأحدتها تصر الأقسام مضبوطة ،
دون المانع من الجمجمة إذ لا يعلم به عدة الأقسام قطعاً ، فلو أوردت إما هنا لدلت
على انحصار الاستناد في الحقيقة والمجاز والمصنف لا يقول به .

قال السبكى : قال الخطيب : إسناد ما ليس فعلاً ولا متصلاً به لا يسمى
حقيقة ولا مجازاً مثل الإنسان جسم ، وليس كما قال بل كل خبر فيه الإسناد
وما ذكر يؤدي إلى نفي الإسناد لأن من ثبتت الحقيقة والمجاز العقلين فتقسيمه
الإسناد إليهما منفصلة حقيقة مانعة جمع وخلو فكل إسناد ليس حقيقة ولا مجازاً
لا وجود له ، ومن وقف على حد الإسناد الحقيقى والمجازى عرف ذلك ، ثم يقول :
الإنسان جسم فيه معنى الفعل باعتبار رجوعه إلى الإسناد المعنى كما قدروا في
زيد أسد زيد جرى ، وكذلك يقدر في الجميع .

هذا ويجعل ابن قتيبة مثل بنت البقل وطال الشجرة من المجاز ، ومثل قوله
في الغرابة كلام صاحب الدرية من أنه ينفي المجاز العقلى كافة ، قال السبكى :
وهما قولان غريبان آخذان بطرف الافراط والتفريط والحق بينهما .

وقال الدسوقي : الظاهرية يزعمون عدم وقوع المجاز العقلى في القرآن كاللغوى .
لإيهام المجاز الكذب والقرآن ممزوج عنه .. والرد عليهم أنه لا إيهام مع القرينة .
وقال ابن السبكى : في أثبت الرياح بالقل إذا لم يكن من كافر ولا كذباً
أقوال :

- ١ — المجاز لنوى في أثبت وهو رأى ابن الحاجب .
- ٢ — المجاز لنوى في الرياح وهو رأى السكاكى .
- ٣ — المجاز عقلى في الإسناد وهذا رأى عبد القاهر والمصنف .
- ٤ — أنه تمثيل فلا مجاز فيه لا في الإسناد ولا في الإفراد بل هو كلام أورد

ليتصور معناه فينتقل الدهن فيه إلى إينبات الله تعالى وهو اختيار الإمام شفر الدين.
أنهى كلام السبكي ، ونضيف إليه رأيا خامسا وهو أنه حقيقة ، وهو رأى
صاحب الدرية .

نشأة البيان العربي

١ — كان للعرب في حياتهم الأولى ذوق وفهم طبع ، كانوا بهما في
غنى عن الشرح والتحليل والتوجيه والتعليق لأحكام النجد والأصول البيان العربي
ومذاهبه ، وكذلك كانت أصول البيان بعيدة عن البحث والدراسة والتقرير .
وفي ظلال الحياة الإسلامية اختلطت العناصر ، وتمازجت الثقافات ؛ فلفتحت
العقول ، وأصابت الألسنة آثار من اللسونة واللحن ، وأخذت أممُة العربية يعملاون
في صبر وعزيمة في وضع أصول التحوُّل العربي ، وجمع مواد اللغة العزيزة ..
وصحب ذلك وتلاه دراسات أخرى تتناول البيان العربي وأصوله ومذاهبه
بالبحث والتحليل ، وأخذت تتكون من تلك الدراسات النواة الأولى للبيان
العربي ، وظل التقدم الفكري والنضوج الأدبي والعلمي يسير بهذه البحوث
والدراسات نحو الكمال المنشود بخطوات كبيرة .. وكانت الثقافة البيانية تنمو
حين ذاك بمقدار ثلاثة طبقات :

١ — الأولى طبقة رواة وعلماء الأدب من البصريين والكوفيين
والبغداديين ، من أمثال : خلف والأصمي وأبي زيد وأبي عبيدة ويحيى بن نعيم
و عمرو بن كركرة ، وأساتذتهم أبو عمرو بن العلاء أعلم الناس بالعرب والعربية^(١) ،
ومن عامة الرواة الذين لا يقرون إلا على البليغ الساحر من الأساليب كما يقول
الباحث دون التحويين واللغويين والإخباريين الذين لم يتوجهوا هذا الاتجاه^(٢) ..
وبخوار هؤلاء أممَة الشعراء^(٣) وغيرهم من الخطباء ورجال الأدب الذين
تثقفوا بالثقافة العربية .

(١) ١ / البيان . (٢) ٣ / ٢٢٤ البيان . (٣) ٥٤ / ١ البيان .

ب — والثانية طبقة الكتاب الذين لم ير الجاحظ قوماً قط أمثل طريقة في البلاغة منهم والذين التمسوا من الألفاظ ما لم يكن وحشياً ولا سوياً^(١) ، ورأى الجاحظ البصر بهذا الجوهر من الكلام فيهم أعم^(٢) ، وحكم مذهبهم في العقد^(٣) ؛ ومثلهم المعرزلة وفرق التكلميّن الذين رأهم الجاحظ فوق أكثر الخطباء وأبلغ من كثير من البلفاء^(٤) وكانت بعضهم من عناصر عربية واتفقوا بثقافة أجنبية ، والآخرون من عناصر أجنبية تثقفت بالثقافة العربية ، مما كان له أثره في فهم أصول البيان وفي توجيه دراسته وبخوبته وفي الدعوة إلى آراء في الأدب توائم تفاصيلهم وعقايلهم ، وكان بعضهم يلقى مذاهبه الأدبية العامة للتلاميذ وشدة الأدب ، كما نرى في محاضرة بشر بن العتمر المعنـى م ٢١٠ في أصول البلاغة^(٥) ، والقى يقول الجاحظ عنها إن بشراً من بابراهيم بن جبلة ابن خرمة^(٦) وهو يعلم الفتىـن الخطابة فوقن إبراهيم أنه إنما وقف ليستفيد فقال بشر : اضرروا عـما قال صفحـاً ثم دفعـ إليـهم صحيفـة من تخيـره وتنميـقه في أصول البلاغة وعنـاصرـ البيان^(٧) ؛ ومن رجالـ هذهـ الطبقةـ : أبو العلاء سالم مولـ هـشـامـ وـعبدـ الحـميدـ الـكتـابـ أوـ الأـكـبرـ كـماـ يـقولـ الجـاحـظـ^(٨) وـابـنـ المقـفعـ وـسـهـلـ بـنـ هـرـونـ^(٩) وـالـحسـنـ وـالـفـضـلـ^(١٠) اـبـنـ سـهـلـ وـعـيـيـ الـبـرمـكـيـ وـأخـوهـ

(١) ١ / ١٠٥ البيان . (٢) ٣ / ٢٢٥ البيان . (٣) ٣ / ٢٤٠ البيان .

(٤) ١ / ١٠٦ البيان . (٥) ١ / ١٠٠ وما بعدها البيان ، ٤٢٨ وما بعدها صاعتين .

(٦) يـعـدـ الجـاحـظـ مـنـ الـخطـباءـ الشـعـراـ ٥٥ / ١ـ الـبيانـ .

(٧) ولـ بشـرـ كـتابـ فـيـ نـظمـ كـلـيلـةـ وـدـمـنـةـ . (٨) ١٥١ / ١ـ الـبيانـ .

(٩) كان سهل يقول : سياسة البلاغة أشد من البلاغة (١٤٤) ١ / ١ـ الـبيانـ ،

٣ / ٣ العقد) .

(١٠) ذـكـرـ الـحـصـرـىـ كـثـيرـاـ مـنـ بـلـاغـتـهـ (١٩ـ جـ ٢ـ زـهـرـ) .

جعفر^(١) وأبيوب بن جعفر وأحمد بن يوسف وعمرو بن مسعة^(٢) وابن الزيات
وسواهم .

وكان لهذه الطبقة أثرها في بحث عناصر البيان وبلاغة الكلام .. ونستطيع
أن تعرف آثار هاتين الطبقتين في دراسات البيان بالرجوع إلى آرائهم المنشورة في
شئ أصول الأدب ، والتي يمكننا أن نذكر لك هنا طرقا منها ، وإن شئت فاقرأ
جواب صحار لمعاوية حين سأله عن البلاغة^(٣) ، ويروى قبل هذا بكثير
أن عامر بن الظرب سأله حمزة بن رافع من أبلغ الناس؟ . فقال ، من حل
المعنى المزبور باللفظ الوجيز وطبق الفصل قبل التجزيز^(٤) واقرأ تحديد المفضل
الضبي للإيجاز^(٥) ، وتفسير ابن القفع للبلاغة^(٦) ، وحوار الشمرى لعمرو
ابن عبيد في البلاغة^(٧) ، وتعريف الأصمى للبلية^(٨) ، ورأى إبراهيم
ابن محمد في البلاغة^(٩) ، وتعريف جعفر البرمكى للبيان^(١٠) ، وتعريف العتائى

(١) وصف الباحث بلايته وأشاد به (٩١ / ٨٥ و ٩١ / ١ البيان ، زهر) ، وكان يؤثر الإيجاز (٨١ / ١ البيان ، ١٧٧ / ١ السالم) ، ونوه به سهل بن هرون (١١ / ٢ زهر) . (٢) نوه للأمون ببلاغته (٢٦٤ / ٣ زهر) .

(٣) ١ / ٨١ البيان ، وراجع ١٨ / ٢ السالم .

(٤) ١ / ٢١٦ العمدة ، ٢ / ٢٨٠ الأمالى للقالى . (٥) ١ / ٨١ البيان .

(٦) ٩١ / ٢١٤ البيان ، ١ / ٢١٤ العمدة ، ١٥ — ١٧ صناعتين .

(٧) ٩٠ / ١ البيان ، ١٤٢ / ١ زهر ، ٤٧ الرسالة العذراء .

(٨) ٨٦ / ١ البيان ، ٢٢٠ / ١ العمدة . (٩) ٧٥ / ١ البيان .

(١٠) ٨٥ / ١ البيان ، ٤٢ — ٤٧ صناعتين .

للبلاغة (١) ، وفضل الجاحظ لرأيه (٢) ، ووصف الرشيد للبلاغة (٣) ، ورأى شيب بن شيبة في تفضيل بلاغة جودة القطع أو القافية على جودة الابتداء (٤) ، ووصف ابن المقفع كلام الأعراب (٥) ؛ الذين أعجبوا بالجاحظ ببلاغتهم (٦) ووصف الحسن بن وهب بلاغة أبي تمام (٧) ، وتعريف المؤمن للبلغي بأنهم كان كلامه في مقدار حاجته ولا يجعل الفكرة في اختلاس ما صعب عليه من الألفاظ ولا يتعدى الغريب الوحشى ولا الساقط السوقى (٨) ، وقول خالد ابن صفوان : أبلغ الكلام مالا يحتاج إلى الكلام الخ (٩) ، وتعريفه للبلاغة بأنها التقرب من المعنى البعيد ، والتباين عن خصوص الكلام والدلالة بالكثير على الكثير ، وتعريف ابن عتبة لها : بأنها دنو المأخذ وقرع الحاجة والاستغنا بالقليل عن الكثير ، وعرفها الخليل : بأنها قرب طرفة وبعد منتها ، وعرفها إبراهيم الأمام : بأنها الجزالة والاصابة وعرفها ابن المقفع : بأنها قلة الحصر والجراءة على البشر ، إلى غير ذلك حتى هذه التحديدات (١٠) ، ويقول أبو داود الأيادى : رأس الخطابة الطبع وعمودها الدرية وجناحاها رواية الكلام وحلبها الأعراب (١١) الخ ، ويقول الخليل : كل ما أدى إلى قضاء الحاجة فهو بلاغة فان استطعت أن يكون لفظك لمعناك طبقا ولذلك الحال وفقا وآخر كلامك لأوله مشابها وموارده مصادره موازنة

(١) ٩٠ / ١٥٧ و ١٢١ / ١ البيان . (٢) ١٢١ / ١ البيان .

(٣) ٢٦٤ / ٣ زهر . (٤) ٨٩ / ١ البيان . (٥) ١١٨ / ٢ زهر .

(٦) ١١٠ / ١ البيان . (٧) ٢٦٣ / ٣ زهر .

(٨) ٤٢٣ صناعتين (٩) ٣٥ و ٣٦ الرسالة العذراء

(١٠) راجع : ٤٤ - ٤٦ الرسالة العذراء ، ١/البيان ، ٢، ٣٢٥٣، ٢٣٠٢٢٥٣

العقد ، ١٤٠ - ١٥٠ / ١ زهر ، ٨٧ - ٩١ / ٢ ديوان المعانى ، ٢٠٣٩١٠٩ ، إعجاز

القرآن ، ٢١٣ - ٢٢١ / ١ العمدة (١١) ١٤٧ / ١ زهر ، ٥١ / ١ البيان

فافعل واحرص أن تكون لـكلامك متهما وإن ظرف ^(١) ، ووصية أبي تمام للبحترى تدخل في هذا الباب ^(٢) ، ويقول عبد الملك بن صالح م ١٩٩٣ هـ: البلاغة معرفة رتق الكلام وفقه ^(٣) ، وقال ابن الرومي : البلاغة حسن الاقتساب عند البداهة والغزاره عند الأطالة ^(٤) ، ويقول البحترى: خير الكلام ماقل وجل ودل ولم يعل ^(٥) ، ويقول الشاعري بعد : خير الكلام ما قل ودل وجل ولم يعل ^(٦) ، ويقول ابن الأعرابى : البلاغة التقرب من البغية ودلالة قليل على كثير ^(٧) ،

ج — وأما الطبقة الثالثة فهى طبقة المفكرين والثقفين الذين تتفقوا بثقافة أجنبية واسعة ، وتأثروا كل التأثر بأداب الأمم الأخرى ، وترجموا آراءهم فى البيان ومناهجه إلى اللغة العربية ، أو ألفوا كتبًا تبحث في هذه الاتجاهات ، وهؤلاء قد عاشوا في البيئة الإسلامية وأثروا في النقد والأدب والبيان ودراساته وتطوره تأثيراً واضحًا كبيراً ، ويعتبرنا أن نذكر شيئاً عن مجدهم هذه الطبقة في خدمة البيان :

أهم عمل علمي قامت به هذه الطبقة: هو ترجمة كتاب الخطابة والشعر لأرساطو إلى العربية ؛ فاما الخطابة فهو أصل كبير من أصول البلاغة وداسانها ، وقد « أصيبي بنقل قديم ونقله إسحاق بن حنين م ٢٩٨ هـ وكذلك نقله إبراهيم بن عبد الله وفسره الفارابي م ٣٣٦ هـ » ^(٨) ؛ وأما كتاب الشعر فقد اختصره الكلندي م ٤٥٣ هـ ، ونقله يحيى بن عدى ومتى في القرن الرابع من السريانية

(١) ٤٨ الرسالة العذراء (٢) ١٥١ زهر

(٣) ٣ / ٢٦٨ البيان (٤) ٤١ صناعتين

(٥) ٣٦ / ١ المستطرف (٦) ٢١٨ / ١ العمدة

(٧) ٢١٧ / ١ فهرست . (٨) ٣٤٩ / ١ العمدة

إلى العربية^(١) . . . وقد ألقوا في صناعة الشعر ، وللسكندي رسالة في صناعة الشعر^(٢) ، ولأبي زيد البلخي كتاب بعنوان « صناعة الشعر » أيضاً^(٣) ، وكذلك لأبي هفان^(٤) . وهناك آراء كثيرة مأثورة عن هذه الطبقة في البلاغة وعناصرها وهي متفرقة في شتى كتب الأدب ومصادره ، وتتجدد في البيان والعمدة وسواها أن صاحب اليونانيين عرف البلاغة بأنها تصحيح الأقسام واختيار الكلام ، وعرفها الرومی بأنها وضوح الدلالة واتهاز الفرصة وحسن الإشارة ، وعرفها الفارسی بأنها معرفة الوصل من الفصل ، وعرفها الهندی بأنها البصر بالحجية والمعرفة بموضع الفرصة الخ ؛ وعرفها أرسطو بأنها حسن الاستمارة ، ويعرفها جالينوس بأنها إيضاح المفصل وفك المشكل ؛ واقرأ البلاغة كباراها حکیم الهند^(٥) ، ويقول حکیم : البلاغة معرفة السليم من المعتل وفرق ما بين المضمن والمطلق

(١) ٣٤٩ و ٣٥٠ فهرست ، وتتجدد تحليلات كاملاً للكتاب في (٦٤ - ٦٣) قواعد النقد الأدبي) ، وهو لم يصل إلينا كاملاً وليس من شك في أن للكتاب جزءاً ثانياً قد فقد (٦٦ المرجع) ، ونكان نجزم أن ارسطو أراد بكتابه هذا أن يكون رداً على أولاظون في رأيه الذي ذهب إليه وهو أن الشعر عمل غير جدير بقامت الذكاء البشري وأنه من أشد بواتح الفساد (٧١ المرجع) ، ويقول أرسطو في أوله : « سأتكلّم هنا عن فن الشعر وأنواعه المختلفة ووظائف كل نوع وفي البناء الصحيح للمنظومة وعدد أجزائها وخصائص كل منها » (٧٠ المرجع) ، وترجمه ابن سينا وابن رشد (٢٤ وما بعدها مقدمة نقد النثر) .

(٢) ٣٥٩ فهرست . (٣) ١٩٨ فهرست . (٤) ٢٠٧ فهرست .

(٥) ٧٨ و ٧٩ / ١ زهر . ١٤٤ - ٢٠ - ٣٨ صناعتين ، ١ /

وفصل ما بين المترن والمفرد^(١) ؛ ويعرفها سقراط بأنها استكشاف الحقائق^(٢) ، ويقسمها الكندي ثلاثة أنواع : فنون لا تعرف العامة ولا تتكلم به ، ونوع بالعكس ، ونوع تعرفه ولا تتكلم به وهو أحدها^(٣) ، ويقول : يجب للبلغ أن يكون قليل المفهوم كثير المعانى^(٤) ، وذكر بزر جهر فضائل الكلام ورذائله فقال : فضائله أن يكون صدقا وأن يقع موقع الانتفاع به وأن يتكلم به في حينه وأن يحسن تأليفه وأن يستعمل منه مقدار الحاجة ، ورذائله بالضد^(٥) الخ ؛ وقال أبرويز لكتابه : الكلام أربعة : مسؤولك الشيء ومسؤولك عن الشيء وأمرك بالشيء وخبرك عنه ، فإذا طلبت فأسألك وإذا سألت فأوضح وإذا أمرت فأحكم وإذا أخبرت فحقق ، وقال أيضا : واجع الكثير مما تريده في القليل^(٦) ؛ ولعل ثعلبا حين ذكر في صدر كتابه « قواعد الشعر » أقسام الشعر وأنها أمر ونهى وخبر واستخبار^(٧) قد تأثر بذلك الرأي .

وبعد فقد تعاونت هذه الطبقات في خدمة البيان ، ولهما جمعيا آثارها في نشأته وتطوره .

٢ — ومن الكتب الأولى التي ألفت في دراسات البيان وموضوعاته : مجاز القرآن لأبي عبيدة ، وكتاب البيان لابن السكيت^(٨) وكتاب الفصاحة

(١) ٢ / البيان والتبيين . (٢) أصول النقد الأدبي للشاعر .

(٣) ٢١٩ / ١. العمدة . (٤) ٣٥ / ١. المستطرف .

(٥) ١٨٣ ، الموازنة . (٦) ١٠ أدب الكاتب .

(٧) ص ١١ قواعد الشعر . (٨) ٢٠٨ / ١. كشف الظنون . وقد

يكون في هذا الكتاب عرض للأدب وألوانه كالبيان والتبيين .

اللدينوري^(١) ، وكتاب التشبيه والتشيل للفضل بن نوحيت^(٢) ، وصناعة الكلام للجاحظ^(٣) ، وكتاب التشيل له^(٤) ، ونظم القرآن أيضاً^(٥) وقواعد الشعر وكتاب البلاغة المفرد^(٦)؛ وللحرانى كتاب في البلاغة^(٧) ، ولتعلب قواعد الشعر ، ولابن مقسم تلميذه كتاب المدخل إلى صناعة الشعر^(٨) ، ولمرزوzi كتاب البلاغة والخطابة^(٩) ، ولابن الحررون كتاب المطابق والمجانس^(١٠) ، ولأى سعيد الأصفهانى كتاب تهذيب الفصاحة^(١١) ، وللباحث كتاب صنعة البلاغة^(١٢) ولمحمد بن يزيد الواسطي المعرزى م ٣٠٦ هـ كتاب إعجاز القرآن في نظمه وتأليفه ، ولابن الأخشيد كتاب نظم القرآن^(١٣) وكذلك لابن أبي داود م ٣١٦ هـ^(١٤) . وللحسن بن جعفر كتاب في الرد على من نفي المجاز في القرآن^(١٥) .

٣ — وبعد فقد كان البيان العربى في القرن الثالث مزيجاً من ثقافات وأراء مختلفة عربية وغير عربية مؤلفة ومترجمة ؟ من حيث كاد في القرن الثاني أن يكون عريباً خالصاً . وهناؤاً لابد من الجواب عليهمما وهذا : متى نشأ البيان العربى ، وهل تأثر بثقافة أجنبية ؟

- | | |
|--|---------------------|
| (١) ١١٦ فهرست | النصور والمهدى |
| (٢) ٣٨٣ فهرست | (٣) ٣٨ الجاحظ لمردم |
| (٤) ٤١ المراجع ، ٧٩ ، ٦ / معجم الادباء | (٤) ٤٠ الجاحظ لمردم |
| (٥) ٨٨ فهرست ، ١٤٤ ، ٧ / معجم الادباء | (٥) ١٧٨ فهرست |
| (٦) ٢٦ بغية الوعاء | (٦) ٢١٥ فهرست |
| (٧) ٢١٢ فهرست | (٧) ١٩٧ فهرست |
| (٨) ٥٧ و ٥٨ فهرست | (٨) ٣٢٤ فهرست |
| (٩) ٥٢ فهرست | (٩) ٣٢٤ فهرست |
| (١٠) ١١ - الإيضاح - أول | |

أما نشأة البلاغة والبيان فالآراء فيها كثيرة . فالدكتور طه حسين يرى أن البلاغة نشأت في عهد متأخر والباحث في رأيه أول من اهتم بها وهو مؤسس البيان العربي حقا (١) ؛ ويرى آخر أن نشأة البلاغة قديمة قد سبقت القرآن وتطورت بعده (٢) وأكثرون الأديبة أخذت شواهدها من القرآن (٣) ؛ وينقد باحث هذا الرأي (٤) .. ومن الضروري أن تفرق بين أمرين ، نطق العرب في آثارهم الأدبية بأساليب لغتهم المختلفة من استعارة وتشبيه وكناية ومجاز وقصر وفصل ووصل وطبق وتجنيس الخ ، ومعرفتهم العلمية بأوضاع هذه الأساليب ونواحيها البلاغية ؛ فالأول كان موجودا عند العرب قبل القرآن وفي عصر القرآن وبعده ، والثاني لم يوجد إلا في القرن الثالث المجري كاذهب إليه أكثربالباحثين ، فقواعد البلاغة قد سنتها الفكري أولا ليجري عليها الأدب بل إن طبيعة الأدب موجودة من قبل سواء بحثت أو لم تبحث (٥) ، فالأدب وخواصه الأدبية موجودان من قديم واما معرفة هذه الخصائص دراستها وبخثها على أنها علم وأصول وقواعد فلم يوجد إلا بعد القرن الثاني المجري ، « فعلم البلاغة إسلامي لا عهد للجاهلين به » (٦) ، والبلاغة باعتبارها فنا مدرروسا أى التحليل العلمي للأسمالب البلاغية ليست من علوم العصر الجاهلي إنما هي دراسة متأخرة في نشأتها على انه لاشك كان هناك في العصر الجاهلي وصدر الاسلام بعض الخصائص

(١) ٣٠٣ و ٣١٣ مقدمة نقد النثر (٢) / ٤٨ / النثر الفنى، ومن قبل رأى الصاحب أن النحو والعرض نشأ من قديم (٨ وما بعدها الصاحب)

(٣) ٥٦ / ١ النثر الفنى (٤) ١٦ وما بعدها تاريخ البلاغة العربية مخطوط بمكتبة كلية اللغة

(٥) ٨ قواعد النقد الأدبي (٦) ٢٩ تاريخ البلاغة العربية

والأساليب البلاغية المتعارف عليها^(١) ، وهذا كله مما لا سبيل إلى الشك فيه . وأما الأمر الثاني وهو هل تأثرت البلاغة العربية في نشأتها الأولى ببلاغة الأمم الأخرى ؟ فيمكنتنا بسط الحديث فيه :

يذكر ابن الأثير أن الشعر والخطابة في الأدب العربي لم يتأثرَا بثقافة اليونان البيانية « فهذا شيء لم يكن ولا علم أبو نواس شيئاً منه ولا مسلم ولا أبو عام ولا البحترى ولا النبي ولا غيرهم وكذلك جرى الحكم في أهل الكتابة بعد الحميد وابن العميد » ، ثم ينفي أن يكون هو قد تأثر في رسائله ومكتباته بما ذكره علماء اليونان في حصر المعنى ويدرك أنه اطلع على ما كتبه ابن سينا في الخطابة والشعر فلم يوافق ذوقه واستجهله ورأى أن ما ذكره لغو لا يستفيد به صاحب الكلام العربي شيئاً^(٢) ، ويرى باحث محدث أنه كان للبلاغة اليونانية أثر في علم البلاغة العربي^(٣) ، ويرى آخر أن أرسطو العلم الأول لل المسلمين في علم البيان^(٤) ، وأن الكتاب والتكلمين الذين عاشوا في القرن الثاني وأثروا في البيان وتطوره جلهم من الأعاجم^(٥) وأن متكلمي العبرة كانوا يتضلعهم في الفلسفة اليونانية من مؤسسي البيان العربي^(٦) وأنه حتى منتصف القرن الثالث لم يوجد إلا بيان عربي واحد كان لا يزال في دور الطفوالة وكان خصباً جاماً للروح العربي والفارسي واليوناني ثم وجد من ذلك الوقت بيانان : عربي بخت ، ويوناني يجهر بالأخذ عن أرسطو ، على أن البيان العربي الصرف قد تأثر باليونان^(٧) . وترجم

(١) ص ٤ و ٥ مجلة الأدب والفن نوفمبر ١٩٤٥ من مقال للأستاذ جب .

(٢) ٢٠ المثل السائر . (٣) ١٧٧ / ١ ضجى الإسلام .

(٤) ٣١ مقدمة نقد النثر . (٥) ص ٦ المرجع نفسه .

(٦) ١١ وما بعدها المرجع . (٧) ٨ المرجع .

كتاب الخطابة في النصف الثاني من القرن الثالث ، وجاء قدامة فاستفاد من كتاب الخطابة وفهم منه كل ما يمكن أن ينفع به وطبقه على الشعر العربي وكان يجهل كتاب الشعر ^(١) وقد درس قدامة الفلسفة وخاصة المنطق ^(٢) ، على أن تشرع الفلسفة للأدب في رأى الدكتور يظهر أول مرة في « نقد الشعر » ^(٣) ثم في « نقد النثر » الذي هو مستمد من آراء أرسطو في الجدل والقياس والخطابة ^(٤) .

على أننا قد بسطنا القول في ذلك فيما سبق ورأينا أن المشتغلين بالفلسفة قد اشتراكوا مع الجماعات الأخرى في خدمة البيان العربي وإنشائه والتأليف فيه وكان اتجاههم الأول إلى البيان اليوناني فأخذوا يبدأون على الإفادة منه في بحوث البيان العربي ودراسته وتلقيحه بما يمكن أن يلقيح به من عناصر ومناهج علمية سلكها ومهد سبليها اليونان ، فهم قد استعانا بطرقهم في دراسة البيان على فهم وتحليل أصول البيان العربي والتأليف فيه .

٤ — ونحن الآن نعرض عليك خلاصة وافية لأهم الكتب التي تناولت بعض مسائل البلاغة بالبحث والتي ألفت فيها خاصة .

١ — جمهرة أشعار العرب لأبي زيد القرشى : وفي مقدمتها نجد آراء متفرقة في البلاغة والبيان ، فهو يعرف الالتفات ويشير إلى أن العرب خطاط الشاهد معاطبة الغائب ^(٥) ، ويعرف مجاز الخذف ويفيض في شرحه ^(٦) .

ب — الملاحظ وكتابه « البيان والتبيين » :

(١) ١٧ المرجع . (٢) ١٦ المرجع .

(٣) ١٦ وما بعدها مقدمة نقد النثر . (٤) ١٧ وما بعدها المرجع .

(٥) ص ٣ جمهرة أشعار العرب . (٦) ص ٢ المرجع .

والباحث إمام الكتاب وشيخ البيان وعلم من أعلام الأدب والنقد ، وهو من أئمة العزلة ، تلمذ على النظام وسواء من خول عصره شرج واسع الثقافة عميق التفكير كثیر الإحاطة والاطلاع على شتى المؤلفات والترجمات المنقوله من جميع اللغات إلى العربية .

اتصل الباحث باليونان وثقافتهم من كتبهم المترجمة وعن طريق المتكلمين وب مجالسته لـ كثیر من المثقفين باليونانية ^(١) ، كما أنه حدق الثقافة الفارسية من كتب ابن المفع وسواء ، وتوسيع في الثقافات كلها بما كان يقرؤه من الكتب ^(٢) ، وتأثر بخطابة أرسطو إلى حد بعيد ومن المشابهة بينه وبين أصحاب الخطابة في الأسلوب استعماله القياس المضمر وهو المذهب الكلامي عند البديعين ^(٣) ، وقد الباحث ترجم والمترجمين من اليونانية وخاصة كتاب المنطق بأنه في أسلوب سقيم ، فالباحث لا ينكرون « بالخطابة » لأرسطو كثيرا ^(٤) . وأنكر باحث آخر أن يكون كتاب البيان متاثرا بخطابة أرسطو أو صدی له لأن الباحث لم يره ^(٥) وذلك ما يؤيده الدكتور طه حسين ^(٦) .

ومن البدھي أن الباحث لم بالثقافة الفارسية المترجمة إلماما واسعا ، ويدو لى أنه كان يعرف اللغة الفارسية ، في البخلاء يذكر الباحث كلام بخيل من أهل مرو

(١) ٤٠١ / ١ ضحى الإسلام . (٢) ٣٨٧ / ١ المرجع .

(٣) ٦٢١ و ٦٢٠ الرسالة عدد ١٩٦ من محاضرة للأستاذ حمودة في أسبوع الباحث ، وإذا كان الباحث ينكر أن يكون لليونانيين خطابة (١٥ / ٣ البيان) فليس ذلك إلا في مقام الرد على الشعويين وقد يكون الباحث لم يطلع على نصوص خطابية لليونان .

(٤) راجع ٦٢١ الرسالة عدد ١٩٦ .

(٥) راجع ٦٢٢ المرجع السابق . (٦) ص ٣ مقدمة نقد النثر .

تجاهل رجلا زاره من أهل العراق : لو خرجت من جلدي لم أعرفك ، قال
الباحث : وترجمة هذا الكلام بالفارسية « كراز بوست بارون يانى
شناسيم ^(١) :

وأثر ثقافته الفارسية واضح في كتبه وفي مؤلفه « البيان » ، أما أثر ثقافته
اليونانية فواضح أيضاً في الحيوان وفي كتابه البيان ، قرأ الباحث من كتب أرسطو
المترجمة كتاب الحيوان واستدل برأي لأرسطو فيه ^(٢) وكان مصدرًا كبيراً له في
كتابه « الحيوان » ، والباحث يذكر تعريف صاحب النطق للإنسان كثيرًا ^(٣)
ويذكر صاحب النطق وأنه كان يكتب اللسان مع علمه بتميز الكلام وتفضيله
ومعانيه وبخواصه ، ^(٤) ويذكر تعاريف البلاغة عند الأمم المختلفة ومنها
اليونان ^(٥) ويذكر كتب اليونان في النطق وأن الحكماء جعلتها معياراً لتفكير ^(٦)
ويذكر نوادر ريسموس اليوناني ^(٧) ويرى أن لليونان فلسفة وصناعة منطق
وليس لفلسفتهم في الخطابة ذكر ^(٨) ، وأقسام الدلالات عند الباحث ^(٩) هي من
تفكير أرسطو ، ويذكر أن لفروس رسائلها وخطبها وألفاظها ومعانيها ولليونان
رسائلها وخطبها وعلمها وحكمها وكتبها في النطق ولهمند حكمها وسيرها وعلمها
ويرى أنها لا توازن بما للعرب من بيان وبلاغة وصناعة وخطابة ^(١٠) ؛ والباحث
رسالة في نقد الكندي ^(١١) .

(١) ص ١٩ البخلاء . (٢) ٦١ / ٦١ البيان . (٣) ٦٩ / ١٢٨٩ البيان .

(٤) ١٥ / ٣ البيان . (٥) ٧٥ / ١ البيان . (٦) ٧ / ٣ البيان .

(٧) ١٦٥ ج ٢ البيان . (٨) ١٥ / ٣ البيان ، والظاهر أن الباحث
لم يطلع على شيء من خطابتهم .

(٩) ٦٩ / ١ البيان ، وهي في ٤ الرسالة العذراء ، ٩ نقد النثر .

(١٠) ٧ / ٣ البيان . (١١) ٤٢ الباحث لم درد .

ويذكر الجاحظ في البيان «صناعة الكلام» ويعنى بها حينا علم الكلام^(١)، وحينما آخر البيان^(٢)؛ ويذكر اصطلاحات أخرى كصناعة النطق^(٣) وصناعة الخطابة وينذكر أحياناً «أصحاب الخطابة والبلاغة»^(٤).

ومهما يكن فالجاحظ فيما ذكره من أصول البلاغة العربية قريب من روح أرسطو ، فدعوته إلى ترك الوحشى والسوق^(٥) له نظير عند أرسطو الذى دعا إلى «غير الألفاظ الحسيمة التى لا يستعملها إلا العامة»^(٦) وقال «ينبغى ألا تكون الألفاظ سفافة ولا مجازة الحد فى المثانة مبلغ الأمر الذى يدل عليه فلا تبلغ درجة العامة ولا تخرج إلى الكلفة المشنوة»^(٧) ؛ ودعوة الجاحظ إلى الوضوح^(٨) لها نظير عند أرسطو حيث يذكر «حسن الدلالة ووضوح العبارة وأن الأغراض مستقرة وأنه يجب ألا تتعن في الأغراض بل يجب أن تكون العبارة بحيث يفهمها الأamentals دون أسلاط الجمهور»^(٩) ؛ والمعنى وخروجه عن حد البلاغة^(١٠) موجود في خطابة أرسطو حيث يوجب أن «يكون اللفظ فصيحاً لالحن فيه»^(١١) ؛ وينذكر الجاحظ استعمال المبسوط في مواضعه والمصور (المذوف الموجز) في مواضعه^(١٢) ، والإيمجاز والاطناب يوم الاطناب^(١٣) ؛ وأرسطو أول

- (١) ٦٩ / ١ البيان . (٢) ١٠٨ / ١ البيان . ويشيد الجاحظ بصناعة الكلام . (٣) ١٨٣ / ١ البيان . (٤) ٧٩ / ١ بيان زهر . (٥) ١٧٦ و ١١٠ ج ١ البيان . (٦) راجع الشفاء لابن سينا وكل النصوص المنقوله هنا عن أرسطو فهي منقوله من الشفاء .

- (٧) ٦٨ و ١١٠ / ١ البيان . (٨) ١٢١ / ١ البيان . (٩) ٥١ / ١ البيان ، ويشير إلى ذلك في مواضع أخرى من كتابه (١٤١) و ١٦١ و ١٨٠ / ١ البيان . (١٠) ١٢٠ رسائل الجاحظ ، وتبعه ابن قتيبة فذكر أن لا إيمجاز مواضعه ولا إطالة مواضعها (مقدمة أدب الكاتب) .

من أشار إلى ذلك كله فذكر الإيجاز والاسهاب وأشار إلى أن لكل منها مقاماً . وعلى أي حال فرجع هذا التشابه في الأفكار أرجح أن سببه نقل الجاحظ كثيراً عن الذين ألووا بثقافة اليونان وكتب أرسسطو في النقد وعلى الأخص الخطابة والشعر .

ومع ذلك فالجاحظ يجهل كثيراً من النظريات التي شرحها أرسسطو في كتابيه ، فأنواع البيان والأساليب البلاغية الأذينة التي ألم بها أرسسطو (١) لا يشير إليها الجاحظ في بيانه ، وهو على العموم لم يطلع على كتابي أرسسطو ، ولا شك في أنه أفاد من أستاذه النظام ومن علوم الفلسفة والمنطق التي شاعت في عصره كثيراً ، ونقل عمن اطلعوا على خطابة أرسسطو ، وبصفتنا ذلك التحقيق في هذا المقام .

وبعد فللجاحظ في البيان العربي آثار كثيرة : كرسالته في تفضيل النطق على الصمت (٢) ، وكتابه البيان والتبيين .

والبيان «أول كتاب ظهر في الأدب جاماً لفنون كثيرة من ضرورته (٣)» ،

(١) كدراسته للاستعارة ، وللرباطات (حروف العطف) وأمهرها تجعل الكلام كثيراً كالواحد ، وللجناس وسواء ، ونظرية أرسسطو في الوصل ، وهي التي يفيض عبد القاهر في شرحها في الدلائل .. ونصيب في تقاده للكميت في قوله «تكامل فيها الأنس والشعب » لأنه ياعد في القول (١٣٤ / ١ الأغاني ، ٣٥٥ / ١) الكامل (لا ينم ذلك عن معرفته بأسرار هذه الدراسات البيانية .

(٢) تجدتها في ١٤٨ - ١٥٤ رسائل الجاحظ . (٣) ٨٠ العصر العباسي للاسكندرى .

ويشيد به أبو هلال^(١) ، ويعده ابن خلدون من أركان الأدب^(٢) ، والكتاب يبحث في فنون الأدب والبلاغة ويتناول النقد واللغة ويأتي على ذكر الخطباء والأدباء والشعراء والمنشئين وآثارهم الأدبية وهو من أجل وثائق الأدب في الجاهلية والإسلام^(٣) ، وينذكر ابن رشيق أنه لا يليغ جودة وفضلا^(٤) ، وينذكر أبو أحمد العسكري مثلاً من تصحيف الباحظ فيه^(٥) ، وينقد ابن شهيد الكتاب^(٦) ورد عليه بعض المعاصرین^(٧) . والكتاب يجمع بين دفتيه الكثير من بلاغة العرب وسحرهم في البيان كما يجمع آراء كثيرة في أصول النقد الأدبي وقوانين البلاغة العربية وأنواعها وعنصرها ومذاهتها وأتجاهاتها وأثرها ، سواء كانت هذه الآراء من جمع الباحظ وروايته أم من رأيه وتفكيره ، وحسبك أن تقرأ في البلاغة كما تتحدث عنها صحيفة هندية مكتوبة^(٨) ، أو كما يصورها بشر بن المعتمر^(٩) ، أو كما يراها ابن المقفع^(١٠) ؛ ولهذه النصوص قيمة كبيرة ، وقد عد بعض الباحثين الباحظ مؤسس البيان العربي لما جمعه من النصوص التي توضح لنا كيف كان العرب إلى منتصف القرن الثالث يتصورون البيان العربي وتعطينا صورة مجلمة لنشأته^(١١) .

وفي الكتاب كثير من بحوث البلاغة ؟ فهو يعرف الاستعارة^(١٢) ؛ ويتكلّم

(١) ٦ و ٧ الصناعتين . (٢) ٥٥٣ مقدمة ابن خلدون .

(٣) ٣٥ الباحظ لمدرم . (٤) ٢٢٧ / ١ العمدة .

(٥) ٥٣ و ٥٤ التصحيف والتحريف . (٦) ١٩٨ / ١ ذخيرة .

(٧) ٥٠ / ٦ النثر الفنى . (٨) ٧٩ / ١ البيان .

(٩) ١٠٤ / ١ وما بعدها البيان . (١٠) ٩١ / ١ البيان .

(١١) ٣ مقدمة نقد النثر . (١٢) ١١٦ / ١ البيان .

على السجع ^(١) ؛ ويشير إلى التفصيل والتقسيم ^(٢) ، والاستطراد ؛ والكلنائية ^(٣) ، والأمثال ^(٤) ؛ والاحتراس ^(٥) والقلب ^(٦) ، والأسلوب الحكم ^(٧) ، والباحث
فوق ذلك هو أول من لقب المذهب الكلامي بهذا الاصطلاح ^(٨) ، ويرى الباحث
أن البلاغة في النظم لا في المعانى قال : والمعانى مطروحة في الطريق يعرفها
العجمى والعربى والبسيدوى والقروي وإنما الشأن فى إقامة الوزن وتحير اللفظ
وسهولة الخرج وفي صحة الطبع وجود السبك ^(٩) ؛ وهو ما ذهب إليه ابن
خلدون ^(١٠) ، يقول شيلر : في الفت الشكل هو كل شيء والمعنى ليس شيئاً
مذكوراً.. وفي البيان نصوص كثيرة استعملها علماء البيان والبديع في اختيار شواهد
أساليب البلاغة منها ؛ مما لا داعى إلى ذكره هنا خوفاً من كثرة الأسهاب ؛
والباحث يشيد بالإيجاز ويدعو إليه كثيراً في بيانه ^(١١) ؛ وفي الحديث عن رسول

(١) ١٩٤ / ١ البيان . (٢) ٩١ / ١٧٠ البيان ، وهو باب من أبواب البديع عند كثير من علماء البلاغة راجع ٧٨ تقد الشعر ، ٣٣٢ صناعتين .

(٣) ١٨٠ / ١ و ٢٦٩ و ٣١ و ٨٥ و ٣١ / ٣ البيان .

(٤) ٨٦ و ٨٨ و ١١٤ و ١٨٣ و ١ / ٤٤٤ و ٢ البيان .

(٥) ١٦١ / ١ وما بعدها البيان . (٦) ١٨٠ / ١ البيان .

(٧) ٢٠١ و ٢٠٢ ج ٢ البيان ، ويقرب من الأسلوب الحكم ما يسميه الباحث « اللغز في الجواب » (١١٦ / ٢ البيان) .

(٨) ١٠١ البديع ، ٧٦ / ٢ العمدة . (٩) ٤٠ / ٣ الحيوان .

(١٠) ٥٧٧ مقدمة ابن خلدون .

(١١) ٨٠ و ٨٦ و ١١٤ و ١٥٢ و ١٨٧ و ١٩٨ و ٢ / ٢ البيان .

الله : إذا قلت فأوجز وإذا بلغت حاجتك فلا تكaf^(١) ؛ ويحث على ترك الوحشى والسوق وعلى الإفهام والوضوح ؛ وعلى ترك التعمق والتهذيب في صناعة الكلام ؛ وعلى أي حال فالبيان والتبيين أثر أدبى وعلمى نفيس ؛ والباحث يده على البيان العربى لا تجحد ، ويعده ابن خلدون من السابقين في التأليف فيه^(٢) .

وبعد فالباحث أظهر من خص البيان بالتأليف وهو أعظم السابقين إلى جمع وتدوين آراء رجال البيان والبلاغة ، وله مع ذلك آراء كثيرة وصل إليها بفكره وذوقه وملكته البيانية الدقيقة الإحساس بالأساليب البلاغية ودقائقها ، ولا يضر الباحث أن كانت دراساته في كتاب البيان موجزة مفرقة كما يقول أبو هلال^(٣) ، فهي على كل حال ذات أثر كبير في نشأة البيان .

ج — وقد كتب بعد الباحث كثير من العلماء في مسائل تتصل بالبلاغة والبيان : كالمبرد في كامله ، وإبراهيم بن المدر في الرسالة العذراء ، وثعلب في قواعد الشعر ، وابن عبد ربه في العقد ، وسوى هؤلاء مما يطول الحديث لو فصلنا القول فيه .

(٢) ٥٥٢ مقدمة ابن خلدون .

(١) ١ / السالمي للمبرد .

(٣) ٦ الصناعتين .

الباحث والبيان العربي

— ١ —

كان الباحث أستاذ الثقافة الإسلامية في النصف الأول من القرن الثالث ؟
وكان مجده الأدبي الدائم يعصف بمجده كل أديب ، ويدوى في كل أفق ، ويرن
صداء في سمع كل كاتب وشاعر وخطيب .

عاش الناس في عصره وبعد عصره عيالا عليه في البلاغة والفصاحة واللسن
والعارضة كما يقول ابن العميد، وعدوا التلمذة عليه شرفا لا يعدل له شرف ومجدا يدينه
من بلاط الملوك ، وتعصب له كثير من رجالات الثقافة الإسلامية في شتى
عصورها ، فألفوا الكتب في الإشادة به -- كما فعل أبو حيان التوحيدي في
كتابه تقرير الباحث -- ، وبالغوا في الإشادة به والثناء عليه حتى حسد ثابت
ابن قرة الأمة العربية عليه ، وحتى كان الخلفاء يهشون عند ذكره
ونهج كبار الكتاب نهجه في الثقافة والبيان ، وكان نفر الرجل في أن يلقب بلقبه ،
وأقبلوا على كتبه وأدبها يتلقفون بثقافتها ويرونها تعلم العقل أولا والأدب ثانيا ،
وبلغ من اهتمام خاصة رجال الفكر الإسلامي بها أن كانوا يسألون الناس عن
المفقود منها في البيت الحرام وعرفات ؟ وكان معاصره يخذرون خصومته حتى
لا يسمهم بعيسى الحزى والهوان إلى الأبد ، ومن ساء جده منهم فكان هدفا
لسخريته اللاذعة سار على الأجيال صورة مشوهة وإساءة لا يغفرها الزمن كما
فعل الباحث مع أحمد بن عبد الوهاب بطل رسالته الساخرة المترسكة « الترييع
والتدوير » .. وحسبك أن المأمون كان يقرأ تأليف الباحث وينسى عليهما
ويستجدها ^(١) .

ومجد الباحث الأدبي مجد خالص من شوائب العصبية وغموض السياسة وهو مجد بوأه صرحة الحالـ: كفاءته الممتازة ونقاشه النادرة وآثاره الفكرية والأدبية الممتدة ، فقد عاش الباحث محروماً من كل شيء إلا من مجد الأدب ، وشهرة العلم؛ ولم تبوئه مواهبه مقاعد الوزارة التي كان يصعد إليها في عهده كثيراً من الكتاب ، ولم تله كفايته الأدبية منزلة في ديوان رسائل الدولة ، ولما صدر فيه أيام المؤمن لم يرق فيه غير ثلاثة أيام استقال بعدها منه ، أو قل إنه حورب فيها من أجله حذراً من أن يأفل به نجم الكتاب كما كان يرى سهل بن هارون ؟ وهذا الإخفاق في الحياة العامة الذي مني به الباحث في عصره كان مما نعاه ابن شهيد عليه في رسالته « الزوابع والتوابع » ، وما جمله يختفيء من يذهب إلى تقديم الباحث على سهل ابن هرون ، وإن كان تحكيم التوفيق في الحياة في وزن الشخصيات وتقديرها ضلالاً وغبناً .

ولكن ماسر هذا الإخفاق مع هذه الشهرة البعيدة والمجد الدائم ؟ رأى ابن شهيد من قبل أن حرمان الباحث من شرف المنزلة بشرف الصنعة مع تقدم ابن الزيات وإبراهيم بن العباس إما لأنـه كان مقصراً في الكتابة وجميع أدواتها أو لأنه كان ساقط المهمة أو لأنـ دمامته وإفراط جحوده عينيه قدـ به عن الغايات المنشودة ، ورأى أنـ نفس أدوات الكتابة عند الباحث شيء قد يكون غريباً فذهب إلى أنـ أول أدوات الكتابة العقل وقد تحدـ عالماً غير عاقل.

أما أنـ الباحث ينقصه أدلةـ أيـ كانت هذه الأدلةـ من أدوات الكتابةـ فذلك ما ترددـ الحقيقة المقررةـ ، فعقلـ الباحثـ وفنهـ الأدبيـ وطبعـهـ الوهوبـ أعظمـ منـ أنـ يتطرقـ اليـهاـ شـكـ ورـيبـ . وأـمـاـنـ البـاحـثـ كـانـ قـرـيبـ الـأـمـلـ غـيرـ بـعـيدـ الطـمـوحـ ؛ لـاـ يـتـطـلـعـ إـلـىـ مـجـدـيـنـشـدـهـ أـوـ جـاهـ سـلـطـانـ يـنـالـهـ ؟ـ فـذـكـ بـعـيدـ عنـ البـاحـثـ وـحـيـاتـهـ وـرـوحـهـ الـوـثـابـ الـطـمـوحـ .ـ وـأـمـاـنـ دـمـامـةـ الـبـاحـثـ كـانـ لهاـ أـثـرـ فيـ هـذـاـ

الاخفاق فذلك أحد ما نراه من أسبابه الكثيرة حق انه ذكر للتوكل للتأنيد بعض ولده فلما رأه واستبشر منظره صرفه وأمر له بعشرة آلاف درهم .

الحق أن الجاحظ كان عريبا في روحه ودمه وحياته ؛ وكان يتعصب للعرب في كل شيء حتى في الثقافة والأدب في عصر كان النفوذ والسلطان في الدولة فيه لعنصر الأجنبي لا سببا الفرس ؛ وكثيرا ما كان ينسى أولى الثقافة والكماليات من العرب إلا من اتصل منهم بمحبل وزير أو أمير ، والجاحظ مع صداقته الوثيقة لحمد بن عبد الملك الزيتاني الوزير مسنة ٢٣٣ هـ ، والذى أهدى له كتابه « الحيوان » وكفأه عليه بخمسة آلاف دينار ، كان يتخلل هذه الصداقة الشك والجفاء ، ولم يستطع أ ولم يتحسن له ، أن يستفيد شيئا من وراء هذه الصداقة ، وقتل محمد بن عبد الملك وجاء بعده عدوه المددود أحمد بن أبي دواد الذى سيق إليه الجاحظ مغولا لأن كان من أصحاب محمد بن عبد الملك ؟ ثم فك قيوده وطلب حديشه وبيانه وثوابه منه بظرفه وأدبه لا بأخلاقه وولائه

نم لا ننس أن مواهب الجاحظ مواهب عالم وأديب لا مواهب رجل من رجال المجتمع والسياسة والحياة العامة ، وقد رفعته مواهبه العقلية والعلمية والأدبية مكانا عليا ما كان ينتظرك أن ترفعه إليه السياسة مهما حلقت في أجواءها ، وكان إخلاص الجاحظ للفكر والثقافة أعظم من اخلاقه للحياة نفسها ، وكان خوضه في مسامع الثقافة والعلم يشغله عن الخوض في ميادين السياسة والمجتمع ، وكانت لذته في الدراسة والبحث والتأليف أكثر من لذته في مجده السياسة وسلطانها ، فالجاحظ أولا وقبل كل شيء هو رجل الثقافة والأدب ؟ وهو المترنلى الذى تلمذ على النظام ثم عاف تقليد غيره في العقيدة فكان صاحب مذهب ورئيس فرقه من فرق المترنلين ، وهو التتكلم الساحر والكاتب البليغ والخطيب المفوه والعالم الفذ والمؤلف النابه وشيخ العربية الذى وعى الثقافة العربية وما خالطها من الثقافات

في شق علوم الدين والدنيا ؟ وهضمها وعاصرها زهاء قرن (١٥٠ - ٥٢٥٥) ، وكان له في صدر شبابه خفر التلمذة على شيوخها في اللغة والأدب وفي علوم الدين والكلام وفي التفكير والمنطق كما كان له خفر صدقة رجال الفكر والسياسة في الدولة ؛ وقد استفاد من وراءه هذا وذاك نضوجاً كبيراً في عقليته وثقافته هيأه لأن يكون محور الثقافة الإسلامية في عصره لا بطلًا من أبواب السياسة والدولة والمجتمع ولا يضرير الجاحظ أن يكون كما قال بديع الزمان المعناني فيه من أحدهم في البلاغة يقطف وفي الآخر يقف (١) ، فقد يجيد الرجل في باب من أبواب الأدب دون باب ، ولا يغض ذلك من احسانه فيما أحسن فيه ؛ ولكن البديع أراد الفخر بنفسه على حساب الجاحظ ، ولاته وقف عند هذا الحد فلم يرم الجاحظ بأن كلامه بعيد الإشارات قليل الاستعارات قريب العبارات وأنه منقاد لعريان الكلام يستعمله نفور من معتاصه بهمه ، وأنه ليس له لفظة مصنوعة أو كلمة غير مصنوعة (٢) . وإنما أراد البديع أنه فوق الجاحظ أدباً وبياناً ، وهباتاً وثقافة الجاحظ ثقافة واسعة منوعة تحيط بسائر ألوان الثقافات المختلفة التي مازجت الثقافة الإسلامية في عصره ، فهو عالم من علماء الدين ، ومتكلم من الطراز الأول للتكلمين وعالم يحيط باللغة وبيانها وأدابها إحاطة لا تختلف عن غاية ؛ وقد خاض الجاحظ في جداول الثقافات الأخرى التي سرت في تيار الثقافة العربية منذ مشرق القرن الثاني المجري ، وعقلية الجاحظ البعيدة التفكير لا شك أنها أفادت ذلك من أستاذه النظام ومن علوم الفلسفة والمنطق التي شاعت في البيئة الإسلامية في عصر الجاحظ . ولا شك أن عصر الجاحظ ، وعقليته وشغفه بالدراسة والبحث ، وعسكوفه على القراءة ، ونشائه بالبصرة ، وتلقيه اللغة عن الأعراب في المربي والعلماء في حلقات البصرة ومجامعها العلمية ، وتلمذته

(١) ص ٨٢ مقامات البديع - المقامات الجاحظية (٢) ص ٨٣ و ٨٤ المرجع

على كثيرون من أساتذة الثقافة العربية في شتى مناحها كأبي يوسف القاضي والنظام والأصمي والأخفش وأبن الأعرابي وأبى عبيدة . وأبى زيد الأنباري ، كان له أثره في ثقافة الباحث . الواسعة الجوانب المتعددة الألوان .

وشخصية الباحث تطالعك في أدبه وكتبه من كل جانب وناحية ؛ وهي شخصية رجل الفكر الواائق بشخصيته وعقليته وثقافته ، المؤمن بها ، الحريص على كرامته ، المعزز بنفسه .. يخاطب الوزراء والعلماء ويرسل لهم ، فلا يفني شخصيته في شخصياتهم ، بل يراهم إخوانه ، ويرى له عليهم حق الصدقة ودالة الأخوة ، ولا يجبن عن توجيه العتاب واللوم إليهم . وأنت حين تقرأ في كتب الباحث ومؤلفاته تغيب في جو بعيد تطل عليك فيه شخصية الرجل ، بسعة ثقافتها وبعد مكانتها ، وبتوجهها الساحر لعقل القارئ وفكره وشعوره حتى ليكاد ينسى أمامها نفسه ، ويشعر شعورا صادقا أنه قد نقل من جوه هو إلى جو آخر تشيع فيه روح قوية ساحرة تملك عليك عقلك وعاطفتك ، وتروعك بكثرة حفظها وروايتها ، كما تروعك بروعة فكرها وجلال بيانها ، وتتركك صريعًا في معارك فكرية ترى الباحث . فارسها المعلم ، وترى قوله البليغ عصا الساحر التحدى تسترعى السمع والبصر ، وتنهي الفكر والعقل ، وتلهم العاطفة والشعور .

والعجب أن سعة ثقافة الباحث وكثرة روايته في تأليفه جعلت كثيرا من لا يفهمون الباحث يرونـه كاتبا لا شخصية له ، تطمس شخصيات من يروي لهم وينقل عنـهم كل أثر لشخصيته ، فتقـرأـ الباحـثـ وـأـنـتـ تـقـرأـ لـسوـاهـ وـتـبـدوـ أـمـامـ عـيـنـكـ صـورـ شـتـىـ لـرـجـالـ لـاـ تـرـىـ البـاحـثـ فـيـهـ وـلـاـ تـلـمـسـ آـثـارـهـ بـيـنـهـ .

ومنـشـأـ ذـلـكـ أـنـ الـبـاحـثـ رـجـلـ مـنـ الـخـاصـةـ فـيـ فـكـرـهـ وـفـيـ كـتـابـتـهـ وـأـسـلـوبـهـ وـفـيـ بـحـثـهـ وـتـأـلـيفـهـ ، فـإـذـاـ فـكـرـ فـيـ بـعـقـلـ الـخـاصـةـ ، وـإـذـاـ كـتـبـ أـلـفـ فـيـ أـسـلـوبـهـ

ولمن يفکر في مجال تفسيرهم ، وليس ذلك لأن الجاحظ « يستمسك بفائدته ويضمن بما عنده غيرة على العلم وشحًا بشعرة الفهم ولذلك كان كتاب « البيان » موقوفاً على أهله ومن كرع في حوضه ، أما الجاهل والمبتدئ فلا فع له من كتابه » كما يقول ابن شمید ، إنما ذلك لأنه كما أرى لا يستطيع إلا أن يفکر تفکير الخاصة ، ويكتب بعقلهم وأسلوبهم ، ولأنه رجل يكتب لنفسه قبل كل شيء ويرضى شهوته في تدوين عناصر الثقافة الأدبية والعلمية على طريقة كتابة الموسوعات . كما يرى بعض الباحثين المعاصرین^(۱) ؟ وما دام الجاحظ كذلك فلن يستطيع أن يفهمه إلا رجل مثله في فكره واتجاهه وثقافته ، ولمن يتمنى لكيثير أن يفهموا الجاحظ وأن يؤمنوا بشخصيته في كتبه ومؤلفاته ما داموا لا يستطيعون بعقاراته في نواحي ثقافته العقلية والأدبية . وحسب الجاحظ مجدًا وخلود ذكره أن يكون له كتاب مثل كتاب « البيان » والتبیین .

- 7 -

ألف الجاحظ كتابه «الحيوان» وأهداء إلى صديقه محمد بن عبد الملك الزبيات ، فـكفاء عليه بخمسة آلاف دينار. ثم ألف بعده كتاب «البيان» وأهداء إلى أحمد بن أبي دؤاد فأعطاه عليه خمسة آلاف دينار ، والجاحظ يشير في موضع متعدد من البيان إلى كتاب الحيوان ، وكان لظهوره «البيان والتبيين» ضجة كبيرة في الأدب والبيان حتى إنه حمل إلى الأندلس فيما حمل إليها من نفائس المؤلفات .

٤٩ / ٢ النثر الفني .

(١٢ - الإِبْصَاح - أَوْلَى)

وكتاب «البيان» ألقه الجاحظ على نمط طريف في التأليف ، من كثرة الرواية التي قصد الجاحظ من ورائها أن ينال بكتابه الشهرة والإعجاب كما يقول الجاحظ نفسه في كتابه ، وينال كتابه الذكر والذيع ، ومن كثرة الاستطراد الذي يستدر به الجاحظ نشاط القارئ وإعجابه كما يقول الجاحظ في تعليله له ، والجاحظ حين يعلل عدم ترتيبه للخطباء الذين ذكرهم في كتابه ترتيباً يتمشى مع التاريخ بعجزه عن تنسيق ذلك يجب أن يقابل بتحفظ كبير ، فالجاحظ لو أراد لما أبغذه شيء ، إنما هو مذهبه في الاستطراد والانتقال .

ويبدو من أسلوب الكتاب أن الجاحظ كان يكتب أصوله – أو كثيراً منها – محاضرات يلقاها على تلاميذه وطلابه وقد يسبغ عليها أحياناً روحًا توأم بين هذه المحاضرات وبين ما يجب لمن أهدى إليه كتابه من تقدير وإجلال ، وأسلوب الكتاب الاستطرادي جعل الجاحظ يعدنا في كتابه بأنه سيد كل شيء ثم لا يد كره ولا يق بوعده ، وهذا الأسلوب الاستطرادي أيضاً جعل الجاحظ ينقد نفسه في ترتيب فصول كتابه وجعله يرسم منهجه في أجزاء كتابه في آخر الجزء الأول منه ، وجعله يضع في أماكن متعددة من كتابه عناوين مختلفة تقابل من القارئ بعزيز الابتسام ، فهو يعنون فصولاً بباب البيان وأخرى يسمىها بباب الصمت وأخرى بباب اللحن أو بباب الزهد إلى آخر هذه الألقاب التي نعلم أن الجاحظ لم يرد شيئاً منها ولم يضعها إلا للتغير بالقارئ واكتساب نشاطه وامتحان ملكاته .

وكتاب «البيان» يجمع بين دفتيه الكثير من بلاغة العرب وسحرهم في البيان كما يجمع آراء كثيرة في أصول النقد الأدبي وقوانين البلاغة العربية ، وقد نجح فيه الجاحظ منهجه الساحر ، وكتبه بأسلوبه العميق الحكيم ، ورسم فيه صوراً صادقة لروح الأدب والبلاغة إلى عهده ؛ والكتاب سجل للأدباء والشعراء

والخطباء حتى عصر الجاحظ وهو ذو قيمة فذة في تاريخ الأدب والأدباء لاسيما المعاصرين للجاحظ ومن سبقوه بقليل ، وقد عنى فيه الجاحظ بتدوين المثل الساخرة من الأدب العربي : شعره وشعره ، وقاده الاستطراد إلى الإمام بكثير من مسائل الأدب والنقد والبيان .

يبدأ الجاحظ كتابه بقصيدة يذكر فيها البيان وشرفه ويم فيها بالكثير من عيوبه الفطرية وسوافها في استطراد جميل . ثم يشرح البيان ويحمل عناصره ، وينذكر البلاغة ومذاهب رجال البيان فيها ، وبين الصلة بين البلية ومظهره ، ذاكراً بلاغة الخطيب وعناصرها وأدواتها ، مما بالكثير من الخطباء ، داعياً إلى قوة الطبع وشرف المعنى وجمال اللفظ وإلى مراعاة شتى المقامات والأحوال ، مبيناً أثر هذه البلاغة في النفس والوجدان ، ويتكلّم على الحديث المردد ومن عابه ومن مدحه ؛ وعلى الصمت : من أشاد به ومن ذمه داعياً إلى أن لا يتمسك بحكمة الصمت حتى لا يورثه ذلك العي والخصر ، ويدعو الأدباء الناشئين إلى أن يعرضوا إنتاجهم الأدبي على أولى الذوق والبيان حتى يعرفوا قدر أنفسهم ومنزلتها في البيان ، كما يتحدث عن السجع : مطبوعه ومتكافئه وعن منزلته الأدبية ، محللاً عناصر الشعر نافياً أن يكون مافق القرآن من كلام موزونه شعراً ، مما بطبقات الشعرا وألقابهم ، وينهى على المتغيرين ، ويسرد أحاديث التوكى والحق سرداً بلرياً ، وبذلك ينتهي الجزء الأول من الكتاب الذي أودع فيه الجاحظ جل ما أورده من بلاغة البيان وعناصرها وألوانها ومذاهبها وأسبابها .

أما الجزء الثاني فتحدث فيه عن الخطابة وأقسامها وأثرها ، وألم فيه بسحر بلاغة رسول الله في أحاديثه وخطبه ، وينظر كثير من جلة الصحابة والسلف الأولين ، وتتكلّم على الحوليات وطبقات الشعراء ومذاهب المطبوعين وأصحاب الصنعة ، كما تكلّم على اللحن واللاحانين والتوكى والحق والمحانين .

وفي الجزء الثالث يرد على الشعوية مطاعنها التي قدحت بها في العرب لاسيما ما نعوه عليهم منأخذ العصا والقوس عند الخطابة وفي مواقف الكلام ، ورد الجاحظ على الشعوية فيه كثير من حرارة الإيمان التي أذكت في دفاعه روح الجدل وقوة المناقشة وسعة التفكير . وينقل الجاحظ كثيراً من حكم النساء ومواعظهن ، وخطب الخوارج وكلاتهم ، وسياسة بنى العباس ودهائهم ، ويتحدث عن رواية الأدب وأتجاهات الرواة وطبقاتهم ، وعن كلام رسول الله وسحر إيجازه وبعده عن مذاهب العرب في شعرها ، وعن أمية رسول الله مع بلاغته وعن مجد الشعر وأثره ومكانته إلى غير ذلك من شتى الآراء ، ويختتم الجاحظ كتابه بهذه الكلمة الجامحة : « وهذا أبقىك آخر ما ألقناه من كتاب البيان والتبيين وزرجم أن تكون غير مقصرين فيما اخترناه من صنعته ، وأرددناه من تأليفه ، فان وقع على الحال التي أردننا والمنزلة التي أملنا فذلك بتوفيق الله ، وإن وقع بخلافها فما قصرنا في الاجتهاد ولكن حرمتنا التوفيق والله أعلم » .

وبعد فكتاب البيان عمرة من ثرات الرجولة المكتملة التي أحاطت بالجاحظ بعد أن ودع شبابه واستقبل عهده الشيب ، وهو لذلك آية من آيات الطبع المتunken والذوق السليم والاحاطة التامة بالبيان وبلغته ، وليس ذلك بكثير على الجاحظ شيخ العربية الفذ وبطلها الكبير .

وأثر « البيان » وقيمه مما يعسر على الباحث تفصيله وإيقاؤه فيها حقه من التقدير والإنصاف ودقة الحكم :

فـكتاب البيان أصل من أصول الأدب وهو في أسلوبه وفي نهجه وفي رواياته وفي آرائه الأدبية خير معين لطلاب العربية والمتخصصين في آدابها .

وقيمه في البيان العربي خطيرة لما أودع فيه من شتى البحوث والآراء في البلاغة وعناصرها وأتجاهاتها ومذاهبها وألوانها وغياراتها وأثرها سواء كانت

هذه الآراء من جمع الجاحظ وروايته وتدوينه أم من ابتكاره ورأيه الشخصي وأتجاهه الأدبي المستقل ، وفيما جمعه الجاحظ من ذلك الكثير مما لا يزال محل إعجاب الباحثين وتقديرهم ، وكفى أن تقرأ فيه : البلاغة كما تحدث عنها صحيفة هندية مكتوبة ، أو كما رأها ابن المفع أو كما تحدث عنها بشر بن المعتري في صحيفة من تحريره وتنميته إلى غير ذلك من شتى الآراء التي كتبها الجاحظ مستقلا بالتفكير فيها .

وإذا كان للجاحظ نفر التلمذة والرواية — في كتابه -- عن شيخ العربية وأدبائها كالأسمعي وأبي عبيدة وابن الأعرابي وابن سلام وأبي العاصي ، وكإبراهيم بن السندي وعبدالكريم بن روح الغفارى ومحمد بن بشير الشاعر ، وكثامة والنظام ، وسوى هؤلاء وهؤلاء ؛ فيجب أن لا ننسى أنه قد كان لعلماء الأدب والبيان الذين جاءوا بعد عصر الجاحظ هذا الفخر نفسه بالتلمذة عليه وعلى كتابه « البيان » :

فابن قتيبة التوفي سنة ٢٧٦ تبع في كتابه « الشعر والشعراء » الجاحظ في مذهبه الأدبي من إشارة الطبع والرونق واللقاء والبعد عن التكلف والاستكراه والتعقيد .

ومؤلف نقد النثر يجد في كتابه أثر الجاحظ ، وهو وإن كان نقد « بيان » الجاحظ في أول كتابه إلا أنه قد تأثر به إلى حد كبير ، فكلامه على أنواع البيان ونظره إليه نظرة واسعة أعم من البيان بالعبارة هو صنيع الجاحظ في كتابه ، ويتكلم على اختيار موقع الكلام وأوقاته و المناسبة للسامعين ومطابقة الكلام للمقام^(١) وتلك آراء الجاحظ ، ويرى أن اللحن يستحسن من الجواري

وأن من الصواب معرفة أوقات الكلام والسكوت وأقدار الألفاظ والمعانى بأن يلبس المعنى ما يليق به من اللفظ ، كما يرى أن من أوصاف البلاغة أن يتساوى فيها المعنى والللغة فلا يكون اللغة إلى القلب أسبق من المعنى ولا المعنى أسبق من اللغة ، وتلك كلها آراء الجاحظ . إلى غير ذلك من كثير من مظاهر التأثر والاحتذاء .

وكذلك دعا الأمـدـى إلى المذهب الأدبـيـ الـذـى دعا إـلـيـهـ الجـاحـظـ في كتابـهـ البـيـانـ .

ودعوة أبي الحسن الجرجاني في وساطته إلى ترك التكافـفـ والاستـسـالـ مع الطبع^(١) ؛ وإلى تقـسـيمـ الأـلـفـاظـ عـلـىـ رـتـبـ المـعـانـىـ هـىـ دـعـوـةـ الجـاحـظـ فـيـ بـيـانـهـ وإن كانت مظاهر التأثر بالجاحظ تبدو معروفة في الوساطة .

وأبو هلال العسكري في « الصناعتين » متأثر بالجاحظ وكثير الإفادـةـ منهـ ومنـ كتابـهـ «ـ البـيـانـ ». وكتاب «ـ الصناعتينـ » سير في السـبـيلـ الـذـى عـبـدـهـ الجـاحـظـ وإنـ عـامـ لـاـ يـدـأـ بـهـ ، وكـثـيرـ مـنـ آرـاءـ الجـاحـظـ نـجـدهـ فـيـ الصـنـاعـتـيـنـ وإنـ كـانـ لـلـصـنـاعـتـيـنـ مـيـزةـ شـرـحـهـاـ وـتـعـلـيقـهـاـ ، وـقـدـ يـنـقـلـهـاـ نـفـسـهـ ؟ـ وـقـدـ يـسـتـدـلـ بـهـ ، وـيـنـقـلـ وـصـيـةـ بـشـرـ بـنـ الـمـعـتـمـرـ وـيـشـرـحـهـاـ ، وـعـلـىـ الـعـمـومـ فـاـلـجـاحـظـ هـوـ الـمـرـجـعـ الـأـوـلـ لـأـبـيـ هـالـلـ .

وكذلك ابن سنان الخفاجـيـ يـنـقـلـ فـيـ كتابـهـ «ـ سـرـ الفـصـاحـةـ » عنـ الجـاحـظـ كـثـيرـاـ .

وعبد القـاهرـ الجـرجـانـيـ شـدـيدـ التـأـثـرـ بـالـجـاحـظـ وـكتـابـهـ «ـ الـحـيـوانـ » «ـ وـالـبـيـانـ » ، يـأـخـذـ عـنـهـ كـثـيرـاـ مـنـ آرـاءـ بـدـونـ ذـكـرـ لـهـ ، وـقـلـيلـاـ مـاـ يـشـيرـ

(١) ٣٠ من كتاب الوساطة .

إليه ؟ فكلام عبد القاهر عن البيان يتجلّى فيه روح الجاحظ ورأيه في أن فضيلة الكلام لنظمه لا لفظه ولا معناه هو روح كلام الجاحظ ، وعبد القاهر ورأيه في السجع متاثر بالجاحظ ؟ وبلاعنة الأنفاظ من أن تكون مألوفة ليست وحشية ولا سوقية دعا إليها الجاحظ قبل عبد القاهر ، وتعريف عبد القاهر للبلاغة هو روح الجاحظ في بيانه ، وإشارته من الكلام ما كان معناه إلى قلبك أسرع من لفظه إلى سمعك مما سبقه إليه الجاحظ وينقل عبد القاهر عن الجاحظ كثيراً ، إلى غير ذلك من مظاهر التأثر الكبير .

ولكتاب البيان كذلك أثره في النقد الأدبي فهو سجل حافل للآراء المختلفة في النقد مما لا يزال إلى الآن موضع البحث والإعجاب .. والجاحظ الذي قد مذاهبه أصحاب الصنعة من الشعراء وأثر عليها مذهب الطبوعين كان يضع بذلك أساساً كبيراً لعلم النقد وتطوره الأدبي .. وعصرنا الحديث يؤمن كل الإيان برأي الجاحظ ويسير في تياره الفكري والأدبي كما يسير على صوته في البيان العربي وببلاغته .

— ٣ —

كان للعرب في حياتهم الأولى ذوق وفهم طبع ، وكانوا بهذا الطبع وذلك الذوق وفي مثل بيئتهم البدوية في غنى عن الشرح والتحليل والتوجيه والتعليق لأحكام النقد الأدبي ولأصول البيان العربي ومذاهبه واتجاهاته . كانوا يسمعون النص الأدبي فيوحى إليهم طبعهم بكل شيء ، ويرون من يسمع منهم ويأخذ عنهم في غنى بذوقه وطبيعته عن كل شيء ، ولذلك بقيت أصول النقد والبيان بعيدة عن البحث والدراسة والتقرير .

وفي ظلال الحياة الإسلامية اختلطت العناصر وتمازجت الثقافات وتحاورت

الطبع والأذواق ، فسرت العدوى في البيئة العربية الخالصة ، وظهرت في مظاهر من اللذة المستحبنة ومن الخطأ المردد في اشتتقاق بعض الكلمات العربية وتصريفها وفي إعرابها وأشكال الحرف الواجبة لها ، فسرت بين علماء الدين والعربية روح من الجد والإقدام والعزيمة التي صممت على تلافي آثار هذه العدوى حتى لا تخسّ العربية في صعيدها وفي كتابها المقدس الحكيم ، وظهرت لذلك الدراسات النحوية ثم اللغوية بمعظمه جاد لا وناة فيه . ييد أن ذلك لم يكن رجال الأدب عن غيابتهم ، ولم يخل بينهم وبين اتجاهاتهم وطبائعهم ، فكثر النقد الأدبي ودخلته روح جديدة من البحث والتوجيه والتعليل ، وتكونت من ذلك أصول أدبية موجزة لها قيمتها في الأدب والنقد والبيان .

وبعد أن أشبع الفكر الإسلامي رغباته من البحث والدراسة في تقويم اللسان العربي وتصحيح الملاكت العربية في النطق واللهمجة ، اتجه رجال العربية — مع مساراتهم للدراسات العربية واللغوية — إلى الدراسات الأدية والبيانية — حرصاً على إرضاء ملكتهم وأذواقهم وعشياً مع التطور الفكري والترف العقلي في دراسة العربية وأدابها ، ومسيرة لروح البحث المتجلية في الثقافات الأخرى التي امرتجت بالثقافة الإسلامية ، والتي كان لها الأثر والخطر في إثارة مشكلات الأدب والبيان ، وفي بحث عناصر بلاغة الكلام ، وفي توجيه أذهان الكتاب والأدباء إلى المجدى المقبول من الأساليب وطرق الأداء وفي التفكير والمعنى ، وفي مراعاة شقى المقامات وسائر الأحوال التي يجب على الأدب والخطيب والكاتب والشاعر مراعاتها والإلمام بها . وكانت عناصر الثقافة البينية والأدية إذ ذاك تتجلى في طبقتين :

(١) طبقة رواة الأدب العربي من البصريين والكوفيين والبغداديين .
الذين كانوا يروونه إشباعاً لهم فطرهم وأدواتهم الأدية العربية الحالصة ، من
أمثال : خلف والأصمى وأبي عبيدة وأبي زيد ويعيى بن نجم وعمرو بن كركمة
وابن سلام ، وأستاذهم أبو عمرو بن العلاء أعلم الناس بالعرب والعربية^(١) ومن
عامة رواة الأدب والبيان الذين لا يقفون إلا على الألفاظ المتخيرة والمعانى المتنجية ،
وعن الألفاظ العذبة والخارج السهلة والديباجة الكريمة ، وعلىطبع المكن
والسبك الجيد ، وعلى كل كلام له ماء ورنق ، وعلى المعانى التي إذا صارت في
الصدور عمرتها وفتحت للسان باب البلاغة — كما يقول الجاحظ — دون
التحويين الذين ليس لهم غاية إلا كل شعر فيه إعراب ، والأخباريين الذين
لا يقفون إلا على كل شعر فيه الشاهد والمثل ، واللغويين الذين لا يرون إلا كل
شعر فيه غريب^(٢) . وبجوار هذه الطبقة الشعراء الذين طارت شهرتهم في آفاق
الأدب العربي أمثال ابن هرمة وبشار وصالح بن عبد القدوس وأبي نواس وأبي
العتاهية والسيد الحميري وأبان اللاحق ومنصور التمري وسلم الخاسر وابن أبي
عيينة ويعيى بن نوفل وخلف بن خليفة ومحمد بن بشير والعتابي وسلم وأبي
تمام^(٣) ، وغيرهم من الخطباء ، ورجال الأدب والبيان ، من بيت بني هاشم
وبني العباس ومن رجال الفرق الأدية والسياسية والدينية لاسمها المعزلة
وفرق المتكلمين الذين رأهم الجاحظ فوق أكثر الخطباء وأبلغ من كثير من
البلغاء^(٤) .

(١) ٢٠٦ / ١ البيان . (٢) ٢٢٤ / ٣ البيان . (٣) ٥٤ / ١ البيان .

(٤) ١٠٦ / ١ البيان .

(ب) طبقة الكتاب الذين لم ير الجاحظ قوماً قد أ مثل طريقة في البلاغة منهم ، والذين التمسوا من الأنفاظ مالم يكن متوعراً وحشياً ولا ساقطاً سوياً^(١) ورأى الجاحظ البصر بهذا الجوهر من الكلام فيهن أعم^(٢) وحكم مذهبهم في نقد^(٣) البيان ، وكان جلهم من عناصر أجنبية من الفرس والروم والسريان والقبط من الذين فهموا لغاتهم وبالغتهم ثم قرءوا البيان والبلاغة العربية وآدابها وأخذدوا يحدثون في اللغة العربية مذاهب جديدة في الكتابة والأدب والبيان . ويدعون إلى آراء خطيرة تمس النسق الأدبي وترضى اتجاهات الحضارة والترف العقلي والاجتماعي الذي دخل البيئة العربية منذ بدء القرن الثاني ، كما أخذوا يلقنون مذاهبهم الأدية العامة لتلاميذهم والمشائخين لهم من شدة الأدب كما ترى في حاضرة بشر بن المعتمر المعربي م سنة ٢٠٥ هـ في أصول البلاغة التي يقول الجاحظ عنها : إن بشراً من بابراهيم بن جبلة بن مخرمة وهو يعلم الفتىان الخطابة فوقف بشر ، فظن إبراهيم أنه إنما وقف ليستفيد أو ليكون رجلاً من النظارة فقال بشر : أضرربوا عما قال صحفاً واطوروه عنه كشحاً ، ثم دفع إليهم صحيفة من تخييره وتتميقه في أصول البلاغة وعنابر البيان^(٤) ، ومن رجالات هذه الطبقة أبو العلاء سالم مولى هشام بن عبد الملك وعبد الحميد الكاتب أو الأكبر كما يقول الجاحظ^(٥) ، وعبد الله بن المتفع وسهل بن هارون والحسن بن سهل والفضل بن سهل ويحيى بن خالد وجعفر بن يحيى وأبيوبن جعفر وأحمد بن يوسف ومحمد بن عبد الملك الزيات وعمرو بن مسعدة وسوادهم من كتاب الدولة الذين صعدوا بهم وبالغتهم إلى أرقى المناصب في الخلافة الإسلامية ، وكان لهذه الطبقة

(١) ١/١٠٤ (٢) ٣/٣٢٥ (٣) ١/٢٤٠ (٤) ١/١٠٥ (٥)

١/١٥١

أثرها في بحث عناصر البيان وبلاغة الكلام ورسم المذاهب الأدبية التي توأم ذوق بيئتهم وعصرهم مما نراه مبشوّثاً في كتاب البيان والتي لا تخرج عن أحكام الذوق الأدبي السليم ولا يعتمد أصحابها فيها مذاهب العلماء في الشرح والتحليل.

وظهر الجاحظ والبلغة العربية تفيس سحراً وقوة وروعة ، سواء في خطب الخطباء وشعر الشعراً ورسائل الكتاب ومحاضرات المحاضرين وجدل المجادلين. كما ظهر وعناصر البيان العربي تكاد تختطف في طفوتها نحو الغاية وتسير في هدى العلم والذوق إلى منزلتها من الوضوح والتميز والاستقلال ، فدخل الجاحظ المعمدة وتوسط الميدان وسار أبهأ أبطاله العلميين .. أما الجاحظ في بلاغة بيانه وجلاة أسلوبه وحلوه منطقه واستقلاله بمذهب خاص في الكتابة والبيان فهو في ذلك ليس له نظير ولا ينكره عليه أحد ، وبحق ما وُسِّمَ بشيخ الكتاب .. وأما الجاحظ في وضع أسس البيان وعناصر البلاغة العربية فهذا ما نريد أن نعرف أثره فيه .

خدم الجاحظ البيان العربي خدمة لا تقدر ، بالكتابية — في كتبه — في شقى بحوثه وجمع مختلف الآراء والمذاهب في عناصره وألوانه ، ولم نعلم أن باحثاً أفرد البيان العربي بتأليف قبل الجاحظ ، إنما كان كل ما هنا لك آراء مبسوطة متفرقة لـ كثير من رجال البيان والأدب ، وكانت خسارة البيان في عدم تدوينها تكاد تكون فادحة بالغة منهاها ، ومانجده في الكتاب لسيويه ومجازات القرآن لأبي عبيدة والشعر والشعراء لابن سلام فاما هو قليل من كثير إذا قيس بما جمعه الجاحظ في كتبه ومؤلفاته ، نعم لا يمكن لأى باحث أن ينكر حقيتين هامتين : أولاهما أن الجاحظ أظهر من أفرد البيان بعناء العام بتأليف في كتابه الكبير « البيان والتبيين » ، وثانيتهما أن له فضل جمع مختلف الآراء والمذاهب فيه ، والجمع والاحصاء أول خطوات البحث والابتكار والتجديد ، ومنزلة العالم

في الجمع لا يمكن الغض منها أو الاستهانة بها ، وإذا قرأت كتب الجاحظ لاسمه « الحيوان » و « البيان » عرفت منزلة الجاحظ في هذا السبيل . ومن الغريب أن نرى شخصية الجاحظ واضحة فيها يجمعه وضوحاً فيها ينكره من آراء ومذاهب بعض كثيرون من العلماء والباحثين .

والجاحظ فوق أثره الكبير في جمع آراء رجال البيان والبلاغة في مذاهبهما وعناصرها في كتابه « البيان » على الحصوص ، له وراء ذلك فضل خاص وجهد مستقل فيه ، فقد استقل ببحوث جديدة صبغها بشخصيته واستمدتها من عقليته وثقافته وعرفت له وحده دون سواه من الباحثين في البيان العربي وقواعده ، وقبل أن نفصل ذلك كله نتساءل : ما هو البيان الذي تريده ويعنيه الجاحظ في كتابه « البيان والتبيين » ؟

لاشك أن الجاحظ لم يعن بالبيان ذكر قواعد البلاغة العربية وأدائها في ألفاظها وأساليبها ومعانيها كما فهم مؤلف نقد النثر وتقدّم على صوّره الجاحظ في كتابه البيان حيث يقول : « أما بعد فإنك ذكرت لي وقوفك على كتاب عمرو بن بحر الجاحظ الذي « سماه البيان والتبيين » وأنك إنما وجدته قد ذكر فيه أخباراً منتخلة وخطباً منتخبة ولم يأت فيه بوصف البيان ولا أتي على اقسامه في هذا اللسان ، وكان عندما وقفت عليه غير مستحق لهذا الاسم الذي نسب^(١) إليه »

ولا شك أن أبا هلال العسكري كان أدنى إلى الإنفاق حينما نوه في كتابه الصناعتين بكتاب « البيان » وذكر خطورته كمؤلف من مؤلفات البيان العربي ، وإن كانت أبحاثه في البيان موجزة مفرقة^(٢) ، فهو بدون شك ومهمها أردنا بكلمة

(١) ص ١ نقد النثر (٢) ٧٦٦ الصناعتين

البيان من معان مؤلف من مؤلفات البيان ، ولا يضيرنا بعد ذلك إن كانت بخوته في البيان مجلمة أو مفصلة مجموعة أو مفرقة ، ونخن على كل حال في الرأى مع أبي هلال .

ولا شك أيضاً أن ابن شهيد حين ذهب إلى أن كتاب «البيان للباحث» لم يكشف فيه مؤلفه عن وجہ تعلم البيان ليرى القارئ كيف يكون وضع الكلام وتوزيل البيان وكيف يكون التوصل إلى حسن الابتداء وتوصيل اللفظ بعد الاتماء ، وأن الباحث استمسك بفائدة وضمن بما عنده غيرة على العلم وشحها بشمرة الفهم ^(١) قد ظلم الباحث وكتابه وحكم عليه حكمه متأثراً باتجاهه هو في البيان الذي اتجه فيه ناحية تطبيقية حتى كما يقول يعلم الشجاذ الأسلوب التي يستدر بها عطف الناس ^(٢) . فابن شهيد حين أراد أن يكون كتاب «البيان» كتاباً يرسم فيه مؤلفه طرق الأداء ويبعد سبل التعبير عن مختلف الأغراض التي تؤثر في عقول الناس وعواطفهم ، قد ظلم الباحث مرتين : ظلمه حين تناهى ما كتبه وما جمعه الباحث في رسم المذاهب الأدبية المختلفة في الأداء والتعبير ، وظلمه مرة أخرى حين حكم فيه اتجاهه هو ونقده على صوته وقاده كتابه بقياسه .

وعلى كل فالباحث إنما أراد بالبيان ما كشف لك قناع المعنى وھتك الحجب دون الضمير حتى يفضي السامع إلى حقيقته ^(٣) ، وأراد ما أراده جعفر بن يحيى من البيان ، وهو أن يكون الاسم يحيط بعنانك ويجل عن مغراك

(١) الزوابع والتوابع ، والذخيرة (٢) الذخيرة (٣) ١/٦٨ البيان

وتحرجه من الشركة ولا تستعين عليه بالفكرة والذى لا بد منه أن يكون سلما عن التكاليف بعيداً من الصنعة بريثاً من التعقيد غنياً عن التأويل^(١) ، أراد به ساحر الأدب ورائمه من ثر ونظم وأسجاع ورسائل وخطب ومقالات وأحاديث وحجاج ، وأراد به أمثل الأساليب وأقوم الألفاظ التي تقرب ماغمض من المعنى وتوضح ما خفي من الأفكار ، ذاكراً معها أصحابها من أولى اللسن والخطابة والبلاغة في المنشور والمنظوم ، ولذلك كان كتابه أخباراً متخللة وخطباً منتخبة كما يقول مؤلف نقد النثر ، والباحث لا يكتفى بذلك وحده بل يذكر المذاهب الأدبية العامة في عصره وقبل عصره في النقد والأدب والبيان كلما دعا إليها داع أو ألمت بها مناسبة ، ويذكر في سياق ذلك آراءه الأدبية التي يؤثرها ويدعوها إليها في شئ من الإجمال والإيجاز وفي مواضع متفرقة من كتابه كما يقول أبو هلال .

— ٤ —

ارتباً بعض الباحثين المعاصرين في شخصية الجاحظ في كتابه البيان ، ورأى أنها تكاد تكون معدومة فيه^(٢) . وهذا موضع مناقشة هذه الفكرة الجائرة . إن من يمعن في كتاب «البيان» يؤمن معى إنما جاز ما يدعى مافى هذا الرأى من جور على الجاحظ وغبنية لكتابه ، فشخصية الجاحظ في كتابه البيان ليست معدومة ولا ضعيفة ، بل نراها قوية مهيمنة ونلمسها في ثناياه في مظاهر متعددة :

(١) ١/٨٦٩٨٥

(٢) ص ٧ مقدمة نقد النثر

فهي فيما يذكره الباحث من أدب ورواية ، وفيها يسرده من آراء رجال البيان العربي في البلاغة وعناصرها ومذاهبها ، ويكتفى لظهورها في هذا المظهر بصبغ شخصية الباحث لهذه الروايات بصبغته ، وهضم عقليته لها وإخراجها في أسلوبه الساحر ، وفي استطراده الفاتن العجيب ، وفي سعة تامة وإحاطة كبيرة باللغة والأدب والبيان .

وهي في تعليقه على هذه الروايات والآراء ، وفي نقده لها وحكمه عليها ، ولن نختص من ذلك نقده للآراء العامة في الأدب وما يتصل به ، مما نراه في تعليقه على رأى الأهم في الأحنف بن قيس (١) ؛ وفي موافقته لرأى أبياس في حمد إعجاب الرجل بقوله (٢) ، وفي تعليقه على الحكمة القائلة : قيمة كل أمرىء ما يحسن (٣) ، وفي ثنائه على كلام بلغة محمد بن علي (٤) ؛ وفي نقاده لرأى في تعليل تهيب عمر في خطبة النكاح (٥) ؛ وفي مناقشته لكلامه عن ابن الزير (٦) ؛ وفي نقاده لمن يستحق المعلمين ورعاة الغنم (٧) ؛ وفي نقاده لرأى من يضع الحبشة مع الأمم العربية في الثقافة (٨) ؛ وفي نقاده رواية خطبة رويت لمعاوية (٩) إلى آخر ما فيه من التعليق والنقد في هذا الباب . إنما نريد نقاده لما يتصل بالبيان من آراء ومذاهب نفس صمم البلاغة العربية ، ولا بأس أن نعد بعض هذه التعليق والتقويد .

أشد خلف الأحرم الباحث :

وبعض قريض القوم أولاد علة يكدر لسان الناطق المتحفظ

(١) ٥٧ و ٥٨ . ١ / ٨٢ . (٢) ١ . ١ / ٧٣ . (٣)

(٤) ١ / ٧٤ . ٠ . ١ / ١٩٢ . (٥) ١ / ٩٢ . ٠ . ١ / ٧٤ .

(٦) ٠ . ٢ / ٥٧ . (٧) ١ / ١٤٣ . ٠ . ١ / ١٧٤ . (٨)

فعلم الجاحظ على هذا البيت تعليقاً جميلاً ، فالشعر «إذا كان مستكرها وكانت الألفاظ البيت من الشعر لا يقع بعضها مماثلاً لبعض كان بينها من التناقض ما يبين أولاد العلات . . . وأجود الشعر ما رأيته متلائم الأجزاء سهل المخارج ، فيعلم بذلك أنه أفرغ إفراغاً جيداً وسبك مبكراً واحداً ، فهو يحرى على اللسان كما يحرى على الأذهان^(١)» وذلك تقرير لبلاغة الألفاظ والنظم ولتناقض الحروف والكلمات سبق إليه الجاحظ عبد الفاهر وشيعته والسكاكى ومدرسته بقرون .

ويرى بلينج أن بلاغة الكلام في أن يسابق معناه لفظه ولفظه معناه ، فلا يكون لفظه إلى سمعك أسبق من معناه إلى قلبك ، والجاحظ يبني على هذا الرأى وبختيه^(٢)

ويرى ابن المفعع أنه يجب أن يكون في صدر كلامك دليل على حاجتك ، كما أن خير أبيات الشعر البيت الذي إذا سمعت صدره عرفت قافيه (١٩١/١ بيان) ، فيشرح ذلك الجاحظ ويدلى برأيه فيه^(٣) ، مقرراً بلاغة الاستهلال تقريراً ليس بعده من غاية .

والجاحظ قد معجب ببلاغة الكتاب ، يتجلّى ذلك في نقده لمذهبهم الأدبي في الكتابة والبيان^(٤) ، وهو يرى أن حديث الأعراب الفصحاء بالغ الغائية في الإمتاع ، وليس أفقن للسان ولا أجود تقويمًا للبيان^(٥) منه ، كما يعجب ببلاغة المتكلمين والنظرارين ويراهם فوق أكثر الخطباء وأبلغ من كثير من البلغاء^(٦) وذكر الجاحظ رأى إبراهيم بن محمد في البلاغة وأنه يكفي من حظها ألا

(١) ١/٦٢ (٢) ١/٩١ (٣) ١/٩٢ (٤) ١/١٠٥ (٥) ١/١١٠ (٦) ١/١٠٦

٣/٢٢٥٩١/١٠٥

بُؤْنَى السامِعِ مِنْ سَوْءِ إِفْهَامِ النَّاطِقِ وَلَا النَّاطِقِ مِنْ سَوْءِ فَهْمِ السَّامِعِ ، ثُمَّ أَشَادَ بِهِ وَأَثْنَى عَلَيْهِ (١/٧٥) .

وَاحْتَلَفَ عُلَمَاءُ الْبَيَانِ فِي الْخَطَابَةِ وَهُلْ يَسْتَجَادُ فِيهَا الْإِشَارَةُ وَالْحُرْكَةُ؟ فَذَهَبَ النَّظَامُ إِلَى اسْتَجَادَتِهَا ، وَجَعَلَهَا رَجُلًا كَأَبِي شَمْرِ عَيَّا فِي الْخَطَيبِ ، وَالْجَاحِظُ يَذَكُّرُ ذَلِكَ وَيَعْيِلُ إِلَى رَأْيِ أَسْتَاذِهِ النَّظَامِ مُحَللاً رَأْيَ أَبِي شَمْرٍ وَيَرْجِعُهُ إِلَى صَفَاتِهِ الْخَلْقِيَّةِ وَالنُّفُسِيَّةِ مِنَ الْوَقَارِ وَالْتَّزَمَتْ (٦٩ وَ ٧٧ وَ ٧٨) .

وَيَخْتَلِفُونَ كَذَلِكَ فِي شَيْءٍ آخَرَ يَعْسُنُ الْخَطَيبُ وَالْبَلِيجُ ، فَهُلْ السُّمْتُ وَالْجَمَالُ مِنْ عَامَ آلَةِ الْبَلِيجِ أَوْ لَا؟ يَوْرُدُ الْجَاحِظُ ذَلِكَ وَيَذَكُّرُ بِتَفْصِيلِ رَأْيِ سَهْلِ بْنِ هَرْوَنَ فِي عَدَمِ عَدْهَا مِنْ أَدْوَاتِ الْبَلَاغَةِ (١/٧٦) ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْجَاحِظَ كَانَ يَدَافِعُ عَنْ نَفْسِهِ بِمَا أُورَدَهُ وَفَصَّلَهُ فِي ذَلِكَ الْمَوْضُوعِ .

وَكَثُرَةُ الْكَلَامِ يَرَاها بَلِيجُ كَايِسُ خَيْرَا وَبَلَاغَةً ، وَلَكِنَّ الْجَاحِظَ يَرْدِعُهُ ، لِأَنَّ لِلْكَلَامِ غَايَةً ، وَلِنَشَاطِ السَّامِعِينَ نَهَايَةً (١/٨٢) .. وَكَذَلِكَ إِعادَةُ الْحَدِيثِ مِنَ الْعُلَمَاءِ مِنْ ذَمَّهُ وَمِنْهُمْ مِنْ حَمْدِهِ وَمِنْهُمْ مِنْ جَعَلَ لَحْمَهُ مَوَاضِعَ وَأَسْبَابًا ، وَالْجَاحِظُ يَتَكَلَّمُ فِي ذَلِكَ وَيَدْلِي بِرَأْيِهِ فِيهِ وَيَجْعَلُهُ عَلَى قَدْرِ الْمُسْتَمِعِينَ لَهُ وَدَرَجَاتِهِ الْعُقْلِيَّةِ ، وَيَعْلَلُ سُرُّ مَا فِي الذِّكْرِ الْحَكِيمِ مِنْ إِعادَةٍ وَتَكْرِيرٍ (٨٤ وَ ٨٥) .

وَالْجَاحِظُ يَرْوِي وَصَفَ ثَمَامَةَ بْنَ أَشْرَسَ بَلَاغَةً جَعْفَرِ بْنِ يَحْيَى (١/٨٥) ، وَيَصِفُ هُوَ بَلَاغَةً ثَمَامَةَ (١/٨٩) ، وَيَصِفُ بَلَاغَةً بَلِيجٍ يَحْذَرُ مِنْ سُرُّ الْكَلَامِ وَأَثْرِهِ وَيَدْعُو إِلَى اجْتِنَابِ السُّوقِ وَالْوَحْشِيِّ وَإِلَى أَنْ لَا يَجْعَلَ الْأَدِيبَ هُمَّهُ فِي تَهْذِيبِ الْأَلْفَاظِ وَشَغْلَهُ فِي التَّخْلُصِ إِلَى غَرَائِبِ الْمَعَانِي (١/١٧٧ وَ ١٧٦) . وَالْجَاحِظُ هُوَ نَفْسُ هَذَا الْبَلِيجِ . وَكَثِيرًا مَا يَتَكَلَّمُ فَيَخْرُجُ آرَاءُهُ فِي مَعْرِضِ الرِّوَايَةِ عَنْ

سواء لغرض ستعلمـه بعد حين ؟ وذلك كله يستحق الدراسة والإمعان ، لأنـه يمس عناصر البيان وبلاعـته .

والخطبة يستحسن أن يكون فيها آى من القرآن أو بيت من الشعر أم لا ؟ يذكر ذلك الجاحظ ويروى مذاهب البلغاء فيه (١/٩٣) ، وينـذـرـ أنـهـ الطـوـالـ وـمـنـهـ الـقـصـارـ ، وـأـنـ لـكـلـ مـوـاضـعـ تـلـيقـ بـهـ (٢/١٩) .

ويرى العتـابـيـ أنـ كـلـ مـنـ أـفـهـمـ حـاجـتـهـ فـهـوـ بـلـيـخـ ، فـيـذـكـرـ الجـاحـظـ ذـلـكـ وـيـحـلـلـهـ (١/١٢١) .. والـصـمـتـ يـحـمـدـهـ قـوـمـ وـيـذـمـهـ قـوـمـ (١/١٨٣ ، ١٤٦ - ١٤٣) .. والـجـاحـظـ يـقـفـ مـنـ هـؤـلـاءـ وـهـؤـلـاءـ مـوـقـفـ النـاقـدـ الـحـصـيفـ ، فـيـنـاقـشـ رـأـيـ منـ آـثـرـ الصـمـتـ (١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ٢٠٥ جـ ١) .. وـيـدـلـيـ بـرأـيـهـ هوـ فـيـ قـوـةـ وـرـوعـةـ ، دـاعـيـاـ إـلـىـ أـلـاـ يـتـمـسـكـ الـبـلـيـخـ بـحـكـمـةـ الصـمـتـ مـادـامـ يـحـمـدـ الـقـوـةـ وـالـقـدـرـةـ وـالـمـلـكـاتـ الـبـيـانـيـةـ الـمـوـاتـيـةـ (١/١٤٧) .

والـشـاعـرـ أـوـ الـبـلـيـخـ قـدـ يـسـتـطـيـعـ فـنـاـ مـنـ فـنـوـنـ الـبـيـانـ وـيـجـيدـ فـيـهـ دونـ فـنـ آخرـ ، وـرـأـيـ بـعـضـ الـشـعـرـاءـ حينـ سـلـواـ عنـ عـدـمـ إـحـسـانـهـمـ فـيـ بـعـضـ أـنـوـاعـ الشـعـرـ وـفـنـوـنـهـ أنـ ذـلـكـ لـيـسـ مـرـجـعـهـ قـصـورـاـ فـيـ مـلـكـاتـهـ أـوـ عـجزـاـ فـيـ مـقـدـرـتـهـ الـأـدـيـةـ ؛ وـالـجـاحـظـ يـنـاقـشـهـمـ وـيـفـيـضـ مـعـهـمـ فـيـ الجـدـالـ ذـاهـبـاـ إـلـىـ أـنـ الرـجـلـ قـدـ يـكـونـ لـهـ طـبـعـ فـيـ فـنـ مـنـ فـنـوـنـ الـأـدـبـ دونـ فـنـ وـفـيـ بـابـ دونـ بـابـ (٥١ ، ١٥٠ ، ١٥١ جـ ١) .

وـبـلـاغـةـ الـمـتـقـعـرـينـ مـنـ الـلـغـويـنـ وـالـنـحـوـيـنـ يـسـتـسـجـبـهـاـ الـجـاحـظـ وـيـنـقـدـهـاـ وـيـرىـ أنـ نـهـجـهـمـ فـيـهـاـ لـيـسـ مـنـ أـخـلـقـ الـكـتـابـ وـلـاـ آـدـابـهـ (١/٢٤٠) .

وللشعيين رأى في العرب وبيانهم ، والجاحظ لا يدعهم دون أن يحاسبهم وبناقشهم ويرد عليهم في قوة وحرارة دفاع ، وفي كل ما أخذوه على العرب ، لاسيما ما يمس البيان والبلاغة بوجه خاص (٣/١٦٥)

ويرى بعض الباحثين أن أدلة الكتابة وفرض الشعر كانت في رسول الله (ص) معدومة ، فبناقش الجاحظ رأيهم ذاهبا إلى أنها كانت في رسول الله تامة ، ولكن (ص) صرف تلك القوى إلى ما هو أذكر بالنبوة ، وأراد أن لا يكون للشاعر متعلق عما دعا إليه ، وأنه (ص) لما طال هجرانه لفرض الشعر وروايته صار لسانه لا ينطق به ، والعادة توأم الطبيعة (٣/٢٣١ و ٢٣٠) ؛ ونحن نستجيد رأى الجاحظ كل الاستجادة ؟ وعلل الجاحظ أمية رسول الله وعدم قرضه الشعر في إفادة وقوف بيان (٢/٢٢٨) ، وأدللي برأيه في قوله (ص) : نحن عشر الأنبياء بكاء (٣/٢٧٦) .

وأخيراً فهذه هي شخصية الجاحظ في بعض ما ناقش فيه آراء رجال البيان وهي لعمري شخصية قوية مميزة لا تدعك حتى تؤمن بالجاحظ وثقافته ومذهبه واتجاهه في الأدب والبيان .

وللجاحظ فوق ذلك كله شخصية الباحث في أصول البيان العربي :

- ١ - فالجاحظ أظهر من تكلم في البيان وحاجته إلى التبيين والسياسة والترتيب والرياضة وإلى تمام الآلة وإحكام الصنعة ، وإلى سهولة المخرج وجهارة النطق وتمكيل الحروف وإقامة الوزن وأن حاجة الكلام إلى الحلاوة كحاجته إلى الجزالة . وأن ذلك من أكبر ماتسماه به القلوب وتزين به المعاني (١/٣٠) ولذلك فقد تحدث عن عيوب النطق وآفات اللسان (٣١ و ٣٣ و ٤٤ و ٤٦ - ٥٨ - ٦٢ و ٦٦ و ٦٧ ج ١) ، وتكلم على تنافر الحروف والألفاظ (٦٢ -

(٦٤ ج) ونادى بضرورة تجنب البلين الفاظ المتكلمين (١٠٦ - ١٠٨ ج) وبترك الوحشى والسوق (١١٠، ١٧٦ ج) وكراهة المذر والتکاف والتعميد والتغير والإسهاب والفصول (١٤١ و ٢١، ٣٣٩ و ١٤١ ج)، ونفي الكلام الملحون عن أن يكون من البلاغة (١٢١ - ١٤٤ ج) متحدثاً عن اللحن واللاحانين (١٥٥ - ١٥٤ ج) . . . وذكر البيان وأن مداره على الأفهام (١/٦٨) والوضوح مع شرف المعنى وبلاعنة اللفظ وصحة الطبع والبعد عن الاستكراه والتکاف ومع قوة التأثير وسحر البيان (٧٣ و ٧٥ و ٨٩ ج) وأن يكون الكلام موزوناً أصيـبـ بهـ مـقـدـارـ الـحـاجـةـ (٦٢، ١٦١ ج) مع العارضة واللسن (١٣٠، ١٦٣ ج) ومع ترك الاسراف في الصنعة والتهذيب (١/١٧٦) ومع استعمال المبسوط والمقصور في موضع البسط القصر (٢/٢٨١) ومع الطبع المتمكن والديباجة الكريمة وللباء والرونق (٢٢٤ و ٢٢٥ ج ٣) ومتى شاكل اللفظ معناه وأعرب عن فحواء وكان لتلك الحال وفقاً ، ولذلك القدر لفقاً ، وخرج من سماحة الاستكراه وسلم من فساد التکاف والفضول والتعميد، حجب إلى النقوس واتصل بالأذهان وهشت اليه الأسماع وخف على الألسن وشاء في آفاق . وكثيراً ما يكرر الجاحظ اصطلاحات أدية خاصة مثل «صناعة الكلام» (٦٩ و ٢٣٠ ج) وصناعة النطق (٤٨ و ٦٧ و ٢٠٩ و ٢٤٢ ج) وهو يعني بذلك هذا اللون الخاص من البيان البلاغي الذي يرسم مناهج الأداء .

يعنى بذلك هذا اللون الخاص من البيان البلاغى الذى يرسم مناهج الأداء .
وعنى الجاحظ أكثر ما عنى بالخطابة فأطال الكلام فى أوصافها وعناصرها
وأدواتها ومظاهرها وفي هيئة الخطيب وسمته ، وذكر عيوبها وآفاتها ، ودعا
الخطيب إلى مراعاة شق المقامات والأحوال ، وإلى أن يطيل حيث يجب الاطالة
ويوجز حيث يجب الإيجاز ، وذكر أكثر أعلامها ورجالها حتى عصره ، كما تكلم
على رسالة الخطيب وأثرها في نفسه : وأورد من الخطب القصار والطوال الكثير

وتكلم على النثر والحادية والكتابة : بلاغتها وعناصرها ومذاهب الكتاب الأدبية فيها ، وعلى سحر الحديث المعاد ، والسبع مطبوعه ومتكلفه وبلاحة المطبوع منه ، وعلى اللحن وبدء ظهوره واللحانين ، وكثير من المثل في لحنهم ، وذكر الحكم والمواعظ والزهد والدعوات السياسية والدينية وكثيراً من مثلها ، وتكلم على رواية الأدب وطبقات الرواية من نحوين ولغوين وإخباريين وأدباء وأصحابهم في الرواية .

كما ذكر الشعر وأثره وخطره وألوانه وطبقات الشعراء؛ وتحدث عن مذاهب المطبوعين وأصحاب الصنعة منهم ، وعن الحوليات ورجالها ، وذكر بعد كلام الله ورسوله عن الشعر ، ومكانة الشعر والشعراء في الجاهلية وكيف غلبتهم الخطابة أخيراً بعد التكسب بالشعر وكثرة الشعراء ، وحتم على الأدباء الناشئين عرض ثمارتهم الأولى على أولى العلم ورأى أن اجتماع الشعر والرجز والخطابة قليل ، وقلما يتبناه الإنسان في أكثر من فن واحد منها ، وأن الشعر والغناء والنادرة مما يستجاذ أطرافها دون أوساطها ، وتكلم على استواء الشاعرية واختلافها إلى غير ذلك مما يتصل بصييم البيان ، وما رأاه متفرقاً في الأجزاء الثلاثة من كتاب البيان

٢ — ودعوة الملاحظ في كتابه «البيان» — وفي موضع متفرقة منه لا سيما الجزء الأول من كتابه الكبير — إلى مذهب أدبي جديد مستمد من عقليته وثقافته وبيشه : هي المظهر القوى من مظاهر شخصية الملاحظ الواضحة في كتابه البيان والتبيين. ويعكتنا إرجاع هذا المذهب إلى عناصره الأولى من : سحر اللفظ وتلاؤم الحرف؟؛ ووضوح ؟ المعنى وترك التكلف والتعقيد والاغراب والوحشية والسوقة؟؛ ومراعاة المقام وإصابة الغاية ، مع الحذق والرفق والتخلص إلى حبات القاوب وإصابة عيون المعاني في سحر إيجاز ، ومع البعد عمّا يكرهه من مظاهر مذمومة في البيان مما يتعلّق بخلق البليغ وخلقه أو طبعه وزيه ، ومع الحرص على صبغ ذلك كله بصبغة الرجل وأسلوبه وظهور شخصيته وأثره فيه ، ومع مسيرة

الأديب للحركة الفكرية العامة في بيته ، ومع الحرص على إثارة نشاط السامعين والقراء والاحتيال عليه ، بالفكاهة الجميلة ، والاستطراد الساحر ؛ وبراعة الأسلوب وسحره وقوته ، وبالرواية الكثيرة لأعلام الأدب والبيان التي تلقى في روع السامع والقارئ ، روح المحبة والاعجاب بهم والمُؤلف ، وبناقشة الآراء التي تستحق المناقشة والنقد مما يجعل السامع والقارئ متطلعاً مسيراً للمُؤلف في اتجاهاته الفكرية والأدبية ، إلى غير ذلك من عناصر هذا المذهب الأدبي التي ترجع إلى المعنى والأسلوب دون حرص على ترف البيان أو طلب لشئ ألوان البديع إلا إذا طلبها الطبع واستدعها المقام . ومن الجدير باللحظة أن كثرة الرواية في كتاب الجاحظ التي رآها بعض الباحثين المعاصرين من أسباب ضعف شخصيته إنما هو غرض قصد إليه الجاحظ وأراده ، ليشعر القارئ بروحه ويؤمن بما يوجهه المؤلف إليه من آراء وأفكار ، وليكتسب به رضاه وتقديره واعجابه . ولا أحيلك في فهم مذهب الجاحظ ذلك على صفحة من كتابه ، فاقرأ أي صفحة وعلى الأخص الجزء الأول من هذا الكتاب ، فستؤمن بما ذكرت .

٣ — وقد ظهر الجاحظ في عصر شاع فيه اتجاهان أدبيان مختلفان : اتجاه يرمي إلى الظهور بعظمة البداءة التقليدي في الأداء والتعبير فيؤثر الغريب من الألفاظ والمعجمى من الأساليب متناسياً روح العصر وذوقه ، واتجاه آخر تأثر بالحياة السياسية والاجتماعية وبألوان الحضارة في العيش والتفكير ، فمال إلى رقة الأسلوب وسهولته ، مع حرص على ارضاء الطبع والذوق ؛ وشاهد الجاحظ هذه التيارات الفكرية والأدبية المتنوعة وعاصرها ولكنَّه مال بطبيعته وذوقه إلى الاتجاه الأخير ، وكتابه البيان كله دعوة إلى هذا الرأي ، فهو حيناً يشيد بأدب الكتاب ومذهبهم في البيان (١ / ١٠٥) ، وحينما يكرر الدعوة إلى الوضوح والافهام ومسيرة الذوق والطبع (٣ ج ٢٢٥ و ٢٠ ج ٧٣) ، وحينما ينفرد مذاهب الصنعة في الشعر (٢ ج ٢٦ ، ٢٥ ، ٢١ و ١ ج ١٥٠ ، ٥٤) وحينما

يدعو الى ترك التكليف والتعقيد والتعغير وايشار الى اساليب السمحنة الكريمة
الساحرة (١١٠ ج ٢٠ و ٢١ ، ٢٠ ج ٢٢٤ و ٣ ج ٣) .

٤ - وتتكلم الباحث عرضا على ألوان كثيرة من البيان ، وحلل كثيرا
من أساليبه البينية :

ذكر البديع ، حينا ذكر بعض مثله وأساليبه ، ورأى أنه مقصور على
العرب ، ومن أجله فاقت لغتهم كل لغة ، وذكر كثيرا من الشعراء الذين أكثروا
منه في شعرهم ، « ورأى أنه لم يكن في المولدين أصوب بديعا من بشار وابن هرمة
(٢٤٢ ج ٣ ، ٥٤ و ١٥٥٥) .. وتتكلم على ألوان من البيان من سجع ومزدوج
وقصيدة وأرجاز (١٦ ج ٣) ؛ فأما السجع فقد تكلم عليه الباحث بتفصيل
وذكر آراء رجال البيان فيه وآثار المطبوع منه (١٩٤ و ١٩٥ ج ١) وأما
المزدوج من الكلام فقد ذكر له مثلا في باب صغير عقده له (٢ ج ٩٦) ومن
مثله التي ذكرها الحديث : « اللهم علمه الكتاب والحساب وقه المذاب » .
وقول مالك بن الأخطل في الشاعرين « الفرزدق وجرير » : جرير يعرف من
بحر والفرزدق ينتح من صخر .

وتتكلم على الاستعارة وعرفها حين ساقه الكلام إلى ذكر مثل من مثلها
ورآها تسمية الشيء باسم غيره إذا قام مقامه (١١٥ و ١١٦ ج ١) ، ويرجع
بعض الأساليب إلى الاستعارة (راجع ١/١٩٢) .. وذكر التفصيل والتقسيم
حين مر بأسلوبين من أساليبها (١/١٧٠ ، ١/٩١ و ٩٢) .. وتتكلم على
الاستطراد وبلايته وأثره في التأليف والكتابة (١/١٣٨ ، ١/١٠٥ ، ٣/١٠٥) ..
وذكر كثيرا من مثل الكنایة وحللها (١/١٨٠ ، ١/٣١ ، ٣ ج ٣) ، كما ذكر كثيرا
من الأمثال التي ضرب بها العرب مثل (٨٦ ، ١٨٣ ج ١) .. وتتكلم على

جودة الابداء ، وجودة القطع والقافية – أى حسن خاتمة الكلام والشعر – (٨٩ و ١٥٥ ج ١) .. وعقد الجاحظ بابا قال فيه : ويند كرون الكلام الموزون
ويعدون به ويفضلون إصابة المقدار ، وذكر كثيرا من مثله ، وهذا هو باب
الاحتراض الذى ذكره البيانيون .. وحلل الجاحظ كثيرا من الأساليب البيانية
البلغية (راجع ١٦٣ ، ١٦٦ ج ٢٠١ و ٢٠٢ ج ٤/٢٢٩) تخليلًا بيانياً احتوى حذوه
فيه العلماء ؛ وذكر مثلاً رائعة للتشبيه (٤/٢٢٩) وأشار إليه في الجزء الثالث
ص ٢٤٣ ؛ وعقد الجاحظ فصلاً من فصول كتابه عنوانه يباب اللغز في الجواب
(٤/١١٦) ؛ والمذهب الكلامي نوع من البديع كان الجاحظ أول من لقبه^(١)
به ؛ والجاحظ جد خير بعده الإيماز وكثير الدعوة والإشارة إليه (١ ج ٨١
و ١٩٨ ج ٢) ؛ وأشار الجاحظ إلى أسلوب القلب (١ ج ١٨٠) ، وإلى سواه
من الأساليب التي يعنى بها علماء البلاغة .

وبعد ذلك آراء الجاحظ البيانية الخاصة به ، وهى وإن كانت دراسات
موجزة مفرقة إلا أنها على كل حال ذات أثر كبير في خدمة البيان العربي ..

أول صحيفة في البلاغة لبشر بن العتمر

عن البيان والتبيين للجاحظ

من بشر بـ إبراهيم بن جبلة بن مخربة السكوني الخطيب وهو يعلم الفتيان
الخطابة فوق بشر ، فظن إبراهيم أنه إنما وقف ليستفيد أو ليكون رجلاً من
الناظرة ، فقال بشر : اضربوا عما قال صفحًا واطوروه عنه كشحًا .. ثم دفع
إليهم صحيفة من تعبيره وتنميته ، وكان أول ذلك الكلام :

(١) راجع البديع لابن المعز نشر محمد خفاجي ، ٢/٧٦ العemma .

خذ من نفسك ساعة نشاطك وفراغ بالك وإيجابها إياك ، فإن قليل تلك الساعة أَكرِمْ جواهر ، وأشرف حسنا ، وأحسن في الاسماع . وأحلى في الصدور وأسلم من فاحش الخطأ ، وأجلب لكل عين وغرة ، من لفظ شريف ومعنى بديع ..

واعلم أن ذلك أَجدى عليك مما يعطيك يومك الأطويل بالسكن والمطاولة والمجاهدة وبالتكلف والمعاودة . ومهمما أخطاك لم يخطئك أن يكون مقبولاً وصداً وخيفاً على اللسان سهلاً ، وكما خرج من ينبوغه ونجم من معدنه .

وإياك والتوعر ، فإن التوعر يسلفك إلى التعقيد ، والتعقيد يستهلك معانيك ويشين ألفاظك ، ومن أرغع معنى كريعاً فليتمس له لفظاً كريعاً ، فإن حق المعنى الشريف ، اللفظ الشريف ، ومن حقهما أن تصونهما عمما يفسدها ويجهلها ، وعمما تعود من أجله إلى أن تكون أسوأ حالاً منك قبل أن تلتمس إظهارها وترتهن نفسك بملابسهما وقضاء حقهما .

وكن في ثلاث منازل : فإن أولى الثالث : أن يكون لفظك رشيقاً عذباً وفخماً سهلاً ، ويكون معناك ظاهراً مكتشفاً وقريباً معروفاً ، إما عند الخاصة إن كنت لل الخاصة قدست ، وإما عند العامة إن كنت ل العامة أردت ، والمعنى ليس شرف بأن يكون من معانى الخاصة ، وكذلك ليس يتضمن بأن يكون من معانى العامة ، وإنما مدار الشرف على الصواب وإحراز المنفعة مع موافقة الحال وما يجب لكل مقام من المقال . وكذلك اللفظ العامي والخاصي ، فإن أمكنك أن تبلغ من بيان لسانك وبلاهة قائمك ولطف مداخلتك واقتدارك على نفسك أن تفهم العامة معانى الخاصة وتكسوها الألفاظ الواسطة التي لا تلطف عن الدهاء ولا تخفو عن الأكماء ؛ فأنت البليغ التام .

فإن كانت المزيلة الأولى لا تواتيك ولا تعترىك ، ولا تسنج لك عند أول نظرك وفي أول تكائفك ، وتجد اللفظة لم تقع موقعها ولم تصر إلى قرارها والى حقها من أما كنها المقسمة لها ، والكافية لم تحمل في مركزها وفي نصابها ولم تتصل بشكلها ، وكانت قلقة في مكانها نافرة من موضعها ، فلا تذكرها على اغتصاب الأماكن والنزول في غير أوطانها ، فإنك إذا لم تتعاط قرض الشعر الموزون ، ولم تتكلف اختيار الكلام النثور ، لم يبعك بترك ذلك أحد ، وإن أنت تكفلتها ولم تكن حاذقاً مطبوعاً ولا محكماً لسانك بصيراً بما عليك أو مالك ، عابك من أنت أقل عيماً منه ، ورأى من هو دونك أنه فوقك . . فإن ابتليت بأن تتعاطى الصنعة وتتكلف القول ولم تسمح لك الطباع في أول وهلة وتعصى عليك بعد إجلالة الفكرة قلا تعجل ولا تضجر ودع ياض يومك أو سواد ليلك وعاوده عند نشاطك وفراغ بالك ، فإنك لا تعدم الإجابة والمواتاة إن كانت هناك طبيعة أو جريت من الصناعة على عرق .

فإن تمنع عليك بعد ذلك من غير حادث شغل عرض ومن غير طول إهمال ، فالمزيلة الثالثة أن تتحول من هذه الصناعة إلى أشرف الصناعات إليك وأخفاها عليك ، فإنك لم تشتهِ ولم تنازع إليه إلا وبينكما نسب ، والشيء لا يعن إلا إلى ما يشا كلَّه ، وإن كانت المشا كلَّه قد تكون في طبقات لأن النقوس لا تجود يعکنونها ولا تسمع بمخزونها مع الرهبة كما تجود مع الحبة والشهوة ، فهكذا هذا . قال بشر : فلما قرئت على إبراهيم قال لي . أنا أحوج إلى هذا من هؤلاء الفتىَان .

مؤلفات متأخرة في البلاغة

١ - من شروح تلخيص المفتاح للخطيب : شرح للخلخالي م ٧٤٥ هـ ، وشرح للزووزني م ٧٩٢ هـ ، وشرح لابن عربشاه م ٩٤٥ ، وقد شرح العباسي آيات التلخيص في كتابه «معاهد التنصيص» ونظمه السيوطي في كتابه «عقود الجان» . . . وقد شرح جمال الدين محمد بن محمد الأنصاري م ٨٠٠ هـ كتاب الإيضاح للخطيب القزويني في كتاب أسماء «إيضاح الإيضاح» . . . (٤٥٩٢)

بلاغة - دار السكتب المصرية - مخطوطات) .

٢ - وعلى المطول حواش كثيرة : منها حاشية السيد م ٨١٦ ، وحاشية الفزري م ٨٨٦ ، وحاشية متلا خسرو م ٨٨٥ ، وحاشية السيرامي المصري م ٨٣٣ وحاشية الحفيد م ٩٠٦ هـ ، وحاشية الشيرازي م ٩٩٤ هـ ، وعزن الدين بن جماعة م ٨١٩ هـ والبساطي م ٨٤٢ هـ والسمرقندى م ٨٨٠ هـ ، وعبد الحكيم السيلاني كوفي م ١٠٦١ هـ

٣ - ومن الكتب المتأخرة في البلاغة : الجوهر المكنون لعبد الرحمن الأخضرى وقد شرحه ابن يعقوب ، والشيخ أحمد الدمنورى م ١١٩٢ هـ . . . ومنها : تحفة الأعواز في علاقات المجاز للسباعى م ١١٩٧ ، وتحفة الإخوان في علم البيان للدردير م ١٢٠١ هـ ، والرسالة البيانية للصبان م ١٣٠٦ هـ ، والتجريد للبنان م ١٢١١ ، وحسن الصنبح للشيخ البسيوني م ١٣١٣ هـ ، وزهر الريع للحملانى م ١٣٥٢ هـ ، والبلاغة الواضحة للجبار المتوفى في ٨ فبراير ١٩٤٩ ، وكتاب «فن القول» للأستاذ أمين الخلوي . وهناك مذكرة قيم مطبوعة في بحوث البلاغة للأستاذ سليمان نوار ، وللأستاذ حامد عونى . . . وللشيخ محمد عرفة عضو جماعة كبار العلماء كتاب قيم في البلاغة سينشره عمما قريب ، ولا ننسى محاضراته البلاغية التي كان يلقاها في قسم الأستاذية بكلية اللغة العربية ، والتي أفاد منها جمهور كبير من العلماء .

تطبيقات

— ١ —

عين الأساليب الخبرية والإنسانية فيما يأتى :

١ - « آمن الرسول بما أُنزل إليه من ربِّه ، والمؤمنون كلَّ آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله . »

٢ - « يَعْلَمُ اللَّهُ الرَّبُّ وَيَرَى الصَّدَقَاتِ ، وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كُفَّارٍ أُثْمَّ . »

٣ - « يَأْمُرُ الَّذِينَ آمَنُوا ، أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَئِكُمْ أَمْرُكُمْ . »

٤ - قال صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « اسْتَعِنُوْا عَلَى قَضَاءِ حَوَاجِزِكُمْ بِالْكَتَانِ ؛ فَإِنْ كُلُّ ذِي نِعْمَةٍ مَحْسُودٌ . »

٥ - ومن وصية عبد الملك بن مروان لأولاده : يابني ، كفوا أذاكم ، وابذلوا معروفكما ، واعفوا إذا قدرتم ، ولا تبخلو إذا سلتم ، ولا تلحقو إذا سألتم ، فإن من ضيق ضيق الله عليه ، ومن أعطى أخلف الله له .

٦ - قال أبو العلاء المعري :

لا تختلفن على صدق ولا كذب فما يفيدك إلا المأثم الحلف

٧ - وقال :

لا تفرحن بما بلغت من العلا
وإذا سبقت فعن قليل تسحق
للفضل مهلكة وخطب موبيع
وليجدر الدعوى الليب فإنهما

٨ - وقال أبو العتاهية :

بكىت على الشباب بدموع عيني فلم يغن البكاء ولا النحيب
ألا ليت الشباب يعود يوماً فأخبره بما فعل الشيب

٩ - وقال :

يا صاحب الدنيا المحب لها أنت الذي لا ينقضى تعبه

١٠ - وقال :

ما أحسن الدنيا وإنها إذا أطاع الله من نالها
من لم يؤاس الناس من فضلها عرض للإدبار وإنها

١١ - وقال الشاعر :

أراك تؤمل حسن النساء ولم يرزق الله ذاك البخلاء
وكيف يسود أخوه فطنة يعن كثيراً ويعطي قليلاً

١٢ - وقال سعيد بن حميد :

وأراك تتكلف بالعتاب وودنا صاف عليه من الوفاء دليل
ولعل أيام الحياة قصيرة فعلام يكثر عنينا ويطول

— ٢ —

بين أساليب الخبر وأدوات التوكيد في الأمثلة الآتية :

١ - « يأنها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى ، وجعلناكم شعوباً وقبائل
لتعرفوا ، إن أكرمكم عن الله أتقاكم ، إن الله عليم خبير . »

٢ - « وفي السماء رزقكم وما توعدون . فورب السماء والأرض إنه لحق
مثل ما أنكم تتطقون . »

٣ - وقال صلى الله عليه وسلم : « شر الناس الذين يكرمون اتقاء ألسنتهم . »

٤ - وقال علي كرم الله وجهه : « مارست كل شيء فغلبته ، ومارست الفقر
فغلبني ، وإن سرت به أهلكني ، وإن أذعنته فضحتني . »

٥ - وقال النبي عليه السلام يصف الأنصار : « إنكم لتقولون عند الطمع ،
وتكترون عند الفزع . »

٦ - وقال بشار بن برد :

خليلى إن المال ليس بنافع إذا لم ينل منه أخ وصديق

٧ - وقال أبو العاتية :

إن البخيل وإن أفاد غنى لترى عليه محابيل الفقر
ما فاتني خير أمرىء وضعت عنى يداه مؤونة الشكر

٨ - وقال آخر :

وللحلم خير فاعلمن مغبة من الجهل إلا أن تشمسم من ظلم

٩ - وقال حسان بن ثابت :

أصون عرضي على لا أدنسه لا بارك الله بعد العرض في المال
أحتال للمال إن أودى فأكببه ولست للعرض إن أودى بمحتال

١٠ - وقال المقنع الكندي يعاتب قومه ، ويصف وفاته لهم :

وإن الذي بين وبين بي أبي وبين بي عمى مختلف جدا

فإن أكلوا لحمي وفتر لحومهم وإن هم هوا غي هويت لهم رشدا
زجرت لهم طيراً بنحس تمربي وإن زجروا طيراً بنحس تمربي
ولأتحمل الحقد القديم عليهم وأيدى سرئيس القوم من يحمل الحقدا
لهم جل مالي إن تتابع لي غنى وإن قل مالي لم أكلفهم رفدا
وإنني لعبد الضيف ما دام نازلا وما شيمة لي غيرها تشبه العبدا

١١ - وقال رجل من فزاروة يفخر بشرف خصاله وجوده :
إلا يكن عظمى طويلا فإني له بالخصال الصالحات وصول
إذا لم تزن حسن الجسم عقول ولا خير في حسن الجسم وطوها
بعبارة حتى يقال طويل إذا كنت في القوم الطوال علوهم
تموت إذا لم تخمن أصول وكم قدرأينا من فروع كثيرة
خلو ، وأما وجهه فجميل ولم أر كالمعروف ؟ أما مذاقه

١٢ - وقال سعيد بن سلم الباهلي : مدحني أعرابي فأبلغ ، فقال :
 ألا قل لسارى الليل لا تخش ضلة سعيد بن سلم نور كل بلاد
 لنا سيد أربى على كل سيد جواد حثا في وجه كل جواد
 قال سعيد : فتأخرت عنه قليلا ، فريحاني ، فأبلغ ، فقال :

لكل أخي مدح ثواب علمته وليس مدح الباهلي ثواب
مدحت سعيداً وللمدح مهزة فكان كصفوان عليه تراب

وفي هذا الشعر إشارة إلى قول الله تعالى : « يأيها الذين آمنوا لا تبطلوا صدقاتكم بالمن والأذى ، كالمذى ينفق ماله رثاء الناس ولا يؤمن بالله واليوم الآخر . فمثلكم كمثل صفوان عليه تراب فأصابه وابل فترى كد صلداً ».

١٣ - وقال الشماخ يمدح عربة بن أوس الأنصاري :
رأيت عربة الأوسى يسمو إلى العلياء منقطع القرىن
إذا ما رأية رفعت لمجد تلقاها عربة بالعين

١٤ — وقال بشار بن برد في العتاب .

إذا كنت في كل الأمور معانياً صديقك لم تلق الذي لا تعابه
 فعش واحداً أوصل أخاك فإنه مقارب ذنب مرة ومجانبه
 إذا أنت لم تشرب مراراً على القذى ظمئت، وأى الناس تصفو مشاربه

١٥ — وقال إبراهيم الصولى يعاتب محمد بن عبد الملك الزيات وقد تغير عليه بعد ما صار وزيراً :

وكنت أخي ياخاء الزمان فلما نبا صرت حرباً عواناً
 وكانت أذم إليك الزمان فأصبحت فيك أذم الزمان
 وكانت أعدك للناثبات فأصبحت أطلب منك الأمانة

١٦ — ومن المهجو قول جرير يهجو تيماً :

ويقضى الأمر حين تغيب تم ولا يستأذنون وهم شهود
 وإنك لو رأيت عبيد تم وتيماً قلت لهم العبيد

١٧ — وقال الحسين بن مطير يرثى معن بن زائدة :

الملائكة معن وقولاً لقبره سقتك الغواصى مرتعاش مرتعها
 من الأرض خطت للساحة مضجعاً فيا قبر معن أنت أول حفرة
 ويا قبر معن كيف واريت جوده وقد كان منه البر والبحر مترعاً
 ولو كان حياً صفت حتى تصدعاً بلي قد وسعت الجود والجود ميت
 كما كان بعد السيل مجراه مرتعها فتى عيش في معروفه بعد موته

١٨ — ولقطري بن الفجاءة في الحماسة يخاطب نفسه :

أقول لها وقد طارت شعاعاً من الأبطال ومحك لن تراعي
فإنك لو سألت بقاء يوم على الأجل الذي لك لم تطاعي
فبراً في مجال الموت صبراً فما نيل الخلود بمستطاع
وما للمرء خير في حياة إذا ماعد من سقط المتع

١٩ - وقال الشاعر :

ولم أر كالمعروف أما مذاقه خلو ، وأما وجهه فجميل

٢٠ - وقال صردور :

تذل الرجال لأطاعهم كذل العبيد لأربابها
وأعلم أن ثياب العفاف أجمل زى لجتابها
أى للابسها .

٢١ - وقال آخر :

لعمرك ما يدرى امرؤ كيف يتقى إذا هو لم يجعل له الله واقيا

٢٢ - وقال سعيد بن حميد في العتاب :

أقلل عتابك فالبقاء قليل والدهر يعدل تارة ويميل
ولعل أحداث النية والردى يوماً ستتصدع بيننا وتحول
وليكترن على منك عويل فلن سبقت لتبكين بحسرة
ولئن سبقت - ولا سبقت - ليضيقن ولينذهبن بهاء كل مرودة
وليفقدن جمالها المأهول

عين الأغراض المستفادة من الخبر في الأمثلة الآتية :

١ - قال تعالى : « لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ، وَإِنْ تَبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تَخْفُوهُ يَحْسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ ؛ فَيُغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ ، وَيَعْذِبُ مَنْ يَشَاءُ ، وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ » .

٤ - وقال تعالى : « عبس و تولى ، أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى ، وَمَا يَدْرِيكُ لِعْلَهُ
يُزَكِّي ، أَوْ يَذَكِّر فَتَفَعَّلَ الدُّكْرَى ، أَمَا مَنْ اسْتَغْنَى فَأُنْتَ لَهُ تَصْدِى ، وَمَا عَلَيْكَ
أَلَا يُزَكِّي ، وَأَمَا مَنْ جَاءَكَ يَسْعَى ، وَهُوَ يَخْشَى ، فَأُنْتَ عَنْهُ تَلْهِى » .

٣- قال صلى الله عليه وسلم : «عدل ساعة في حكومة خير من عبادة ستين سنة» ،

٤ - وقال : « إن أشد الناس عذابا يوم القيمة رجل أشركه الله في حكمه ، فادخل عليه الجحود في عدله ». .

٥ - ومن خطبة له عليه السلام بعكة حين دعا قومه إلى الإسلام : إن الرائد لا يكذب أهله ، والله لو كذبت الناس ما كذبتم ، ولو غرت الناس ما غررتكم ، والله الذي لا إله إلا هو ؛ إن رسول الله إليكم خاصة ، وإلى الناس كافة .

٦ - قال الشريف الرضي :

جار الزمان فلا جواد يرتجي للناثبات ولا صديق يشفق
وإذا الحليم رمى بسر صديقه عمداً فأولى باللوداد الأحق

٧ - وقال المعري :

عرفت سجايا الدهر، أما شروره فقد ، وأما خيره فوعود

٨ - وقال :

رأيت سكوتى متجرأ فلزمه إذا لم يفر بحرا فلست بخاسر

٩ - قال ابن حيوس مادحاً :

بني صالح أقصدتم من رميتم وأحيitem من أم معروفةكم قصدا

وذلت صعب الزمان لأهله فذل وقد كان الحاج له وكذا

مناقب لو أن الليالي توشت بأذى لها لا يض منهن ما اسودا

١٠ - وقال أبو فراس :

صبرت على اللاؤاء صبر ابن حررة كثير العدا فيها قليل المساعد

منعت حمى قومي وسدت عشيرتي وقلدت أهلى غير هذى القلائد

١١ - وقال يخاطب سيف الدولة :

وكم لك عندي من أياد وأنعم رفعت بها قدرى وأكثرت حسى

وإنك للهوى الذى بك أقتدى وإنك للنجم الذى بك أهتدى

١٢ - وقال :

ونحن أناس لا توسط بيننا لنا الصدر دون العالمين أو القبر

تهون علينا في المعالى نقوتنا ومن يخطب الحسناء لم يغله المهر

١٣ - وقال ابن الرومي في رجل اسمه عيسى :

يقترب عيسى على نفسه وليس يباق ولا خالد
ولو يستطيع لتنفسه تنفس من منخر واحد
١٤ - وقال أبو العلاء :

بلغت أمور الناس من عهد آدم
إذا كان هذا الترب يجمع بيننا
فأهل الرزايا مثل أهل الملك

١٥ - وقال أعرابي يرثى ولده :
بني لئن حنت جفون بما هما
لقد قرحت مني عليك جفون
والنفس منها دافن ودفين

١٦ - قال زهير في قوم هرم بن سنان :

القوم أبوهم سنان حين تنسبهم طابوا وطاب من الأولاد ما ولدوا
لو كان يقعد فوق الشمس من كرم قوم بأولهم أو مجدهم قعدوا

— ٤ —

عين المسند والمسند إليه ، وبين الأسلوب الخبرية والإنشائية ، واذكر أغراض
الخبر فيما يأتي :

١ - قال تعالى : « يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم ، وما
أخرجنا لكم من الأرض ، ولا تيمموا الحبـث منه تتفقون ، ولست بآخذـه إلا
أن تعـضـوا فيـه ، واعـلـمـوا أـنـ اللهـ غـنـيـ حـمـيدـ * الشـيـطـانـ يـعـدـكـ الـفـقـرـ وـيـأـمـرـكـ
بـالـفـحـشـاءـ ، وـالـلهـ يـعـدـكـ مـغـفـرـةـ مـنـهـ وـفـضـلـاـ ، وـالـلهـ وـاسـعـ عـلـمـ * يـؤـتـيـ الـحـكـمةـ مـنـ
يـشـاءـ ، وـمـنـ يـؤـتـ الـحـكـمةـ قـدـ أـوـتـ خـيـراـ كـثـيرـاـ ». »

٢ - قال عليه السلام : « من أعطى حظه من الرفق فقد أعطى حظه من الخير كله ، ومن حرم حظه من الرفق فقد حرم حظه من الخير كله . . . »

٣ - وقال : « لا يزال الرجل عالماً ما طلب العلم ، فإذا ظن أنه قد علم فقد جهل » .

٤ - ومن خطبة خالد بن عبد الله القسري : « نافسوا في المكارم ، وسارعوا إلى المفانيم ، واشتروا الحمد بالجود .. واعلموا أن حوائج الناس إليكم ، نعمة من الله عليكم ؛ فلا تملوا النعم فتحولوها نعماً » .

٥ - ومن رسالة ابن زيدون : « قد يغص بالماء شاربه ، ويقتل الدواء المستشفى به ، ويؤتي الحذر من مأمنه ، وتكون منهية المتمنى في أمنيته . . . وعملك محيط بأن المعروف ثرة النعمة ، والشفاعة زكاة المروءة ، وفضل الجاه تعود به صدقة :

إذا امرؤ أسدى إليك صنيعة من جاهه فكأنها من ماله »

٦ - قال أبو العتاهية :

إذا مامضى القرن الذي أنت منه
وخلفت في قرن فأنت غريب
إلى مهل من ورده لقريب

٧ - وقال أبو العلاء :

احذر سليمك فالنار التي خرجت
من زندها إن أصابت عوده احترقا

٨ - وقال الأخطل :

إذا ما اشتتها نفسه لجهول
إذا امرأ لا يثنى عن غواية

٩ - وقال حسان بن ثابت :

وإن امرأ يعسى ويصبح سالماً
من الناس إلا ما جنى لسعيد

١٠ - وقال المنبي :

تلذ له المروءة وهي تؤذى ومن يعشق يلذ له الغرام

١١ - وقال الحسين بن مطير :

أحب مكارم الأخلاق جهدي وأكره أن أعيث وأن أعبا
وأصفح عن سباب الناس حلماً وشر الناس من يهوى السباباً
ومن هاب الرجال تهيبوه ومن حقر الرجال فلن يهابا

١٢ - قال رجل من طيء :

ومن يفتقر في قومه يحمد الغنى وإن كان فيهم واسط العم غنولاً
ويزري بعقل المرأة قلة ماله وإن كان أسرى من رجال وأحولاً

١٣ - قال الشاعر :

إن الطبيب يموت بالداء الذي قد كان يشفى مثله فيما مضى

١٤ - قال عروة بن الورد :

ذربي للغنى أسعى فإني رأيت الناس شرم الفقير
بياعدده القرىب وتزدريه حيلته وينهره الصغير
وتلقى ذا الغنى وله جلال يكاد فؤاد صاحبه يطير
قليل ذنبه والذنب جم ولكن للغنى رب غفور

١٥ - وقال قيس بن عاصم المنقري في قومه :

خطباء حين يقول قائلهم يضي الوجه مصاقع لسن
لا يفطنون لعيوب جارهم وهم لحفظ جواره فطن

١٦ - وقال وعلة بن الحارث :

قومى همو قلوا - أمم - أخى فإذا رميتك يصيفي سهمى

١٧ - وقال المنبي :

ذل من يغبط الذليل بعيش رب عيش أخف منه الحمام

استدراك

الصحيفة	السطر	الكلمة	صحتها
٥	٥	إعجاز	مجاز
١٢	٢٣	الأفسرائي	الأقصرائي

فهرست الكتاب

الصحيفة	الموضوع	الصحيفة	الموضوع
٦٦	المقصود من علم المعانى	٣	الكلمة الأولى
٧١	تنبيه في الخبر الصادق والكاذب	٤	مقدمات
٧٥	تنبيه آخر	١٤	ترجمة الخطيب
٧٨	أحوال الإسناد الخبرى	١٦	تمييز
٩٤	خاتمة في أغراض الخبر	١٧	مقدمة في معنى الفصاحة والبلاغة
٩٥	شواهد وأمثلة	٢٢	الفصاحة
٩٨	المجاز العقلى	٢٢	فصاحة المفرد
١٢٨	البحث البلاغى عن المجاز العقلى	٣٠	فصاحة الكلام
١٤٤	حول المجاز	٤٦	فصاحة المتكلم
١٧٢	الباحث والبيان العربى	٤٧	البلاغة
٢٠٠	أول صحيفة في البلاغة	٤٧	بلاغة الكلام
٢٠٣	مؤلفات متأخرة في البلاغة	٥٧	بلاغة المتكلم
٢٠٤	تطبيقات	٦٢	علم المعانى

الاضاح

في علوم البلاغة

للحطيب القزويني المتوفى عام ٧٣٩ هـ

شرح وتعليق وتنبيح

محمد عبد المنعم خفاجي

الجزء الثاني

ملتقى الطبع والنشر أقارب
دار إحياء الكتب العربية
عيسى البابا الحلبي وشريكه



الاضاح

في علوم البلاغة

للحطيب القزويني المتوفى عام ٧٣٩ هـ

شرح وتعليق وتنقية

محمد عبد المنعم خفاجي

الجزء الثاني

ملتحم الطبع والنشر أهاب
دار إحياء الكتب العربية
يسى البابلي الحلبي وشريكاه

الطبعة الثانية

[م ١٣٧٣ — م ١٩٥٣]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صدر الجزء الأول من شرحه على كتاب الإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني [٦٦٦ - ٧٣٩ هـ] ، بحمد الله وتوفيقه وفضله ؛ وهذا هو الجزء الثاني من هذا الشرح . . وهو كسابقه في الشرح والتحليل والتفصيل والدقة، وتنظيم البحوث والمواضيعات .

ولا أجد ما أقوله إلا أن أقدمه لجمهور العلماء ، ورجال اللغة والأدب والنقد ، وطلاب البحث والمعرفة ؛ معتمداً بعد فضل الله على حسن تقديرهم ، وكريم تقديرهم .

وما توفيق إلا بالله ۝
محمد عبد المنعم فقامي

القول في أحوال المسند إليه^(١)

حذف المسند إليه^(٢):

وإما لذلك مع ضيق المقام

(١) البحث هنا في أحوال المسند إليه أي الأمور العارضة له من حيث إنه مسند إليه ، أي لامن غير هذه الجهة ككونه حقيقة أو مجازاً مثلاً فانهما عارضان له من حيث الوضع . وقدم المسند إليه على المسند لأنه الركن الأعظم في الكلام .

(٢) راجع ص ٧٦ من المفتاح ودلائل الاعجاز ص ١١١ - ١١٧ .

(٣) الواقع بعد إما هو مقتضى الحال والواقع بعد لام التعليل هو الحال وهذا كالصريح في أن المقتضى هو الخاصية . ثم المراد حذفه لغيره معينة من غير إقامة شيء مقامه وحيثند يكون لغرض معنوي لا مجرد أمر لفظي .

ويلاحظ أن الحذف يتوقف على أمرين : وجود القراءة وجود المرجع للحذف على الذكر ، والثاني هو المقصود هنا بالتفصيل ، أما الأول فيعلم من النحو

(٤) حال من العبث . والمحذف هنا للدلالة القرينة عليه وقيل إن ذكره يكون عبئاً نظراً إلى ظاهر القرينة وأماماً في الحقيقة فيجوز أن يتعلق به غرض مثل التبرك والاستلذاذ والتنييه على غباءة السامع ونحو ذلك .

وإما لتخييل ^(١) أن في تركه تعويلا على شهادة العقل وفي ذكره تعويلا على شهادة اللفظ من حيث الظاهر ، وكم بين الشهادتين ؟
وإما لاختبار تنبه السامع له عند القرينة أو مقدار تنبئه ^(٢)
وإما لإيهام أن في تركه تطمئن له عن لسانك ، أو تطهيره
لسانك عنه .

وإما ليكون لك سبيل إلى الانسكار إن مست إليه حاجة ^(٣)
وإما لأن الخبر لا يصلح إلا له حقيقة ^(٤) أو إدعاء .

(١) أي تخيل المتكلم للسامع أي أن يوقع المتكلم في خيال السامع وفي وهمه أنه عدل إلى أقوى الدليلين - دليل اللفظ ودليل العقل - وأقواها هو دليل العقل لافتقار اللفظ إليه . وإنما قال تخيل لأن الدلال حقيقة عند الحذف أيضا هو اللفظ المقدر المدلول عليه بالقرآن .

وفي الكامل للبرد ما نصه : يحذف لعلم السامع بما يريد القائل مثل « الملال والله » أي هذا الملال ، والمحذف فيه لأن الذكر مع علم السامع بالمحذوف عبث .
(٢) هل يتتبه بالقرآن الحقيقة أولا . والقرآن عند الحذف قد تكون واضحة وقد تكون حقيقة .

(٣) كقولك فاسق فاجر عند قيام القرينة على أن المراد زيد ليتأتى لك أن تقول ما أردت زيدا بل غيره .

(٤) مثل : خالق لما يشاء . وهذا نص كلام المفتاح ص ٧٦ . ومثال ما لا يصلح الخبر إلا له ادعاء قوله : « وهاب الألوف » أي الأمير .

وإما لاعتبار آخر مناسب لا يهدى إلى مثله إلا العقل السليم والطبع المستقيم^(١)

كقول الشاعر :

قالى : كيف أنت ؟ قلت : عليل سهر دائم وحزن^(٢) طويل
وقوله^(٣) :

(١) ومرد ذلك إلى ذوق البلية ، ومنه ضيق المقام عن إطالة الكلام بسبب ضجر أو سآمة أو فوات فرصة أو محافظة على وزن أو سجع أو قافية أو ما أشبه ذلك كقول الصياد : « غزال » فان المقام لا يسع أن يقال : هذا غزال فاصطادوه . وكالإخفاء عن غير السامع من الحاضرين مثل « جاء ». ومنه قولهم بعد أن يذكروا المدح : « فتى من شأنه كذا وكذا » ، وبعد أن يذكروا الديار والمنازل « ربع كذا وكذا » .

(٢) مثال للاحتراز عن العبث مع تخيل العدو إلى أقوى الدليلين .
والبيت سياق شاهدا على شبه كمال الاتصال . وتجده في دلائل الإعجاز ص ١٨٤

(٣) ينسبان في معجم الشعراء لحمد بن سعيد الكاتب وهو عربي بغدادي وفي ابن السبكي أنهما لأبي الأسود الدؤلي في عمرو بن سعيد بن العاصي . وفي شرح الحماسة نسبهما لعمرو بن كمبل في عمرو بن ذكوان . وينسبان لإبراهيم بن العباس الصولي الكاتب ، ولعبد الله بن الزبير الأسدى أيضاً في مدح عمرو بن عثمان بن عفان . وها شاهدان أيضاً على لزوم مالا يلزم في القوافي ، وهما في ص ١١٤ من الدلائل والشاهد حذف المسند إليه من صدر البيت الثاني أي « هو فقي » وذلك لتعيينه ادعاء ، وبعدها :

رأى خلقى من حيث يخفى مكانها فكانت قدى عينيه حتى تخلت

أشكر عمراً إن تراخت منيتي
أيدي لم تهن وإن هي جلت
فتى غير محظوظ الغنى عن صديقه
لامظهم الشكوى إذا النعول زلت
وقوله :

أضاءت لهم أحاسيبهم ووجوههم
دجى الليل حتى نظم الجزء ثاقبه
نجوم سماء كلما انقض كوكب
بدا كوكب تأوى إليه كواكبه^(١)
وقول بعض العرب^(٢) في ابن عم له موسر ، سأله فنعته وقال : كم
أعطيتك مالى وأنت تنفقه فيما لا يعنيك ؟ والله لا أعطيتك ، فتركته
حتى اجتمع القوم في ناديهم ، وهو فيهم ، فشكاه إلى القوم وذمه ، فوثب إليه
ابن عمه فلطمته فأنشأ يقول :

سرير إلى ابن العم ياطم وجهه
وليس إلى داعي الندى بسرير^(٣)
حريص على الدنيا مضيع لدنيه وليس لما في بيته بمضيع
وعليه قوله تعالى « صم بكم عمي » وقوله « وما أدرك ما هي ؟ نار حامية ». .
وقيام القرينة شرط في الجميع

(١) البيتان لأبي الطمحان القيني ، ونسبهما ابن قتيبة للقيطي بن زرارة
ص ٢٧٢ معجم الشعراء ؛ وها في المفتح ص ٧٧ والشاهد حذف المسند إليه من
صدر البيت الثاني أي « هم نجوم سماء » ، لصون المسند إليه عن لسان الماذح
أو لادعاء تعينه وهو الأولى ، والجزع خرز فيه يياض وسود تشبه به العيون .
(٢) هو الأقىشر .

(٣) نسبهما الدسوق للمغيرة بن عبد الله وال الصحيح أنهما للأقىشر وهو شاعر
كان مغريا بالشراب وله شعر فيه ، وتجدد البيتين في الدلائل ص ١١٦ وفي المفتح
ص ٧٧ ، والشاهد فيما حذف المسند إليه لما سبق ذكره .

ذكر المستند إليه :

وأما ذكره : فإما لأنه الأصل ^(١) ولا مقتضى للحذف .

وإما لل الاحتياط لضعف التقويل ^(٢) على القرينة .

وإما للتبنية على غباوة السامع .

وإما لزيادة الإيضاح والتقرير ^(٣) .

وإما لإظهار تعظيمه ^(٤) ، أو إهانته ^(٥) ، كافي بعض الأسماء المحمدة أو المذمومة .

وإما للتبرك بذكره ^(٦) .

وإما لاستنداذه ^(٧) .

وإما لبساط الكلام حيث الاصناف مطلوب ^(٨) ؟ كقوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام « هي عصاى » ، ولهذا زاد على الجواب .

(١) أى الكثير أو ما يبني عليه غيره . (٢) أى الاعتماد .

(٣) وعليه قوله تعالى « أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون » .

(٤) لكون اسمه مما يدل على التعظيم نحو « أمير المؤمنين حاضر » .

(٥) أى إهانة المستند إليه لكون اسمه مما يدل على الإهانة مثل السارق اللثيم حاضر .

(٦) مثل : النبي عليه السلام قائل هذا القول .

(٧) مثل : الحبيب الحاضر .

(٨) أى في مقام يكون إصغاء السامع مطلوباً للتكلم لعظمة السامع وشرفه ، ولهذا يطال الكلام مع الأحياء .

وإما نحو ذلك ^(١) .

قال السكاكي : « وإما لكون الخبر عام النسبة إلى كل مسند إليه والمراد تخصيصه بمعين كقولك « زيد جاء وعمرو ذهب وخالد في الدار » ، قوله :

الله أبْحَجَ مَا طَلَبْتَ بِهِ والبر خير حقيقة الرحل ^(٢)
وقوله :

النفس راغبة إذا رغبتها وإذا ترد إلى قليل تقنع ^(٣)
وفيه ^(٤) نظر : لأنَّه إنْ قامَتْ قرينةً تدلُّ عليهِ إِنْ حذفَ ، فعموم الخبر
وإرادة تخصيصه بمعين وحدها لا يقتضيَان ذكره ^(٥) ، وإلا فيكون

(١) كالهوييل مثل أمير المؤمنين بأمرك بكذا ، وكالتعجب مثل : صبي قاوم الأسد وكلاشهاد في قضية والتسجيل على السامع حتى لا يكون له سبيل إلى الإنكار . والمدار على التذوق فما عده مقتضايا تخصوصية عمل به ، فنكات الذي كر والحذف الخ إنما مدارها على التذوق وإن لم يذكرها البلاغيون .

(٢) يوجد في شعر امرئ القيس زعيم الشعراء الجاهلين ، وال الصحيح أنه لامرئ القيس بن عابس الكندي الصحابي .

(٣) هو لأبي ذؤيب المذلي من مرثياته المشهورة لأنَّه نائمه .

(٤) أي في كلام السكاكي المذكور - راجع ص ٧٧ المفتاح .

(٥) أي بل لا بد أن ينضم إليهما أمر ثالث كالبرك والاستناد وذلك ليترجم الذكر على الحذف .

ذكره واجباً^(١).

تعريف المسند إليه^(٢):

وأما تعريفه : فلتكون الفائدة أتم لأن احتمال تتحقق الحكم متى كان أبعد كانت الفائدة في الاعلام^(٣) به أقوى ، ومتي كان أقرب كانت أضعف ، وبعده^(٤) بحسب تخصيص المسند إليه والمسند ، كلما ازدادا^(٥) تخصيصاً ازداد الحكم بعده وكلما ازدادا عموماً ازداد الحكم قرباً ، وإن شئت فاعتبر حال الحكم في قولهما «شيء ما موجود» وفي قولهما «فلان بن فلان يحفظ الكتاب» ، والتخصيص كله بالتعريف^(٦) .. ثم التعريف مختلف :

- (١) لاتفاق شرط الحذف لاقتضاءه عموم النسبة وإرادة التخصيص.. وجواب الاعتراض : أن عموم النسبة وإرادة التخصيص تفصيل لاتفاق قرينة الحذف وتحقيق له . (٢) أي إراد المسند إليه معرفة . وقدم هنا التعريف لأنه الأصل – لأن المقصود الحكم على شيء معين عند السامع – ؟ وفي المسند التسكيير لأن المقصود ثبوت مفهومه لشيء وأما التعريف فأمر زائد على المقصود يحتاج للداع . (٣) أي في الإخبار به . (٤) أي بعد تتحقق الحكم . (٥) أي المسند إليه والمسند .

- (٦) أي فإذا دلته أتم فائدة تقتضي أتم تخصيص وهو التعريف لأنه كمال التخصيص ، والنكرة وإن أمكن أن تشخص بالوصف بحيث لا يشار إليها فيه غيره كقولك «أعبد إلها خلق السماء والأرض» و «لقيت رجلاً سلم عليك اليوم وحده قبل كل أحد» لكنه لا يكون في قوته تخصيص المعرفة لأنه وضعى بمخلاف تخصيص النكرة .

فإن كان بالاضمار :

فإما لأن المقام مقام التكلم ، كقول بشار :

أنا المرعث لا أخفي على أحد ذرت بي الشمس لقاصي ولداني ^(١)

وإما لأن المقام مقام الخطاب ، كقول ^(٢) الحماسية :

وأنت الذي أخلفتني ما وعدتني وأشتت بي من كان فيك يلوم
وإما لأن المقام مقام الغيبة ، لكون المسند إليه مذكوراً أو في حكم
المذكور لقرينة قوله ^(٣) :

من البيض الوجوه ، بني سنان لو انك تستغىء بهم أضاءوا
هم حلووا من الشرف المعلى ومن حسب العشيرة حيث شاءوا

(١) المرعث : المقرط ، وكان يلقب بذلك لرعثة كانت له في صغره ، والرعثة :
القرط ، ذرت : طلعت ، كنایة عن شهرته ، ومثل البيت قول المتبي :
أنا الذي نظر الأعمى إلى أدي وآسمعت كلأتي من به صمم
وقول السكريت :

أنا الذي يجدوني في صدورهم لا أرتقي صدرآ منها ولا أرد

(٢) هي أمامة ترد على ابن الدمية ، وتتجدد البيت في المفتاح ص ٧٨ .

(٣) البيتان لأبي البرج المرى في زفر بن سنان ؟ وبعدها :

بنـاة مـكارم وـأسـاة كـلم دـماءـهم منـ السـكـلـب الشـفاءـ

والشاهد : تعريف المسند إليه بضمير الغيبة لتقديم ذكره لفظاً تحقيقاً . ومثله
زيد جاء وهو يضحك .

وقوله تعالى « اعدلوا هو أقرب للتفوى » ، أى العدل^(١) .
وقوله تعالى « ولأبويه لـ كل واحد منها السادس » ، أى ولأبوي
الميت .

* * *

وأصل الخطاب أن يكون معين^(٢) ، وقد يترك إلى غير معين^(٣) كما تقول:
« فلان لثيم : إن أكرمته أهانك وإن أحسنت إليه أساء إليك » ، فلا ت يريد
مخاطباً معينه ، بل ت يريد إن أكرم أو أحسن إليه » ، فتخرجه في صورة
الخطاب ليغيب العموم ، أى سوء معاملته غير مختص بواحد دون واحد .

(١) التعبير بالمسند إليه ضمير غيبة لتقديم ذكره :

لفظاً : حقيقة مثل حضر التلميذ وهو يتسم ، أو تقديراً مثل : في داره
زيد ، وضرب غالمه زيد .
أو معنى : لدلالة لفظ عليه مثل « اعدلوا هو أقرب للتفوى » ، أو لدلالة
قرينة حال مثل « فلهن ثلا ما ترك » أى الميت لأن الكلام في الإرث .
أو حكماً مثل ربه فقي .

(٢) أى واحداً كان أو أكثر ، لأن وضع المعرف على أن تستعمل معين مع
أن الخطاب هو توجيه الكلام إلى حاضر .

(٣) وذلك على طريق الجاز المرسل بعلاقة الاطلاق ، وقيل إن ترك الخطاب
لذلك من الإخراج على خلاف مقتضى الظاهر ، إذ هو على التحقيق من وضع
المضمر موضع المظاهر ، فقوله تعالى « ولو ترى » الظاهر فيه « ولو يرى كل أحد » .

وهو في القرآن كثير ، كقوله تعالى « ولو ترى إذ المجرمون ناكسوا رؤوسهم عند ربهم » ، أخرج في صورة الخطاب لما أريد العموم ، للقصد إلى تنظيم حالم وأنها تناهت في الظهور حتى امتنع خفاوها ، فلا تختص بها رؤية رأي . بل كل من يأتي منه الرؤية داخل في هذا الخطاب .

وإن كان بالعلمية^(١) :

فإما لإحصاره بعينه في ذهن السامع ابتداء باسم مختص^(٢) به ، كقوله تعالى « قل هو الله أحد » ، وقول الشاعر :

(١) أي تعريف المسند إليه بغيره علمًا وهو ما وضع لشيء مع جميع مشخصاته ، والعلم موضوع لشيء وهو الذات مثلاً - ولشخصاته فهي جزء من الموضوع له ، والمراد بها العوارض الالازمة للذات من حيث هي ذات وهي التي لا تقوم الذات بدونها .

(٢) أي لإحصار المسند إليه بعينه وشخصه بحيث يكون متميزاً عن جميع ما عداه ، واحترز بهذا عن إحصاره باسم جنسه نحو رجل عالم جاءني ؟ فقد أحضر باسم جنسه وهو « رجل » وأما « عالم » فقد جيء بها لصحة الابتداء بالنكرة وقوله ابتداء أي لأول مرة واحترز به عن نحو جاءني زيد وهو راكب ؛ وقوله باسم مختص به أي بالمسند إليه بحيث لا يطلق باعتبار هذا الوضع على غيره وإن صح إطلاقه على غيره بوضع آخر كالعلام المشتركة ، واحترز به عن إحصاره بضمير المتكلم أو المخاطب والإشارة والموصول والمعرف بلام العهد الخارجي وبالإضافة . ومعنى الإحصار هنا الالتفات والتوجه . . . وهذه القيود لتحقيق العلمية وهي ثلاثة قيود : إحصاره بعينه وكونه ابتداء وكونه باسم مختص به . وإلا فالقيد الأخير معنـى عمـا سـبق لأنـه مقـى أحـضرـه باسم مـختصـ بهـ كانـ ذـلكـ الإـحـصارـ لهـ بـعيـنهـ اـبـتدـاءـ .

أبو مالك قاصر فقره على نفسه ، ومشيم غناه^(١)

وقوله :

الله يعلم أني ما تركت قاهم حتى علوا فرسى باشقر مزبد^(٢)
وإما لتعظيمه ، أو لآهاته ، كا في السكنى والألقاب المحمودة
واللذومة^(٣) .

وإما لـ السكنية حيث الاسم صالح لها ، وما ورد صالح لـ السكنية من غير
باب المسند إليه قوله تعالى « تبت يدا أبي هب » ، أى جهنم^(٤) .

(١) هو للجارت بن هشام يعتذر به عن
فරاره يوم بدر . (٢) مثل ركب علي ، وهرب معاوية ، فالأخير مأخوذ
من العلو ، والثاني من العو وهو صريح الذئب .

(٤) أى يؤتى بالمسند إليه علما لـ السكنية عن معنى يصلح العلم له – أى لذلك
المعنى بحسب معناه الأصلي قبل العلمية – نحو « أبو هب فعل كذا » كنية عن
كونه جهنمي ، فأبو هب بحسب الأصل مركب إضافي معناه ملابس اللهب أى
النار ملابسة شديدة ومن لوازم ذلك كونه جهنمي فأطلق وأريد هذا اللازم
فيكون انتقالا من المزوم إلى اللازم باعتبار الوضع الأول وهذا الانتقال من
المعنى الموضوع له أولا وإن لم يكن هو المستعمل فيه اللفظ إلى لازمه كاف في
السكنية ولا يتوقف على إرادة لازم ما استعمل فيه اللفظ .. وقيل إن السكنية
هنا كما يقال : حاتم ويراد به لازم معناه بأن يستعمل اللفظ ابتداء في ذلك اللازم
الذى اشتهر اتصاف معناه به وهو الجواب لا الشخص المسمى بحاتم ، ويقال =

— رأينا « أبا هب » لينتقل منه إلى الملازم وهو الشخص الكافر المعلوم ؟ فالكنية على هذا بالنظر للوضع الثانوي وهو العلمي .

فعلى القول الأول اللفظ مستعمل في معناه الأصلي لينتقل منه لللازم معناه . وأما على القول الثاني فاللفظ لم يستعمل في المعنى الأصلي ولا في المعنى الثانوي وهو الذات المعينة وإنما استعمل في لازمها ابتداء ، فحاتم قد استعمل ابتداء في الجود اللازم للإنسان المعروف وهو الطائفي لينتقل منه إلى كونه جوادا .. ويرد على القول الثاني أنه لو كان كذلك يكون حينئذ استعارة لا كنائية ، لأنه قد استعمل لفظ حاتم في غير ما وضع له وهو رجل آخر جواد للمشاهدة ، وإن كان لعلاقة غيرها كالاطلاق والتقييد كان مجازا مرسلا ؟ كما يرد عليه أنه لو كان المراد ما ذكره لكان قوله فعل هذا الرجل كذا مشيرا إلى كافر - والقصد أن الفعل صدر من غيره - وقولنا: أبو جهل فعل كذا مشيرا إلى كافر لا يسمى أبا جهل، كنائية عن الجهنمي ، ولم يقل به أحد ؟ وما يدل على فساد ذلك أيضا أن صاحب المفتاح وغيره مثلوا بهذه الكنائية بقوله تعالى : تبت يدا أبا هب ، ولا شك أن المراد به الشخص المعنى بأبي هب لا كافر آخر ، وحيث كان كذلك لم يكن كنائية عن الجهنمي إلا على القول الأول، إذ على الثاني لا يكون كنائية عنه إلا إذا كان المراد شخصا غير المعنى بأبي هب . . .

هذا والكنية هي عند المصنف استعمال المفظ في معناه ابتداء لينتقل منه لازمه ، وهي عند السكاكي استعمال المفظ في لازم معناه لينتقل منه إلى الملازم [] الذي هو معنى المفظ الموضوع له .

وإما لایهم استلذاذه أو التبرك به^(١) .

وإما لاعتبار آخر مناسب^(٢) .

وإن كان بالموصولية^(٣) :

فإما لعدم علم المخاطب بالأحوال المختصة به سوى الصلة ، كقولك
«الذى كان معنا أمس رجل عالم» .

وإما لاستهجان التصريح بالاسم^(٤) .

وإما لزيادة التقرير^(٥) ، نحو قوله تعالى «وراودته التي هو في بيته عن

(١) مثال الاستلذاذ :

بأله يا ظبيات القاع قلن لنا ليلاً منكن أم ليل من البشر
ومثال التبرك به : الله المادي و محمد الشفيع .

(٢) كالتقاؤل مثل سعد عندي ، والتطير مثل غراب في الدار ، والتسجيل
على السامع ، أو التنبية على غباوته إلى آخر تلك الاعتبارات .

(٣) أى تعريف المسند إليه بإراده اسم موصل .

(٤) مثل الذى يخرج من أحد السبيلين ناقض الوضوء .

(٥) أى تقرير الغرض المسوق له الكلام . وقيل تقرير المسند . وقيل تقرير
المسند إليه .

نفسه ^(١) ، فإنه مسوق لتنزيه يوسف عليه السلام عن الفحشاء والمذكور أدل عليه من امرأة العزيز وغيره .

وإما للتغريم ، كقوله تعالى « فَعَلِمُوهُمْ مِنْ اليمِ مَا غَشَيْهِمْ » ^(٢) ؛
وقول الشاعر :

مضى بها مامضى من عقل شاربها وفي الزجاجة باق يطلب الباقي ^(٣)
وممنه في غير هذا الباب قوله تعالى : « فَفَسَاهَا مَاغْشَى » ؛ وبيت الحماسة :
صبا ما صبا حتى علا الشيب رأسه فلما علاه قال للباطل : ابعد ^(٤)

(١) راودته أى يوسف عليه السلام والراودة مفاعلة من راد يرود إذا جاء وذهب ، وكان المعنى خادعة عن نفسه وفعلت فعل الخادع لصاحبها عن الشيء الذى لا يريد أن يخرجها من يده ، فيحتال عليه أن يغابه ويأخذه منه . والمسند إليه هو قوله « الذى هو في بيتها » متعلق براودته فالفرض المسوق له الكلام نزاهة يوسف وعفافه والمذكور أدل عليه من امرأة العزيز أو زليخا ، لأنه إذا كان في بيتها وتسكن من نيل المراد منها ولم يفعل كان غاية في النزاهة . . وقيل هو تقرير للمسند وهو الراودة ، لما فيه من فرط الاختلاط .. وقيل هو تقرير للمسند إليه لإمكان وقوع الابهام والاشتراك في امرأة العزيز أو زليخا .

(٢) فان في هذا الایهام من التفحيم والتغريم والتعظيم والتهويل ما لا يخفى .

(٣) البيت لأبي نواس . والضمير للخمر ، ويطلب الباقي أى من عقله ، وقوله « بها » أى معها .. وينسب بعد الله من العباس الريسي

(٤) البيت لدريد بن الصمة ، من أبيات يرثى بها أخاه عبد الله .

وقول أبي نواس ^(١) :

ولقد نهرت مع الغواة بدلهم وأسمت سرح اللحظ حيث أساموا
وبلغت ما بلغ اصرؤ بشباهه فإذا عصارة كل ذاك أيام
وإما لتنبيه المخاطب على خطأ ^(٢) ، كقول الآخر ^(٣) :

إن الدين ترونهم إخوانكم يشفى غليل صدورهم أن تصرعوا
وإما للإيماء إلى وجه بناء الخبر ^(٤) ، نحو « إن الدين يستكرون عن

(١) نهر بالدلو في البئر : ضرب بها في الماء لتهليء . أسم الماشية : أخر جها إلى المرعى ، وإضافة سرح إلى اللحظ من إضافة الصفة إلى الموصوف يعني اللحظ السارح ويقال: سرحت الماشية إذا ذهبت ترعى . والبيتان في المثل السائر ص ١٧٥

(٢) سواء كان خطأ المخاطب أم خطأ غيره .

(٣) هو عبدة بن الطبيب ، ويقول السبكي : نسبة ابن المعز لجرير وأنشده :

إن الدين ترونهم خلانكم يشفى صداع رؤوسهم أن تصرعوا
ترونهם : تظنوهم . تصرعوا : تهلكوا وتصابوا بالحوادث . ففي البيت من
التنبيه على خطئهم في هذا الظن ما ليس في قوله إن فلانا وفلانا .

(٤) أي الإشارة بصلة الموصول إلى نوع الخبر . يعني تأتي بالموصول والصلة
للإشارة إلى أن بناء الخبر عليه من أي وجه وأي طريق من الثواب والعقاب
واللهم والدم وغير ذلك .

عبداتي سيدخلون جهنم داخرين ^(١) » .

ثم انه ^(٢) ربما جعل ذريعة إلى التعرىض بالتعظيم لشأن الخبر ، كقوله :
إن الذى سبك السماء بني لنا بيتاً دعائمه أعز وأطول ^(٣)

أو شأن غيره ^(٤) نحو « الذين كذبوا شعيباً كانوا هم الخاسرين » .

(١) أى صاغرين - ففيه إيماء إلى أن الخبر المبني عليه أمر من جنس العقاب والإذلال وهو قوله « سيدخلون جهنم داخرين ». هذا و « الوجه » في كلام المصنف بمعنى الطريقة ، تقول عملت هذا العمل على وجه عملك أى على طريقته وقد فسر الخياخالي تبعاً للشيرازي الوجه بالعلة والسبب ، وهو خطأ لأن الإشارة إلى العلة لا تطرد في جميع الأمثلة ، بل هو ظاهر في الآيتين ومشكل في البيتين ، وقد يقال : ما ذكره الشارح (السعد) من خطأ التفسير المذكور إنما يتم لو كان هذا القائل رجع الضمير في قوله « ثم إنه ربما » إلى الإيماء ، وهو إنما رجعه إلى جعل المسند إليه موصولاً ، وحيثئذ فلا خطأ .

(٢) أى الإيماء إلى وجه بناء الخبر أو جعل المسند إليه موصولاً كأسباب بيان احتمال ذلك . وال الصحيح أن الضمير يعود إلى الإيماء إلى وجه بناء الخبر .

(٣) هو للفرزدق . سبك : رفع . وهو يفتخر على جرير بيته في تميم . وأراد بالبيت بيت الشرف والمجد . ففي قوله « أن الذى سبك السماء » إيماء إلى أن الخبر المبني عليه أمر من جنس الرفعة والبناء عند من له ذوق سليم ، ثم فيه تعرىض بتعظيم بناء بيته لكونه فعل من رفع السماء التي لا بناء أعظم منها وأرفع .

(٤) أى يجعل ذريعة إلى تعظيم شأن غير الخبر . وفي الآية إيماء إلى أن الخبر المبني على الموصول مما يبني عن الخيبة والخسران ، وتعظيم لشأن شعيب عليه =

قال السكا كى :

وربما جعل ذريعة إلى تحقيق الخبر ^(١) ، كقوله :

إن التي ضربت بيتاً مهاجرة بکوفة الجنديات ودهاغول ^(٢)
وربما جعل ذريعة إلى التنبيه للمخاطب على خطأ ^{ك قوله} : إن الدين
تروهم — البيت .

وفيه نظر ، إذ لا يظهر بين الإيماء إلى وجه بناء الخبر وتحقيق الخبر فرق ،
فكيف يجعل الأول ذريعة إلى الثاني ؟ ؛ والمسد إليه في البيت الثاني ^(٣)

= السلام ، وربما يجعل ذريعة إلى الاهانة لشأن الخبر نحو إن الذي لا يحسن
معرفة الفقه قد أفل في ، أو غيره نحو إن الذي يتبع الشيطان خاسر فالموصول
فيه إيماء إلى نوع الخبر المبني عليه ، وفي ذلك الإيماء تعریض بمحاربة الشيطان .

(١) أى يجعل الإيماء إلى وجه بناء الخبر ذريعة إلى تحقيق الخبر أى
جعله محققا ثابتا ، والتحقق له في الحقيقة أنها هو الصلة التي حصل بها الإيماء
لنفس الإيماء .

(٢) البيت لعبدة بن الطيب .. فإن في ضرب البيت بکوفة الجندي والهجرة
إليها إيماء إلى أن طريق بناء الخبر مما ينبع عن زوال المحنة وانقطاع المودة ثم
إنه يتحقق زوال المودة ويقرره حتى كأنه برهان عليه ، وهذا معنى تحقيق الخبر
وهو مفقود في مثل « إن الذي سعك السماء » إذ ليس في رفع الله السماء تحقيق
وتثبيت لبنائه لهم بيتا ، فظهور الفرق بين الإيماء وتحقيق الخبر .

(٣) وهو « إن الدين تروهم الخ » .

ليس فيه إيماء إلى وجہ بناء الخبر عليه بل لا يبعد أن يكون فيه إيماء إلى بناء
نقیضه عليه ^(١).

وإن كان بالإشارة :

فاما لم تميز أَكُل تمييز ^(٢) لصحة احضاره في ذهن السامع بوساطة
الإشارة حسا ، كقوله :

هذا أبو الصقر فردا في محسنه [من نسل شيبان بين الضال والسلم] ^(٣)
وقوله [أى الخطيئة] :

أولئك قوم إن بنوا أحسنوا البناء وان عاهدوا أوفوا وان عقدوا شدوا

(١) قال السعد في المطول : وجواب هذا الاعتراض أن العرف والذوق شاهدا
صدق على أنك إذا قلت عند ذكر جماعة يعتقدهم المخاطبون إخوانا خاصا « إن
الذين تظلونهم أخوانكم » كان فيه إيماء إلى أن الخبر المبني عليه أمر ينافي الأخوة
وبيان الحبة .

(٢) أى تعريف المسند إليه باراده اسم إشارة لم تميز المسند إليه أَكُل
تمييز لغرض من الأغراض كالمدح وغيره .

(٣) البيت لابن الرومي مدح أبا الصقر وزير المعتمد . والضال : جمع ضالة
وهو شجر السدر البرى . والسلم جمع سلمة وهو شجر ذو شوك من شجر البادية .
« وفردا » نصب على المدح أو الحال من الخبر ، يعني أن قومه مقيمون بالبادية
لأن فقد العز في الحضر .

وقوله ^(١) :

وإذا تأمل شخص ضيف مقبل
أوما إلى السكوماء : هذا طارق
نحرتني الأعداء ان لم تنحرى

وقوله ^(٢) :

ولا يقيم على ضيم يراد به
إلا الأذلان : غير الحى والوتد
هذا على الخسف من بوط برمه وذا يشج فلا يرنى له أحد
وإما للقصد إلى أن السامع غبي لا يتميز الشيء عنده الباحسن كقول الفرزدق :
أولئك آبائى نجتى بعثهم إذا جمعتنا ياجرير الجامع
وإما لبيان حاله ^(٣) في القرب أو البعد أو التوسط ، كقولك : هذا

(١) السكوماء : الناقة العظيمة الضخمة ، وقيل إن الآيات في مدح حاتم الطائى ، وينسبان لابن المولى وهو شاعر من محضرى الدولتين .

(٢) هما للمتنس خال طرفة . وما من شواهد التقسيم في باب البديع كما سيبقى . والعير بفتح العين : الحمار . الرمة : القطعة من الجبل البالى ، يشج يكسر . الضيم : المذلة والهوان .

(٣) أى حال المسند إليه . وأمثال هذه المباحث تنظر فيها اللغة من حيث إنها تبين أن هذا مثال للقريب وذاك للتوسط وذلك للبعيد ، ويبحث عنها علم المعانى من حيث إنه إذا أريد بيان قرب المسند إليه يؤتى بهذا وهو زائد على أصل المراد الذى هو الحكم على المسند إليه المذكور المعبر عنه بشيء يجب تصوره على أى وجه كان . . ويقول عبد القاهر : علم البلاغة هو على الجملة بحيث ينتفى لك من علم الإعراب خالصه وله [ص ٣٤ من الدلائل] .

زيد وذلك عمرو وذاك بشر . وربما جعل القرب ذريعة إلى التحقيق
كقوله تعالى : « وإذا رأك الذين كفروا إن يتخذونك الا هزوا ، لهذا
الذى يذكر آهلكم » ، وقوله تعالى « وما هذه الحياة الدنيا الا لهو ولعب » ،
وعليه من غير هذا الباب قوله تعالى : « ماذا أراد الله بهذا مثلاً » ؟ ،
وقول عائشة - رضي الله عنها - لعبد الله بن عمرو بن العاص : ياعجباً لابن عمرو
هذا ، وقول الشاعر ^(١) :

تق قول ودقت نحرها بيمينها أبلى هذا بالرحا المتقاус ؟
وربما جعل بعد ذريعة إلى التعظيم كقوله تعالى « آلم ذلك الكتاب »
ذهاباً إلى بعد درجة ، ونحوه « وتلك الجنة التي أورثتموها » ، ولذا قالت : فذاك
الذى لمتنى فيه ، لم تقل (فهذا) — وهو حاضر — رفعاً لمنزلته في الحسن
وتهييداً للعذر في الافتتان به . وقد يجعل ^(٢) ذريعة إلى التحقيق كما يقال :
ذلك اللعين فعل كذا .

وإما للتنبيه — إذا ذكر قبل المسند إليه مذكور وعقب بأوصاف —

(١) هو للهذلول العنبرى ، رأت الشاعر امرأته وهو يطحن بالرحا لأصنافه
فأنكرت عليه . والمتقاус الذى يدخل ظهره ويخرج صدره ضد الأدب .

(٢) أى بعد . هذا وقد بقى من الأقسام القسم الرابع وهو أن يقصد من
القرب التعظيم بأن ينزل قربه من ساحة الحضور والخطاب منزلة قرب المسافة
فيعبر عنه بهذا كقوله تعالى « ربنا ما خلقت هذا باطلًا » .

على أن ما يرد بعد اسم الاشارة فالمذكور جدير باكتسابه من أجل تلك
الأوصاف ، كقول حاتم الطائى ^(١) :

ولله صعلوك يساور همه
فتي طلبات لا يرى الخص ترحة
إذا مارأى يوما مكارم أعرضت
يرى رحمة ونبلاه ومحنة
وأنحاء سرج قاتر وجلامه
فذلك إن يهلك فسني ثناوه
فعدد له كما ترى خصالا فاضلة من المضاء على الأحداث مقدما ، والصبر
على ألم الجوع ، والأنفة من أن يهد الشبعة مغنا ، وتيمم كبرى المكرمات ،
والتأهب للحرب بأدواتها ، ثم عقب ذلك بقوله (فذلك) فآفاد أنه جدير
باتصافه بما ذكر بعده .

(١) الصعلوك : الفقير . يساور : يغالب . الهم . الحزن أو الأمل والغاية .
الطلبات بكسر اللام جمع طلبة بالكسر أيضا وهي ما يطلبه الإنسان . الخص :
الجوع . ترحة : شقاء . المغم : الغنية . تيمم : قصد ، ثمت أى ثم . التصميم : العزم
على الأمر . الحزن : الترس . والشطب في السيف : الخطوط في منته . العصب : القاطع .
الضربيه : حد السيف . الخدم : القاطع . أنحاء السرج جمع حنو بكسر الحاء وهو
اسم لكل من قربوسيه القدم والمؤخر . القاتر : السرج الجيد الواقع على الظهر .
العتاد : ماتعده لأمر من الأمور . الهيجا : الحرب . الطرف بكسر الطاء : الجواب
الكريم الأصل . المسووم : من سام الخيل ارسلها للرعي أو للاغارة .

وكذا قوله تعالى : «أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون» ،
أفاد اسم الإشارة زيادة الدلالة على المقصود من اختصاص المذكورين قبله
باستحقاق الهدى من ربهم والفلاح^(١)
وإما لاعتبار آخر مفاسب^(٢) .
وابن كان باللام^(٣) :

(١) فقد عقب المشار إليه وهو «الذين يؤمنون» بأوصاف متعددة من
الإعان بالغيب وإقامة الصلاة وغير ذلك ثم عرف المسند إليه بالإشارة تنبئها على
أن المشار إليهم أحقاء بما يرد بعد «أولئك» وهو كونهم على الهدى عاجلاً والفوز
بالفلاح آجلاً من أجل اتصفهم بالأوصاف المذكورة .

(٢) مثل تنزيل العقول منزلة المحسوس نحو «تبارك عباد الدين اتقوا» ، و«ذلك
هو النبل والشرف» . ومثل تنزيل الغائب منزلة الحاضر ؟ ومثل الاعتبارات التي
ستأتي في وضع اسم الإشارة المظاهر موضع المضر .

(٣) أي تعريف المسند إليه باللام ، وقيل المعرف هو «أَل» ... هذا
ولام التعريف على قسمين :

١ - لام العهد الخارجي وتحتها أقسام ثلاثة : صريح بأن تقدم له ذكر
صراحة - وكناية بأن تقدم له ذكر كناية - وعلمى بأن لم يتقدم له ذكر أصلاً
لكنه معلوم عند المخاطب سواء كان حاضراً أو لا ، ويسمى النحويون إذا كان
مدحومها معلوماً حاضراً لام العهد الحضوري ، وإن كان غير حاضر لام العهد
الذهني .

فإما للإشارة إلى معهود بينك وبين مخاطبك^(١) ، كـإذا قال لك قائل: جاءني رجل من قبيلة كذا ، فتقول . . ما فعل الرجل ؟ ، وعليه قوله تعالى : وليس الذكر كالأنثى ، أـي وليس الذكر الذي طلبت^(٢) كالأنثى التي وهبت لها .

= ٢ - لام الحقيقة وتشمل أربعة أقسام : لام الحقيقة من حيث هي وتسمى بـلام الجنس - ولام العهد الذهني - ولام الاستغراق الحقيقـي - ولام الاستغراق العـرف .. فإن أـشير بها للحقيقة من حيث هي فهي لام الحقيقة أو الجنس ، وإن أـشير بها إلى الحقيقة في ضمن فرد منهم فهي لام العهد الذهني ، وإن أـشير بها إلى الحقيقة في ضمن جميع الأفراد فهي للاستغراق .

فأـقسام اللام سـبعة . وقيل لام الحقيقة أـصل ولام العهد الخارجي أـصل آخر ، وقيل الأـصل لام العهد الخارجي ، وقيل لام الاستغراق ، وقيل الجميع أـصول .

(١) أـي للإشارة إلى حصة من الحقيقة معهودة بين المتكلم والمخاطب واحداً كان أو اثنين أو جماعة . يقال : عـهدت فلاـنا إذا أـدركته ولقيـته ، وذلك لتقدم ذـكره صـريحاً أو كـنـايـة .. فـهي للـدلـالـة عـلـى مـعـيـنـ فـيـ الـخـارـج وـأـمـاـ الـحـقـيقـةـ فـهيـ مـعـيـنـةـ فـيـ الـذـهـنـ .

(٢) أـي الذي طلـبـتهـ اـمـرـأـةـ عـمـرـانـ ، فـالـأـنـثـيـ إـشـارـةـ إـلـىـ مـاـ تـقـدـمـ ذـكـرـهـ صـرـيـحاـ فـيـ قـوـلـهـ تـعـالـىـ : «ـقـالـتـ رـبـ إـنـيـ وـضـعـتـهـ أـنـثـيـ»ـ لـكـنـهـ لـيـسـ بـمـسـنـدـ إـلـيـهـ ، وـالـذـكـرـ إـشـارـةـ إـلـىـ مـاـ سـبـقـ ذـكـرـهـ كـنـايـةـ فـيـ قـوـلـهـ تـعـالـىـ «ـرـبـ إـنـيـ نـذـرـتـ لـكـ مـاـ فـيـ بـطـنـ»ـ

وإما لإرادة نفس الحقيقة^(١) ، كقولات : الرجل خير من المرأة ؛ والدينار خير من الدرهم ، ومنه قول أبي العلاء المعرى :

وائل كلماء : يبدى لي ضمائره مع الصفاء ، ويختفيها مع الـكدر
وعليه من غير هذا الباب قوله تعالى : « وجعلنا من الماء كل شيء حي » ،
أى جعلنا مبدأ كل شيء حي هذا الجنس الذى هو الماء ، روى أنه تعالى خلق
الملائكة من ريح خلقها من الماء والجن من نار خلقها منه ، وأدَمَ من تراب
خلقه منه .. ونحوه أولئك الذين آتيناهم الكتاب والحكمة والنبوة .

* * *

= محرا = فإن لفظ « ما » وإن كان يعم الذكور والإإناث لكن التحرير وهو أن يعتق الولد خدمة بيت المقدس إنما كان للذكور دون الإناث وهو المسند إليه .

هذا وقد يستغنى عن ذكره صريحاً أو كناية ، وذلك لتقدم علم المخاطب به بالقرينة سواء كان حاضراً أم لا نحو خرج الأمير إذا لم يكن في البلد إلا أمير واحد . فالعمرد الحضورى والعلمى من أقسام العهد الخارجى لتحقيق المشار إليه باللام خارجاً .

(١) ليس المراد من الحقيقة الماهية الموجودة في الخارج بل مفهوم المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه ذلك المفهوم من الأفراد . ومن ذلك : اللام الداخلة على المعرفات نحو : الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد ، لأن التعريف للماهية ، واللام الداخلة على القضية الطبيعية نحو : الحيوان جنس ... وهذا نظر لأن لام =

والمعرف باللام^(١) قد يأتى لواحد باعتبار عهديته في الذهن لمطابقته الحقيقة
كقولك: ادخل السوق وليس بينك وبين مخاطبك سوق معهود في الخارج^(٢)
وعليه قول الشاعر^(٣):

ولقد أمر على اللثيم يسبني (فضيت ثُمَّ قلت لا يعنيني)
وهذا يقرب في المعنى من النكرة^(٤)، ولذلك يقدر يسبني وصفاً لللثيم لا حالاً.

= الاستغراف ولام العهد الذهني اعتبار فيما الأفراد مع أنهما من أقسام لام الحقيقة
واعتبار الأفراد ينافي عدم اعتبارها ؟ وأجيب بعدم ملاحظة الأفراد فيها بالنظر
لذات الكلام وقطع النظر عن القرآن ، وذلك صادق بأن لا تعتبر الأفراد
أصلاً كافية لام الحقيقة أو تعتبر بواسطة القرآن كالعهد الذهني والاستغراف ..

(١) أي لام الحقيقة كما في المطول لا اللام مطلقاً ، يعني مطلق اسم الجنس
المعروف بلام الحقيقة الذي هو موضوع للحقيقة المتشدة في الذهن على فرد ما فيه
موجود من الحقيقة لمطابقة ذلك الواحد للحقيقة باعتبار كونه معهوداً في الذهن
وجزئياً من جزئيات تلك الحقيقة مطابقاً إياها ، وذلك عند قيام قرينة دالة على
أن ليس القصد إلى نفس الحقيقة - كما في لام الحقيقة - من حيث هي ؟ بل
من حيث الوجود ؛ ولا من حيث وجودها في ضمن جميع الأفراد كافية الاستغراف
بل بعض غير معين .

(٢) وإذا كان هناك عهد في الذهن فلو كان هناك عهد خارجي كانت أول
للعهد الخارجي .. ومن أمثلة هذا النوع أيضاً: وأخاف أن يأكله الذئب .

(٣) هو عميرة بن جابر الحنفي . والبيت في شواهد الجملة الحالية .

(٤) أي المعرف بلام العهد الذهني في المعنى كالنكرة أي بعد اعتبار =

وقد يفيد الاستغراف ، وذلك إذا امتنع حله على غير الأفراد وعلى بعضها دون بعض كقوله تعالى : « إن الإنسان ^(١) لفي خسر إلا الذين آمنوا » .

— القرينة وأما قبل اعتبارها فليس كالنكرة إذ هو موضوع للحقيقة المعينة في الذهن .

وهو من جهة اللفظ يجري عليه أحكام المعارف من وقوعه مبتدأً وذا حال ووصفاً للمعرفة وموصفاً بها وعطف بيان من المعرفة وعكسه واسم كان ومفعولاً أول لظن . وإنما قال « كالنكرة » ، لما بينهما من تفاوت ما ؛ وهو أن النكرة مثل : ادخل سوقاً ، معناها بعض غير معين من جملة أفراد الحقيقة ، والمعرف بلام العهد الذهني معناه نفس الحقيقة وإنما تستفاد البعضية من القرينة كالدخول والأكل فيما مر ، فال مجرد من اللام نحو « سوق » وذو اللام نحو « السوق » بالنظر إلى القرينة سواء وبالنظر إلى نفسها مختلفان ، وهذا الفرق بناء على أن النكرة موضوعة لفرد المنتشر أما إن كانت موضوعة الماهية فالفرق أن تعين الماهية وعهديتها معتبر في مدلول المعرف بلام العهد الذهني وغير معتبر في مدلول النكرة وإن كان حاصلاً ، فالفرق بينهما كالفرق بين اسم الجنس النكر كأسد وعلم الجنس كاسامة . واعلم أن النكرة سواء كانت موضوعة لفرد المنتشر أو لمفهوم فهي لا توجد إلا في الفرد المنتشر وإنما الحال في ما وضعت له ... هذا ولكون المعرف بلام العهد الذهني في المعنى كالنكرة قد يعامل معاملة النكرة ويوصف بالجملة كقوله « ولقد أمر على اللثيم يسبني » .

(١) أشير باللام إلى الحقيقة لكن لم يقصد بها الماهية من حيث هي ، ولا من حيث تتحققها في ضمن بعض الأفراد بل في ضمن الجميع بدليل صحة =

والاستغراف ضربات :

^(١) حقيقى كقوله تعالى: «عَالَمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ» أى كُلُّ غَيْبٍ وَشَهَادَةٍ.

= الاستثناء الذى شرطه دخول المستثنى فى المستثنى منه لو سكت عن ذكره ،
ودخوله فرع العموم الذى يدل على الاستغراق ، وما ذكر شرط بالنسبة للاستثناء
المتصل لا مطلقا .

فَلِلَامُ الْقِ لِتَعْرِيفِ الْعَهْدِ النَّذْهَنِيِّ ، وَالْقِ لِلَاسْتَغْرَاقِ ، هِيَ لَامُ الْحَقِيقَةِ حَمِلَتْ عَلَى مَا ذَكَرْنَا بِحَسْبِ الْمَقَامِ وَالْفَرِينَةِ ، وَلَهُذَا قُلْنَا إِنَّ الضَّمِيرَ فِي قَوْلِهِ : « يَأْتِي » (وَقَدْ يَفِيدُ) عَائِدًا إِلَى الْمَعْرُوفِ بِاللَّامِ الْمُشَارُ إِلَيْهَا إِلَى الْحَقِيقَةِ ، فَالْمَنْظُورُ لَهُ فِي السَّكَلِ الْحَقِيقَةِ دُونَ بَعْضِ الْأَفْرَادِ أَوْ كُلِّهَا . وَأَمَّا لَامُ الْعَهْدِ الْخَارِجِيِّ فَهِيَ قَسْمٌ بِرَأْسِهَا أَصْلُ لَكُلِّ خَارِجِيٍّ .. هَذَا وَلَا بُدُّ فِي لَامِ الْحَقِيقَةِ مِنْ أَنْ يَقْصَدُ بِهَا إِلَيْهَا إِشَارَةً إِلَى الْمَاهِيَّةِ باعْتِبَارِ حَضُورِهَا فِي الْذَّهَنِ لِيَتَمْيِزَ اسْمَ الْجِنْسِ الْمَعْرُوفِ كَالْمَرْجِعِيِّ عَنْ اسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ النَّسْكَرَاتِ كَرْجِعِيِّ مَثَلًا ؟ فَإِلَيْهَا إِشَارَةٌ بِهَا إِلَى الْمَاهِيَّةِ لَا باعْتِبَارِ حَضُورِهَا فِي الْذَّهَنِ وَإِنْ كَانَتْ حَاضِرَةً فِيهِ ضَرُورَةٌ أَنْهَا مَوْضِعَةٌ لَهَا وَلَا يَضُعُ الْوَاضِعُ لِفَظًا لِمَعْنَى إِلَّا إِذَا كَانَ حَاضِرًا فِي ذَهْنِهِ ، وَإِذَا اعْتَبَرَ الْحَضُورُ فِي الْذَّهَنِ فَوْجَهَ الْفَرْقُ بَيْنَهَا وَبَيْنِ الْمَعْرُوفِ بِلَامِ الْعَهْدِ الْخَارِجِيِّ الْعَلَمِيِّ أَنَّ لَامَ الْعَهْدِ إِشَارَةً إِلَى حَصَّةَ مُعِينةَ مِنَ الْحَقِيقَةِ . وَاحِدًا كَانَ أَوْ اثْنَيْنِ أَوْ جَمَاعَةً وَلَامُ الْحَقِيقَةِ إِشَارَةً إِلَى نَفْسِ الْحَقِيقَةِ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى الْأَفْرَادِ هَذَا .. وَالْفَرْقُ بَيْنِ عَلَمِ الْجِنْسِ وَاسْمِ الْجِنْسِ الْمَعْرُوفِ أَنَّ الْأَوَّلَ يَدْلِي عَلَى التَّعْيِنِ وَالْحَضُورِ الَّذِي هُوَ جَزْءٌ مِنْهُ الْمُسَمَّى بِجُوهرِ الْلَّفْظِ وَالثَّانِي يَدْلِي عَلَى ذَلِكَ بِالآلَّةِ .

(١) وهو أن يراد كل فرد بما يتناوله اللفظ بحسب اللغة.

وعرف^(١) كقولنا « جم الأَمِير الصاغة » إذا جم صاغة بلده أو أطراف مملكته فحسب ، لا صاغة الدنيا^(٢) .

واستغراق المفرد أشمل من استغراق الجم^(٣)؛ بدليل أنه لا يصدق « لارجل في الدار » في نفي الجنس إذا كان فيها رجل أو رجالان ، ويصدق « لا رجال في الدار^(٤) » .

(١) وهو أن يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب مفهوم العرف .

(٢) قيل المثال مبني على مذهب المازني القائل إن « أَل » الداخلة على اسم الفاعل واسم المفعول معرفة لا موصولة ؟ وإلا فاللام في اسم الفاعل عند غيره موصولة . وفيه نظر لأن الخلاف إنما هو في اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحدوث دون غيره ، نحو: المؤمن والكافر والعالم والجاهل ، لأنهم قالوا هذه الصفة فعل في صورة الاسم - وأَل لا تدخل على الفعل - فلا بد فيه من معنى الحدوث لأنه معتبر في الفعل . ولو سلم جريان الخلاف في اسم الفاعل سواء كان بمعنى الحدوث أو الشبوت فالمراد تقسيم مطلق الاستغراق سواء كان بحرف التعريف أو غيره كالإضافة والموصول فإن الموصول أيضاً بما يأتي للاستغراق نحو « أَ كرم الدين يأتونك إلا زيداً » و « اضرب القائمين إلا عمراً » .

(٣) وكذلك من استغراق المثنى بمعنى أنه يتناول كل واحد واحد من الأفراد والمثنى إنما يتناول كل اثنين اثنين والجمع إنما يتناول كل جماعة جماعة .

(٤) وهذا في النكرة المنافية مسلم ، وأما في المعرف باللام فليس مسلماً لأن الجمع المعرف بلام الاستغراق يتناول كل واحد من الأفراد ، فيكون الجمع المعرف باللام مساوياً للمفرد في الاستغراق ، ولا فرق إلا في المفرد المستغرق فلا يستثنى منه إلا الواحد بخلاف الجمع المستغرق فيستثنى منه الواحد والمثنى والجمع .

ولا تناق بين الاستغراق وافراد اسم الجنس^(١) :

لأن الحرف إنما يدخل عليه مجردًا عن الدلالة على الوحدة والتعدد وأنه يعني كل الإفراد لا كل المجموع، أي معنى قولنا الرجل : « كل فرد من أفراد الرجال لا مجموع الرجال »^(٤)، وهذا امتناع وصفه بمعنى الجماعة، وللحافظة على التشاكل بين الصفة والموصوف أيضًا.

* * *

فالحاصل أن المراد باسم الجنس المعروف باللام :

(١) لما كان هنا مظنة اعتراض وهو أن إفراد الاسم يدل على وحدة معناه والاستغراق يدل على تعدد وها متنافيان ، قال الخطيب « ولا تناق » ، وشرح عدم المكافأة .

(٢) الجواب الأول بتسلیم أن الوحدة تناق التعدد والثاني بمنع تنافيهما . . .
وخلاصة الجواب الأول أن الحرف الدال على الاستغراق كحرف النفي ولا م التعريف إنما يدخل على الاسم المفرد مجردًا عن الدلالة على معنى الوحدة والتعدد
وامتناع وصفه بمعنى الحافظة على التشاكل اللغطي :

والجواب الثاني يرجع إلى أن المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق يعني كل فرد لا مجموع الأفراد ، ولأجل كونه يعني كل فرد امتناع وصفه بمعنى الجماعة
وان حكاه الأخفش في نحو « أهلك الناس الدينار الصقر والدرهم البيض »
نظراً لكون ألل للجنس ومدخولها يصدق بالجمع لتحققه .

إما نسخ الحقيقة لا ما يصدق عليه من الأفراد وهو تعریف الجنس والحقيقة ،
ونحوه علم الجنس كأسامة .

وإما فرد معین وهو العهد الخارجی ، ونحوه العلم انتخاص كزید .

وإما فرد غير معین وهو العهد الذهنی ونحوه التکررة كرجل .

وإما كل الأفراد وهو الاستغراق ، ونحوه لفظ كل مضافا إلى التکررة
كقولنا : كل رجل .

* * *

وقد شکل السکاكی على تعریف الحقيقة والاستغراق بما خرج الجواب
عنه مما ذكرنا ^(١) :

(١) قال السکاكی : « إن قصد به - أى بالمعرف بلام الحقيقة - الاشارة
لـ الماهية من حيث هي لم تميـز من أسماء الأجناس التي ليست فيها دلالة على
بعضـية والكلـية نحو رجـي وذـکـرـي والـرجـي والـذـکـرـي ؛ وان قـصدـ بهـ الإـشـارـةـ
باعتـبارـ حـضـورـهاـ فـيـ الـذـهـنـ لـمـ يـتمـيـزـ عـنـ تـعرـيفـ العـهـدـ » [صـ ٩٣ـ مـ اللـفـتـاحـ] ؛
جوـابـهـ أـنـاـ لـأـ نـسـلـمـ عـدـمـ تـميـزـهـ عـنـ تـعرـيفـ العـهـدـ عـلـىـ هـذـاـ التـقـدـيرـ لـأـنـ النـظـرـ فـيـ
عـهـدـ إـلـىـ فـرـدـ مـعـيـنـ أـوـ ثـيـنـ أـوـ جـمـاعـةـ بـخـلـافـ الحـقـيقـةـ فـانـ النـظـرـ فـيـهـ إـلـىـ نـفـسـ
الـهـيـةـ وـالـفـهـومـ بـاعـتـبارـ كـوـنـهـ حـاضـرـ فـيـ الـذـهـنـ وـهـذـاـ المعـنـيـ غـيرـ مـعـتـرـفـ فـيـ اـسـمـ =

ثم اختيار^(١) — بناء على ما حكاه عن بعض أئمة أصول الفقه من كون اللام موضع لتعريف العهد لا غير — أن المراد بتعريف الحقيقة تنزيلها منزلة المعهود بوجه من الوجوه الخطابية ، إما لكون الشيء حاضرا في الذهن لكونه محتاجا إليه على طريق التحقيق أو التهكم ، أو لأنه عظيم الخطر معقود به الهمم على أحد الطريقين^(٢) ، وإما لأنة لا يغيب عن الذهن على أحد الطريقين لو كان معهودا .

وقال^(٣) :

= الجنس النكرة ، وعدم اعتبار الشيء ليس باعتبار اعدمه .. و قال السكاكي في تتمة كلامه : « وان قصد بتعريف الحقيقة » الاستغراق لزم في اللام كونها موضع لغير التعريف ولزم مع ذلك أن يكون الجمع بينها وبين لفظ المفرد جمعا بين التنافيين ... وكل ذلك على ما يرى فاسد ، والأقرب — بناء على قول بعض أئمة أصول الفقه أن اللام موضع لتعريف العهد لا غير — هو أن يقال : المراد بتعريف الحقيقة أحد قسمى التعريف وهو تنزيلها منزلة المعهود بوجه من الوجوه الخطابية الخ .

(١) أى السكاكي .

(٢) أى التحقيق أو التهكم .

(٣) أى السكاكي . أى أن لام الاستغراق موضع في أصلها للحقيقة من حيث هي فتصلح من أصلها للاستغراق ولغيره بحسب اختلاف المقامات ، وهذا

«الحقيقة من حيث هي لا واحدة ولا متعددة ، اتحققها مع الوحدة تارة ومع التعدد أخرى ، وإن كانت لا تنفك في الوجود عن أحدهما ، فهى صالحة للتوحد والتکثر ؛ فـ«كـوـنـ الحـكـمـ استـغـرـاقـاـ أوـغـيرـ استـغـرـاقـاـ إلى (١) مقتضى المقام : فإذا كان خطابـيـاـ (٢) مثل «المؤمن غـرـ كـرـيمـ وـالـفـاجـرـ خـبـ لـثـيمـ» حـلـ المـعـرـفـ بـالـلامـ — مـفـرـدـاـ كـانـ أوـ جـمـعاـ — عـلـ الـاستـغـرـاقـ، بـعـلـةـ إـيمـامـ أـنـ الفـصـدـ إـلـىـ فـرـدـ دـوـنـ آـخـرـ مـعـ تـحـقـقـ الـحـقـيـقـةـ فـيـهـماـ تـرـجـيـحـ لـأـحـدـ الـمـسـاوـيـنـ ، وـإـذـاـ كـانـ اـسـتـدـلـالـيـاـ حـلـ عـلـ أـقـلـ مـاـ يـحـتـمـلـ وـهـوـ الـواـحـدـ فـيـ الـمـفـرـدـ وـالـثـلـاثـةـ فـيـ الـجـمـعـ» (٣) :

= جواب من السكاكي عن تشكيكه في الاستغرار بعد جوابه عن تشكيكه في تعريف الحقيقة ، ومبناه على إدخال لام الاستغرار في لام العهد لأن الاستغرار لا يجوز أن يكون معنى اللام .. ورأي أن رأي السكاكي في اللام أقرب إلى البلاغة وأبعد عن اصطلاحات النطق والنحو التي لا طائل تحتها .

(١) خبر «ـفـكـوـنـ» ، أـيـ رـاجـعـ إـلـىـ مـقـضـيـ المـقـامـ .

(٢) المقام الخطابي هو الذي يكتفى فيه بالظن ، والاستدلالي هو الذي يطلب فيه اليقين .

(٣) مثل حصل الدرهم وحصل الدرام ، فيحمل الأول على درهم واحد والثاني على ثلاثة ، لأن هذا هو المتيقن فيما . =

خلاصة لام التعريف وأقسامها :

اللام المعرفة تأتي : للعهد الخارجي ، والحقيقة ، والعهد الذهني ،
والاستغراق :

١ — أما لام العهد الخارجي :

فهي التي يراد بدخولها معين في الخارج فرداً أو أكثر ، وتعيين مدخلوها
إما : لتقدم ذكره صريحاً أو كناية ، وإما لتقدم العلم به سواء كان حاضراً
أو غير حاضر .

فالذكر الصريح مثل « فأرسلنا إلى فرعون رسولاً فعصى فرعون الرسول » ،
والكناية مثل « وليس الذكر كالأنثى » فإن الذكر لم يتقدم ذكره صريحاً بل
كناية في قوله تعالى « نذرت لك ما في بطني محرباً » فإن ما محتمل للذكر
والأنثى ولكن بانضمام قيد التحرير إليه صار مراداً به الذكر .. ومثال التقدم
العلمي وهو مشاهد حاضر أغلق الباب لداخل عليك ، والعلمي الغير المشاهد
« إذ ها في الغار » .. فالمعرف بلام العهد الخارجي نظير ضمير الغائب في وجوب
تقدمة مدخلوها ، وهو أيضاً نظير علم الشخص في الدلالة على فرد معين في الخارج .
والفرق بينهما (علم الشخص والمعرف بلام هــنه) أن التعيين في علم الشخص
مستفاد من اللفظ وفيه من اللام .

٢ — ولام الحقيقة :

هي التي يراد بدخولها الحقيقة من حيث هي ، أي بقطع النظر عن الأفراد =

= وتسعى لام الجنس والطبيعة نحو الرجل خير من المرأة والإنسان نوع والكلمة
ما دل على معنى مفرد . . والمراد من الحقيقة هنا ما يفهم من اللفظ سواء كان له
تحقق في الخارج بتحقق أفراده كما قدمنا أو في الذهن فقط نحو : العتقاء والغول .

٣ — ولام العهد الذهني :

هي التي يراد بدخولها الحقيقة لام من حيث هي بل باعتبار تتحققها في فرد
مهم غير معين لا في الذهن ولا في الخارج ، نحو أطعم المسكين صدقة الفطر فإنه
ليس المراد بدخولها الحقيقة من حيث هي لأن الحقيقة لا تطعم ، ولا فردا معينا
لأن الغرض أنه لا عهد ولا تعين له لا في الخارج ولا في الذهن ، كما أنه ليس المراد
الحقيقة باعتبارها في جميع الأفراد لاستحالته ، بل المراد بعض من الأفراد غير معين
فلنقطع أطعم قرينة على إرادة الفرد المبهم . وما ألفت نظرك إليه هنا أن المعرف باللام
في هذا القسم بالنظر للقرينة مساو للاستكارة في دلالة كل منها على فرد مهم
 وبالنظر إلى لفظه وقطع النظر عن القريئة هو معرفة لفظا ومعنى ، أما لفظا ولو جود
اللام المعرفة وأما معنى فلا أنه حينئذ دال على الحقيقة وهي واحدة معينة لا تعدد
فيها . فاللام مشيرة أبدا إلى الحقيقة في ضمن الفرد عند إرادته والحقيقة معينة ،
ومن ثم جاز معاملته معاملة الاستكارة نظرا إلى القريئة ومعاملته معاملة المعرفة نظرا
للفظ والمعنى بقطع النظر عن القريئة ، ولهذا تراهم يقولون في قول الشاعر : ولقد أمر
على اللائم يسبني . الخ : إن جملة يسبني يجوز إعرابها حلا نظرا لأن اللائم معرفة ،
وصفة لأنها نكرة نظرا للقريئة .

٤ — ولام الاستغراق :

هي التي يراد بها الحقيقة من حيث وجودها في جميع الأفراد ، والاستغراق قسمان حقيقى وعمرق ، فالحقيقى أن تراد الحقيقة في ضمن جميع الأفراد التي يتناولها اللفظ بحسب الوضع نحو « إن الإبرار لفى نعم » ، والعمرق أن تراد الحقيقة في ضمن جميع الأفراد التي يتناولها اللفظ بحسب العرف نحو جمع الأمير الصاغة .

ولكن السകاكى بعد أن ذكر هذه الأقسام في باب المسند إليه ، قال في باب المسند : والقول بكون اللام لتعريف الحقيقة أو الاستغراق مشـكل ، فأورد اعتراضا على كونها لتعريف الحقيقة واعتراض آخر على كونها للاستغراق ، أما حاصل الاعتراض الأول فإنه قال إذا أريد بكونها لتعريف الحقيقة أنها لتعريف الحقيقة من حيث هي بقطع النظر عن حضورها في الذهن لزم أن تكون أسماء الأجناس المصادر المجردة من الـ مـعـارـفـ نحو ذكرى ورجعي وضرب وقت لأنـها مـوضـوعـةـ للـحـقـيقـةـ بـاتـفـاقـ ، وإذا لمـيـتمـيزـ إـسـمـ الجنسـ المـجـرـدـ منـ الـأـلـ عنـ المـقـرـنـ بـهـ يـكـوـنـ مـعـرـفـةـ وـكـوـنـهـ مـعـرـفـةـ باـطـلـ بـدـلـيلـ أـنـهـ لاـ يـصـحـ فـيـ الـاسـتـعـمالـ العـرـبـيـ وـصـفـهـ بـالـمـعـرـفـةـ ، فـلاـ يـقـالـ رـجـعـ رـجـعـيـ السـرـيـعـةـ أـوـ الـبـطـيـئـةـ . وإنـماـ تـعرـضـتـ لـأـسـماءـ الـأـجـنـاسـ الـمـصـادـرـ دـوـنـ غـيرـ الـمـصـادـرـ نحوـ رـجـلـ لـأـنـ الـأـمـرـ هـيـنـ فـيـ مـثـلـ رـجـلـ . فإنـهـ قـيـلـ إـنـهـ وـضـعـ لـلـفـرـدـ الـمـنـتـشـرـ بـنـاءـ عـلـيـهـ فـلـاـ تـعـينـ فـيـ مـدـلـوـلـهـ .

فـإـنـ فـرـقـ بـيـنـ اـسـمـ الجـنـسـ الـمـعـرـفـ بـلـامـ الـحـقـيقـةـ وـالـمـجـرـدـ مـنـهـ بـأـنـ الـأـلـ مـوضـوعـ الـمـاهـيـةـ باـعـتـبارـ حـضـورـهـ فـيـ ذـهـنـ السـامـعـ وـأـنـ التـعـينـ فـيـهـ مـقـصـودـ مـلـحوـظـ بـخـلـافـ =

= المفرد منها فإن التعين فيه حاصل غير مقصود ، والفرق واضح بين الحاصل المقصود والحاصل من غير قصد – إن فرق بينهما بذلك كان الفرق صحيحا ولكن يشكل الأمر من ناحية أخرى . وهي أنه لا يكون هناك حينئذ فرق بين المعرف بلام الحقيقة والمعرف بلام العهد الخارجي العلمي ، فإن كلاً منهاما أشير به إلى معهود في الذهن .. هذا هو إشكال السكاكي باياضاح .

وقد أجب عن بعض الكاتبين في الفرق بين المعرف بلام الحقيقة والمعرف بلام العهد الخارجي العلمي بأن مدلول لام العهد الخارجي فرد معين في الخارج ومدلول لام الحقيقة الملحوظة ذهنا ، والفرق واضح بين المدلولين .

ولكن السكاكي سلك في حل هذا الإشكال مسلكا آخر ، وأجاب عن هذا الاعتراض الوارد على كون اللام لتعريف الحقيقة أن اللام لتعريف العهد مطلقا وتعريف الحقيقة من قبيل التعريف العهدى وذلك لأن تعريف العهد معناه الدلالة على ما هو حاضر في ذهن السامع معهود بين المتكلم والمخاطب عهدا تقييقا أو تقدير يا تزيليا ، فالعهد التحقيقى أن يتقدم ذكر مدلولها صريحا أو كنایة أو يتقدم العلم به وتسمى اللام حينئذ لام العهد الخارجي ، والعهد التقديرى التزيل هو ألا يتقدم ذكر مدخلوها لا صريحا ولا كنایة ولا يتقدم العلم به ولكنه منزل منزلة المعهود في ذهن السامع لاعتبارات خطابية يأتى تفصيلها =

== وهذا العهد يسمى التعريف فيه بتعريف لام الحقيقة سواء أريد بدخولها الحقيقة من حيث هي أو في ضمن فرد مهم :

وتسمى اللام حينئذ لام العهد الذهني فلام الحقيقة والعهد الذهني تسميان بلام العهد الذهني على رأى السكاكي، وهي لم يشر بها إلى تعين مدخلوها في ذهن السامع على سبيل التحقيق بل على سبيل تبريره منزلة المعمود في ذهن السامع ولا عهد في الواقع . ولنرى ينكشف لك مذهب السكاكي ان كشافاً أكثر أذكر ما قاله الشيرازى — : فالفرق بين اسم الجنس المنكر والمعرف أنك إذا قلت جاء رجل كنت قد أحدثت في ذهن السامع شيئاً ما كان حاضراً فيه ولا مقدراً حضوره بوجه من الوجوه الخطابية الآتية، وإذا قلت جاء الرجل أو جاء الحبيب مثلاً من غير أن يتقدم له ذكر ولا علم كنت قد أشرت إلى موجود في ذهنه حاضراً على وجه الفرض والتقدير، فاسم الجنس المعرف تعريف الحقيقة زاد على مفهوم غير المعرف منه بهذا القدر من التعين وهو فرض وجوده الخطابي، وبهذا القدر من التعين استحق اسم التعريف . . والوجوه الخطابية التي يجعل مدخلون لام الحقيقة حاضراً في الذهن على وجه الفرض والتقدير ترجع لأمور كثيرة : منها أن يكون محتاجاً إليه على طريق التحقيق أو التهكم نحو الدينار خير من الدرهم والمسلم حضر يريد غير معين تهكماً به حيث لا يعمل بمقتضى الإسلام ، أو أن يكون عظيم الخطط معقوداً به المهم نحو الذين آتيناهم الكتاب والحكم والنبوة ، أو يكون حاضراً لا يغيب عن الحسن نحو جاء الحبيب .

هذا هو اعتراض السكاكي الذي أورده على كون اللام لتعريف الحقيقة ==

== وهذا هو جوابه عنه وجواب غيره . . أما اعتراضه على كون اللام الاستغراق فقد قال : إن القول بكون اللام للاستغراق يلزم عليه الجمع بين المتنافيين وذلك بأن اللام تدل حينئذ على التعدد والمفرد الداخلة عليه يدل على الوحدة ، والتعدد والوحدة متنافيان ، وقد أجاب عن هذا الاعتراض بأن الاستغراق ليس مستفادا من المعرف باللام بطريق الوضع وإنما يفهم من المقام ، فإن الحقيقة من حيث هي ليست متوحدة لتحققها مع التعدد ولا متعددة لتحققها مع الوحدة إذ كانت ليست للتعدد فقط ولا للتوحد فقط .

فكون الحكيم المحكوم به على مدخل اللام مستغراً لجميع أفراده وغيره مستغرق يرجع إلى مقتضى المقام فادا كان المقام خطايا يكتفى فيه بالظن حمل الحكيم على الاستغرار وأن المراد بدخولها العام سواء كان مدخولها مفرداً نحو المؤمنين غير كريم أو جماعاً نحو المؤمنون هيئون ليرون فالمقام هنا خطابي لأن هذه الأمثلة من القضايا المقبولة من جهة الشرع وهنا أريد بدخولها الاستغرار والحكيم ثابت لجميع الأفراد بسبب أن المتكلم يلقي في خيال السامع أن تخصيص الحكيم بعض المؤمنين دون بعض مع تحقق حقيقة الإيمان في كل منها ترجيح لأحد المتساوين بلا مرجع ، فوجب الحمل على الاستغرار من أجلها .

أما إذا كان المقام استدلاًيا؟ فيحمل مدخل اللام على المتيقن وهو الواحد في المفرد والثلاثة في الجمع نحو حصل الدرهم، فيراد من الدرهم واحد فقط، وحصل الدرهم فيراد ثلاثة فقط.

وإن كان بالإضافة ^(١) :

فاما لأنه ليس للمتكلم إلى إحضاره في ذهن السامع طريق آخر منها

كقوله ^(٢) :

هوى مع الركب اليانين مصعد جنيد، وجئن بحكة موثق

= وقد أجاب صاحب الإيضاح عن هذا الاعتراض الثاني بجوابين الأولى بالمنع والثانية بالتسليم، أما جواب المنع فخالص له أن المراد بالعموم المدلول عليه بادة الاستغراق الكل الإفرادي لا الكل الجموعي، والفرق بينهما أن يراد من مدخل اللام كل واحد بدلاً عن الأفراد لا كل واحد مجتمع مع الآخر، وهذا لا ينافي الوحدة في المدلول، وأما الكل الجموعي فيراد فيه الفرد مجتمعاً مع الآخر، وهذا الذي ينافي الوحدة في المدلول وهو غير المراد. وجواب التسليم: سلمنا فرضاً أن الوحدة هنا تتنافي مع التعدد، فإن أداة الاستغراق تدخل على المفرد مجرداً عن الوحدة والتعدد، فيصلح لأن يراد الحقيقة في ضمن الجميع.

(١) أي تعریف المسند إليه بالإضافة إلى شيء من المعرف.

(٢) البيت لجعفر بن علبة الحارثي وهو من مخضري الدولتين، شاعر مقل غزل فارس مذكور في قومه..اليانين : جمع يمان . مصعد : مبعد ذاهب في الأرض . الجنيد : الجنوب المستتبع الذي يتبعه قومه ويقدمونه أمامهم . الجنان : الشخص . المؤيق : المقيد .

والشاهد في قوله «هوى» أي مهوي ، فالإضافة أخضر من الذي أهواه ونحوه والاختصار مطلوب لضيق المقام وفرط السامة لكونه في السجن وحبشه على الرحل ، ولفظ البيت خبر معناه التأسف والتحسر على بعد الحبيب .

وإما لإغناها عن تفصيل متذر أو مرجوح بجهة^(١) ، كقوله^(٢) :
بنو مطر يوم اللقاء كأنهم أسود لها في غيل خفان أشبل
وقوله^(٣) :

قومي هم قتلوا (أمي) أخي فإذا رميت يصيبني سهمي
وإما لتضمنها^(٤) تعظيمها لشأن المضاف إليه كقولك «عبدى حضر»
فتعظم شأنك ، أو لشأن المضاف كقولك «عبد الخليفة ركب» فتعظم

(١) المتذر مثل اجتمع أهل الحق على كذا . والمرجوح أو المتصدر مثل
أهل البلد في رفاهية .

(٢) البيت لمروان بن أبي حفصة الشاعر مدح معن بن زائدة الشيباني ،
وبنوا مطر قومه بطون من شيان . خفان : مأسدة قرب الكوفة .. الأشبل
جمع شبل وهو ولد الأسد . والشاهد في قوله : بنو مطر فالاضافة هنا تغني عن
التفصيل وتعداد أسمائهم .

(٣) هو الحارث بن وعلة الجرمي ، وهو شاعر جاهلي غير الحارث بن وعلة
الشيباني . وأمي منادي وهي التي كانت تخضه على الأخذ بثار أخيه من
قومه .. والشاهد في الاضافة هنا في قوله « قومي » ، لإغناها عن تفصيل
مرجوح .

(٤) أي الإضافة .

شأن العبد . أو لشأن غيرها ^(١) كقولك « عبد السلطان عند فلان » ، فتعظم شأن فلان . أو تحقيرا ^(٢) نحو « ولد الحجام حضر » .
وإما لاعتبار آخر مناسب ^(٣) .

تنكير المسند إليه :

وأما تنكيره ^(٤) : فلا إفراد ^(٥) كقوله تعالى « وجاء رجل من أقصى المدينة يسعى » .. أى فرد من أشخاص الرجال .

(١) أى غير المضاف والمضاف إليه .

(٢) أى أو لتضمن الإضافة تحقيرا : للمضاف كالمثال ، أو للمضاف إليه نحو « ضارب زيد حاضر » أو لغيرها نحو « ولد الحجام جليس زيد » .

(٣) كتضمن الإضافة تحريرا على إكرام أو إدلال أو نحوها نحو صديقك أو عدوك بالباب ؟ ومنه قوله تعالى « لا تضار ولدك بولده ولا مولود له بولده » فإنه لمانعية المرأة عن المشاركة أضيف الولد إليها استعطافا لها عليه ، وكذا الوالد . أو لتضمنها استهزاء أو تهكمأ نحو « إن رسولكم الذي أرسل إليكم لجئنون » إلى غير ذلك من الاعتبارات .. وبذلك ينتهي بحث تعريف المسند إليه .

(٤) أى الإتيان به نكرة سواء كان مفردا أو مثنى أو جمعا .

(٥) أى القصد إلى فرد مما يقع عليه اسم الجنس .. هذا ودلالة النكرة على المفرد ظاهرة إذا قلنا إنها موضوعة للفرد المنتشر ، أما إذا قلنا إنها موضوعة للحقيقة من حيث هي فإن افادتها الإفراد باعتبار الاستعمال الأصلي لأن الحقيقة يكفي في تحققها فرد واحد .

أو للنوعية ^(١) ، كقوله تعالى « وعلى أبصارهم غشاوة » ، أي نوع من الأغطية غير ما يتعارفه الناس ، وهو غطاء التعامي عن آيات الله ^(٢) .

ومن تشكيك غير المسند إليه للإفراد قوله « ضرب الله مثلاً رجلاً ، فيه شر كاه متضاً كسون ، ورجلًا سلماً لرجل » ^(٣) ، وللنوعية قوله تعالى « ولتجدتهم أحقر الناس على حياة » ، أي نوع من الحياة مخصوص ، وهو الحياة الزائدة ، كأنه قيل « ولتجدتهم أحقر الناس — وإن عاشوا ما عاشوا — على أن يزدادوا إلى حياتهم في الماضي والحاضر حياء في المستقبل ، فإن الإنسان لا يوصف بالحرص على شيء إلا إذا لم يكن ذلك الشيء موجوداً له حال وصفه بالحرص عليه ، وقوله تعالى « والله خلق كل دابة من ماء » يحتمل الإفراد والنوعية ، أي خلق كل فرد من أفراد الدواب من نطفة معينة ، أو كل نوع من أنواع الدواب من نوع من أنواع المياه ^(٤) .

(١) أي للقصد إلى نوع منه ، لأن التشكيك كايدل على الوحدة شيخسا يدل عليها نوعاً .

(٢) وفي المفتاح أن التشكيك للتعظيم أي غشاوة عظيمة تحجب أبصارهم بالكلية وتحول بينها وبين الإدراك .

(٣) الشاهد في تشكيك « رجلاً » للإفراد ، وهو غير مسند إليه . ومتضاً كسون أي مختلفون متنازعون . « سلماً » أي خالصاً .

(٤) فتشكيك : كل من « دابة » و « ماء » يحتمل الإفراد أو النوعية ، وكل منها ليس مسندًا إليه .

أو للتعظيم والتهويل . أو للتحفير ^(١) ، أى ارتفاع شأنه أو انحطاطه إلى حد لا يمكن معه أن يعرف ، كقول ابن أبي السبط ^(٢) :

[فتي لا يالي المدلجون بوره إلى بايه لأنفيء الكواكب
له حاجب في كل أمر يشينه وليس له عن طالب العرف حاجب
أى له حاجب أى حاجب ، وليس له حاجب ما .

(١) أى تشكير المسند إليه قد يكون للتعظيم أو للتحفير .

(٢) في زهر الآداب أن البيت لابي السمعط بن أبي حفصة وجده مروان بن أبي حفصة الأكبر .

و مثلا

وَلَهُ مِنْ جَانِبٍ لَا أَضِيعُهُ وَلَاهُمْ مِنْ الْخَلَاءِ جَانِبٌ .
الْحَاجِبُ : الْمَانِعُ . يَشِينُ : يَعِيبُ -

(٣) هذا من تكثير غير المسند إليه ، إلا إذا نظرنا إلى أن اسم إن أصله المبتدأ
 (٤) أي على التكثير . هذا والفرق بين التكثير والتعظيم أن التكثير
 باعتبار الكميات والمقدار تتحققا كما في قوله «إن لنا لإبلًا» أو تقديرًا كما في قوله
 تعالى «ورضوان من الله أَكْبَر» ، وأما التعظيم فيحسب ارتفاع الشان وعلو الطبة
 وكذا التحبير والتقليل .

أو للتقليل كقوله تعالى « وعد الله المؤمنين والمؤمنات جنات تجري من تحتها الأنهر خالدين فيها ، ومساكن طيبة في جنات عدن ، ورضوان من الله أكبر » ، أى وشيء ما من رضوانه أكبر من ذلك كله ، لأن رضا الله سبب كل سعادة وفلاح ، ولأن العبد إذا علم أن مولاه راض عنه فهو أكبر في نفسه مما وراءه من النعم وإنما تهنا له برضاه ، كما إذا علم بسخطه تنقصت عليه ولم يجد لها لذة وان عظمت .

وقد جاء التعظيم والتكمير جميعاً ^(١) ، كقوله تعالى « وان يكذبوك فقد كذبت رسول من قبلك » ، أى رسول ذو عدد كثير وأيات عظام . وأعمار طويلة ونحو ذلك .

والسکاكى لم يفرق بين التعظيم والتكمير ولا بين التحقير والتقليل . ثم جمل التفكير في قولهم « شر أهل ذاتاب » للتعظيم ، وفي قوله تعالى « ولئن مستهم نفعحة من عذاب ربك » خلافه ^(٢) . وفي كل ما ^(٣) نظر :

(١) وقد يذكر للتحقير والتقليل معاً مثل « حصل لي منه شيء » أى شيء قليل .

(٢) أى للتحقير ، راجع ص ٨٣ من المفتاح . . والمثل « شر أهل ذاتاب » يضرب في ظهور أمارات الشر ومخاليله . وذو الناب : السبع والمراد به هنا كلب .

(٣) أى في كلام الجعلين .

أما الأول فلما سئلَ^(١) ، وأما الثاني فلان خلاف التعظيم مستفاد من اليه وأما الثالث
للمرة ومن نفس الكلمة ، لأنها إما من قوله «فتحت» الريح إذا هبت طيف ، أى
هببة ، أو من قوله «فتح الطيب» إذا فاح أى فوحة كا يقال شمة ، واستعجمة ، لمنعه
بهذا المعنى^(٢) في الشراسقة اذ أصله أن يستعمل في الخير ، يقال «له نفحة وهو ا
طيبة» أى هبة من الخير^(٣) .. وذهب^(٤) أيضا إلى أن قوله تعالى «يا أبا إبراهيم اذا
أخاف أن يمسك عذاب من الرحمن» بالتقدير ، دون عذاب الرحمن القود ،
بالاضافة ، بما للهوبيل أو خلافه^(٥) ، والظاهر أنه خلافه وإليه ميل ومن
الزمخشري ، فإنه ذكر ابن إبراهيم صلى الله عليه وسلم لم يخل هذا الكلام منهم نوعا
حسن الأدب مع أبيه ، حيث لم يصرح فيه أن العذاب لا حق له لا صور المذنب
به ، ولكننه قال : «إنني أخاف أن يمسك عذاب من الرحمن» ، فذكر
الخوف والمس ونكر العذاب .

(١)

(٠) أى في بحث تقديم المسند إليه .

(٢)

(٢) وهو أن تكون «فتحة» من «فتح الطيب» .

(٣)

(٣) وجواب الاعتراض على كلام الساكت في «فتحة» أنه إن أراد أن
لبناء المرة مدخل في إفادة التحقيق فهذا لا ينافي كون التكبير للتحقيق لأنه مما يقبل
الشدة والضعف ، وإن أراد أن التحقيق المستفاد من الآية مفهوم من بناء المرة
ونفس الكلمة بحيث لا مدخل للتكبير أصلاً فمنع لفرق الظاهر بين التحقيق
في «فتحة من عذاب» وبينه في «فتحة العذاب» بالإضافة .

(ص)

(٤) أى الساكت .

(٥) أى للتحقيق .

من الـ وأما التنكير في قوله تعالى (ولـكم في القصاص حـيـاة) فيحتمل النوعية
بـسبـبـ أـطـيـمـ ، أـىـ ولـكمـ فيـ هـذـاـ الجـنـسـ منـ الحـكـمـ الذـىـ هوـ القـصـاصـ حـيـاةـ
وـاسـقـعـةـ ، لـمـنـهـ عـمـاـ كـانـواـ عـلـيـهـ مـنـ قـتـلـ جـمـاعـةـ بـوـاحـدـ مـقـتـلـوـاـ ؟ـ أـوـ نـوـعـ مـنـ
هـنـيـةـ وـهـوـ الـحاـصـلـ لـمـقـتـلـ وـالـقـاتـلـ بـالـارـتـدـاعـ عـنـ القـتـلـ لـلـعـلـمـ بـالـاقـتصـاصـ ،ـ فـاـنـ
تـ إـيـشـانـ اـذـاـ هـمـ بـالـقـتـلـ تـذـكـرـ الـاقـتصـاصـ فـاـرـتـدـعـ فـسـلـ صـاحـبـهـ مـنـ القـتـلـ وـهـوـ
لـرـجـمـ القـوـدـ ،ـ فـتـسـبـبـ لـحـيـاةـ نـفـسـيـنـ .ـ

مـيـلـ وـمـنـ تـنـكـيرـ غـيـرـ المـسـنـدـ إـلـيـهـ لـنـوـعـيـةـ (ـوـأـمـطـرـنـاـ عـلـيـهـمـ مـطـراـ)ـ ،ـ أـىـ وـأـرـسـلـنـاـ
مـنـهـمـ نـوـعـاـ مـنـ الـمـطـرـ عـجـيـبـاـ ،ـ يـعـنـيـ الـخـبـارـةـ ؟ـ أـلـاـ تـرـىـ إـلـىـ قـوـلـهـ تـعـالـىـ «ـفـسـاءـ
صـقـرـ الـمـنـذـرـيـنـ»ـ ..ـ وـلـتـحـقـيرـ^(١)ـ «ـإـنـ نـظـنـ إـلـاـ ظـنـاـ^(٢)ـ»ـ .ـ

(١) أـىـ وـمـنـ تـنـكـيرـ غـيـرـ المـسـنـدـ إـلـيـهـ لـلـتـحـقـيرـ .ـ

(٢) أـىـ ظـنـاـحـيـرـاـ ضـعـيـفـاـ إـذـ الـظـنـ مـاـيـقـبـلـ الشـدـةـ وـالـضـعـفـ ،ـ فـالـفـعـولـ الـمـلـطـقـ
هـنـاـ لـنـوـعـيـةـ مـعـ التـأـكـيدـ لـلـتـأـكـيدـ كـيـدـ الـمـجـرـدـ ،ـ وـبـهـذـاـ الـاعـتـبـارـ صـحـ وـقـوـعـهـ بـعـدـ
لـامـشـنـاءـ مـفـرـغـاـ مـعـ اـمـتـنـاعـ «ـمـاـضـرـيـتـهـ إـلـاـ ضـرـبـاـ»ـ ،ـ عـلـىـ أـنـ يـكـونـ الـمـصـدـرـ لـلـتـأـكـيدـ ،ـ
أـنـ مـصـدـرـ ضـرـبـتـهـ لـاـ يـحـتـمـلـ غـيـرـ الضـرـبـ وـالـمـسـتـنـىـ مـنـهـ يـجـبـ أـنـ يـكـونـ مـتـعـدـداـ
حـتـمـلـ الـمـسـتـنـىـ وـغـيـرـهـ .ـ هـذـاـ وـكـاـنـ التـنـكـيرـ الذـىـ فـيـ معـنـيـ الـبـعـضـيـةـ يـفـيدـ التـعـظـيمـ
فـكـذـلـكـ صـرـيـعـ لـفـظـ الـبـعـضـ ،ـ مـثـلـ «ـوـرـفـنـاـ بـعـضـهـمـ درـجـاتـ»ـ ،ـ أـرـادـ مـحـمـداـ
(صـ)ـ ،ـ فـيـ هـذـاـ الـابـهـامـ مـنـ تـفـخـيمـ فـضـلـهـ وـإـعـلـاءـ قـدـرـهـ مـاـلـاـ يـخـفـيـ .ـ

وصف المسند إليه^(١):

وأما وصفه : فلكون الوصف تفسيرا له كاشف عن معناه كقولك «الجسم الطويل العريض العميق يحتاج إلى فراغ يشغله ^(٢) » : ونحوه في الكشف قوله أوس ^(٣) :

(١) الوصف قد يطلق على نفس التابع المخصوص ، وقد يطلق بمعنى المصدر وهو الأنسب هرئا ، وأوفق بقوله « وأما بيانه » « وأما الإبدال منه ». أى وأما ذكر النعت له .

(٢) فإن مجموع هذه الأوصاف مما يوضح الجسم ويقع تعريفا له ، وهي بحسب المعنى صفة واحدة .

(٣) هو أوس بن حجر يرثي فضالة بن كلدة :

هذا والبيت مثل المثال السابق في كون الوصف للاكتشاف والإيضاح وإن لم يكن وصفاً للمسند إليه . «وكأن» مخففة من الثقلة وأسمها ضمير الشأن والجملة حال من فاعل «يظن» . «والألعنى» معناه الذي المتوقد ، والوصف بعده يكشف عن معناه ويوضحه ، لكن ليس بمسند إليه ، لأنه إما مرفوع على أنه خبر «إن» في البيت السابق : إن الذي جمع السماحة والنجدة والبر والتقي جمعاً أى جميعاً ، فهي توكيد للأربعة الأوصاف قبلها ؛ أو منصوب على أنه صفة لاسم إن أو بتقدير «أعني» . وخبر إن حينئذ في قوله بعد عدة أبيات :

أودي فلا تنفع الاشاحة من أمر لمرء يحاول البدعا

الألمى الذى يظن بك الفا ن كأن قد رأى وقد سمعا

حکى أن «الأصمى» سئل عن «الألمى» فأنسده ولم يزد . وكذا قوله تعالى «إن الإنسان خلق هلوعا ، إذا مسه الشر جزوا ، وإذا مسه الخير منوعا » ؛ قال الزمخشري : «الهلع : سرعة الجزع عند مس المكره ، وسرعة اللعن عند مس الخير ، من قوله : ناقة هلوع » : سرعة السير ، وعن أحد ابن يحيى (ثعلب) ^(١) : قال لـ محمد بن عبد الله بن طاهر : ما الهلع ؟ قلت : قد فسره الله تعالى .. انتهى كلام الزمخشري .

أولكونه مخصوصا له ^(٢) نحو « زيد التاجر عندنا » :

(١) أحد أئمة اللغة والنحو توفي عام ٢٩١ هـ .

(٢) أي لكون الوصف مخصوصا للمسند إليه ، أي مقللا لاشتراكه أي - إذا كان نكرة مثل رجل تاجر عندنا - أو رافعا لاحتماله - أي الاحتمال الواقع فيه إذا كان معرفة - والمراد بالاحتمال الذي يقتضيه هو الاشتراك اللغظي والمشترك اللغظي هو ما وضع لأكثر من معنى بأوضاع متعددة كزيد ، أما الاشتراك المذكور قبل الاحتمال فالمراد به الاشتراك المعنوي ، والمشترك المعنوي ما وضع لمعنى واحد مشترك بين أفراد . فالشخص يكمن في المعرفة والنكرات ، وله فردان : تقليل الاشتراك ، ورفع الاحتمال . وعند النحوين التخصيص تقليل الاشتراك في النكرات فقط أما رفع الاحتمال في المعرفة فيقال له توضيح لا تخصيص =

أولكونه مدحًا له كقولنا « جاء زيد العالم » ، حيث يتعين^(١)
فيه (زيد) قبل ذكر العالم . ونحوه من غيره^(٢) قوله تعالى
« بسم الله الرحمن الرحيم » ؛ قوله تعالى « هو الخالق الباري المصور » .

أولكونه ذمًا له ، كقولنا : ذهب زيد الفاسق ، حيث يتعين فيه
زيد قبل ذكر الفاسق . ونحوه من غيره قوله تعالى « فإذا قرأت القرآن فاستعد
بإله من الشيطان الرجيم » .

أولكونه تأكيدا له كقولك أمس الدابر كان يوما عظيمًا^(٣) .

= سواء كانت المعرف أعلاما أو غيرها . ثم إن ما ذكر لا يتأتى في المعرف
بلام الجنس لأن مدلوله الجنس وفيه الاشتراك لصدقه على كثرين فوصفه
لا يوضحه بل يخصصه كالنكرات ، ولا يتأتى أيضا في المعرف بلام العهد الذهني لصدقه
على كثرين على سبيل البطل فوصفه لا يوضحه أيضا بل يخصصه ، فلعل مرادهم
بالمعرف ماعدا هذين .

(١) أي إذا كان يتعين ؛ فهو قيد ، وإلا كان الوصف مخصوصا ، أي أن
الظاهر فيه ذلك عند عدم التعين وإن صح أن يراد فيه المدح أو الندم .

(٢) أي غير المسند إليه .

(٣) فلفظ الأمس مما يدل على الدبور .

أول كونه بيانا له كقوله تعالى « لا تتخذوا المئين اثنين ، إنما هو إله واحد » : قال الزمخشري : الاسم الحامل لمعنى الإفراد والثنية دال على شيتين على الجنسية والعدد الخصوص ؟ فإذا أريدت الدلالة على أن المعنى به منهما والذى يساق له الحديث هو العدد شفع بما يؤكده فدل به على القصد إليه والعنابة به ، ألا ترى أنك لو قلت : إنما هو إله ولم تؤكده بـ « واحد » لم يحسن وخيل أنك ثبتت الإلهية لا الوحدانية ^(١) .

وأما قوله تعالى : « وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بمحناحيمه » فقال السكاكي : شفع دابة بـ « في الأرض » وطائرا بـ « يطير بمحناحيمه » لبيان أن القصد بهما إلى الجنسين ، وقال الزمخشري : معنى ذلك زيادة التعميم والإحاطة كأنه قيل : وما من دابة قط في جميع الأرضين السبع وما من طائر قط في جو السماء من جميع ما يطير بمحناحيمه ^(٢) .

* * *

(١) يقول السعد في المطول : وليس في كلام السكاكي ما يدل على أنه عطف بيان صناعي لجواز أن يريد أنه من قبيل الإيضاح والتفسير وإن كان وصفا صناعيا .

(٢) فكلام الزمخشري يؤكّد كلام السكاكي في أن القصد إلى الجنس ، =

واعلم أن الجملة قد تقع صفة للنكرة ، وشرطها أن تكون خبرية لأنها في المعنى حكم على صاحبها كخبر ؟ فلم يستقم أن تكون إنشائية مثله . وقال السكاكي : لأنه يجب أن يكون التكلم يعلم تحقق الوصف للموصوف ، لأن الوصف إنما يؤتى [به] لمييز به الموصوف مما عداه ، وتمييز التكلم شيئاً من شيء بما لا يعرفه له مجال ، فما لا يكون عنده متحققاً للموصوف يمتنع أن يجعله وصفاً له ، بحكم عكس النقيض ، ومضمون الجملة الطلبية كذلك ^(١) ، لأن الطلب يقتضي مطلوباً غير متحقق ، لا متناع طلب الحصول ، فلا يقع شيء منها صفة لشيء . والتعليل الأول ^(٢) أعم ، لأن الجملة الإنسانية قد لا تكون طلبية كقولنا : نعم الرجل زيد ، وبئس الصاحب عمرو ، وربما يقوم بكر ، وكِمْ غلام ملكت ،

= باعتبار أن الوصف ليبيان أن القصد إلى الجنس أفاد هذا الوصف زيادة التعميم والاحتاطة .

(١) أي ليست متحققة لموصوفها ولا يعلم التكلم تتحققها له .

(٢) وهو أن الجملة الواقعية صفة في المعنى حكم على صاحبها كخبر فلم يستقم أن تكون إنشائية مثله . وهو تعلييل الخطيب ، وهو أعم من تعليل السكاكي .

وعسى أن يجيء بشر، وما أحسن خالدا. وصيغ العقود نحو بعث واشتريت؟
فإن هذه كلها إنشائية وليس شئ منها بطلبي.. ولا متناع وقوع الإنشائية صفة
أو خبرا قيل في قوله :

(حتى إذا جنَّ الظلام واحتلَطَ) جاءوا بعذق: هل رأيت الذئب قط^(١)
تقديره جاءوا بعذق مقول عنده هذا القول ، أى بعذق يحمل رأيه أن
يقول لن يري وصفه له : هل رأيت الذئب قط ، فهو مثله في اللون لإيراده في
خيال الرأي لون الذئب لورقتة . وفي مثل قولنا: زيد اضر به أو لا تضر به
تقديره مقول في حقه « اضر به أو لا تضر به » .

توكيد المسند إليه :

وأما توكيده : فللتقرير^(٢) كما سيأتي في « باب تقديم الفعل وتأخيره » .

(١) البيت للعجب الراجز لصف قوماً أضافوه وأطالوا عليه ثم أتوه بلبن
مخلوط بالملاء يشبه لون الذئب .

(٢) أى تقرير المسند إليه أى تحقيق مفهومه ومدلوله ، أى جعله ثابتًا محققاً
مستقراً بحيث لا يظن به غيره ، نحو جاءني زيد زيد إذا ظن المتكلم غفلة السابع
عن سماع لفظ المسند إليه أو عن حمله على معناه . وقيل المراد تقرير الحكم نحو
أنا عرفت ، أو المحكوم عليه ، نحو أنا سعيت في حاجتك وحدى أو لا غيري ، =

أو لدفع توهם التجوز^(١) أو السهو^(٢) ؛ كقولك : عرفت أنا ، وعرفت أنت ، وعرف زيد زيد ، أو عدم الشمول^(٣) كقولك « عرفني الرجالن

= وفيه نظر لأن المثال الأخير الذي هو لتقدير الحكم على ليس من تأكيد المستند إليه في شيء ، لأن وحدى حال ، ولا غيري عطف على المستند إليه ، فليسا من التأكيد الاصطلاحي كما هو المراد ، ولو سلم أن المراد بالتأكيد هنا ماهو أعم من الاصطلاحي فلا نسلم وجود تأكيد المستند إليه في المثالين بل فيما تأكيد التخصيص ، أما « أنا عرفت » وهو المثال الأول الذي هو لتقدير الحكم فليس أيضا من تأكيد المستند إليه لأن تأكيد المستند إليه لا يكون لتقدير الحكم فقط ، لأن تقرير الحكم في « أنا عرفت » إنما هو من تقديم المستند إليه ، وهذا الرد مبني على أن المراد بالتأكيد هنا أعم من المعنى الاصطلاحي .

(١) أى التكلم بالمجاز - والمجاز هنا مراد به ما هو أعم من العقلى واللغوى - نحو زارنى الأمير الأمير أو نفسه أو عينه ، ثلا يتوجه أن إسناد الزيارة إلى الأمير مجاز وأن الزائر رسوله مثلا .

(٢) أى لدفع توهם السهو . قيل توهם التجوز خاص بالتأكيد المعنوى ودفع السهو خاص بالتأكيد اللغوى ورجح عبد الحكم والسعد أن المعنوى يجيء لدفع توهם التجوز ولدفع توهם السهو ، والصحيح أيضا أن التوكيد اللغوى قد يكون لدفع توهם التجوز أو السهو كالمعنوى وبهذا يشعر كلام الخطيب والأمثلة التي أتى بها لدفع توهם السهو لاشتمالها على التأكيد المعنوى واللغوى .

(٣) أى لدفع توهם عدم الشمول ، ثلا يتوجه أن بعضهم لم يجيء إلا أنك =

كلامها أو الرجال كلهم »

السماكي : ومنه « كل رجل عارف » ، وكل إنسان حيوان .

وفي نظر : لأن الكلمة كل ، تارة تقع تأسيسا - وذلك إذا أفادت الشمول من أصله ، حتى لو لا مكان لها لما عقل - وتارة تقع تأكيدا وذلك إذا لم تفده من أصله ، بل تمنع أن يكون اللفظ المقتضى له مستعملا في غيره - أما الأول فهو أن تكون مضافة إلى نكرة ، كقوله تعالى « كل حزب بما لديهم

= لم تعدد بهم وأنك أطلقت القوم على المعتبر منهم من إطلاق الكل على البعض بجاز الغوايا مرسلًا ، أو أنك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل بناء على أنهم في حكم شخص واحد فيكون إسناد الفعل الواقع من البعض للكل بجازاً عقليا ، كقولك : بنو فلان قتلوا زيدا وإنما قتله واحد منهم .. هذا وقد اعترض السعد في المطول على ذكر « دفع توهם الشمول » هنا ، لأنه من قبيل دفع توهם التجوز ، لأن كلهم مثلا إنما يكون تأكيدا إذا كان المتبع دالا على الشمول ومحتملاً لعدم الشمول على سبيل التجوز وإلا لسكان تأسيسا ، وقال : إن ذكر « عدم الشمول » هنا إنما هو زيادة توضيح لا غير ، واستدل بكلام عبد القاهر يؤيد ذلك . وقال السيد : هذا إنما يصح إذا أريد بالتجوز ما يتناول العقلى واللغوى ، وأما إذا خص بالتجوز العقلى كما يشعر به كلام السماكي فلا بد من التعرض لعدم الشمول ، فإنه تجوز لغوى لم يندرج في التجوز المذكور على هذا التقدير .

فرحون » وقوله « وكل شيء فصلناه تفصيلاً » وقوله « وهم من كل حدب ينسلون » ؟ وأما الثاني فاعداً ذلك ، كقوله تعالى « فسجد الملائكة كلامهم » . وهي في قوله : كل رجل عارف وكل إنسان حيوان من الأول لا الثاني ^(١) ، لأنها لو حذفت منها لم يفهم الشمول أصلاً .

بيان المسند إليه ^(٢) :

وأما بيانه وتفسيره : فلا يضاهي باسم مختص به ^(٣) كقولك « قدم صديقك خالد » .

الإبدال من المسند إليه :

وأما الإبدال منه : فالزيادة التقرير والإيضاح ، نحو جاءني زيد أخوك ،

(١) أى للتأسيس لا للتأكيد .

(٢) أى تعقيب المسند إليه بعطف البيان .

(٣) المراد بالإيضاح رفع الاحتمال فيه سواء كان تذكره أم معرفة . هذا ولا يلزم أن يكون الثاني أوضح من الأول كما يدل عليه كلام مسيويه جواز أن يحصل الإيضاح من اجتاعهما . وقد يكون عطف البيان بغير اسم مختص به كقوله : المؤمن العائدات الطير يمسحها ركبان مكة بين الغيل والسد فالواو للقسم ، والمؤمن : هو الله تعالى من الأمان ، والطير : عطف بيان للعائدات ، والغيل والسد : موضعان في جانب الحرم ، فيما الماء ، والعائدات =

وجاء القوم أكثُرُهُمْ ، وسلب عمرو ثُو بِهِ ، ومنه في غيره^(١) قوله تعالى
« اهدنا الصراط المستقيم ، صراط الذين أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ »^(٢) .

= مفعول « مؤمن » أو مضاف إليه . وجواب القسم في البيت التالي وهو
« ما إِنْ أَتَيْتَ الْخَ » ، فالظاهر عطف بيان لاعتذارات مع أنه ليس اسمًا يختص بها .
هذا وقد يجيء عطف البيان لغير الإيضاح كالمدح في قوله تعالى : « جعل الله
الكعبة البيت الحرام قياماً للناس » ، فالبيت الحرام عطف بيان للكعبة جيء
به للمدح لا للإيضاح كما تجيء الصفة لذلك .

(١) أي غير المنسد إليه .

(٢) هذا وقوله لزيادة التقرير يوميء إلى أن الغرض من البدل هو أن
يكون مقصوداً بالنسبة - والبدل منه وصلة للبدل ، فالبدل هو الذي تم به فائدة
الكلام فصار كأنه المقصود حقيقة لا أنه هو المقصود بالذات حتى يكون الأول
مقررًا له بل هو المقرر للأول ؟ والتقرير زيادة تحصل تبعاً وضمنا بحسب أصل
الكلام . أما التأكيد فالغرض منه نفس التقرير والتحقيق ، ولذا عبر هنا
« بزيادة التقرير » وفي التأكيد « بالتقدير » وقد مثل المصنف للبدل المطابق
وبدل البعض وبدل الاشتغال . ويبيان التقرير في هذه الأنواع الثلاثة أن التكرير
في بدل الكل مفيد للتقرير ؟ أما بدل البعض والاشتغال فالمتبوع فيما يشتمل على
التتابع إجمالاً حتى كأنه مذكور : أما في البعض ظاهر ؟ وأما في الاشتغال فلا ظان
معناه أن يشتمل البديل منه على البديل لا اشتغال الظرف على المظروف بل من
حيث كونه مشمراً به إجمالاً ومتقاضياً له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر
البدل منه متشوقة إلى ذكره منتظرة له ، وبالجملة يجب أن يكون المتبوع فيه =

العطف على المسند إليه :

وأما العطف : فلتفصيل المسند إليه مع اختصار ، نحو (جاء زيد وعمرو و خالد)^(١) ، أو لتفصيل المسند^(٢) مع اختصار ، نحو (جاء زيد فعمرو) أو (نم عمرو) ، أو (جاء القوم حتى خالد)^(٣) . ولا بد في (حتى) من تدرج ،

= بحيث يطلق ويراد به التابع نحو « أحبني زيد » إذا أحببتك علمه بخلاف « ضربت زيدا » إذا ضربت جواده مثلا ، ولهذا صرحو بأن نحو جاءني زيد أخوه بدل غلط لا بدل اشتغال كما زعم ابن الحاجب . ثم بدل البعض والاشتغال بل بدل الكل أيضا لا يخلو عن إيضاح وتفسير . ولم يتعرض لبدل الغلط لأنه لا يقع في فضيحة الكلام .

(١) فإن فيه تفصيلا للفاعل بأن زيد وعمرو من غير دلالة على تفصيل الفعل بأن المحبين كانوا معا أو متربين مع مهلة أو بلا مهلة . واحترز بقوله « مع اختصار » عن نحو « جاءني زيد وجاءني عمرو » فيه تفصيل المسند إليه مع أنه ليس من عطف المسند إليه وليس فيه اختصار .

(٢) أى بأنه قد حصل من أحد المذكورين أولا ومن الآخر بعده مع مهلة أو بلا مهلة واحترز بقوله « مع اختصار » عن نحو « جاءني زيد وعمرو وبعد يوم أو سنة » .

(٣) فالثلاثة تشرك في تفصيل المسند إلا أن الفاء تدل على التعقيب من غير تراخ ، وثم على الترتيب والتراخي ، وحتى على أن أجزاء ما قبلها مترتبة في الذهن من الأضعف إلى الأقوى أو بالعكس ، فمعنى تفصيل المسند في حق أن يعتبر =

كما يبنيه عنه قوله^(١) .

وكلت فتي من جند إبليس فارجعى بحال حتى صار إبليس من جندى أول رد السامع عن الخطأ في الحكم إلى الصواب : كقولك (جاءنى زيد لاعمر و^(٢)) ؛ لم اعتقاد أن عمرا جاءك دون زيد ، أو أحهما جاءاك جميعا : وقولك : ما جاءنى زيد لكن عمرو لم اعتقاد أن زيدا جاءك دون عمرو . أو لصرف الحكم عن محكوم له إلى آخر ، نحو (جاءنى زيد بل عمرو) ،

= تعلقه بالمتبع أولا وبالتابع ثانيا من حيث إنه أقوى أجزاء المتبع أو أضعفها ولا يشترط فيها الترتيب الخارجي . فإن قلت في هذه الثلاثة أيضا تفصيل المسند إليه فلم يقل أو لتفصيلهما معا ، فالجواب أنه فرق بين أن يكون الشيء حاصلا من شيء وبين أن يكون الشيء مقصودا منه ؟ وتفصيل المسند إليه في هذا الثلاثة وإن كان حاصلا لكنه غير مقصود .

(١) البيت لأبي نواس .

(٢) لم اعتقاد أن عمرا جاءك دون زيد فيكون قصر قلب ؟ أو أحهما جاءاك جميعا فيكون قصر إفراد . وخالف الشيخ عبد القاهر في الدلائل فذكر أن العطف بلا ، إنما يستعمل في قصر القلب فقط . و « لكن » أيضا للرد إلى الصواب إلا أنها لاتأتي لنفي الشرك فلا تكون قصر إفراد بل قصر قلب فقط ، فنحو « ماجانى زيد لكن عمرو » إنما يقال لم اعتقاد أن زيدا جاءك دون عمرو لأنم اعتقاد أحهما جاءاك جميعا ، وهي عند النحاة لقصر الإفراد فقط لأنهم جعلوها لاستدراك الذى هو رفع ما يتوجه من الكلام السابق ، أما عند البayanين الذين يجعلونها للقلب فقط فلا استدراك فيها عندهم . ثم إن الخلاف بين البayanين والنجويين إنما هو في النفي وأما كونها لقصر القلب أو الإفراد في الإثبات فلا قائل به لأن مفهوم كلام النجويين اختصاصها بالنفي .

وما جاءني زيد بل عمرو^(١) .

(١) فبل لا إضراب عن المتبع والاعتراض عنه وصرف الحكم إلى التابع . ومعنى الإضراب عن المتبع عند الجمهور أن يجعل في حكم المسكوت عنه ، لا أن ينفي عنه الحكم قطعاً كا ذهب إليه ابن الحاجب حيث عنده كل من التابع والمتبوع مقصود بالنسبة وإن كان أحدهما بالإثبات والآخر بالنفي كما في العطف بلا ول لكن . ومعنى صرف الحكم في العطف ييل في الكلام المثبت ظاهر ، لأن المتبع في الإثبات إما في حكم المسكوت عنه (كما يرى الجمهور) أو متحقق النفي (كما يرى ابن الحاجب) . أما في النفي فصرف الحكم معناه ظاهر أيضاً إن جعلناه بمعنى نفي الحكم عن التابع والمتبوع في حكم المسكوت عنه كا هو رأى البرد ، أو متتحقق الحكم للمتبوع كا هو مذهب ابن الحاجب ، حتى يكون معنى « ما جاءني زيد بل عمرو » أن « عمراً » لم يجيء وعدم جيئه زيد وبجيشه على الاحتمال كا هو مذهب البرد ، أو بجيشه متتحقق كا هو مذهب ابن الحاجب ، أما إن جعلناه بمعنى ثبوت الحكم للتابع حتى يكون معنى « ما جاءني زيد بل عمرو » أن عمراً جاءك كا هو مذهب الجمهور فيه إشكال ، فالحاصل أن .

١ — البرد يرى أن الثاني صرف عنه الحكم ولا بد ، والأول يحتمل ثبوت الحكم ونفيه عنه .

٢ — وابن الحاجب يرى أن الثاني نفي عنه الحكم قطعاً والأول أثبت له الحكم قطعاً .

٣ — والجمهور يرون أن الثاني أثبت له الحكم تحقيقاً والأول يحتمل ثبوت الحكم واتفاقه عنه .

فعل الأولين « بل » نقلت حكم ما قبلها لما بعدها . وعلى الثالث نقلت ضد حكم ما قبلها لما بعدها وصيّرت ما قبلها مسكوناً عنه .

أولاً للاباحة أو التخيير ، وهو أن يفيد ثبوت الحكم لأحد الشيئين أو الأشياء
حسب ، مثلاًها : قولك ليدخل الدار زيد أو عمرو ؛ والفرق بينهما واضح فان
الاباحة لا تمنع من الاتيان بهما أو بها جهيناً^(١) .

تعليق المسند إليه بضمير الفصل^(۲) :

وأما توسط الفصل ينـهـ (٣) وبين المسند فلتخصيصه به (٤).

(١) أى بخلاف التخيير

ملاحظة : عد السكاكي «أى» المفسرة من حروف العطف والجمهور على أن ما بعدها عطف بيان لما قبلها، وووواعها تفسيرا للضمير المبhor من غير إعادة حرف الجر وللضمير المتصل المرفوع من غير تأكيد أو فصل يقوى مذهب الجمهور، ويقويه أن الأصل تغير المعطوف والمعطوف عليه لقلة العطف على سبيل التفسير ؟ وهذا خلاف لآراء تخته .

(٢) جعله من أحوال المسند إليه لأنّه يقترن به أولاً ، ولأنّه في المعنى عبارة عنه وفي اللفظ مطابق له .

(٣) الضمير يعود على المسند إليه .

(٤) أى لقصر المنسد على المنسد إلية فالمعنى في زيد هو المنطلق قصر الانطلاق على =

كقولك زيد هو المنطلق ، أو هو أفضل من عمرو ، أو خير منه ، أو هو
يذهب ^(١) .

تقديم المسند إليه :

وأما تقديمه فلكون ذكره أعم :

= زيد . ومن الناس من زعم أن الفصل كا يكون لقصر المسند على المسند إليه ي يكون لقصر المسند إليه على المسند كا فهم البعض من كلام الكشاف في تفسير قوله تعالى « وأولئك هم المفلحون » ، وقد رد السعد على فهمهم هذا ونفيه ، وقال : إن صاحب الكشاف إنما جعل هذا معنى التعريف (أي ألم المعرفة في « المفلحون ») لامعنى الفصل ، بل صرخ في هذه الآية بأن فائدة الفصل الدالة على أن الوارد بعده خبر لاصفة . والتحقيق أن الفصل قد يكون للتخصيص أي لقصر المسند على المسند إليه نحو زيد هو الأسد وهو أفضل من عمرو ، وقد يكون لمجرد التأكيد إذا كان التخصيص حاصلاً بدونه بأن يكون في الكلام ما يفيد قصر المسند على المسند إليه نحو « إن الله هو الرزاق » أي لا رزاق إلا هو ، أو قصر المسند إليه على المسند نحو الكرم هو التقوى والحسب هو المال أي لا كرم إلا التقوى ولا حسب إلا المال ، قال أبو الطيب :

إذا كان الشباب السكر والشيد بـ هـ فالحياة هي الحمام
أي لا حياة إلا الحمام أي الموت .. هذا وبالباء بعد التخصيص داخلة على المقصور في الغالب عند السعد وعلى المقصور عليه في الغالب عند السيد .

(١) ليس الضمير هنا فصلا لأن ما بعد « هو » فعل مضارع ، فقد وهم الخطيب في ذكر هذا المثال هنا .

إِمَّا أَنْهُ (١) الْأَصْلُ وَلَا مُقْتَضِيُ الْعَدُولِ عَنْهُ (٢)

وَإِمَّا لِيُتَمَكَّنَ الْخَبْرُ فِي ذَهَنِ السَّامِعِ لِأَنْ فِي الْمُبَدَّأِ تَشْوِيقًا إِلَيْهِ، كَقُولِهِ (٣)
وَالَّذِي حَازَتِ الْبَرِيَّةُ فِيهِ حَيْوانٌ مُسْتَحْدَثٌ مِنْ جَادَ (٤)
وَهَذَا (٥) أُولَى مِنْ جَعْلِهِ شَاهِدًا لِكُونِ الْمَسْنَدِ إِلَيْهِ مُوصُولاً كَمَا فَعَلَ السَّكَاكِيُّ .

(١) لَا يَكْفِيُ فِي التَّقْدِيمِ بِجُرْدِ ذِكْرِ الْإِهْتَمَامِ بِلْ لَابْدُ أَنْ يُبَيَّنَ جِهَةُ الْإِهْتَمَامِ وَسَبِيلُهِ
كَمَا يَقُولُ عَبْدُ الْقَاهِرِ ص ٨٤ و ٨٥ مِنَ الدَّلَائِلِ . وَلِذَلِكَ فَصَلَ الْكَلَامُ عَلَى
أَسْبَابِ الْإِهْتَمَامِ .

(٢) أَى تَقْدِيمِ الْمَسْنَدِ إِلَيْهِ؟ وَقُولُهُ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ أَى لِأَنَّ الْمَسْنَدَ إِلَيْهِ هُوَ الْمُحْكُومُ
عَلَيْهِ وَلَا بُدَّ مِنْ تَحْقِيقِهِ قَبْلَ الْحُكْمِ فَقَصْدُوا أَنْ يَكُونَ فِي النَّكْرِ أَيْضًا مَقْدِمًا .

(٣) أَى عَنْ ذَلِكَ الْأَصْلِ إِذَا لَوْ كَانَ أَمْرًا يَقْتَضِيُ الْعَدُولَ عَنْهُ فَلَا يَقْدِمُ كَمَا فِي الْفَاعِلِ
فَإِنْ مَرْتَبَةُ الْعَامِلِ التَّقْدِيمُ عَلَى الْعَوْمَلِ .

(٤) الْبَيْتُ لِلْمَعْرِيِّ . وَقَدْ أُورَدَ السَّكَاكِيُّ فِي إِبْرَادِ الْمَسْنَدِ إِلَيْهِ اسْمَ مُوصُولٍ
لِلْقَصْدِ بِذَلِكَ كَمَا يَقُولُ : إِلَى أَنْ يَتَوَجَّهَ ذَهَنُ السَّامِعِ إِلَى مَاسْتَخْبَرِ بِهِ عَنْهُ مُنْتَظِرًا
لِفُورِ وَرْدِهِ عَلَيْهِ حَتَّى يَأْخُذَ مِنْهُ مَكَانَهُ إِذَا وَرَدَ .

(٥) قَالَ السَّعْدُ : مَعْنَاهُ تَحْيِيرُ الْخَلَاثِقِ فِي الْمَعَادِ الْجَسْمَانِيِّ وَالنُّشُورِ الَّذِي لَيْسَ
بِنَفْسَانِي وَفِي أَبْدَانِ الْأَمْوَاتِ كَيْفَ تَحْيِي مِنَ الرُّفَاتِ بِدَلِيلٍ مَا قَبْلَهُ :
بَانْ أَمْرُ الْأَلَهِ وَاتَّخَلَفَ النَّاسُ فَدَعَ إِلَى ضَلَالٍ وَهَادَ
يَعْنِي بِعِضِّهِمْ يَقُولُ بِالْمَعَادِ وَبِعِضِّهِمْ لَا يَقُولُ بِهِ

(٦) أَى جَعْلِهِ مَثَلًا لِتَقْدِيمِ الْمَسْنَدِ إِلَيْهِ

وإما لتعجيل المسرة أو المساءة ، لكونه صالحا للتفاؤل أو التطير ، نحو
« سعد في دارك » و « السفاح في دار صديقك » :
وإما لإيهام أنه لا يزول عن الخاطر ^(١) أو أنه يستلزم فهو إلى
الذكر أقرب .

وإما لنحو ذلك ^(٢) ... قال السكاكي : وإما لأن كونه متصفًا بالخبر
يكون هو المطلوب لا نفس الخبر ^(٣) كما إذا قيل لك : كيف الزاهد ، فقولك :
الزاهد يشرب ويطرب . وإما لأنه يفيد زيادة تخصيص كقوله :
متى تهزز « بني قطن » تجدهم سيفوا في عواتقهم سيف
جلوس في مجالسهم رزان وإن ضيف ألم فهم خفوف
والمراد هم خفوف . وفيه نظر :

(١) كقول الشاعر : وليلي هي الأحلام والأمل العذب .

(٢) كاظهار تعظيمه مثل « محمد رسول الله » ، أو تحقيره مثل:
« والشر أخبث ما أوعيت من زاد »

(٣) أراد بالخبر الأول خبر المبتدأ . وبالخبر الثاني الاخبار ، والمصنف لما فهم
من الخبر الثاني أيضامه في خبر المبتدأ اعترض عليه بأن نفس الخبر تصور لاصتيق
والمطلوب بالجملة الخبرية إنما يكون تصديقا لا تصورا وإن أراد بذلك وقوع الخبر
مطلاً — أي إثبات وقوع الشرب مثلاً — فلا يصح لما سيأتي في متعلقات الفعل
من أنه لا يتعرض عند إثبات وقوع الفعل لذكر المسند إليه أصلاً بل يقال وقع
الشرب مثلاً ،

١ — لأن قوله : لا نفس الخبر يشعر بتجويز أن يكون المطوب بالجملة الخبرية نفس الخبر ، وهو باطل ، لأن نفس الخبر تصور لا تصدق والمطلوب بها إنما يكون تصديقا ، وإن أراد بذلك وقوع الخبر مطلقا فغير صحيح أيضا لما سيأتي أن العبارة عن مثله لا يتعرض فيها إلى ما هو مسند إليه كقولك وقع القيام ^(١)

٢ — ثم في مطابقة الشاهد الذي أنسده ^(٢) للتخصيص نظر لما سيأتي أن ذلك مشروط بكون الخبر فعليا ^(٣) . وقوله ^(٤) : والمراد هم خوف تفسير للشيء باعادة لفظه .

مذهب عبد القاهر في إفاده التقديم للتخصيص :

(١) أي يكتفى فيها بذكر الحدث وإثبات وجوده كقولك : وقع القيام على ماسبق
(٢) وهذا البستان السابقان .

(٣) أي والخبر هنا اسم فاعل لأن « خوف » جمع « خاف » يعني حفيظ وأجيب عن هذا الاعتراض منع هذا الاشتراط لتصريح أئمة التفسير بالحصر في قوله تعالى « وما أنت علينا بعزيز » ، « وما أنت عليهم بوكيل » ، « ما أنا بطارد الذين آمنوا » ، ونحو ذلك مما الخبر فيه صفة لا فعل ، وفيه بحث لظهور أن الحصر في قوله « فهم خوف » غير مناسب للمقام . وأجيب أيضا بأنه لا يريد بالتخصيص هنا الحصر بل التخصيص بالذكر ، وهذا سديد ، لكن في بيان كون التقديم مفيدا لزيادة التخصيص نوع خفاء .

(٤) الضمير يعود على السكاكى .

قال عبد القاهر : وقد يقدم المستند إليه ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلى^(١) ، إن ولـى حرف النفي^(٢) ؛ كقولك « ما أنا قلت هذا » ، أـى لم أقله مع أنه مقول ، فأفاد نفي الفعل عنك وثبوته لغيرك ، فلا تقول ذلك إلا في شيء ثبت أنه مقول وأنت تـريـد نـفـيـ كـوـنـكـ قـائـلاـهـ^(٣) ، ومنه قول الشاعر^(٤) :

وـماـ أـنـاـ أـسـقـمـتـ جـسـمـ بـهـ وـلـاـ أـضـرـمـتـ فـيـ الـقـلـبـ نـارـاـ
إـذـ الـعـنـيـ أـنـ هـذـاـ السـقـمـ الـمـوـجـودـ وـالـضـرـمـ الـثـابـتـ ماـ أـنـاـ جـالـبـ لـهـماـ ، فـالـقـصـدـ
إـلـىـ نـفـيـ كـوـنـهـ فـاعـلـاـهـمـاـ لـاـ إـلـىـ نـفـيـهـمـاـ .

ولـهـذـاـ لـاـ يـقـالـ^(٥) ماـ أـنـاـ قـلـتـ وـلـاـ أـحـدـ غـيرـيـ . لـنـاقـصـةـ منـطـوقـ الثـانـيـ
مـفـهـومـ الـأـوـلـ^(٦) ، بلـ يـقـالـ : ماـ قـلـتـ أـنـاـ وـلـاـ أـحـدـ غـيرـيـ .

(١) أـىـ لـيفـيـدـ التـقـدـيمـ قـصـرـ الـخـبـرـ الفـعـلـ عـلـيـ أـىـ قـصـرـ المـسـنـدـ عـلـيـ المـسـنـدـ إـلـيـهـ ،
وـالـخـبـرـ الفـعـلـ هـوـ مـاـ أـوـلـهـ فـعـلـ وـكـانـ فـاعـلـهـ ضـمـيرـ المـسـنـدـ إـلـيـهـ .

(٢) أـىـ وـقـعـ بـعـدـ بـلـ فـصـلـ أـوـ مـعـ الفـصـلـ بـعـضـ الـعـمـوـلـاتـ .

(٣) وـالـتـخـصـيـصـ هـنـاـ إـضـافـيـ فـهـوـ بـالـنـسـبـةـ إـلـىـ مـنـ توـهـ الـخـاطـبـ اـشـتـراـكـ مـعـهـ
فـالـقـوـلـ فـيـكـونـ قـصـرـ إـفـرـادـ أـوـ انـفـرـادـكـ بـهـ دـوـنـهـ فـيـكـونـ قـصـرـ قـلـبـ .

(٤) هـوـ الـمـتـبـنيـ .

(٥) أـىـ لـاـ يـقـالـ ذـلـكـ عـنـدـ التـخـصـيـصـ . أـمـاـ إـذـاـ قـصـدـ الـاـخـبـارـ بـمـجـرـدـ عـمـومـ
الـنـفـيـ فـيـصـحـ ذـلـكـ وـيـكـونـ «ـ لـاـ غـيرـيـ »ـ قـرـيـنةـ عـلـىـ ذـلـكـ .

(٦) لـأـنـ مـفـهـومـ مـاـ أـنـاـ قـلـتـ ثـبـوتـ قـائـلـيـهـ هـذـاـ القـوـلـ لـغـيرـ الـمـتـكـلـمـ وـمـنـطـوقـ
«ـ لـاـ غـيرـيـ »ـ نـفـيـهـاـ عـنـهـ وـهـاـ مـتـاقـضـانـ .

ولا يقال «ما أنا رأيت أحداً من الناس»^(١) ، ولا «ما أنا ضربت إلا زيداً»^(٢) ، بل يقال : ما رأيت — أو ما رأيت أنا أحداً من الناس ، وما ضربت أو ما ضربت أنا إلا زيداً ، لأن المنفي في الأول الروية الواقعة على كل واحد من الناس وفي الثاني الضرب الواقع على كل واحد منهم سوى زيد ، وقد سبق أن ما يقييد التقديم ثبوته لغير المذكور هو ما نفي عن المذكور فيكون الأول مقتضياً لأن إنساناً غير المتكلم قد رأى كل الناس ، والثاني مقتضياً لأن إنساناً غير المتكلم قد ضرب من عدًا زيداً منهم ، وكلها محال ، وعلل الشيخ عبد القاهر السكاكي^(٣) ،

(١) لأنه يقتضي أن يكون إنسان غير المتكلم قد رأى كل أحد من الناس لأن نفي عن المتكلم الروية على وجه العموم في المفعول فيجب أن تثبت لغيره على وجه العموم في المفعول ليتحقق تحصيص التكلم بهذا النفي ، ولا شك أن ذلك باطل ، فلا يصح هذا المثال بناءً على ما يتبادر منه وهو الاستغراب الحقيق ، وإن أمكن تحصيصه بحمل النكرة الواقعة في سياق النفي على الاستغراب العرفي بحمل الأحد على الأحد الذي يمكن رؤيته فيصح المثال على ذلك الوجه .

(٢) لأنه يقتضي أن يكون إنسان غيرك قد ضرب كل أحد سوى زيد ، لأن المستثنى منه مقدر عام وكل ماتنفيه عن المذكور على وجهحصر يجب ثبوته لغيره تحقيقاً لمعنىحصر : إن عاماً فعام ، وإن خاصاً فخاص .

(٣) ونص كلام عبد القاهر هو : «لأنه يقتضي الحال وهو أن يكون هنا إنسان قد رأى كل أحد من الناس فنفيت أن تكونه» ص ٩٧ من الدلائل ، وفي ص ٩٨ من الدلائل يعلل الشيخ عبد القاهر بالتعليق الذي ذكره السكاكي والخطيب . والتعليق الأول لعبد القاهر قد ذكره السكاكي أيضاً في المفتاح ص ١٠١ .

امتناع الثاني (١) بأن نقض النفي يلا يقتضى أن يكون القائل له قد ضرب زيداً وإلا الضمير حرف النفي يقتضى أن لا يكون ضربه وذلك تناقض، وفيه نظر: لأن لا نسلم أن إلا الضمير حرف النفي يقتضي ذلك (٢) فان قيل

(١) وهو ما أنا ضربت إلا زيداً.

(٢) أى أن لا يكون ضربه . قال السعد : وجواب هذا الاعتراض أن تقديم المسند إليه وإلاه حرف النفي إنما يكون إذا كان الفعل المذكور بعينه ثابتاً متحققاً متفقاً بينهما وإنما الماظرة في فاعله فقط ، ففي هذه الصورة يجب أن يكون المخاطب مصيناً في اعتقاد وقوع ضرب على من عدا زيداً ، مخاطباً في أن فاعله أنت ، فتقصد رده إلى الصواب بقولك « ما أنا ضربت إلا زيداً » لأنه لنفي أن تكون أنت الفاعل لأنفي الفعل . قال السعد : وعندي أن قوله « نقض النفي إلا يقتضي أن تكون ضربت زيداً » أجدره لأن يعرض عليه فيقال : إن النفي لم يتوجه إلى الفعل أصلاً بل إلى أن يكون فاعل الفعل المذكور هو التكلم والفعل المذكور هو الضرب الذي استثنى منه زيد فالاستثناء إنما هو من الإثبات دون النفي فلا يكون من انتهاض النفي في شيء . هذا وحاصل كلام عبد القاهر أن تقديم المسند إليه على الخبر الفعلى :

١ — يفيد التخصيص قطعاً إذا ولـ المسند إليه المقدم حرف النفي سواء كان المسند إليه نكرة أم معرفة : ظاهرة أو ضميراً .

٢ — وتارة يكون للتخصيص أو للتقوى وذلك إذا لم يـ المسند إليه حرف النـي سواء كان المسند إليه نكرة أم معرفة : ظاهرة أو ضميراً وسواء كان الخبر مثبتاً أم منفياً .

الاستثناء الذي فيه مفرغ ، وذلك يقتضي أن لا يكون ضرب أحدا من الناس وذلك يستلزم أن لا يكون ضرب زيداً ، قلنا : إن نزد ذلك فليس للتقديم بجريانه في غير صورة التقديم أيضاً كقولنا « ما ضربت إلا زيداً » .

هذا إذا ولى المسند إليه حرف النفي . . . وإنما (١) :

فإن كان (٢) معرفة كقولك « أنا فعلت » كان القصد إلى الفاعل وينقسم قسمين :

أحدهما : ما يفيد تخصيصه بالمسند ، للرد على من زعم انفرد غيره به (٣) أو مشاركته فيه (٤) ، كقولك « أنا كتبت في معنى فلان »

— فدار الأمر على تقدم حرف النفي على المسند إليه أو عدم تقدمه فإذا تقدم النفي أفاد تقديم المسند إليه التخصيص وإنما جاز أن يكون للتخصيص أو للتقوى والتآكيـد .

(١) إن لم يـل المسند إليه حرف النفي بأن لا يكون في الكلام حرف النفي أو يكون حرف النفي متـاخراً عن المسند إليه .

(٢) أي المسند إليه .

(٣) أي انفرد غير المسند إليه المذكور بالخبر الفعلى فيكون قصر قلب .

(٤) أي مشاركة الغير في الخبر الفعلى فيكون قصر إفراد .

و « أنا سعيت في حاجته » ، ولذلك إذا أردت **التأكيد** قلت للزاعم في الوجه الأول : أنا كتبت في معنى فلان لا غيري ، ونحو ذلك ، وفي الوجه الثاني : أنا كتبت في معنى فلان وحدي ، فان قلت : أنا فعلت كذا وحدي في قوة أنا فعلته لا غيري ، فلم اختص كل منها بوجه من **التأكيد** دون وجه ؟ قلت : لأن جدوى **التأكيد** لما كانت إماطة شبهة خالجت قلب السامع ، وكانت في الأول أن الفعل صدر من غيرك ، وفي الثاني أنه صدر منك بشركة الغير ، أكدت وأمطت الشبهة في الأول بقولك (لا غيري) وفي الثاني بقولك (وحدي) ، لأنه مجزء ولو عكست أحلت ؛ ومن البين في ذلك المثل : « أتعلمني بضم أنا حرشته ^(١) ؟ ». وعليه قوله تعالى (ومن أهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم ، نحن نعلمهم) ، أى لا يعلمهم إلا نحن ولا يطلع على أسرارهم غيرنا لإبطائهم **الكفر** في سويداءات قلوبهم .

الثاني ^(٢) : ما لا يفيد إلا تقوى الحكم وتقرره في ذهن السامع وتمكنه كقولك (هو يعطى الجزييل) ، لا تريده أن غيره لا يعطي الجزييل ، ولا أن

(١) « تعلمني » بتضييف اللام من التعليم أو بتخفيفها من الاعلام . حرش الضب صيده أى صاده بطريقة مخصوصة . والمثل يضرب لمن يخرب بشيء أنت أعلم به منه .

(٢) وهذا الضرب يفيد التقوى والتأكيد لا التخصيص ،

تعرض بانسان ، ولكن ت يريد أن تقرر في ذهن السامع وتحقق أنه يفعل
إعطاء الجزيل .

وسبب تقويه هو أن المبتدأ يستدعي أن يستند إليه شيء ، فاذا جاء
بعده ما يصلح أن يستند إليه صرفه إلى نفسه ، فينعقد ، بينهما حكم ، سواء
كان خاليا عن ضميره نحو « زيد غلامك » أو متضمنا له نحو أنا عرفت ،
وأنت عرفت ، وهو عرف ، أو « زيد عرف ». ثم إذا كان متضمناً لضميره
صرفه ذلك الضمير إليه ثانياً فيكتسى الحكم قوة ^(١) .

ومما يدل على أن التقديم يفيد التأكيد أن هذا الضرب من
الكلام يجيء :

فيما سبق فيه إنكار من منكر ، نحو أن يقول الرجل « ليس لي علم
بالذى تقول » ، فتقول أنت تعلم أن الأمر على ما أقول ، وعليه قوله تعالى
« ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون » لأن الكاذب لا سيما في الدين
لا يعترف بأنه كاذب فيمقتنع أن يعترف بالعلم بأنه كاذب .

وفيما اعترض فيه شك نحو أن تقول للرجل : كأنك لا تعلم ما صنع
فلان ، فيقول : أنا أعلم .

(١) ويعلل عبد القاهر سبب التقوى بأن تقديم ذكر الحديث عنه يفيد تبييه
السامع لقصد الحديث قبل ذكر الحديث تحقيقا للأمر وتأكيده .

وفي تكذيب مدع ؛ كقوله تعالى : « وإذا جاؤكم قالوا آمنا وقد دخلوا بالكفر ، وهم قد خرجن به » ، فإن قوله : آمنا دعوى منهم أنهم لم يخرجوا به للسفر كما دخلوا به .

وفيما يقتضي الدليل أن لا يكون ، كقوله تعالى : « والذين تدعون من دون الله لا يخلقون شيئاً وهم يخلقون » ، فإن مقتضى الدليل أن لا يكون ما يتخذ إلهاً مخلوقاً

وفيما يستغرب كقولك : ألا تعجب من فلان يدعى العظيم وهو يعياناً باليسير ؟ .

وفي الوعد والضمان كقولك للرجل : أنا أكفيك ، أنا أقوم بهذا الأمر . لأن من شأن من تعدد وتضمن له أن يعرضه الشك في إنجاز الوعد والوفاء بالضمان فهو من أحوج شيء إلى التأكيد .

وفي المدح والافتخار ، لأن من شأن المادح أن يمنع السامعين من الشك فيما يمدح به ويبعدهم عن الشبهة وكذلك المفتخر . أما المدح فكقول الحاسى^(١) :

هم يغرسون اللبد كل طمرة (وأجرد سباح يبذ المغاليا)

(١) هو المعذل الليثي . الطمرة : الفرس الكريمة . الأجرد : الفرس القصير . الشعر . السباح : الذين العدو . المغالى : الشهم .

وقول الحماية^(١) :

هـ يلبسان المجد أحسن لبـة (شحيحان ما اسـطاعـا عـلـيـهـ كـلاـهـاـ)

وقول الحمايـة^(٢) :

فـهمـ يـضـرـ بـوـنـ الـكـبـشـ يـبرـقـ يـيـضـهـ (عـلـىـ وـجـهـ مـنـ الدـمـاءـ سـبـائـبـ)
وـأـمـاـ الـافـخـارـ فـكـقـولـ طـرـفةـ :

نـحنـ فـيـ الـمـشـتـأـةـ نـدـعـوـ الـجـفـنـ (لـاتـرـىـ الـآـدـبـ فـيـنـاـ يـنـقـرـ^(٣))

وـمـاـ لـاـ يـسـتـقـيمـ الـمـعـنىـ فـيـ إـلـاـ عـلـىـ مـاـ جـاءـ عـلـيـهـ مـنـ بـنـاءـ الـفـعـلـ عـلـىـ الـأـسـمـ
قولـهـ تـعـالـىـ «إـنـ وـلـيـ اللـهـ الـذـىـ نـزـلـ الـكـتـابـ وـهـ يـقـولـ الصـالـحـينـ»ـ وـقـولـهـ
تعـالـىـ «وـقـالـواـ أـسـاطـيـرـ الـأـوـلـيـنـ اـكـتـبـهـاـ فـهـىـ تـعـلىـ عـلـيـهـ بـكـرـةـ وـأـصـيـلـاـ»ـ ،ـ وـقـولـهـ
تعـالـىـ «وـحـشـرـ لـسـيـمـانـ جـنـوـدـهـ مـنـ الـجـنـ وـالـإـنـسـ وـالـطـيـرـ فـهـمـ يـوـزـعـونـ»ـ ،ـ فـإـنـهـ لـاـ يـخـفـىـ عـلـىـ مـنـ لـهـ ذـوقـ أـنـهـ لـوـ جـىـءـ فـيـ ذـلـكـ بـالـفـعـلـ غـيرـ مـبـنـىـ عـلـىـ الـأـسـمـ

(١) هـىـ عـمـرـةـ الـحـثـعـمـيـةـ .

(٢) هـوـ الـأـخـنـسـ بـنـ شـهـابـ التـغـلـبـيـ مـنـ قـصـيـدـةـ يـمـدـحـ بـهـاـ قـومـهـ .ـ الـكـبـشـ :ـ
الـشـجـاعـ .ـ الـبـيـضـ :ـ الـلـامـةـ .ـ الـسـبـائـبـ :ـ الـطـرـائقـ جـمـعـ سـبـيـةـ .ـ وـمـثـلـ الـبـيـتـ فـيـ
الـعـنـيـ لـحـسـانـ :

الـفـارـبـونـ الـكـبـشـ يـرـقـ يـيـضـهـ ضـرـبـاـ يـطـيـحـ لـهـ بـنـانـ الـمـفـصـلـ

(٣) الـجـفـنـ :ـ الـدـعـوـةـ الـعـامـةـ .ـ الـآـدـبـ :ـ الـدـاعـىـ .ـ يـنـقـرـ :ـ أـىـ يـدـعـوـ بـعـضـاـ .ـ وـيـترـكـ بـعـضـاـ .

لوجد اللفظ قد نجا عن المعنى والمعنى قد زال عن الحال التي ينبغي أن يكون
عليها .

* * *

وكذا إذا كان الفعل منفيا^(١) ، كقولك « أنت لا تكذب » فإنه أشد لنفي الكذب عنه من قولك « لا تكذب » ، وكذا من قولك « لا تكذب أنت » ، لأنه لتأكيد الحكم عليه لا الحكم ؛ وعليه قوله تعالى « والذين هم بربهم لا يشركون » فإنه يفيد من التأكيد في نفي الإشراك عليهم ما لا يفيده قولنا والذين لا يشركون بربهم ولا قولنا والذين بربهم لا يشركون ، وكذا قوله تعالى « لقد حق القول على أكثرهم فهم لا يؤمنون » وقوله تعالى : « فعميت عليهم الأنباء يومئذ فهم لا يتساءلون ، وقوله تعالى

(١) أى بحرف نفي مؤخر عن المسند إليه ، أى قد يأتى التقديم للتخصيص وقد يكون للتقوى ، فال الأول كقولك « أنت ما سعيت في حاجق » ، والثانى كالمثال الذى ذكره الخطيب وابن السبكى يفهم من كلام الشيخ عبد القاهر أنه عنده للتقوى فقط . ويلاحظ أن « أنا ما قلت هذا » التقديم فيه يفيد التخصيص فهو مثل قولك « ما أنا قلت هذا » ، ولكنهما يفترقان فى أن المثال الثانى إنما يلقى من اعتقاد ثبوت القول وأصاب فى ذلك لكنه أخطأ فى نسبته للمتكلم إما انفرادا أو على سبيل المشاركة ؛ وأما المثال الأول فيلقى من اعتقاد عدم القول وأصاب لكنه أخطأ فى نسبته لغير المتكلم .

«إِنْ شَرُ الدَّوَابِ عِنْدَ اللَّهِ الَّذِينَ كَفَرُوا فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ» .

هذا كله إذا بني الفعل على معرفة^(١) .

فإن بني على منكر أفاد ذلك تخصيص الجنس أو الواحد بالفعل ،
كقوله: رجل جاءني أى لا امرأة أو لا رجلان ، وذلك لأن أصل النكرة
أن تكون للواحد من الجنس ، فيقع القصد بها تارة إلى الجنس فقط كما إذا
كان المخاطب بهذا الكلام قد عرف أن قد آتاك آت ولم يدر جنسه أرجل
هو أو امرأة ، أو اعتقد أنه امرأة ، وتارة إلى الوحدة فقط ، كما إذا عرف أن
قد آتاك من هو من جنس الرجال ولم يدر أرجل هو أم رجلان ، أو
اعتقد أنه رجلان .

* * *

(١) أى سواء كانت المعرفة ظاهرة أم ضعيرا . وقوله «هذا» أى الذى
ذكر في قوله «وقد يقدم الخ» كما ذكره المطول والدسوق . أما ابن يعقوب
فقد جعل «هذا» إشارة إلى ما ذكر من أن «ما لم يتقدم فيه حرف النفى على
المسند إليه تارة يفيد التقديم فيه التخصيص وتارة يفيد التقوى» وتكون
النكرة بعد النفى مثله من باب أولى ، وهذا فهم ابن السبك أيضا .

ويلاحظ أن «شر أهرذاناب» من قصر الخبر «الاهرار» على المبتدأ =

مذهب السكاكي في إفادة التقديم للتخصيص :

واشترط السكاكي في إفادة التقديم الاختصاص أمرين :

= «شر» قصر صفة على موصوف. و «الشر أهراذاناب» من قصر الشر - لأن ما فيه ألل هو المقصور دائمًا تقدم أو تأخر - على الاهرار قصر موصوف على صفة قصرًا إضافيا .. كما أن «زيد جاءني» مثلاً تقديمه للقوية الناشئة من إفادة التنبيه عند عبد القاهر وعند الجمهور لما فيه من تكرار الإسناد ، ويرى السيد أن أن لا خلاف بين الرأيين في الحقيقة . ولا مانع عندي من تعليل سبب التقوى بهما .

هذا والنكرة عند عبد القاهر إذا وليت النفي كان الكلام للتخصيص قطعا . وإن لم تل النفي احتمل الكلام التخصيص أو التأكيد على حسب قصد المتكلم . ومثل النكرة في ذلك المعرفة : ظاهرة أو ضميرا .

فذهب الشيخ عبد القاهر التعويل على حرف النفي ، فإن تقدم على المسند إليه أفاد التقديم التخصيص مطلقا . وإن لم يتقدم حرف النفي أفاد التقديم التخصيص أو التقوى .

أما مذهب السكاكي فإن كان المسند إليه المقدم نكرة فهو للتخصيص إن لم يمنع منه مانع ، وإن كان معرفة ظاهرة فلا يكون للتخصيص البتة بل للتقوى (وقال ابن السبكي : يجيء للتقوى أيضًا - كما في ص ٤١٤ من شروح التلخیص حاشية ابن السبكي) ، وإن كان ضميرا ، فإن قدر كونه في الأصل مؤخرًا على أنه فاعل في المعنى فقط لا للفظ ثم قدم فهو للتخصيص وإلا فاللتقوى . وهذا كلام عند السكاكي سواء ولى المسند إليه حرف النفي أم لا .

أحدما : أن يجوز تقدير كونه في الأصل مؤخرا ، على أن يكون فاعلاً في المعنى فقط كقولك « أنا قلت » ، فإنه يجوز أن تقدر أن أصله قلت أنا على أن أنا تأكيد للفاعل الذي هو التاء في قلت قدم أنا وجعل مبتدأ .

= فالسکاكى لا ينظر إلى حرف النفي ولكن إلى حالة المسند إليه من كونه معرفة ظاهرة أو ضميرا ، أو نكرة ، بصرف النظر عن حرف النفي ، وذلك أن إفاده التقديم لاختصاص مشروط عنده بشروط ثلاثة :

الأول : أن يجوز تقدير كون المسند إليه المقدم في الأصل مؤخرا على أنه فاعل في المعنى - لا في اللفظ - .

الثاني : أن يقدر كونه كذلك . والشرط الأول غير لازم للثاني لا العكس على التحقيق .

الثالث : أن لا يمنع من التخصيص مانع ... فالنكرة يتحقق فيها الشرطان بتأويل فتبيين الاختصاص بشرط أن لا يمنع منه مانع ، والمعرفة لا يتحقق الأول فيها فلا تفيده ، والضمير قد وقد .

والسر في الشروط التي اشترطها السکاكى أن الاسم (المسند إليه) إما أن يكون في موضعه فلا يفيد في هذه الحالة تخصيصاً لعدم وجود التقديم ، وإما أن يكون مقدماً من تأخير وفي هذه الحالة إما أن لا يلاحظ التقديم فلا يفيد الاختصاص وإما أن يلاحظ فلا بد أن يجوز تقدير كونه مقدماً على أنه فاعل في المعنى فقط دون اللفظ (إذ لو كان فاعلاً في اللفظ لامتنع تقييمه للتخصيص ، إذ تقديم الفاعل النفسي لا يجوز) وأن يقدر بالفعل كذلك . وعلى ذلك فلا بد من ملاحظة هذه الشروط في إفاده التقديم التخصيص وإلا فلا يفيد إلا التقوى . فالسر في هذه الشروط عند السکاكى :

= أن النكارة في «رجل قام» لابد فيها من مسوغ للابداء فلوحظ فيها تقديرها متأخرة على أنها فاعل معنى بالبدليلة لتفيد التخصيص عند التقاديم ليكون مسوغا للابداء بها .

أما المعرفة الظاهرة في مثل «زيد قام» فلا حاجة فيه إلى هذا التقدير فلم تقدره وبقيت المعرفة على حالها فقلنا إن تقديرها للنقوى فقط .

وأما الضمير في مثل «أنا قمت» فالسر في جواز إفادته للتخصيص أنه لو أخر جواز العطف بالمشاركة وعند تقديم الضمير يمنع التقديم العطف المصحح للمشاركة، ونفي المشاركة تخصيص ، فعلى تراعي هذه الاعتبارات في الضمير يكون تقاديمه للتخصيص وإلا كان للنقوى فقط .

هذا وأما السر في الشرط الذي اشترطه عبد القاهر في إفادة التقديم للتخصيص فهو الذوق والاستعمال العربي الصحيح .

ويتجلى الفرق بين السكاكي وعبد القاهر في هذه الصور التسع ، وهي :

- | | | |
|--|--|--|
| التقديم هنا للتخصيص أو للنقوى عند عبد القاهر وعند السكاكي للنقوى فقط . | وقال السبكي: إنه لا ينفي الاختصاص بل يبعده . | ويرى السبكي أن «محمد لم يقم» عند عبد القاهر للنقوى . |
| | | ١ - محمد قام |
| | | ٢ - محمد لم يقم |
- راجع ٤١٤ ج ١ من شروح التلخيص : حاشية السبكي .

- للتحصيص فقط عند عبد القاهر . وللتقوى فقط عند السكاكى على ظاهر ما نقله عنه المصنف .
- ٣ - محمد قام { للتحصيص أو للتقوى عند عبد القاهر وعند السكاكى
- ٤ - رجل قام { للتحصيص أو للتقوى عند عبد القاهر وعند السكاكى
- ٥ - رجل لم يقم { للتحصيص بشرط أن لا يمنع منه مانع .
- ٦ - مارجل قام { للاختصاص عند الجميع - بلا شرط عند عبد القاهر وبشرط عند السكاكى - وهذه هي الصورة الأولى التي اتفقا فيها
- للتحصيص أو للتقوى عند عبد القاهر . وللاختصاص عند السكاكى بشرطه المعروف فإن لم يوجد الشرط فهو للتقوى ، ويلاحظ أن السبكي يرى أن كلام الشيخ عبد القاهر يدل على أن مثل هذا للتقوى فقط (راجع ٤١٤ / ١) .
- ٧ - أنا ثمت { وهذا هو الصورتان الثانية والثالثة التي اتفقا فيها رأى الشيختين إذا تركنا رأى السبكي جانبنا .
- ٨ - أنا مقتن { للاختصاص فقط عند عبد القاهر . وله بشرط عند السكاكى فإن لم يوجد الشرط كان للتقوى .
- فالسكاكى يرى أن تقديم المستند إليه على خبره الفعلى لا يفيد التحصيص إلا بثلاثة شروط :
- ٩ - جواز تقدير تأخير المستند إليه على أنه فاعل في المعنى فقط بأن يعرب توكيداً أو بدلاً من الفاعل الملفظى .
- =
- (٦ - الإيضاح - ثانٍ)

= ٤ - اعتبار كونه في الأصل مؤخراً على أنه فاعل معنى فقط قدم لإفاده

التخصيص .

٣ - لا يمنع من التخصيص مانع .

فإذا لم تتحقق هذه الشروط فلا يفيد التقديم إلا التقوى ؛ وخرج بالشرط الأول المعرفة ، لانتفاء جواز تقدير كونها مؤخرة على أنها فاعل معنى فقط ، فتقديرها مطلقاً لا يفيد إلا التقوى عنده . . واستثنى السكاكي من هذا الشرط النكارة ، فتقديرها عنده لإفاده التخصيص قطعاً مطلقاً إلا إذا منع من التخصيص مانع ، هذا ورأى أنا أن كلام عبد القاهر في الدلائل ، وكما يدل عليه ظاهر كلام الخطيب أيضاً مشعر أنه إذا بني الفعل على منكر كان التقديم للتخصيص قطعاً ، لا كما قيل من احتماله للتخصيص والتأكيد . . وأما الضمير فهو عند السكاكي يحتمل أن يكون تقديره للتخصيص أو للتقوى ؛ فإن لم يعتبر كونه مؤخراً في الأصل على أنه فاعل معنى فقط فلا يفيد تقديره إلا التقوى ، وإن اعتبر ذلك كان تقديره للتخصيص ، أما الشرط الأول فوجوده في الضمير ومتتحقق فيه .

وخلاصة رأي السكاكي في النكارة هو أن تقديم النكارة التي خبرها فعل (ومثلها عنده المشتق) للتخصيص مطلقاً بشرط أن لا يمنع من التخصيص مانع ، فرجل جاءني أو ما رجل جاءني أو رجل ما جاءني كل هذه الصور الثلاث للتخصيص عنده . . « وشر أهر ذاتاب » للتقوى فقط عنده وذلك لأن هذا المثال قام به مانع يمنع إفادته للاختصاص وذلك المانع هو انتفاء فائدة القصر . أما امتناع كون التخصيص فيه للجنس فلامتناع أن يراد أن المهر شر لا خير =

وَثَانِيْهِما : أَن يَقْدِرْ كُونَهُ كَذَلِكَ ^(١) .

فَإِنْ اتَّقَى النَّاسُ دُونَ الْأُولِ كَالْمَثَالِ المَذَكُورِ ^(٢) إِذَا أَجْرَى عَلَى الظَّاهِرِ ،
وَهُوَ أَنْ يَقْدِرْ الْكَلَامَ مِنَ الْأَصْلِ مُبْنِيَا عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ، وَلَمْ يَقْدِرْ تَقْدِيمَ

= لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا شَرًا . وَأَمْتَنَاعَ كَوْنَ التَّخْصِيصِ فِيهِ لِلْوَاحِدِ فَلَنْ يَبُو تَخْصِيصَ
الْوَاحِدِ عَنْ مَوَاضِعِ اسْتِعْمَالِ هَذَا الْكَلَامَ لِأَنَّهُ يُقَالُ فِي مَقَامِ الْحَثِّ عَلَى شَدَّةِ الْحَزَمِ
عِنْدِ الشَّدَائِدِ وَالْتَّحْرِيْضِ عَلَى قُوَّةِ الْاعْتِنَاءِ بِدُفْعِ هَذَا الشَّرِ لِعَظَمِهِ فَلَا يَقْصُدُ بِهِ أَنَّ
الْمَهْرَ شَرٌ لَا شَرَانٌ لِأَنَّ كَوْنَ الْمَهْرِ شَرًا لَا شَرِينَ مَا يُبَطِّنُ الْعَرَائِمُ . . . فَلَا يَقْصُدُ
مِنَ التَّقْدِيمِ هَذَا إِلَّا التَّفْوِيْةُ وَالْتَّعْظِيمُ . وَقَدْ عُلِمَ مَا تَقْدِيمُ أَنْ عَبْدَ الْفَاطِمَةِ يَرِيْ أَنَّ
التَّقْدِيمَ فِيهِ تَخْصِيصٌ .

وَيُوفِقُ الْحَطِيبُ بَيْنَ رَأْيِ الشَّيْخِ وَالسَّكَاكِيِّ بِأَنَّ السَّكَاكِيَّ يَعْنِي كُونَهُ
تَخْصِيصَ الْجِنْسِ أَوِ الْوَاحِدِ وَالْجَمْهُورِ حِيثُ يَقُولُونُ : بِأَنَّهُ لِلتَّخْصِيصِ يَرِيدُونَ
الْتَّخْصِيصَ النَّوْعِيَّ بِمُجَلِّ التَّنْكِيرِ فِي شَرِّ الْتَّعْظِيمِ وَالْتَّهْوِيلِ ، فَلَا مَنَافَاةَ لِعَدْمِ تَوَارِدِ
الْإِيجَابِ وَالنَّفْيِ عَلَى مَوْضِعٍ وَاحِدٍ ، وَفِي مَذَهَبِ السَّكَاكِيِّ نَظَرٌ ، لِأَنَّ فِي « شَرِّ
أَهْرَ ذَانَابَ » التَّخْصِيصَ قَدْ يَكُونُ لِجُرْدِ التَّوْكِيدِ أَوْ لِتَنْزِيلِهِ مِنْزَلَةِ الْمَجْهُولِ ؛ وَقَدْ
يَجَابُ عَنْ هَذَا بِأَنَّ الْأَصْلَ فِي التَّخْصِيصِ أَنْ يَكُونَ فِيهِ مُكْنِفٌ فِي الْأَنْسَارِ ،
وَاسْتِعْمَالُهُ فِيهَا ذَكْرٌ عَلَى خَلَافِ الْأَصْلِ .

(١) أَيْ أَنْ يَعْتَبِرُ ذَلِكَ أَيْ يَقْدِرُ بِالْفَعْلِ أَنَّهُ كَانَ فِي الْأَصْلِ مُؤْخِراً .

(٢) وَهُوَ « أَنْاقَتْ » .

وتأخير؟ أو انتفى الأول بأن يكون المبتدأ اسمًا^(١) ظاهراً . فإنه لا يفيد إلا تقوى الحكم .

واستثنى^(٢) النكير كما في نحو رجل جاءني ، إن قدر أصله جاءني رجل ، لا على أن رجل فاعل جاءني ، بل على أنه بدل من الفاعل الذي هو الضمير المستتر في جاءني ، كما قيل في قوله تعالى « وأسروا النجوى الذين ظلموا » ان الذين ظلموا بدل من الواو في أسروا ، وفرق بينه وبين المعرف بأنه لو لم يقدر ذلك فيه انتقى تخصيصه ، إذ لا سبب لتخصيصه سواه ؛ ولو انتفى تخصيصه لم يقع مبتدأ بخلاف المعرف لوجود شرط الابتداء فيه وهو التعريف .

(١) أى معرفة نحو: زيد قام، هذاؤ بالاحظأن مثل « أنا قمت» على رأى السكاكي يفيد التقوى عند انتفاء الشرط الثاني ويفيد التخصيص عند وجود الشرط الثاني مع وجود الشرط الأول اللازم له .

(٢) أى السكاكي . هذا ومراد السكاكي بالنكير الذي استثناء هو النكير الذي لا يفيد الحكم عليه حال تكيره وهو الحال عن مسوغ الابتداء به لأنه المحتاج إلى اعتبار التخصيص وإلا بأن كان النكير يصح الحكم عليه بدون اعتبار التقديم والتأخير نحو: كوكب اتفض « ووجهه يومئذ ناضرة» فلا حاجة لاعتبار التخصيص فيه بالتقديم والتأخير ولا بغيره .

ثم قال ^(١) : وشرطه أن لا يمنع من التخصيص مانع كقولنا : رجل جاءنى ، أى لا امرأة أو رجلان ، دون قولهم : شر أهر ذا ناب ، أما على التقدير الأول فلامقناع أن يراد المهر شر لا خير ^(٢) وأما على الثاني ^(٣) فلكونه نايمًا عن مكان استعماله ^(٤) ، وإذا قد صرخ الآئمة بتخصيصه حيث تأولوه بما أهر ذا ناب إلا شر ، فالوجه ^(٥) تقظيم شأن الشر بتنكيره كما سبق ^(٦)

(١) أى السكاكى .

(٢) فيه نظر لأن التخصيص قد يكون في المنزل منزلة المجهول وقد يكون مجرد التوكييد ؛ فاختصاص الشر بالمرأة وإن كان معلوماً يجوز أن ينزل منزلة المجهول ويستعمل فيه القصر أو أنه استعمل فيه على سبيل التأكيد أو لجهل المخاطب عن أن المهر لا يكون إلا شرًا .

(٣) وهو أن يكون المراد شر لا شران والتقدير الأول أن يكون المراد شر لا خير .

(٤) أى لنبو تخصيص الواحد عن مواضع استعمال هذا الكلام لأنه لا يقصد به أن المهر شر لا شران

(٥) أى فوجه الجمع بين قولهم بتخصيصه وقول السكاكى بالمانع من التخصيص أن الذى نفاه السكاكى هو تخصيص الجنس أو الواحد وما قاله النحاة تخصيص النوع وحصل هذا الجمع أن التخصيص هنا نوعى فلا منافاة لعدم توارد النفي والإيجاب على شى واحد .

(٦) أى جعل التنكير للتنظيم والتهويل ليكون المعنى شر عظيم فطبع أهرذاناب لاشر حقير ، فيكون تخصيصاً نوعياً ، لكون الشخص نوعاً من الشر ، لا الجنس ولا الواحد ، والممانع إنما كان من تخصيص الجنس أو الواحد .

هذا كلامه ^(١) ، وهو مخالف لما ذكره الشيخ عبد القاهر :

١ - لأن ظاهر كلام الشيخ فيها بلي حرف النفي ، القطع بأنه يفيد التخصيص مضمراً كان أو مظهراً معرفاً أو منكراً من غير شرط ، لكنه لم يمثل إلا بالمضمر . وكلام السكاكي صريح في أنه لا يفيده إلا إذا كان مضمراً؛ أو منكراً بشرط تقدير التأثير في الأصل ، فنحو: ما زيد قام ، يفيد التخصيص على إطلاق قول الشيخ ولا يفيده على قول السكاكي ونحو: ما أنا قمت يفيده على قول الشيخ مطلقاً وعلى قول السكاكي بشرط .

٢ - وظاهر كلام الشيخ أن المعرف إذا لم يقع بعد النفي وخبره مثبت أو منفي قد يفيد الاختصاص مضمراً كان أو مظهراً لكنه لم يمثل إلا بالمضمر وكلام السكاكي صريح في أنه لا يفيده إلا المضمر فنحو زيد قام ، قد يفيد الاختصاص على إطلاق قول الشيخ ولا يفيده عند السكاكي

ثم فيها احتاج به ^(٢) لما ذهب إليه نظر :

١) أى كلام السكاكي .

٢) أى السكاكي

- ١ — إذ الفاعل وتأكيداته ^(١) سواء في امتناع التقديم مادام الفاعل فاعلاً والتأكيد تأكيداً ، فتجويز تقديم التأكيد دون الفاعل تحكم ظاهر ^(٢) .
- ٢ — ثم لا نسلم انتفاء التخصيص في صورة المنكر ^(٣) لولا تقدير أنه كان في الأصل مؤخراً قدم ، جواز حصول التخصيص فيها بالتهويل - كما ذكر ^(٤) - وغير التهويل ^(٥) .

(١) المراد أن الفاعل اللغظى والفاعل المعنوى - كالتأكيد والبدل - سواء في امتناع التقديم ما بقيا على حالهما أى مادام الفاعل فاعلاً والتابع تابعاً بل امتناع تقديم التابع أولى من امتناع تقديم الفاعل اللغظى لأن فيه تقديمه على المتبع وعلى العامل ، أما الفاعل اللغظى إذا قدم فيه تقديمه على العامل فقط ، وهذا رد قول السكاكي: التقديم يفيد التخصيص إن جاز «الخ» فإنه يفهم منه جواز تقديم الفاعل المعنوى دون اللغظى

(٢) وكذلك تجويز الفسخ في التابع عن التابعية دون الفاعل تحكم بل كل منها يجوز في الفسخ والتقديم . فامتناع تقديم الفاعل إنما هو عند كونه فاعلاً فقط وإلا فلا امتناع في أن يقال في نحو زيد قام انه كان في الأصل قام زيد قدم وجعل متبدأ ، وامتناع تقديم التابع على المتبع والعامل - حال كونه تابعاً - مما أجمع عليه النجاة إلا في العطف في ضرورة الشعر مثل «عليك ورحمة الله السلام»

(٣) أي في مثل مثل رجل جاءني

وهذا رد لقول السكاكي « لثلاثة ينتفى التخصيص إذ لا سبب سواء »

(٤) أي السكاكي في شر أهر ذا ناب من التهويل وغيره كالتحقيق والتکثر والتقليل وغير ذلك مما يستفاد من التكثير ، فهو وإن لم يصرح بأن لا سبب للتخصيص سواء لكن استلزم كلامه ذلك حيث قال «إنما يرتكب ذلك الوجه البعيد عند المنكر لقوات شرط المتبدأ » .

(٥) وقد يحباب بأن مراد السكاكي تخصيص مخصوص هو الجنس أو الواحد مما لا يحصل بدون اعتبار التقديم .

٣ - نعم لا نسلم امتناع أن يراد : المهر شر لا خير^(١) ، قال الشيخ عبد القاهر : إنما قدم شر لأن المراد أن يعلم [أن] الذي أهدر ذاتنا هو من جنس الشر لا من جنس الخير ، فجرى مجرى أن تقول « رجل جاءني » تريده أنه رجل لا امرأة ، وقول العلماء إنه إنما صلح لأنّه بمعنى « ما أهدر ذاتنا إلا شر » بيان لذلك ، وهذا صحيح في خلاف ما ذكره^(٢)

نعم قال السكاكي : ويقرب من قبيل « هو عرف » في اعتبار تقوى^(٣) الحكم « زيد عارف » . وإنما قلت « يقرب » ، دون أن أقول « نظيره » ، لأنه لما لم يتفاوت في التكلم والخطاب والغيبة في : « أنا عارف » ،

.) إذ لا دليل عليه من العقل أو النقل .

.) أى السكاكي .

(٣) أى في افاده التقوى فقط على ما فهم الخطيب . وقال ابن السبكى : إن مراد السكاكي أنه يقرب منه في افاده التقوية التي هي أعم من التخصيص . ولو فهم ذلك المصنف لما اعترض على السكاكي في تقريره الاختصاص في « وما أنت علينا بعزيز » . والخطيب يفهم أن مراد السكاكي : في التقوى فقط ، لافي التخصيص لفقد شرطه عنده في مثل هذا من جواز تقدير كونه في الأصل مؤخرا . والتقوى راجع لتضمن الشتق وهو هنا « عارف » للضمير مثل « عرف » فيحصل للحكم تقوى بسبب تكرر الإسناد .

و «أنت عارف» ، و «هو عارف» أشبه الحال عن الضمير . ولذلك لم يحسم على «عارف» بأنه جملة ولا عوامل معاملتها في البناء^(١) حيث أعراب في نحو : «رجل عارف» ، «رجالاً عارفاً» ، «رجل عارف» ؛ وأتبعه في حكم الإفراد نحو «زيد عارف أبوه» ، يعني أتبع «عارف» «عارف» في الإفراد إذا أُسند إلى الظاهر : مفرداً كان أو مثنى أو مجموعاً^(٢) .

(١) المراد به عدم ظهور إعراب متبعها عليها ، بل أنه ثبت ظهور إعراب المتبع على التابع المفرد دون الجملة فلم يثبت لها ذلك .

(٢) وقال صاحب المطول : معناه أتبع «عارف» المسند إلى الظاهر «عارف» المسند للضمير وجعل كلام المصنف سهوا لا حاصل له .

والخلاصة أن قوله «ويقرب» يشمل أمرين : أحدهما المقاربة في التقوى ، والثاني عدم كمال التقوى . فال الأول لتضمنه الضمير ؛ والثاني لتشبه بالحال عن الضمير . والحاصل أنه لما كان متضمناً للضمير ومشابهاً للحال عنده روعيت فيه الجهتان : أما الأولى فبأن جعل قريباً من «هو عرف» في التقوى ، وأما الثانية فبأن لم يجعل جملة ولا عوامل معاملتها في البناء . وقوله «وأتبعه» معطوف على قوله «لم يحسم على عارف بأنه جملة» .. هذا واسم الفاعل الرافع الظاهر كال فعل في أن كلامهما لا يتفاوت عند الاستناد للظاهر ، وإنما وجه الحسم على «عارف» مع فاعله الظاهر بالأفراد هو التحل على المسند للضمير في «هو عارف» فاسم الفاعل مع فاعله الضمير أو المظهر مفرد وفي «يسن» أن صلة أول شبه جملة لا جملة .

ثم قال : وما يفيد التخصيص ما يمحكمه - علت كلامه عن قوم
شعيب عليه السلام : « وما أنت علينا بعزيز » ، أى العزيز علينا يا شعيب
رهطك لا أنت ، لكونهم من أهل ديننا ، ولذلك قال عليه السلام في
جوابهم : « أرهطى أعز عليكم من الله » ، أى من نبي الله ؟ ولو كان معناه
ما عزّت علينا لم يكن مطابقا .. وفيه نظر : لأن قوله « وما أنت علينا بعزيز »
من باب « أنا عارف » ، لامن باب « أنا عرفت ^(١) » ؛ والتمسك بالجواب ^(٢)
ليس بشيء ، لجواز أن يكون عليه السلام فهم كون رهطه أعز عليهم ،
من قوله « ولو لا رهطك لرجئناك » .

وقال الزمخشري ^(٣) : دل إيلاء ضميره حرف النفي على أن الكلام في
الفاعل لا في الفعل ، كأنه قيل « وما أنت علينا بعزيز » ، بل رهطك هم الأعزّة
عليها .. وفيه نظر : لأننا لا نسلم أن إيلاء الضمير حرف النفي إذا لم يكن
الخبر فعليها يفيد الحصر . فان قيل : الكلام واقع فيه ، وأنهم الأعزّة عليهم
دونه ، فكيف صح قوله « أرهطى أعز عليكم من الله » قلنا : قال السكاكي

(١) أى فلا يفيد تخصيصا بل يكون للتفوي فقط .

(٢) وهو قول شعيب « أرهطى أعز عليكم من الله ؟ » .

(٣) كلام الزمخشري تأييد لرأي السكاكي في إفاده الآية للتخصيص .

معناه « من نبى الله » فهو على حذف المضاف ، وأجود منه ما قال الزمخشري : « وهو أن تهاونهم به وهو نبى الله تهاون بالله ، فحين عز عليهم رهطه دونه كان رهطه أعز عليهم من الله ألا ترى إلى قوله تعالى « من يطع الرسول فقد أطاع الله » ، ويجوز أن يقال : لاشك أن همزة الاستفهام هنا ليست على بابها بل هي نلانكار للتوبيخ ، فيكون معنى قوله « أرهطى أعز عليكم من الله » إنسكار أن يكون مانعهم من رجمه رهطه ، لانتسابه إليهم ، دون الله تعالى ، مع انتسابه إليه أيضا ، أى أرهطى أعز عليكم من الله حتى كان امتناعكم من رجمي بسبب انتسابي إليهم بائهم رهطى ، ولم يكن بسبب انتسابي إلى الله تعالى بأني رسوله ، والله أعلم .

موضع آخر من مواضع تقديم المسند إليه :

وما يرى تقدیمه كاللازم ^(١) لفظ مثل إذا استعمل كنایة ^(٢) من

(١) أى من المسند إليه الذى يرى تقدیمه على المسند حال كون ذلك التقدیم مثاثلاً للتقدیم اللازم في القياس كتقدیم لازم الصدارة ، فتقدیم هذا ليس بلازم في القياس بل في الاستعمال ، وإنما يرى التقدیم هنا كاللازم لكون التقدیم أعون على المراد بهذا التركيب ، لأن الغرض منه اثبات الحكم وهو الجود واتقاء البخل عن المخاطب بطريق الكنایة التي هي أبلغ من التصریح ، والتقدیم لافدته التقوی أعون على ذلك .

(٢) أى من إطلاق المأزوم وإرادة اللازم في « مثلك لا يدخل » أطلق المأزوم وهو نفي البخل عن المائل وأريد اللازم وهو نفيه عن المخاطب . والمسوغ للابتداء بمثل تخصيصها بالإضافة ؟ وإن لم تعرف بها لتوغلها في الإبهام .

غير تعریض ^(١) كاف قولنا مثلث « لا يدخل » ونحوه ، مما لا يراد بل لفظ مثل غير ما أضيف إليه ولكن أريد أن من كان على الصفة التي هو عليها كان من مقتضى القياس وموجب العرف أن يفعل ما ذكر وأن لا يفعل ^(٢) ، ولكون المعنى هذا قال الشاعر ^(٣) .

ولم أقل مثلث أعني به سواك يافرداً بلا مشبه
وعليه قوله :

(١) المراد من التعریض هنا التعریض اللغوي وهو الاشارة على وجه الاجمال والابهام وعدم التصریح؛ وبهذا يندفع ما يقال من أن التعریض من قبيل الکنایة فيلزم أن يكون الكلام کنایة وغير کنایة وهو باطل ، فالجواب أن التعریض لا يلزم أن يكون نوعا من الکنایة بل هو أعم من ذلك إذ قد يكون کنایة وبمحاجة وحقيقة .. هذا ولو أريد هنا التعریض لم يكن التقديم كاللازم لأن التقديم إنما كان كاللازم عند ارتکاب الکنایة لكونه على إثبات الحكم بالطريق الاباغ وهو الکنایة ، وإذا أريد التعریض فلا کنایة ، وذلك بأن يراد « بمثل » وكذلك « غير » إنسان آخر معین مسائل للخاطب (في مثل) أو غير مسائل له (في غير) ، لأنه لا يلزم من نفي البخل مثلا عن واحد معین نفيه عن الخاطب (٢) فالمراد نفي البخل عن الخاطب على طريق الکنایة لأنه إذا نفي عمن كان على صفتة من غير قصد إلى مسائل لزم نفيه عنه وإثبات الجود له بنفيه عن غيره (إذا قلت غيرك لا يجود) مع افتضائه محال يقوم به . هذا وليس معنى أن التقديم هنا كاللازم أنه قد يقدم وقد لا يقدم بل المراد أنه كان مقتضى القياس أن يمحوز التأثير لكن لم يرد الاستعمال إلا على التقديم كاف دلائل الاعجاز .

(٣) هو المتبي .

مثلث يثنى المزن عن صوبه ويسترد الدمع من غربه ^(١)
وكذا قول القبعترى للحجاج لما توعده بقوله لأحلىك على الأدhem : مثل
الأمير حل على الأدhem والأشهب أى من كان على هذه الصفة من السلطان
وبسطة اليد ولم يقصد أن يجعل أحداً مثلاً ^(٢) :

وكذلك حكم غير إذا سلك به هذا المثلث ^(٣) ، فقيل « غيرى يفعل
ذلك » على معنى أى لا أفعله فقط من غير إرادة التعریض بانسان .. وعليه
قوله : ^(٤) .

(١) هو للتنبىء أيضاً. وهو والبيت السابق من قصيدة واحدة : والمزن: السحاب.
الغرب : عرق في العين يجرى منه الدمع . يصفه أولاً بالكرم وثانياً بالشجاعة :
(٢) الحجاج التقى من ولاد بنى أمية المشهورين . والقبعترى : من رؤساء
العرب وفصحائهم وكان من الخوارج . وهذا من الأسلوب الحكيم وسيأتي .
والأدhem : القيد كما أراد الحجاج وهو في كلام القبعترى الفرس الأدhem أى الذي غاب
سواده حتى ذهب البياض الذى فيه . والأشهب : الفرس الذى غالب بياضه حتى
ذهب سواده . ومراد الحجاج إنما هو القيد فنبه القبعترى على أن الحمل على الفرس
الأدhem هو أولى بأن يقصده الأمير .

(٣) يعني مسلك مثل ، فلم يرد به سوى ما أضيف إليه . فلفظ غير هنا كناية
عن ثبوت الفعل لمن أضيف إليه لفظ غير في النفي وعن سلبه عنه في الإيجاب ،
لأنه إذا نهى الجود عن غير المخاطب مثلاً وقيل غيرك لا يوجد يثبت للمخاطب
لأن الجود ثابت ولا بد له من محل يقوم به .

(٤) هو للتنبىء .

غيرى باً كثراً هـذا الناس ينخدع (إن قاتلوا جبنوا أو حدثوا شجعوا)
فـانه معلوم أنه لم يرد أن يعرض بواحد هـناك فيصفه بأنه ينخدع بل أراد
أنه ليس من ينخدع . وكـذا قول أبي تمام :

وغيرى يا كل المعروف سحتا وتشعب عنده بيض الأيدي (١)

فـانه لم يرد أن يعرض بشاعر سواه فيزعم أن الذى قرف (٢) به عند المدوح
من أنه هـجاج كان من ذلك الشاعر لامنه ، بل أراد أن ينفي عن نفسه أن
يكون من يكفر النعمة ويلوـم لا غير .

واستعمال « مثل » و « غير » هـكـذا مرـكـوز في الطباع ، وإذا تصفحت
الكلام وجدـتهـما يقدـمان أـبـدـ على الفعل إذا نـحـىـ بهـما نحو ما ذـكرـناـهـ ، ولا
يسـتـقـيمـ المـعـنىـ فـيهـماـ إـذـاـ لمـ يـقـدـماـ .

والسر في ذلك أن تقديمـهما يـفـيدـ تقوـيـ الحـكـمـ بهـ كـاـ سـبـقـ تـقـرـيرـهـ ،
وسـيـائـىـ (٣)ـ أـنـ المـطـلـوبـ بالـكـنـايـةـ فـيـ مـثـلـ قولـناـ : « مـثـلـ لـاـ يـبـخلـ » و « غيرـكـ »
لاـ يـجـبـودـ »ـ هوـ الحـكـمـ وـأـنـ الـكـنـايـةـ أـبـلـغـ مـنـ التـصـرـيـخـ فـيـاـ قـصـدـ بـهـ ؛ـ فـكـانـ
تقـديـمـهـماـ أـعـونـ لـمـعـنىـ الـذـىـ جـلـبـ لأـجلـهـ .

(١) السـحتـ الحرـامـ . يـشـعبـ مـنـ الشـحـوبـ وـهـوـ تـغـيرـ اللـوـنـ . الأـيـادـيـ النـعـمـ .

(٢) أـيـ اـتـهـمـ .

(٣) أـيـ فـيـ بـابـ الـكـنـايـةـ .

موضع آخر من مواضع تقديم المسند إليه :

قيل وقد يقدم لأنه دال على العموم ، كما تقول كل إنسان لم يقم ^(١) ، فيقدم ليقيني القيام عن كل واحد من الناس ؛ لأن ^(٢) الموجبة المعدولة للمهملة ^(٣) في قوة السالبة الجزئية المستلزمة نفي الحكم عن جملة الأفراد دون

(١) أي يقدم المسند إليه المسور بكل على المسند المقوون بحرف النفي .

(٢) هذا تعليل بدر الدين ابن ابن مالك في كتابه المصباح في علوم البلاغة ص ١٣ . هذا ولا بد من أن يكون المسند إليه مسورةً بكل والمسند مقوونا بحرف النفي ، وبق شرط آخر وهو أن يكون المسند إليه بحيث لو آخر كان فاعلا ، بخلاف قوله كل إنسان لم يقم أبوه فلا يجب فيه التقديم . هذا والتقديم في هذا الموضع أي في مثل قولنا كل إنسان لم يقم يدل على عموم النفي وشموله أي على نفي الحكم عن كل فرد من أفراد ما أضيف إليه لفظ كل . يعني أن المسند إليه إذا استوفى الشروط المذكورة وكان القصد في تلك الحالة إلى إفاده العموم فيقدم المسند إليه لإفادته ماقصده إذ لو آخر لم يطابق مقصوده لعدم إفادته للعموم حينئذ لأنه يدل حينئذ على نفي الحكم عن جملة الأفراد (أي الأفراد الجملة التي لم تعيّن بكونها كلا أو بعضا بل أبقيت على شمولها للأمررين) لا عن كل فرد . فالتقديم يفيد عموم السلب ، والتأخير يفيد سلب العموم .

(٣) وهي «إنسان لم يقم» . فهي موجبة لأن النفي لم يسلط عليها ، وهو معدولة لأن حرف النفي فيها جزء من المسند ، ومهملة لأنها لم تسور بكل ولا بعض ولا بما ماثلها . فهي في قوة القضية السالبة الجزئية مثل قوله «لم يقم بعض الإنسان» ، فكل منها لا يفيد نفي الحكم عن كل فرد فرد من الأفراد .

كل واحد منها ، فإذا سوت به « كل » وجب أن تكون لإفادة العموم
لا لأنَّ كيد نفي الحكم عن جملة الأفراد ؛ لأنَّ التأسيس خير من التأكيد .
ولو لم تقدم فقلت : « لم يقم كل إنسان » كان نفياً للقيام عن جملة
الأفراد دون كل واحد منها ، لأنَّ السالبة المهملة^(١) في قوة السالبة الكلية
المقتصية سلب الحكم عن كل فرد لورود موضوعها^(٢) في سياق النفي^(٣) ،
فإذا سوت^(٤) بكل وجب أن تكون لإفادة نفي الحكم عن جملة الأفراد ،

(١) وهي « لم يقم إنسان » فهي قضية سالبة لأنَّ النفي مسلط عليها ، ومهملة
لأنَّها لم تصور بكل ولا ببعض . فهي في قوة السالبة السليمة مثل لا شيء من
الإنسان بقائم .

(٢) أي موضوع المهملة الغير المصدرة بلفظ كل .

(٣) وكل نكرة كذلك مفيدة لعموم النفي .

(٤) أي القضية السالبة المهملة « لم يقم إنسان » والحاصل أن التقديم قبل
كل سلب العموم . فيجب أن يكون بعد كل لعموم السلب . تكون لفظة كل
للتأسيس . وذلك لأنَّ لفظة كل لا تخلو عن إفادة أحد هذين المعنين . فعند
انتفاء أحدهما يتثبت الآخر ضرورة ، والتأكيد أن تكون لفظة كل لنفي المعنى
الحاصل قبله ، والتأسيس أن تكون لإفادة معنى جديد ، والتأسيس أرجح لأنَّ
الإفادة خير من الإعادة .. هذا والنظر فيما (عموم السلب وسلب العموم) إنما
هو للأفراد للجملة (الهيئة الاجتماعية) . وإنما الفرق بينهما من جهة كون كل
فرد متعلقاً للنفي في الأول أو متعلقاً للنفي في الثاني . ثم إن سلب العموم يتحقق
بعدم حصوله من بعض دون بعض وبعدم حصوله من كل واحد لأنَّه رفع للإيجاب
الكلى فيصدق بكل من السلب الجزئي . والكلى ، وأياماً كان يتحقق السلب
الكلى ولذا زراثيم يقولون إن سلب العموم من قبيل السلب الجزئي لأنَّه هو =

لثلا يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس . وفيه نظر^(١) :

- ١ — لأن النفي عن جملة الأفراد في الصورة الأولى — أعني الموجبة المعدولة للهملة كقولنا إنسان لم يقم — وعن كل فرد في الصورة الثانية — أعني السالبة للهملة كقولنا لم يقم إنسان — إنما أفاده الإسناد إلى إنسان ، فإذا أضيف كل إلى إنسان وحول الإسناد إليه ، فأفاد في الصورة الأولى نفي الحكم عن جملة الأفراد وفي الثانية نفيه عن كل فرد منها^(٢) ، كان كل تأسيسا لا تأكيدا^(٣) لأن التأكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيده لفظ آخر^(٤) ومانحن فيه ليس كذلك .
- ٢ — ولئن سلمنا أنه يسمى تأكيدا « فقولنا لم يقم إنسان » إذا كان

= الحق . وسلب العموم لا يستلزم عموم السلب وهذا لا ينافي ما ذكر سابقا من أن سلب العموم صادق بصورتين .. وهذا البحث مكانه علم النطق لا البلاغة .

(١) أي في هذا التعليل الذي علل به صاحب المصباح .

(٢) أي كما كان مستفادا قبل دخول « كل » فيما .

(٣) اعترض بأن هذا الرد لا يناسب قواعد المنطقين .

(٤) في تركيب واحد وإسناد واحد . وحاصل هذا الكلام أنا لا نسلم أنه لو حمل الكلام بعد دخول كل على المعنى الذي حمل عليه قبل كل كان كل التأكيد . ولا يخفى أن هذا المنع إنما يصح على تقدير أن يراد به التأكيد الاصطلاحى أمالى أو يريد بالتوكييد أن يكون كل لإفاده معنى كان حاصلا بدونه أي سواء كان الإسناد واحدا أو متعددًا فاندفاع المنع ظاهر ، وحينئذ فقط يتوجه الاعتراض الثاني .

مفيداً للنفي عن كل فرد كان مفيداً للنفي عن جملة الأفراد لا محالة فيكون «كل» في «لم يقم كل إنسان» إذا جعل مفيداً للنفي عن جملة الأفراد تأكيداً لا تأسيساً^(١) كما قال في «كل إنسان لم يقم» فلا يلزم من جعله للنفي عن كل فرد ترجيح التأكيد على التأسيس^(٢).

٣ - ثم جعله قوله «لم يقم إنسان» سالبة مهملة في قوة سالبة كافية مع القول بعموم موضوعها لوروده نكرة في سياق النفي خطأ، لأن النكرة في سياق النفي إذا كانت للعموم كانت القضية التي جعلت هي موضوعها سالبة كافية، فكيف تكون سالبة مهملة^(٣)? ولو قال: لو لم يكن الكلام

(١) لأن هذا المعنى كان حاصلاً بدونه وحينئذ فهو جعلنا «لم يقم كل إنسان» لعموم السلب مثل «لم يقم إنسان» لم يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس إذا لا تأسيس أصلاً لأن لفظ كل للتأكيد على كل حال بل إنما يلزم ترجيح أحد التأكيدتين (وهما تأكيد النفي عن كل فرد وتأكيد النفي عن الجملة والمراد هنا بأحد التأكيدتين هو الأول، والمراد بالآخر هو الثاني) على الآخر.

(٢) والحاصل أن «لم يقم إنسان» لما كان مفيداً للنفي عن كل فرد يلزم منه النفي عن الجملة أيضاً فكلا المعنين حاصل قبل «كل» فعل أيهما حملت يكون تأكيداً لا تأسيساً فلا يصح قول المستدل إنه يجب أن يحمل على النفي عن الجملة ثلاثة يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس.

(٣) ابن ابن مالك يسير على اصطلاح المناطقة والخطيب يسير على اصطلاح أهل العربية فييهما بون بعيد.

المشتمل على كلة كل مفيدة بخلاف ما يفيده الخالى عنها لم يكن في الآتىان بها فائدة ، ثبت مطلوبه في الصورة الثانية دون الأولى ، لجواز أن يقال فائدته فيما الدلالة على نفى الحكم عن جملة الأفراد بالمطابقة^(١) .

واعلم أن ما ذكره هذا القائل^(٢) — من كون كل في النفي مفيدة للعوم تارة وغير مفيدة أخرى — مشهور . وقد تعرض له الشيخ عبد القاهر^(٣) وغيره .. قال الشيخ (عبد القاهر) : كلة كل في النفي إن أدخلت في حيزه ؛ — بأن قدم عليها : لفظا ، كقول أبي الطيب :

ما كل ما يقمني المسرء يدركه (نأى الرياح بما لا تشتمي السفن)

وقول الآخر : ما كل رأى الفتى يدعو إلى رشد^(٤) .

(١) لأن قولنا « إنسان لم يقم » معناه المطابق نفي الحكم عن الأفراد أو ضمها ولا يحتمل الجموع إلا بدلالة الالتزام بخلاف « كل إنسان لم يقم » فإن لاته على نفي الحكم عن الجموع بالمطابقة .

(٢) وهو بدر الدين ابن ابن مالك .

(٣) عبد القاهر يحكم الذوق والأسلوب العربي الفصيح ، دون تحكمات نطق والمناظفة .

(٤) عجزه : إذا بدا لك رأى مشكل ققف — وهو لأنـي العـتـاهـية .

وقولنا «ما جاء القوم كلهم» و «ما جاء كل القوم» ، «ولم آخذ الدراما كلها» ، ولم آخذ كل الدراما . أو تقديرًا ، بأن قدمت^(١) على الفعل المنفي وأعمل فيها ، لأن العامل رتبته التقدم على المعمول كقولك كل الدراما لم آخذ ، توجه النفي إلى الشمول خاصة دون أصل الفعل ، وأفاد الكلام ثبوته لبعض أو تعلقه^(٢) ببعض .. وإن أخرجت^(٣) من حيزه بأن قدمت عليه لفظاً لم تكن معمولة لل فعل المنفي توجه النفي إلى أصل الفعل وعم ما أضيف إليه^(٤) كل كقول النبي صلى الله عليه وسلم لما قال له ذو اليدين أقصرت الصلاة أم نسيت

(١) أي لفظة «كل» ... هذاويلاحظ أن كلام عبد القاهر يؤيد كلام صاحب المصباح وإن اختلفا في التعليل ، إذ أن كلام صاحب المصباح حق وتعليق باطل ، فأورد الخطيب رأى عبد القاهر ليشير إلى التعليل الصحيح.. وما ذكره عبد القاهر يخالف أيضًا رأى صاحب المصباح إذ أن «لم يقم كل إنسان» صادق عند صاحب المصباح بصورتين (هما نفي الحكم عن كل فرد ونفيه عن بعض دون بعض) وعند عبد القاهر لا يصدق إلا على الصورة الثانية

(٢) أي تعلق الفعل : هذا والشاهد على ذلك النطق . والحق أن هذا الحكم أكثرى لا كلى بدليل قوله تعالى «والله لا يحب كل مختال خور» وما شابه من الآيات .

(٣) أي لفظة كل.

(٤) فالمسند إليه المسور بكل إذا آخر عن أدلة السلب يفييد سلب العموم وعلى منذهب عبد القاهر يفييد النفي عن بقاء الكل مع أصل الفعل .

يا رسول الله؟ كل ذلك لم يكن أى لم يكن واحد منها، لا القصر ولا النسيان،
وقول أبي النجم :

قد أصبحت أم الخيار تدعى على ذنب كلهم لم أصنع
ثُم قال ^(١) : وعلة ذلك أنك إذا بدأت بكل كفت قد بنيت النفي عليه
وسلطت الكلية على النفي وأعملتها فيه؛ وإعمال معنى الكلية في النفي يقتضي
أن لا يشد شيء عن النفي ، فاعرفه .. هذا لفظه ^(٢) .. وفيه نظر ^(٣) .
وقيل ^(٤) إنما كان التقديم مفيدا للعموم دون التأثير لأن صورة التقديم

(١) أى عبد القاهر .

(٢) أى لفظ عبد القاهر .

(٣) قال صاحب المطول : لأننا نجده حيث لا يصلح أن يتعلق الفعل ببعض
কقوله تعالى « والله لا يحب كل مختال ثبور » ، « والله لا يحب كل كفار أئم » ،
« ولا تطع كل حالف مهين » ، فالحق أن هذا الحكم أكثرى لا كلى . هذا وآمن
البهى أنه قد سبق تعليلان لهذه المسألة : تعليل صاحب المصباح وتعليل عبد القاهر ..
ولابن السبكي تعليل آخر ارتضاه ، وهو أن « لم يتم كل إنسان » سالبة محصلة
معناها تقىض لمعنى الموجبة المحصلة وهي « قام كل إنسان » حكما على كل فرد بالقيام
فيكون الحكم به في السالبة المحصلة تقىض قيام كل فرد وتقىض السكاي جزئي
فيكون مدلوله سلب القيام عن بعضهم .

(٤) هذا تعليل آخر للمسألة التي نحن بصددها .

تفهم سلب (الحوق) المحمول للموضوع وصورة التأثير تفهم سلب الحكم من غير تعرض للمحمول بسلب أو إثبات .. وفيه نظر أيضاً لاقتضائه أن لا تكون ليس في نحو قوله ليس كل إنسان كاتباً مفيدة لنفي كاتب، هذا إن حل كلامه على ظاهره وإن تؤول بأن مراده أن التقديم يفيد سلب حوق المحمول عن كل فرد ، والتأخير يفيد سلب حوقه لـ كل فرد اندفع هذا الاعتراض ؛ لكن كان مصادرة ^(١) على المطلوب .

وعلم أن ^(٢) المعتمد في المطلوب الحديث وشعر أبي النجم ، وما قلناه عن الشيخ عبد القاهر وغيره لبيان السبب وثبت المطلوب لا يتوقف عليه . والاحتجاج بالخبر ^(٣) من وجهين : أحدهما أن السؤال بأم عن أحد الأمرين لطلبتعيين بعد ثبوت أحدهما عند المتكلم على الابهام ، فهو به إما بالتعيين أو بنفي كل واحد مهما ^(٤)؛ وثانيهما ما روى أنه لما قال رسول الله صلى الله

(١) لأن الدعوى عين الدليل .

(٢) هذا هو توجيه المصنف للمسألة بعد أن ناقش الآراء وعرضها .

(٣) وهو الحديث .

(٤) قال المطول بعد أن ذكر ذلك : ردًا على المستفهم وتحفظه له في اعتقاد ثبوت أحدهما ، لا بنفي الجمع بينهما لأنه لم يعتقد ثبوتهما جيًعا، فيجب أن يكون قوله «كل ذلك لم يكن» نفيًا لكل منها .

عليه وسلم كل ذلك لم يكن قال له ذو اليدين : بعض ذلك قد كان ، والايحاب
الجزئي نقىضه السلب الكلوي و يقول ^(١) أبي النجم ما أشار إليه الشيخ عبدالقاهر
وهو أن الشاعر فصيح ، والفصيح الشائع في مثل قوله نصب كل وليس فيه
ما يكسر له وزنا ، وسياق كلامه أنه لم يأت بشيء مما ادعت عليه هذه المرأة ،
فلو كان النصب مفيداً لذلك والرفع غير مفيد لم يعدل عن النصب إلى الرفع من
غير ضرورة .

تنبيه :

ومما يجب التنبه له في فصل التقديم أصل ، وهو أن تقديم الشيء على
الشيء ضر بان : تقديم على نية التأخير وذلك في شيء أقر مع التقديم على
حكمه الذي كان عليه كتقديم الخبر على المبتدأ ، والمفعول على الفاعل كقولك قائم

(١) أي والاحتجاج بقول أبي النجم وهو :

قد أصبحت أم الخيار تدعى على ذنبها كل لم أصنع
يرفع « كلها » على أنه مبتدأ والجملة بعده خبر والضمير العائد ممحونف أي
« لم أصنعه » .. وقال سفيويه بعد أن أنسد البيت بالرفع : « فهذا ضعيف وهو
يغزنه في غير الشعر لأن النصب لا يكسر البيت ولا يخل به ترك الماء فكأنه
قال غير مصنوع » .

زيد وضرب عمراً زيد ، فان قائم وعراً لم يخرج بالتقديم عما كان عليه من كون هذا مسندًا ومرفوعاً بذلك وكون هذا مفغولاً ومنصوباً من أجله ؛ وتقديم لا على نية التأخير ولكن ان ينقل الشيء عن حكم إلى حكم ويجعل له إعراب غير إعرابه كما في اسمين يحتمل كل منهما أن يجعل مبتدأ والآخر خبراً له فيقدم تارة هذا على هذا ، وأخرى هذا على هذا ، كقولنا « زيد المنطلق » و « المنطلق زيد » ؛ فان المنطلق لم يقدم على أن يكون متروكاً على حكمه الذي كان عليه مع التأخير فيكون خبر مبتدأ كما كان ، بل على أن ينقل عن كونه خبراً إلى كونه مبتدأ ؛ وكذا القول في تأخير زيد .

تأخير المسند إليه :

وأما تأخيره : فلا قتضاء المقام تقديم المسند ^(١) .

خروج المسند إليه على خلاف الظاهر :

هذا كله ^(٢) مقتضى الظاهر :

(١) وسيجيء بيان ذلك في أحوال المسند .

(٢) أى ما سبق من أحوال المسند إليه ، هو مقتضى ظاهر الحال . والحال هو الأمر الداعي لا يراد الكلام مكيناً بكيفية مخصوصة سواء كان ذلك =

وقد يخرج المسند إليه على خلافه ^(١) :

١ - فيوضع المضمر موضع المظاهر :

كقولهم ابتداء من غير جرى ذكر لفظاً ، أو قرينة حال - : « نعم رجلاً زيد ^(٢) » ، وبئس رجلاً عمرو ، مكان : « نعم الرجل » ، و « بئس الرجل » . على ^(٣) قول من لا يرى الأصل « زيد نعم رجلاً » و « عمرو

= الأمر الداعي ثابتة في الواقع أم كان ثبوته بالنظر إلى ما عند التكلم . أما ظاهر الحال فهو الأمر الداعي بشرط أن يكون ذلك الأمر ثابتة في الواقع فقط . فظاهر الحال أخص من الحال ، فيكون مقتضى ظاهر الحال أخص من مقتضى الحال ، فإذا خرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر كان سأراً على مقتضى الحال .

(١) وذلك لاقضاء الحال إيه .

(٢) أي مكان نعم الرجل زيد فإن مقتضى الظاهر في هذا المقام هو الأظهار دون الإضمار ، لعدم تقدم ذكر المسند إليه وعدم قرينة تدل عليه . وهذا الضمير عائد إلى شيء معقول معهود في الذهن ، وهذا أحد قولين في الضمير ؛ والقول الثاني أنه للجنس ، والقولان يأتيان في « ألم » من قولنا « نعم الرجل زيد » ، فقد قيل إنها للعهد وقيل إنها للجنس - هذا وقد التزم تفسير الضمير بنكارة لعلم جنس المتعقل .

(٣) أي وإنما يكون هذا من وضع المضمر موضع المظاهر في أحد القولين أي في قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ ممحذوف وأما من يجعله مبتدأ و « نعم رجالاً » خبره :

١ - فيحتمل عنده أن يكون الضمير عائدًا إلى المخصوص وهو مقدم تقديرًا ويكون التزام إفراد الضمير حيث لم يقل : « نعمًا » « ونعمواً » من خواص هذا -

بئس رجالاً ؟ وقولهم : « هو زيد عالم » وهي عمرو^(١) شجاع ، مكان :
الشأن زيد عالم ، والقصة عمرو شجاع :

ليتمكن في ذهن السامع ما يعقبه^(٢) فإن السامع متى لم يفهم من الضمير معنى
باقي منتظراً لعقبي الكلام : كيف تكون ، فيتمكن المسموع بعده في ذهنه
فضل تمسك^(٣) ، وهو السر في التزام تقديم ضمير الشأن أو القصة ، قال الله
تعالى : « قل هو الله أحد » ؟ وقال : « إنه لا يفلاح الكافرون » ، وقال :

— الباب لكونه من الأفعال الجامدة المشابهة للأسماء الجامدة فهى ضعيفة فلا تتحمل
بارزاً لثلا يقلها . وعلى القول الثاني لا يكون من وضع المضرر موضع الظاهر .

٢ - ويعتمل أن يكون الضمير عائداً على المتعلق النهي لا على زيد المبتدأ .
وعليه فيكون من هذا الباب والرابط العموم الذى في الضمير الشامل للمبتدأ .

(١) ضمير الشأن إنما يؤونث إذا كان الكلام مؤثثاً غير فضلة ، والمثال مجرد
قياس على قولهم هي هند مليحة بجماع أن الضمير في كل عائد للقصة . فهو
لم يرد به الاستعمال والسباع فالمثال غير صحيح .

(٢) هذا تعليل لوضع المضرر موضع الظاهر في الباءين قوله « ما يعقبه »
أى يعقب الضمير أى يحيى على عقبه .

(٣) لا يخفى أن هذا التعليل لا يحسن في باب نعم وكذا في ضمير الشأن المستتر
نحو كان زيد قائم ، لأن السامع مالم يسمع المفسر لم يعلم أن فيه ضميرًا فلا يتحقق
فيه التشوق والانتظار لأنه يجوز أن الفاعل اسم ظاهر يأتي به المتكلم بعد ذلك
فإذا سمع التمييز علم جنس الضمير فلا يحصل له تشوق لأنه حصلت له معرفة جنس
الضمير ابتداء .

« فإنها لا تعمي الأ بصار ». .

٢ — وقد يعكس فيوضع المظهر موضع المضمر :

١ — فإن كان المظهر اسم إشارة :

فذلك إما لكمال العناية بتمييزه لاختصاصه بحكم بديع^(١) كقوله^(٢) :
كم عاقل عاقل أعيت مذاهبه وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا
هذا الذى ترك الأوهام حائرة وصير العالم التحرير زنديقا
وإما للتهكم بالسامع ، كما إذا كان فقد البصر ، أو لم يكن ثم مشار
إليه أصلا .

(١) الضمير في « تمييزه » وفي « لاختصاصه » للمسند إليه .

(٢) هو ابن الرواندي م٥٤٥ هـ . عاقل وكذلك جاهل الثانية صفة للأولى .
أعيت مذاهبه أى أعيته وأعجزته طرق معاشه . الأوهام : العقول . التحرير :
المتقن للأمور من نحر الأمور علمنا أنقها . الزنديق : السكافر بالله . فقوله «هذا»
إشارة إلى حكم سابق غير محسوس وهو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا
فسكان المقام مقام الضمر لكنه لما اختص بحكم بديع عجيب الشأن وهو جعل
الأوهام حائرة والعالم التحرير زنديقا كللت عناية المتتكلم بتمييزه فأبرزه في معرض
المحسوس . . وقد يقال إن الحكم بديع هو كون العاقل محروما والجاهل
مرزوقا ، ومعنى كونه بديعا أنه ضد ما كان ينبغي : فمعنى اختصاص المسند إليه
بحكم بديع أنه عبارة عنه مع كونه ضد ما كان ينبغي . وهو فهم ضعيف خلاف
الظاهر .

وإما للنداء على كمال بلادته بأنه لا يدرك غير المحسوس بالبصر ، أو على
كمال فطاته بأن غير المحسوس بالبصر عنده كالمحسوس عند غيره .

وإما لادعاء أنه كمل ظهوره حتى كأنه محسوس بالبصر . ومنه ^(١) في
غير باب المسند إليه قوله :

تعالاتي أشجى وما بك علة تريدين قللي ، قد ظفرت بذلك ^(٢)
وإما ل نحو ذلك ..

ب - وإن كان المظاهر غير اسم إشارة :

فالعدول إليه عن المضمر إما لزيادة التمكين ^(٣)؛ كقوله تعالى « قل هو

(١) أي من وضع اسم الإشارة موضع المضمر لادعاء كمال الظهور .

(٢) هو ابن الدمينة . وفي الأمالى نسبته لمرة السعدي الشاعر الأموى .
ونسب صاحب العقد الفريد البيت لعلية بنت المهدى .

تعالى : أدعى العلة والمرض . أشجى : أحزن من شجى بالكسر يشجى
بالفتح ؛ وقوله بذلك أى يقتل ، ولم يقل به لادعاء أن قتيله قد ظهر ظهور
المحسوس بالبصر الذى يشار إليه باسم الإشارة .

(٣) أي جعل المسند إليه متمنكا عند السامع لأن في الإظهار من التفخيم
والتعظيم ما ليس في الضمير ، والمقام الذى يقتضى التمكين هو كون الفرض من
الخطاب تعظيم المسند إليه .

اللهُ أَحَدُهُ الصَّمْدُ^(١) ، وَنَظِيرُهُ^(٢) مِنْ غَيْرِهِ^(٣) قَوْلُهُ « وَبِالْحَقِّ أُنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ
أُنْزَلْنَا^(٤) » ، وَقَوْلُهُ : فَبَدَلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ فَأُنْزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ
ظَلَمُوا^(٥) » ، وَقَوْلُ الشَّاعِرِ^(٦) :

إِنْ تَسْأَلُوا الْحَقَّ نَعْطُكُمُ الْحَقَّ سَائِلَهُ (والدرع محقبة والسيف مقووب)

بَدَلْ نَعْطُكُمْ أَيَّاهُ

وَإِمَّا لِإِدْخَالِ الرُّوعِ فِي ضَمِيرِ السَّامِعِ وَتَرْبِيَةِ الْمُهَابَةِ . وَإِمَّا لِتَقْوِيَةِ الْمَأْمُورِ،
مَثَلُهَا قَوْلُ الْخَلْفَاءِ : أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ يَأْمُرُكَ بِكَذَا . وَعَلَيْهِ مِنْ غَيْرِهِ^(٧) إِنَّمَا عَزَّزَتْ
فَتُوكِلُ عَلَى اللَّهِ .

وَإِمَّا لِلَا سَعْيَ طَافَ كَقَوْلِهِ :

إِلَهِي عَبْدُكَ الْعَاصِي أَنَا كَـ (مَقْرَأً بِالذُّنُوبِ وَقَدْ دَعَا كَـ)^(٨)

(١) أَيُّ الَّذِي يَصْمِدُ إِلَيْهِ وَيَقْصُدُ فِي الْحَوَاجِجِ ، لَمْ يَقُلْ هُوَ الصَّمْدُ لِزِيادةِ التَّمْكِنِ .

(٢) أَيُّ نَظِيرٍ « قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدُ اللَّهُ الصَّمْدُ » فِي وَضْعِ الْمَظَهُرِ مَوْضِعُ الضَّمْرِ
لِزِيادِ التَّمْكِنِ .

(٣) أَيُّ مِنْ غَيْرِ بَابِ الْمَسْنَدِ إِلَيْهِ .

(٤) الضَّمِيرُ فِي أُنْزَلْنَاهُ لِلْقُرْآنِ . فَأَعْوَادَ ذِكْرَ الْحَقِّ مَظَهُراً دُونَ أَنْ يَقُولَ : وَبِهِ نُزِّلَ

(٥) هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنِ عَنْمَةَ الْفَبِيِّ . وَسِيَّانِي شَرَحَ الْبَيْتِ قَرِيبًا .

(٦) أَيُّ عَلَى وَضْعِ الْمَظَهُرِ مَوْضِعُ الضَّمْرِ لِتَقْوِيَةِ دَاعِيِ الْمَأْمُورِ مِنْ غَيْرِ بَابِ
الْمَسْنَدِ إِلَيْهِ .

(٧) قَالَ « عَبْدُكَ الْعَاصِي » وَلَمْ يَقُلْ « أَنَا » لَمَا فِي لَفْظِ « عَبْدُكَ الْعَاصِي »
مِنْ الْخَضُوعِ وَاسْتِحْقَاقِ الرَّحْمَةِ وَتَرْقِبِ الشَّفَقَةِ .

وإما نحو ذلك .

٣ — الالتفات :

قال السكاكي : « هذا ^(١) غير مختص بالمسند إليه ، ولا بهذا القدر ^(٢) ، بل التكلم والخطاب والغيبة مطلقا ^(٣) ينقل كل واحد منها إلى الآخر ^(٤) ،

(١) قوله « هذا » أعني نقل الكلام عن الحكایة إلى الغیة غير مختص بالمسند إليه أى بل يكون في المسند إليه مثل « إلهي » وفي غيره مثل « فإذا عزمت فتوكل على الله » وهذا محل اتفاق .

(٢) أى ولا النقل من الحكایة إلى الغیة . ولا شك أن العبارة على هذا تكون واهية ، ولذلك قدر السعد مطلقا ، أى ولا النقل حال كونه مطلقا من التقييد بكونه من التكلم إلى الغية مختص بهذا القدر – أعني النقل من التكلم إلى الغية ، أى بل يكون في غيره ككونه من الخطاب إلى التكلم أو الغية أو من الغية إلى التكلم أو الخطاب ؟ أو من التكلم إلى الخطاب .

(٣) أى سواء كان في المسند إليه أو غيره سواء كان كل منها واردا في الكلام أو كان مقتضى الظاهر إراده .

(٤) فتصير الأقسام عند السكاكي ستة حاصلة من ضرب الثلاثة في الاثنين . هذا ولفظ « مطلقا » ليس – كما قلنا – من عبارة السكاكي بل قدره السعد لأنه مراده بحسب ما علم من مذهبة في الالتفات بالنظر إلى الأمثلة .

ويسمى هذا النقل التفاتا^(١) عند علماء المعانى ، كقول ربيعة بن مقرن :

بانت سعاد فامسى القلب عمودا وأخلفتك ابنة الحر الموعيدا

فالتفت كما ترى ، حيث لم يقل « وأخلفتني ^(٢) » ، قوله ^(٣) :

تذكرت - والذكرى تهيجك - زيننا وأصبح باق وصلما قد تقضيا

وحلل بفلوج فالآبار أهلنا وشطت خلت غمرة فتقبا

فالتفت في البيتين ^(٤)

(١) مأخذ من التفات الانسان من عينه إلى شفاهه أو بالعكس . هذا والالتفات من حيث إنه يشتمل على نكتة هي خاصية التركيب من علم المعانى ، ومن حيث إنه يحسن الكلام ويزينه من علم البديع . والسكاكى أورده في علم المعانى والبديع . هذا ولالتفاتات معنى آخر عند المتقدمين سيأتي ذكره وراجعه في ص ٨٧ من نقد الشعر ، ٣٨٣ من الصناعتين .

(٢) شاعر إسلامي شهد القادسية . عمودا : حزينا . وابنة الحر هي سعاد وهو من وضع المظهر موضع المضمر .

(٣) فيه التفات من التكلم إلى الخطاب . ويجوز أن يكون الخطاب في « وأخلفتك » من التجريد لا من الالتفات بناء على أن بينهما فرقا هو أن مبني التجريد على المغايرة ومبني الالتفات على اتحاد المعنى ؛ وقيل لا منافاة بينهما .

(٤) ربيعة بن مقرن أيضا ، تقضب : تقطع . فلوج والأبار وغمرة ومتقبا أسماء أمكنته . شطت بعدت .

(٥) في قوله تذكرت بتاء الخطاب ، قوله تهيجك بكاف الخطاب .

والمشهور عند الجمhour^(١) أن الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة بعد التعبير عنه^(٢) بطريق آخر منها^(٣) .. وهذا^(٤) أخص من تفسير السكاكي ، لأنه أراد بالنقل^(٥) أن يعبر بطريق من هذه الطرق بما عبر عنه بغيره أو كان مقتضى الظاهر أن يعبر عنه بغيره منها^(٦) ، فكل الالتفات عندهم الالتفات عنده من غير عكس .

(١) وهذا هو مقابل رأي السكاكي في معنى الالتفات .

(٢) أى عن ذلك المعنى وهذا صريح في أنه لا بد من احتمال معنى الطريقين في الماصدق .

(٣) أى بشرط أن يكون التعبير الثاني على خلاف ما يقتضيه الظاهر ويترافقه السامع ولا بد من هذا القيد ليخرج : مثل قولنا « أنا زيد » « وأنت عمرو » و« نحن الذين صبحوا الصباها » ومثل قوله تعالى وإياك نستعين . واهدنا . وأنعمت ، فإن الالتفات إنما هو في إياك نعبد ، والباقي جار على أسلوب إياك نعبد فلما انتهت الخطاب صار الأسلوب له . ومن زعم أن في مثل : يا أيها الذين آمنوا التفاتا - لأن الدين هو المنادى في الحقيقة فهو المخاطب والمناسب له « آمنتم » - فقد سهل على ما شهد به كتب النحو من أن عائد الموصول قياسه أن يكون بالفظ الغيبة لأن الموصول اسم ظاهر فهو من قبيل الغيبة وإن عرض له الخطاب بسبب النداء

(٤) أى الالتفات بتفسير الجمhour

(٥) المعنى الالتفاتا

(٦) فيتحقق الالتفات عند السكاكي بتغيير واحد . فهو لا يتشرط تقدم التعبير والجمhour يشترطونه ، فكل الالتفات عندهم الالتفات عنده ولا عكس .. فالسقاكي يوافق الجمhour في تسمية ما تقدم التعبير عنه بطريق آخر من الطرق الثلاثة =

مثال الالتفات من التكلم إلى الخطاب قوله تعالى : **وَمَا لِي لَا أَبْعُدُ الَّذِي فَطَرْتُنِي وَإِلَيْهِ تَرْجِعُونَ**^(١).

ومن التكلم إلى الغيبة قوله تعالى : **إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ السَّكُورَ فَصُلِّ رَبَّكَ وَانْحِرْ**^(٢).

= إلتفاتا ، ومخالفتهم في جعل مالم يتقدم التعبير عنه بطريق آخر مما كان مقتضى الظاهر أن يعبر عنه بغيرها منها من باب الالتفات .

(١) قال السكاكي في المفتاح ص ١٠٦ «**وَلَوْلَا التَّعْرِيزُ لَكَانَ الْمَنَاسِبُ وَإِلَيْهِ أُرْجَعَ**» ، قوله «**تَرْجِعُونَ**» مكان أرجع التفات عند الجمهور والسكاكى معاً . هذا والتحقيق أن المراد «**مَا لَكُمْ لَا تَبْعِدُونَ**» لكن لما عبر عنهم بطريق التكلم كان مقتضى ظاهر سياق الكلام إجراء باقى الكلام على ذلك الطريق فعدل عنه إلى طريق الخطاب فهو التفات على المذهبين .. هذا وحاصل القول الثاني المذكور في التحقيق أن الضمير للمخاطب فكان مقتضى الظاهر أن يقال «**وَمَا لَكُمْ لَا تَبْعِدُونَ**» فعدل عن ذلك وأوقع ضمير التكلم موقع ضمير الخطاب ثم عبر بعد ضمير التكلم بضمير الخطاب فقد أتخد المعبر عنه واختلفت العبارة ، فعبر أولاً بطريق التكلم ثم عبر ثانياً بطريق الخطاب وهذا التفات ، وهذا هو التحقيق لأن قوله «**وَمَا لِي لَا أَبْعُدُ**» تعريض بالمخاطبين لزجرهم على عدم الإيمان ، لأنهم المقصودون بالذات من ذلك القول ، وعلى هذا التحقيق ففى «**وَمَا لِي لَا أَبْعُدُ**» التفات عند الجمهور أيضاً ، إذ سبق الخطاب في قوله «**أَتَبْعَدُ الرَّسُولَيْنَ**» ، وأما على خلاف التحقيق فهو التفات واحد في «**تَرْجِعُونَ**» .. ويرى عبد الحكيم أن التعبير به قوله تعالى «**وَمَا لِي**» تعريض لا التفات .

(٢) ومقتضى الظاهر «**فَصُلِّ لَنَا** »

ومن الخطاب إلى التكلم قول علقة بن عبدة^(١) :

طحابك قلب في الحسان طروب .. بعيد الشباب عصر حان مشيب
تكلفني ليلي وقد شط ولها .. وعادت عواد بيننا وخطوب
ومن الخطاب إلى الغيبة قوله تعالى : « حتى إذا كنتم في الفلك

وجرين بهم »^(٢)

ومن الغيبة إلى التكلم قوله تعالى : « والله الذي أرسل الرياح فتشير

سحابا فسفناه »^(٣)

(١) طحا : ذهب. وقوله في الحسان طروب أي أن له طرباقي طلب الحسان ونشاطا في مراودتهن. بعيد تصغير « بعد » للقرب ، أي حين ول الشباب وكاد ينصرم . « عصر » ظرف زمان مضارف إلى الجملة الفعلية بعده. حان: قرب. شط: بعد. ولها أي قربها « عادت » يجوز أن تكون من « عادي معاداة » كأن الخطوب والصوارف صارت تعادي، أو أن تكون من عاد يعود أي عادت عواد وعواائق كانت تحول بيننا إلى ما كانت عليه قبل .. وقوله يكلفني بالياء وفيه التفات من الخطاب في « بك » إلى التكلم، ومقتضى الظاهر « يتكلفك » وفاعل « يتكلفني » ضمير القلب وليلي مفعوله الثاني ، والمعنى: يطالبني القلب بوصل ليلي . ويروى تكلفني بالباء على أنه مسندة إلى ليلي والمفعول محدوف أي شدائد فرافها أو على أنه خطاب للقلب فيكون التفاتات آخر من الغيبة إلى الخطاب و « بك » فيها التفاتات على مذهب السكاكي لا على مذهب الجمهور . وإنما قال السكاكي « التفت في الbeitين » .

(٢) الشاهد في قوله « بهم » مكان « بكم »

(٣) أي مكان ساقه .

ومن الغيبة إلى الخطاب قوله تعالى : « مالك يوم الدين إياك نعبد »^(١)

وقول عبد الله بن ^(٢) عنة :

ما ^(٣) إن ترى السيد زيدا في نقوسهم
 كاريء بنو كوز ومرهوب
 إن تسلوا الحق نعط الحق سائلاه والدرع محبقة والسيف مقرب
 وأما قول أمرىء القيس ^(٤) :

تطاول ليلاك بالأئمدة ونام أخلى ولم ترقد
 وبات وباتت له ليلة كليلة ذى العاشر الأرمد
 وذلك من نبأ جاءنى وخبرته عن أبي الأسود

(١) مكان إيه نعبد .

(٢) شاعر مخضرم . والسيد وزيد وكوز ومرهوب أحياه من ضبة .

(٣) المعنى أن بني السيد لا يوجبون لبني زيد في نقوسهم من الحرمة والنصرة ما يوجه لهم بنو كوز وبنو مرهوب . والضمير في « تسألوا » لبني زيد والالتفات فيه . محبقة : مشدود في الحقيقة . مقرب : موضوع في قرابه .

(٤) الأئمدة : اسم موضع . العاشر : قدى العين . قوله « وباتت له ليلة » من الأسناد المجازي كلام نهاره . وأبو الأسود هو أبو حجر . قوله « وبات » الأولى تامة بمعنى أقام ليلا ونزل به ناما أو لم ينم ، « وبات » الثانية يجوز أن تكون تامة أو ناقصة .

قال الزمخشري : فيه ثلاثة تفاسير ^(١) ، وهذا ظاهر على تفسير السكاكى ^(٢) ، لأن على تفسيره في كل بيت التفاسير ، لا يقال الالتفات عنده من خلاف مقتضى الظاهر ، فلا يكون في البيت الثالث التفاسير لوروده على مقتضى الظاهر ، لأننا نمنع انحصر الالتفات عنده في خلاف المقتضى لما تقدم . . . وأما على المشهور ^(٤) فلا تفاسير في البيت الأول ^(٥) ، وفي الثاني التفاسير واحدة ^(٦) ، فيتعين أن يكون في الثالث التفاسير ^(٧) ، ففي——لها في قوله جاءنى ، إحداها باعتبار الانتقال من الخطاب في

(١) أى « في ليك » و « بات » و « جاءنى » .

(٢) قال السكاكى : « التفت في الآيات الثلاثة » فذهب السكاكى موافق لرأى الزمخشري .

(٣) أى عند السكاكى .

(٤) أى على رأى الجمهور .

(٥) أى في قوله « ليك » ، وذلك لأنه لم يتقدم التعبير عنها بطريق غير طريق الخطاب ؛ وهى عند السكاكى فيها تفاسير لأنها لا يشترط ذلك ولذلك صرحاً بأن في قوله « ليك » التفاسير لأنه خطاب لنفسه ومقتضى الظاهر « ليلى » بالسلام .

(٦) أى في قوله « وبات » .

(٧) أى على رأى الزمخشري من أن في الآيات الثلاثة ثلاثة تفاسير .

البيت الأول ، والآخر باعتبار الانتقال من الغيبة في الثاني ، وفيه نظر لأن الانتقال إنما يكون من شيء حاصل ملتبس به وإذا قد حصل الانتقال من الخطاب في البيت الأول إلى الغيبة في الثاني لم يبق الخطاب حاصلاً ملتبساً به فيكون الانتقال إلى التكلم في الثالث من الغيبة وحدها لا منها ومن الخطاب جمعياً فلم يكن في البيت الثالث إلا التفاتة واحدة ؛ وقيل أحداها في قوله وذلك لأن التفاتات من الغيبة ^(١) إلى الخطاب والثانية في قوله جاءني لأن التفاتات من الخطاب ^(٢) إلى التكلم وهذا أقرب ^(٣)

واعلم أن الالتفاتات من محسن الكلام ، ووجه حسنها على ما ذكر الزمخشرى هو أن الكلام إذا نقل من أسلوب إلى أسلوب كان ذلك أحسن نظرية ^(٤) لنشاط السامع ، وأكثر إيقاظاً للإصغار إليه ^(٥)

(١) أي في قوله « وبات » في البيت الثاني .

(٢) أي في قوله « وذلك » في البيت « الثالث » .

(٣) قال الدسوقي : في هذه الآيات التفاتات باتفاق ، في « بات » لعدوله إلى الغيبة بعد الخطاب ، وفي « جاءني » لعدوله بعدها إلى التكلم . وأما قوله « ليك » فالسكاكى يجعله التفاتا من التكلم إلى الخطاب إن لم يكن تجريداً ، وأما الجمهور فيتعين عندهم أن يكون تجريداً .

(٤) أي تجديداً وإحداثاً من « طریت الشوب » .

(٥) أي إلى ذلك الكلام لأن لكل جديد لذاته . وهذا وجہ حسن الالتفات على الأطلاق . وهذا هو كلام السكاکي أيضاً .

من إجرائه على أسلوب واحد ، وقد تختص مواقمه بلطائف : كـا
في سورة الفاتحة ، فـان العبد إذا افتتح حـمـد مـوـلـاه الحـقـيقـ بالـحـمدـ عـنـ
قلـبـ حـاضـرـ وـفـنـسـ ذـاـ كـرـةـ لـاـ هـوـ فـيـهـ ، بـقـوـلـهـ «ـالـحـمـدـ لـلـهـ»ـ الدـالـ عـلـىـ
اـخـصـاصـهـ بـالـحـمـدـ وـاـنـهـ حـقـيقـ بـهـ ، وـجـدـ مـنـ نـفـسـهـ لـاـ مـحـالـةـ مـحـرـكـاـ لـلـاقـبـالـ
عـلـيـهـ ، فـاـذـاـ اـنـتـقـلـ عـلـىـ نـحـوـ الـافـتـاحـ إـلـىـ قـوـلـهـ «ـرـبـ الـعـالـمـينـ»ـ الدـالـ عـلـىـ
أـنـهـ مـالـكـ لـلـعـالـمـينـ لـاـ يـخـرـجـ مـنـهـمـ شـيـءـ عـنـ مـلـكـوـتـهـ وـرـبـيـتـهـ ، قـوـىـ
ذـلـكـ الـمـحـرـكـ ؟ـ ثـمـ إـذـاـ اـنـتـقـلـ إـلـىـ قـوـلـهـ «ـرـحـمـنـ الرـحـيمـ»ـ الدـالـ عـلـىـ أـنـهـ مـنـعـمـ بـأـنـوـاعـ
الـنـعـمـ جـلـلـهـاـ وـدـقـائـقـهـاـ ، تـضـاعـفـتـ قـوـةـ ذـلـكـ الـمـحـرـكـ ؟ـ ثـمـ إـذـاـ اـنـتـقـلـ إـلـىـ خـاتـمةـ
هـذـهـ الصـفـاتـ الـعـظـامـ وـهـيـ قـوـلـهـ «ـمـالـكـ يـوـمـ الدـيـنـ»ـ الدـالـ عـلـىـ أـنـهـ مـالـكـ
لـلـأـمـرـ كـلـهـ يـوـمـ الـجـزـاءـ تـنـاـهـتـ قـوـتـهـ وـأـوـجـبـ الـاقـبـالـ عـلـيـهـ وـخـطـابـهـ بـتـخـصـيـصـهـ
بـغـاـيـةـ الـخـضـوعـ وـالـاسـتـعـانـةـ فـيـ الـمـهـمـاتـ (١)ـ ، وـكـاـفـ قـوـلـهـ تـعـالـىـ «ـوـلـوـ أـنـهـمـ إـذـ ظـلـمـواـ

(١) وهذا في معنى كلام السكاكي أيضاً (٨٧ من المفتاح).

هـذـاـ وـبـيـنـ التـجـريـدـ وـالـالـنـفـاتـ عـمـومـ وـخـصـوصـ مـنـ وـجـهـ :ـ يـجـتمعـانـ فـيـ (ـفـصـلـ
لـوـبـكـ)ـ ،ـ وـيـنـفـرـدـ الـالـنـفـاتـ دـوـنـ التـجـريـدـ فـيـ (ـتـكـلـفـيـ لـلـيـلـ)ـ ،ـ وـيـنـفـرـدـ التـجـريـدـ
دـوـنـ الـالـنـفـاتـ فـيـ (ـرـأـيـتـ مـنـهـ أـسـداـ)ـ وـمـثـلـ (ـتـطاـولـ لـيـلـكـ)ـ عـنـ الـجـمـهـورـ ،ـ
وـلـاـ يـوـجـدـ وـاحـدـ مـنـهـمـاـ كـاـفـ غـالـبـ الـقـرـآنـ .ـ وـقـالـوـاـ :ـ لـاـ يـكـوـنـ الـالـنـفـاتـ إـلـاـ فـيـ
جـمـلـتـيـنـ أـيـ كـلـامـيـنـ مـسـتـقـلـيـنـ .ـ وـاعـتـرـضـ عـلـىـ هـذـاـ السـبـكـ ..ـ
وـالـتـجـريـدـ إـخـلاـصـ الـخـطـابـ لـغـيـرـكـ وـأـنـتـ تـرـيـدـ بـهـ نـفـسـكـ لـاـ الـخـاطـبـ نـفـسـهـ ..ـ
وـفـائـدـتـهـ طـلـبـ التـوـسـعـ فـيـ الـكـلـامـ وـتـمـكـنـ الـخـاطـبـ مـنـ إـجـراءـ الـأـوـصـافـ الـمـصـودـةـ =

أنفسهم جاءوك فاستغفروا الله ، واستغفر لهم الرسول » ، لم يقل « واستغفرت لهم » ، وعدل عنه إلى طريق الالتفات تفخيماً لشأن رسول الله صلى الله

= من مدح أو غيره على نفسه إذ يكون مخاطبها بها غيره ليكون أعذر وأبراً من العهدة فيما يقوله غير محجور عليه . فالتجريد قسمان :

١ - مخصوص ، مثل . لا خيل عندك تمديها ولا مال .

٢ - غير المخصوص :

أقول لها وقد جشت وجاشت مكانك تحمدى أو تستريحى

وقال أبو علي الفارسي : العرب تعتقد أن في الإنسان معنى كامنا فيه كأنه حقيقته ومحصوله فتخرج ذلك المعنى إلى ألفاظها مجرداً من الإنسان كأنه غيره ، وهو هو عينه نحو قوله : لأن لقيت فلاناً لتقين به الأسد ، وهو عينه الأسد . لأن هناك شيئاً منفصلًا عنه أو متميزاً عنه .. ثم قال : وعلى هذا النطّ كون الإنسان يخاطب نفسه ، حتى كأنه يقاول غيره كقول الأعشى : وهل تطيق وداعاً أيها الرجل .. هذا وابن الأثير يرى الأول تشبيهاً مضمراً للأداة والثاني تجريداً .

والالتفات عند قدامة والعسكري على ضربين :

أحددها : أن يفرغ المتكلم من المعنى فإذا ظنت أنَّه يريد أن يتجاوزه يلتفت إليه فيذكره بغير ما تقدم ذكره . قال محمد بن يحيى الصولي قال الأصمى : أتعرف الالتفاتات جريراً ؟ قلت : لا ، قال :

أقتني إذ تودعنا سليمى بعود بشامة سقى البشام =

عليه وسلم ، وتعظيمها لاستغفاره ، وتنبيها على أن شفاعة من اسمه الرسول من الله بمكان .

وذكر السكاكي لالتفاتات امرىء القيس في الآيات الثلاثة على

تفسيره وجوها :

١ - أحدها أن يكون قصد تهويل الخطاب واستفظاعه . فنبه في التفاتاته الأولى على أن نفسه وقت ورود ذلك النبأ عليها ولهت وله التكلي ،

= ألا تراه مقبلا على شعره ثم التفت إلى البشام فدعاه و قوله :
طرب الحمام بذى الأراك فشقاقى لازلت فى غلل وأيك ناضر
فالتفت إلى الحمام فدعاه .

والثاني : أن يكون الشاعر آخذًا في معنى وكأنه يعرضه شك . أو ظن أن راداً رد قوله أو سائلًا يسأله عن سببه فيقول راجعوا إلى ما قدمه فاما أن يؤكده أو ينكر سببه أو يزيل الشك عنه مثل قول عبد الله بن معاوية :
وأجمل إذا ما كنت لابد مانعاً وقد يمنع الشيء الفق وهو محمل

(٣٨٣ صناعتين ، و ٨٧ نقد الشعر)

والالتفاتات عند السكاكي التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة (التسلل والخطاب والغية) سواء عبر عن معنى بغيره قبله أو كان مقتضي الظاهر أن يعبر عنه بغيره .. وعند الجمهور هو التعبير عن المعنى بطريق من الطرق الثلاثة بعد التعبير عنه بغيره .. ورأى المبرد في الالتفاتات يوافق رأى الجمهور راجع ص ٣٠ ج ٢ الساكمي .

فأقامها مقام المصاب الذي لا يتسلى بعض التسلى إلا بتفجع الملك له وحزنهم عليه ، وخطبها^(١) : « نطاول ليلك » تسلية ، أو على أنها لفظاعة شأن النباء أبدت قلقاً شديداً ولم تصبر فعل الملك ، فشك في أنها نفسه فأقامها مقام مكروب وخطبها بذلك تسلية ، وفي الثاني على أنه صادق في التحزن خطب أولاً ، وفي الثالث على أنه يريد نفسه .

٢ - أوبه في الأول على أنها لشدة تركه حائراً فما فطن معه لمقتضى الحال فجرى على لسانه ما كان ألفه من الخطاب الدائر في مجري أموره الكبير : أمراً ونهياً . وفي الثاني على أنه بعد الصدمة الأولى أفاق شيئاً فلم يجد النفس معه فبني الكلام على الغيبة . وفي الثالث على ما سبق .

٣ - أوبه في الأول على أنها حين لم تثبت ولم تتبصر غاظه ذلك ، فأقامها مقام المستحق للعقاب ، خطبها على سبيل التوبيخ والتمييز بذلك ، وفي الثاني على أن الحامل على الخطاب والعقاب لما كان هو الغيط والغضب وسكت عنده الغضب بالعقاب الأول ولعنة الوجه وهو يدمدم قائلاً « وبات وبات له » . وفي الثالث على ما سبق ..

(١) فالكاف في قوله « ليلك » مكسورة ، ويصح الفتح نظراً لكون النفس يراد بها الشخص .

هذا كلامه ^(١) ولا يخفى على النصف ما فيه من التعسف ^(٢)

٤ — الأسلوب الحكيم ^(٣)

ومن خلاف المقتضى ^(٤) ما سماه السكاكي الأسلوب الحكيم ، وهو تلقى المخاطب ^(٥) بغير ما يتربّى ^(٦) بحمل كلامه على خلاف مراده ^(٧) تنبئها على أنه الأولى بالقصد ، أو السائل ^(٨) بغير ما يتطلّب بتزيل سؤاله منزلة غيره تنبئها على أنه الأولى بحاله أو المهم له :

أما الأول فكقول القباعرى للحجاج لما قال له متوعداً بالقييد : لأجلنك على الأدhem « مثل الأمير يحمل على الأدhem والأشہب » ، فإنه أبرز وعيمده

١) أى كلام السكاكي .

٢) لأنّه فهم بعيد ليس فيه أثر للذوق بل فيه تحويل لكلام الشاعر أَكثُر مما أراد به منه .

٣) راجع ١٤٠ من المفتاح . ويدخل فيه الضرب الثاني من القول بالموجب ويدخل فيه بعض مثل المشاكلة كما يرى السبكي .

٤) أى من خلاف مقتضى الظاهر وإن لم تكن من مباحث المسند إليه .

٥) من إضافة المصدر للمفعول أى تلقى التكالم للمخاطب أى تلقى المتكلّم بالكلام الثاني للمخاطب به (وهو المتكلّم بالكلام الأول) . والالتقى المواجهة .

٦) أى المخاطب . والباء في بغيره للتعدية ؛ وفي « بحمل كلامه » للسيبة .

٧) أى بحمل الكلام الصادر عن المخاطب على خلاف مراد المخاطب

٨) عطف على المخاطب أى تلقى السائل . والفرق بينه وبين تلقى المخاطب .

أن هذا مبني على السؤال بعكس ذلك . والأول قريب من أسلوب تجاهل العارف ومن أسلوب القول بالموجب

فـ معرض الـ وعد ، وأـ راه بالـ لطف وجهـ أـ ن منـ كانـ عـلـى صـفـتـه فـ السـلطـان
وـ بـسـطـة الـ يـدـ فـجـدـيـرـ أـنـ يـصـفـدـ لـأـنـ يـصـفـدـ (١) ، وـ كـذـا قـولـهـ لـهـ مـاـ قـالـ لـهـ فـ الثـانـيـةـ
«ـ إـنـهـ حـدـبـدـ»ـ لـأـنـ يـكـونـ حـدـيـدـاـ خـيـرـ مـنـ أـنـ يـكـونـ بـلـيـدـاـ ، وـعـنـ سـلـوكـ هـذـهـ
الـطـرـيـقـةـ فـ جـوـابـ الـخـاطـبـ عـبـرـ مـنـ قـالـ مـفـتـحـراـ :

أـتـتـ تـشـكـيـ عـنـدـيـ مـزـاـوـلـةـ الـقـرـىـ وـقـدـ رـأـتـ الضـيـفـانـ يـنـجـونـ مـنـزـلـيـ
فـقـلـتـ كـأـنـيـ مـاـ سـمـعـتـ كـلـامـهـ : هـضـيـفـ جـدـيـ فـقـرـاـمـ وـعـلـىـ (٢)
وـسـمـاـهـ الشـيـخـ عـبـدـ الـقـاـهـرـ مـغـالـطـةـ .

وـأـمـاـ الثـانـيـ فـكـقـولـهـ تـعـالـيـ «ـ يـسـأـلـونـكـ عـنـ الـأـهـلـةـ قـلـ:ـ هـىـ مـوـاقـيـتـ لـلـنـاسـ
لـلـنـاسـ وـالـحـجـجـ»ـ قـالـوـاـ:ـ مـاـبـالـهـلـلـ بـيـدـوـ دـقـيـقاـ مـثـلـ اـلـخـيـطـ ثـمـ يـبـرـازـيدـ قـلـيـلاـ
حـتـىـ يـمـتـلـئـ وـيـسـتـوـىـ ثـمـ لـاـ يـزـالـ يـنـقـصـ حـتـىـ يـعـودـ كـاـ بـدـاـ؟ـ (٣)ـ وـكـقـولـهـ تـعـالـيـ:
«ـ يـسـأـلـونـكـ مـاـذـاـ يـنـفـقـوـنـ قـلـ مـاـ أـنـفـقـتـ مـنـ خـيـرـ فـلـلـوـ الـدـيـنـ وـالـأـقـرـبـ بـيـنـ وـالـيـتـامـيـ وـالـمـساـكـينـ
وـابـنـ السـبـيلـ»ـ ، سـأـلـوـاـ عـنـ بـيـانـ مـاـ يـنـفـقـوـنـ فـأـجـبـيـوـاـ بـبـيـانـ الـمـصـرـفـ (٤)ـ .

(١) أـيـ جـدـيـرـ بـهـ أـنـ يـعـطـىـ لـأـنـ يـقـيـدـ . أـصـفـدـ : أـعـطـىـ . وـصـفـدـ : أـوـثـقـ .

(٢) الـبـيـتـانـ لـخـاتـمـ . الـقـرـىـ : اـطـعـامـ الضـيـفـ . يـنـحـوـ : يـقـصـدـ .

(٣) سـأـلـوـاـ عـنـ السـبـبـ فـاـخـتـلـافـ الـقـمـرـ فـ زـيـادـةـ ضـوـءـهـ وـقـصـانـهـ فـأـجـبـيـوـاـ
بـبـيـانـ الـحـكـمةـ مـنـ ذـلـكـ .

(٤) روـاـيـةـ سـبـبـ النـزـولـ أـنـهـ سـأـلـوـاـ عـنـهـ وـعـنـ الـمـصـرـفـ فـلـاـ تـكـوـنـ الـآـيـةـ عـلـىـ
هـذـاـ مـنـ تـلـقـيـ الـسـائـلـ بـغـيرـ مـاـ يـتـطـلـبـ .

٥ — التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي :

ومنه التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي ، تنبئها على تحقق وقوعه . وأن ما هو للواقع كالواقع ، كقوله تعالى « ويوم ينفح في الصور فزع من في السماوات ومن في الأرض إلا من شاء الله » ، قوله : « ويوم نسير الجبال وترى الأرض بارزة وحشرناهم فلم نقادر منهم أحداً » ، قوله تعالى : « ونادي أصحاب النار » ، قوله تعالى : « ونادي أصحاب الأعراف » جعل المتوقع الذي لا بد من وقوعه بمنزلة الواقع ^(١) .. وعن حسان ^(٢) أن ابنه عبد الرحمن لسعه زنبور وهو طفل جاء إليه يمسكي ، فقال له : يا بني مالك

== وسائل رجل بلا بلا — وقد أقبل من الخلبة فقال له : من سبق ؟ قال : سبق المقربون ، قال : إنما أسألك عن الخيل قال : وأنا أجيبك عن الخير — فترك بلا جوابه بلفظه إلى خبر هو به أفعى له كما يقول الجاحظ [٢٠١ / بيان] . واستقبل عامر ابن عبد القيس رجل في يوم حلبة فقال : من سبق يا شيخ ؟ قال : المقربون [٩٤ / بيان]

(١) وفي السيد علي المطول ص ٣٧٥ جعل ذلك من باب الاستعارة . هذا ومن الخروج على مقتضى الظاهر أيضاً التعبير عن الماضي بلفظ المستقبل إحضاراً ل بصورة العجيبة كقوله تعالى : « والله الذي أرسل الرياح فتثير سحاباً » ، والبيان يحملان على المجاز المرسل وتكون العلاقة ما بين الماضي والمضارع من التضاد ، والأولى أن يكونا من مجاز التشبيه وهو أبلغ .

(٢) راجع القصة في ٦٧ من أسرار البلاغة .

قال : لسعني طوير^(١) كأنه ملتف في بردى حبرة ، فضممه إلى صدره وقال :
يا بني قد قلت الشعر^(٢) .

ومثله التعبير عنه^(٣) باسم الفاعل كقوله تعالى : « وإن الدين لواقع » ،
وكذا اسم المفعول كقوله تعالى : « ذلك يوم مجموع له الناس وذلك يوم
مشهود^(٤) ». .

٦ - القلب^(٥) .

(١) تصغير طائر - ويستشهد بقول حسان على أن الشعر هو الكلام الذي فيه
خيال وتصوير جميل وإن لم يكن موزونا ، وعليه فلا يكون هذا شاهدا على ماذ كر.

(٢) والشاهد « قد قلت الشعر » أي ستقول الشعر ، أي أدوات الشعر قد
تجمعت فيك وستقول له . .

(٣) أي عن المستقبل .

(٤) قوله تعالى « ل الواقع » أي يقع . وقوله تعالى « مجموع » أي يجمع .. وهذا
بحث وهو أن كلا من اسم الفاعل والمفعول قد يكون بمعنى الاستقبال وإن لم يكن
ذلك بحسب أصل الوضع فيكون كل منها هبنا واقعا في موقعه واردا على حسب
مقتضى الظاهر .. والجواب عنه أن كلا منها حقيقة فيما تحقق فيه وقوع الوصف
وقد استعمل هبنا فيما لم يتحقق مجازا ، تنبئها على تتحقق وقوعه .

(٥) قال سيبويه : قوله « أدخل فوه الحجر » هذا جرى على معنة الكلام ،
والجيد : أدخل فاه الحجر ص ٩٣ - ١ الكتاب .

والقلب جعل أحد أجزاء الكلام مكان الآخر ، والآخر مكانه ، على وجه
يثبت حكم كل منها لآخر ، والظاهر أنه من الحقيقة وربما يدعى أنه من المجاز
العقل ، وهو من مباحث المعانى والبدائع باعتبارين . والقلب نوعان : لفظى فقط =

ومنه القلب ^(١) ، كقول العرب « عرّضت الناقة على الحوض ^(٢) » ورد
مطلقاً ^(٣) قوم ، وقبله مطلقاً قوم منهم السكاكى ^(٤) ، والحق أنه إن تضمن
اعتباراً لطيفاً قبل وإلا رد .. أما الأول ^(٥) فـ كـ قول رؤبة :

(٦) كأن لون أرضه سماوة (ومهمه مغيرة أرجاؤه)

= مثل « قطع الثوب السمار » تعنى أن الثوب مفعول وترفقه والسمار فاعل وتنصبه
وكل منها باق على ما هو له من فاعلية أو مفعولية .. ومعنى ومثاله : « قطع
الثوب السمار » تزيد أن الثوب لم يبادرته بالقطيع هو كأنه قطع السمار ، فهذا
قلب معنوى .. هذا والقلب اللغظى يتعلق بال نحو لا بالبيان ، والظاهر أنه حينئذ
ضرورة لا ينبغي حكاية خلاف فيه ، وما من محل يدعى فيه ذلك إلا جاز أن
يكون القلب فيه معنوياً . أما القلب المعنوى فينبغي القطع بجوازه ولا شبهة لمنعه ،
ومن يمنع المجاز مع العلاقة الواضحة إلا من شذ ؟ . وكلام النحاة جريان قولهن
فيه : المنع مطلقاً والجواز مطلقاً ، والقول الثالث جواز المعنوى لا اللغظى .

(١) أي من خلاف مقتضى الظاهر القلب .

(٢) أي مكان « عرّضت الحوض على الناقة » أي أظهرته عليه التشرب ، ويرى
ابن السكيت أن « عرّضت الناقة على الحوض » هو الأصل وأن المقلوب « عرّضت
الحوض على الناقة » فـ كـ أنه لاحظ أن المعروض عليه يكون أمراً مستقراً .

(٣) أي سواء تضمن اعتباراً لطيفاً أم لا . وذلك لأنه عكس المطلوب ونقض المقصود .

(٤) لأنه مما يورث الكلام لطافة وملاحة .

(٥) أي ما تضمن اعتباراً لطيفاً .

(٦) المهمه : المفازة . مغيرة : مخلوقة بالغيره . الأرجاء : الأطراف والنواحي
جمع الرجا مقصوراً . وسماوة أي لون سمائه .

أى كأن لون سمائه لغيرها لون أرضه فعكس التشبيه للبالغة ، ونحوه
قول أبي تمام يصف قلم المدوح :

لعاَبُ الأَفَاعِيَ الْقَاتِلَاتُ لِعَابَهُ وَأَرَى الْجَنِيَ اشْتَارَتْهُ أَيْدِي عَوَاسِلٍ^(١)
وَأَمَا الثَّانِي^(٢) فَكَقُولُ الْقَطَامِي^(٣) :

== والشاهد المصراع الأخير فإنه من باب القلب . والاعتبار اللطيف هنا
البالغة في وصف لون السماء بالغبرة حتى كأنه صار بحيث يشبه به لون الأرض في
ذلك مع أن الأرض أصل فيه . هذا وتتجدد البيت في ٩٦ الموازنة و ٩١ المفتاح .

(١) الأفاعي : الحيات . أرى الجنى : العسل . اشتار : جنى . أيد عوائل :
أى عارفة بجنيه . أى هذا القلم على الأعداء سُم زعاف وعلى الأصدقاء شهد شهي .
والشاهد في البيت الشطر الأول فهو من القلب ، والأصل : لعاَبُ لعاَبُ الأَفَاعِيَ
القاتلات . والاعتبار اللطيف هنا البالغة بعكس التشبيه .

(٢) وهو ما لم يتضمن اعتباراً لطيفاً وهو على المذهب الحق مردود غير
مقبول .

(٣) من قصيدة يُعدّ بها زفر بن حارث الكلابي . وروايتها « بطنط »
بدل طينت . الفدن بالتحريك : القصر . السياع : الطين بالثن . والمعنى :
كما طينت الفدن بالسياع ، يقال : طينت السطح والبيت . ولقائل أن يقول إنه
يتضمن من البالغة في وصف الناقة بالسمن ما لا يتضمنه قوله « كما طينت الفدن
بالسياع » لإيهامه أن السياع بلغ مبلغاً من العظم والكثرة إلى أن صارت بمثابة
الأصل والفن بالنسبة إليه كالسياع بالنسبة إلى الفدن والحق أنه تكفل مخصوص .

(فَلَمَا أَنْ جَرَى سِنُّهَا) كَأَنْ طَيْنَتْ بِالْفَدْنِ السِّيَاعَ

وقول حسان :

(كَأَنْ سَيِّئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ) يَكُونُ مَزاجَهَا عَسلٌ وَمَاءٌ^(١)

وقول عروة بن الورد :

فَدِيتْ بِنَفْسِهِ نَفْسِي وَمَالِي (وَمَا آلُوكٌ إِلَّا مَا أَطْبِقَ)^(٢)

وقول الآخر^(٣) :

(فِي قَبْلِ التَّفْرِقِ يَاضِبَاعًا) وَلَا يَكُونُ مَوْقِفٌ مِنْكَ الْوَدَاعَا
وَقَدْ ظَهَرَ مِنْ هَذَا أَنْ قَوْلَهُ تَعَالَى «وَكُمْ مِنْ قَرِيْهِ أَهْلَكَنَا هَا فِجَاهُهَا

(١) السبي : الخمر . بيت رأس : موضع بالشام .. وبعد البيت :

عَلَى أَنْيَابِهَا أَوْ طَعْمَ غَضْنِ من التفاح عصره اجتناء

يشبه ريق محبوبيه بخمر مزجت بعسل وماء أو ماء تفاح طرى في وقت
اجتنائه ونضجه . ويروى برفع «مزاج» مبتدأ وما بعده خبر له والجملة خبر
يكون واسمها ضمير الشأن .. والبيت من قصيدة لحسان .

(٢) لا آلُوكٌ أَيْ لَمْ أَقْصِرْ فِيكَ .

(٣) هو القطامي الشاعر . ويقول خداش بن زهير :

فَإِنَّكَ لَا تَبَالِي بَعْدَ حَوْلٍ أَظْبَى كَانَ أَمْكَ أَمْ حَمَارٍ

بأنسنا » ليس واردا على القلب ، إذ ليس في تقدير القلب فيه اعتبار لطيف . وكذا قوله تعالى « ثم دنا فتدى » وكذا قوله تعالى « اذهب بكتابي هذا فألقه إليهم ثم تول عنهم فانظر ماذا يرجمون ^(١) » .

(١) في كتاب «ما اتفق لفظه واحتلّ معناه» ذكر الآية «ما إن مفاحمه
لتنوء بالعصبة أولى القوة» وأسلوب القلب فيها حيث سمّاه «التحويل» .. وفي
الكامل للمرد ؛ قال المرد : والسلام إذا لم يدخله ليس جاز القلب للاختصار .
هذا وفي ٢٧٠٩٦ من الموافنة كلام على أسلوب القلب خلاصته أن الآمدي :

١ - لا يرخص للمتأخر في القلب إنما جاء في كلام العرب على السهو والمتأخر وإن احتذى بهم على أمثلتهم فلا ينبغي له أن يتبعهم فيما سهوا فيه .

٤ - ما ورد في القرآن من القلب : مثل « دنا فتدلى » وإنما هو تدلّى فدنا؛ ومثل « ما إن مفاحنه لتنوء بالعصبة أولى القوة » ، وإنما العصبة تنوء بالمفاتيح أي تنقض بثقلها ، ومثل « وإنه حب الخير لشديد » ، أي وإن حبه للخير لشديد ؟ فليس كله بقلب وإنما هو صحيح مستقيم لا قلب فيه ، وللمعنى أن تدليه كان عند ذئنه واقترابه ، وأراد الله بما إن مفاحنه لتنوء بالعصبة أولى تمثيلها من ثقلها ، وقوله : إنه حب الخير لشديد : أي إنه حب المال لشديد أولى بخيال وكان الآمدى ينفي عن تلك المثل القلب بمعنى أنها لا غلط فيها وأنها على تشبيهها بالأصل المقلوبة عنه ، لا أنها لا قلب فيها مطلقاً .

٣ — ماورد في الشعر من القلب قسمان :

(ثانٍ) - الإيصال - ٨)

فأصل الأول أردنا أهلاً كها فبادها بأسنا أى إهلاً كنا ، وأصل الثاني ثم
أراد الدنو من محمد صلى الله عليه وسلم فتدلى فتعلق عليه في الهواء ؛ ومعنى
الثالث تنجح عنهم إلى مكان قريب تتوارى فيه ليكون ما يقولونه بمسمى منك
فانظر ماذا يرجعون فيقال إنه دخل عليها من كوة فألقى السكتاب إليها وتوارى
في الكوة^(١) .. وأما قول خداش :

[وتركب خيلا لا هوادة بينها] .. وتشقى الرماح بالضياطرة الحمر^(٢)]

= سائع مقبول مثل « كان لون أرضه سماؤه » وقبع غير حسن لا يجوز في الشعر
ولا في القرآن . وهو ما جاء في كلامهم على سبيل الغلط مثل « كما كان الزناء
فريضة الرجم » ، و « تشقى الرماح بالضياطرة الحمر » .

٤ — المبرد أيضاً يقصر استعمال أسلوب القلب على المتقدمين دون المتأخرین
ولكنه يجعل فائدة القلب الاختصار ،

٥ — ويرى الآمدى أنه قد يكون لإصلاح الوزن أو للضرورة أو للسهو .
(١) حمل السكاكي كل هذه الآيات على القلب ص ٩١ المفتاح .

(٢) الضياطرة جمع ضياطرة وهو العظيم أو الضخم اللاثيم العظيم الأست ، الحرج مع
أحمر اللون وقيل هو الذي لا سلاح معه .. هذا والشاهد في الشطر الثاني وكأن
أصل الكلام : وتشقى الضياطرة الحمر بالرماح . وعلى أنه لا قلب فيه يكون قوله
« وتشقى » استعارة جعل كسر الرماح في حربهم شقاء لها ، أو يكون جعل نفس
الطعن شقاء لها وتحيرا لشأنهم وأنهم ليسوا أهلاً لأن يطعنوا بها . وقال السكاكي :

فقد ذكر له سوى القلب وجهان :

أحدها: أن يجعل شقاء الرماح بهم استعارة عن كسرها بطعمهم بها، والثاني: أن يجعل نفس طعمهم شقاء لها تحقيراً لشأنهم وأنهم ليسوا أهلاً لأن يطعنوا بها كما يقال شق الخز بجسم فلان إذا لم يكن أهلاً للبسه . وقيل في قول قطرى ابن الفجاءة :

نم انصرفت وقد أصبت ولم أصب جذع البصيرة قارح الاقدام^(١)
إنه من باب القلب ، على أن لم أصب بمعنى لم أجرح ، أى قارح
البصيرة جذع الاقدام ، كما يقال « إقدام غير ورأى مُجرب » وأجيب

= في البيت قلب أراد تشقي الضياطرة بالرماح ، ولك ألا تحمله على القلب بواسطة
استعارة الشقاء لـ كسرها بالطعن .

(١) راجع البيت في صفحة ١١٩ من أسرار البلاغة .. وجملة « وقد أصبت
ولم أصب » اعتراضية أى جرحت ولم أجرح . « وأصبت » بالبناء للفاعل . « وأصب »
بالبناء للمفعول . وفلان جذع أى حديث السن ، وقارح أى كبيره ؟ وجزع
البصيرة أى غير مُجرب للأمور ، وقارح الاقدام أى له إقدام أهل العقول والسن
القديم . وهذا عكس المراد لأن المقصود وصفه بأنه قارح البصيرة أى مُجرب
قتل الأمور علما وأنه جذع الاقدام أى شجاع قوى شديد . فالالأصل أن يقول :
نم انصرفت قارح البصيرة جذع الاقدام ولكن قلب فأوهم خلاف المراد .

عنه بأن لم أصب بمعنى لم ألف بهذه الصفة بل وجدت بخلافها جذع الأقدام قارح البصيرة على أن قوله « جذع البصيرة قارح الأقدام » حال من الضمير المستتر في لم أصب فيكون متعلقا باقرب مذكور ، ويؤيد هذا الوجه ^(١) قوله قبله :

لا يركن أحد إلى الاحجام يوم الوعى متخوفا لحمام
ففقد أراني للرماح دريشة من عن يمفي مرة وأمامي
حتى خضبت بما تحدر من دمي أكناف سرجى أو عنان جامى
فإن انقضاب بما تحدر من دمه دليل على أنه جرح ، وأيضا خوى كلامه
أن مراده أن يدل على أنه جرح ولم يمت ، بإعلاما أن الأقدام غير علة للاحجام ،
وتحتها على الشجاعة وبغض الفرار .

(١) وهو أن « لم أصب » بمعنى « لم ألف »

القول في أحوال المسند

حذف المسند :

أما تركه^(١) : فلنحو ما سبق في باب المسند إليه من تخيل العدول إلى أقوى الدليلين ، ومن اختبار تنبأ السامع عند قيام القرينة ، أو مقدار تنبأه ، ومن الاختصار والاحتراز عن العبث بناء على الظاهر :

١ - إما مع ضيق المقام كقوله :

(ومن يك أمسى بالمدينة رحله) . فإني وقيار بها لغريب^(٢)

(١) عبر هنا بالترك وفي المسند إليه بالحذف إشعاراً بأن المسند إليه ركن لا يستغني عنه في الكلام والاحتياج إليه دون الاحتياج إلى المسند بخلاف المسند فإنه ليس بهذه الثابة في الاحتياج ويجوز أن يترك ولا يؤتى به لغرض .

(٢) البيت لضابي بن الحارث البرجمي ، ومعه أبيات في الكامل للبرد . وروايته « وقيارا » ؛ وتجده في ٣٨ ج ١ من الكتاب لنسيويه . . . الرحل : قيار: اسم فرس أو جمل للشاعر . ولفظ البيت خبر ومعناه التحسن والتوهج . فالمسندي إلى « قيار » معدوف لقصد الاختصار والاحتراز عن العبث بناء على الظاهر مع ضيق المقام بسبب التوهج والمحافظة على الوزن ولا يجوز أن يكون « قيار » عطفا على محل اسم إن و « غريب » خبرا عنهم ، لامتناع العطف على محل اسم إن قبل مضى الخبر لنظرها أو تقديرها ، وذلك لما يلزم عليه من توجيه العاملين - المبتدأ ، وإن - إلى معمول واحد هو الخبر . وأما إذا قدرنا « قيار » خبرا معدوفا فيجوز أن يكون هو عطفا على محل اسم إن لأن الخبر =

أى وقيار كذلك ؟ وكقوله ^(١) :

نَحْنُ بِمَا عَنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عَنْدَكَ راضٌ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ

أى نحن بما عندنا راضون ^(٢) .. . وكقول أبي الطيب :

قَالَتْ وَقَدْ رَأَتِ اصْفَرَارِي مِنْ بَهْ؟ وَتَهَمَّسَتْ ، فَأَجْبَبَهَا الْمُتَهَدِّدُ

أى المتهدد هو المطالب ^(٣) به ، دون المطالب به هو المتهدد ، إن فسر بمن المطالب به ؛ لأن مطلوب السائلة على هذا الحكم على شخص معين بأنه المطالب به ليتعين عندها ، لا الحكم على المطالب به بالتعبيين ، وقيل معناه « من فعل به » ، فيكون التقدير : فعل به المتهدد .

— مقدم تقديراً فلا يكون مثل « إن زيداً وعمرو ذاهبان » بل مثل « إن زيداً وعمرو لذاهب » وهو جائز . ويجوز أن يكون مبتدأً والمذوف خبره والجملة بأسرها عطف على جملة إن مع اسمها وخبرها .

(١) هو لفيس بن الخطيم أو عمرو بن امرىء القيس الأنصاري الخزرجي ، ونسبة الجاحظ لعمرو ، وهو جد عبد الله بن رواحة ، وكان شاعراً خلاماً من حكام العرب وقضائهم ، وهو يخاطب بهذا البيت مالك بن العجلان حين رد قضائه في واقعة من وقائع الأوس والخزرج قبله :

يَا مَالِ وَالسِّيدِ الْعَمِّ قَدْ يَطْرُهُ بَعْدَ رَأْيِهِ السُّرْفُ

(٢) نحن مبتدأ مذوف الخبر لما ذكرنا أى نحن بما عندنا راضون فالمحذوف هنا هو خبر الأول بقرينة الثاني وفي البيت السابق بالعكس .

(٣) فيكون من حذف المسند لا من حذف المسند إليه .

٢ - وإنما بدون الضيق ، كقوله تعالى : « والله ورسوله أحق أن يرضوه » على وجه ، أى والله أحق أن يرضوه ورسوله كذلك ، ويجوز أن يكون جملة واحدة ، وتوحيد الضمير لأنه لاتفاق بين رضا الله ورضا رسوله ، فكأنما في حكم مرضي واحد ، كقولنا : إحسان زيد وإن حاله نعشني وجبر مني ، وكقولك « زيد منطلق وعمرو » ، أى عمرو كذلك ^(١) ، وعليه قوله تعالى : « واللائي يئسن من الحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدهن ثلاثة أشهر ، واللائي لم يخضن » ، أى واللائي لم يخضن مثلهن . وقولك : خرجت فإذا زيد ^(٢) . وقولك من قال هل لك أحد ، إن الناس إليك : إن زيدا وإن عمرأ ، أى إن لي زيدا وإن لي عمرأ ، وعليه قوله ^(٣) : إن محلا وإن

(١) فيكون من حذف المسند للاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام .

(٢) أى موجود أو حاضر أو واقف أو بالباب أو ما أشبه ذلك ، حذف للاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام مع اتباع الاستعمال . لأن إذا المفاجأة تدل على مطلق الوجود ، وقد يتضمن إليها قرآن تدل على نوع خصوصية كلفظ الخروج المشعر بأن المراد فإذا زيد بالباب أو حاضر أو نحو ذلك . والفاء قيل إنها للسببية الجبردة عن العطف وقيل إنها للعطف على المعنى ، وأما إذا فظرف زمان وقيل ظرف مكان وقيل حرف دال على المفاجأة .

(٣) أى قول الأعشى وبيته :

إن محلا وإن مرتحلا وإن في السفر إذ مضوا مهلا

مرتحلاً . أى إن لنا محلاً في الدنيا وإن لنا مرتحلاً عنها إلى الآخرة . قوله تعالى : « قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربِّي » ، تقديره لو تملكون تملكون مكرراً لفائدة التوكيد ، فأضمر « تملك » الأول إضماراً على شريطة التفسير ، وأبدل من الضمير المتصل الذي هو الواو ضمير منفصل وهو أنتم لسقوط ما يتصل به من اللفظ ، فأنتم فاعل الفعل المضمر وتملكون تفسيره^(١) قال الزمخشري : هذا ما يقتضيه علم الاعراب ، فأما ما يقتضيه علم البيان فهو أن « أنتم تملكون » فيه دلالة على الاختصاص ، وأن الناس هم المختصون بالشح المبالغ . ونحوه قول حاتم « لوزات سوار لطمتنى » ، قوله المقلنس :

== وهو في صفحة ٢٤٧ دلائل الإعجاز ، وراجع نقد ابن عبد ربه للبيت في العقد الفريد ص ١٤ ج ٤ . . والشاهد في البيت حذف المسند الذي هو ظرف قطعاً لقصد الاختصار والعدول إلى أقوى الدليلين أعني العقل ولضيق المقام أعني المحافظة على الشعر ولاتباع الاستعمال لاطراد الحذف في مثل « إن مالا وإن ولداً » وقد وضع معيويه في كتابه لهذا باباً فقال « هذا باب إن مالا وإن ولداً » .

(١) قوله : أنتم ليس بمبتدأ لأن لو إنما تدخل على الفعل ، بل هو فاعل فعل مخدوف ، والأصل « لو تملكون تملكون » خذف الفعل الأول احترازاً عن العبث لوجود المفسر ثم عوض من الضمير المتصل ضمير منفصل على القاعدة عند حذف الفاعل . فالمسند المخدوف هنا فعل وفيما سبق اسم أو جملة .

ولو غير إخوانى أرادوا تقىصتى (جعلت لهم فوق العرائين ميسماً^(١))

وذلك لأن الفعل لما سقط لأجل المفسر برب الكلام فى صورة المبتدأ والخبر، وكتابه تعالى «أفن زين له سوء عمله فرأه حسنا»، أى كمن لم يزین له سوء عمله، والمعنى أفن زين له سوء عمله من الفريقيين اللذين تقدم ذكرها — الذين كفروا والذين آمنوا — كمن لم يزین له سوء عمله؟ ثم كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قيل له ذلك قال: لا، فقيل: «إإن الله يضل من يشاء ويهدى من يشاء، فلا تذهب نفسك عليهم حسرات»، وقيل المعنى أفن زين له سوء عمله ذهبت نفسك عليهم حسرات؟ فمحذف الجواب لدلالة «فلا تذهب نفسك عليهم حسرات»، أو أفن زين له سوء عمله كمن هدأه الله؟ فمحذف لدلالة «فإن الله يضل من يشاء ويهدى من يشاء». وأما قوله تعالى «بل سوت لكم أنفسكم أمراً فصبر جيل»، وقوله تعالى «سورة أنزلناها»، وقوله: «وأقسموا بالله جهد أيديهم لن أمرهم ليخرجن، قل لانقسموا طاعة معروفة»؛ فكل منها يتحمل الأمرين: حذف المسند إليه ومحذف المسند، أى فأمرى صبر جيل أو فصبر جيل أجل، وهذه سورة أنزلناها أو فيها أوحينا إليك سورة أنزلناها؛ وأمركم أو الذى يطلب منكم طاعة معروفة معلومة لا يشك فيها ولا يرتاب كطاعة

(١) العرائين جمع عرئين وهو الأنف كله أو ما اصلب منه . الميسم : العلامة .

الخلص من المؤمنين ، الذين طابق باطن أمرهم ظاهره لا أيمان تقسمون بها
بأفواهكم وقلوبكم على خلافها ، أو طاعتكم طاعة معروفة أى بأنها
بالقول دون الفعل . أو طاعة معروفة أمثل وأولى بكم من هذه
الأيمان الكاذبة .

وما يحتمل الوجهين ^(١) قوله سبحانه وتعالى : « ولا تقولوا ثلاثة » ؟
قيل : التقدير « ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة » ، ورد بأنه تقرير لثبوت آلة ،
لأن النفي إنما يكون للمعنى المستفاد من الخبر دون معنى المبتدأ ، كما تقول :
ليس أسراؤنا ثلاثة فإنك تنفي به أن تكون عدة الأمراء ثلاثة دون أن
تكون لكم أمراء ، وذلك إشراك ، مع أن قوله تعالى بعده « إنما الله إله
واحد » ينافقه ، والوجه أن « ثلاثة » صفة مبتدأ ممحوّف ، أو يكون مبتدأ
محذوفاً مميزه ، لا خبر مبتدأ ، والتقدير : ولا تقولوا لنا أو في الوجود آلة
ثلاثة أو ثلاثة آلة ، ثم حذف الخبر كا حذف من : « لا إله إلا الله » « وما
من إله إلا الله » ، ثم حذف الموصوف أو المميز كا يمحذفان في غير هذا الموضع ،
فيكون النهي عن إثبات الوجود لآلة ، وهذا ليس فيه تقرير لثبوت
إلهين مع أن ما بعده أعني قوله « إنما الله إله واحد » ينفي ذلك ، فيحصل :
النهي عن الإشراك ، والتوحيد من غير تناقض ، وهذا يصح أن

(١) راجع ص ٢٩٠ — ٢٩٦ من دلائل الاعجاز .

يتبّع نفي الاثنين فيقال : ولا تقولوا إنا : آلهة ثلاثة ولا إلهان ، لأنّه كقولنا « ليس لنا آلهة ثلاثة ولا إلهان » ، وهذا صحيح ؛ ولا يصلح أن يقال على التقدير الأول ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة ولا اثنان ، لأنّه كقولنا : ليست آلهتنا ثلاثة ولا اثنين وهذا فاسد ، ويجوز أن يقدر « ولا تقولوا الله والمسيح وأمه ^(١) ثلاثة » أى لا تعبدوهما كائنا تعبدهونه لقوله تعالى : « لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة » ، فيكون المعنى : ثلاثة مستقرون في الصفة والرتبة ، فإنه قد استقر في العرف أنه إذا أريد إلهاً اثنين بواحد في وصف وأنهما شبيهان له أن يقال « هم ثلاثة » ، كما يقال إذا أريد إلهاً واحداً آخر وجعله في معناه « هما اثنان » .

واعلم أن الحذف لا بد له من قرينة كوقوع الكلام جواباً عن سؤال :

١ - إما محقق : كقوله تعالى : « ولئن سأّلتهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله » ، وقوله : « ولئن سأّلتهم من نزل من السماء ماء فأحيا به الأرض بعد موتها ليقولن الله » .

(١) وعلى هذا يكون من حذف المسند إليه . ولله معنى صحيح بخلاف الوجه الأول .

٢ — وإنما مقدار نحو :

لبيك يزيد ضارع لخصومة (وتحبط مما نطيح الطوائع^(١))

وقراءة من قرأ «يسبح له فيها بالغدو والآصال^(٢) رجال» ، قوله :

«كذلك يوحى إليك وإلى الذين من قبلك ، الله العزيز الحكيم» ، بينما
ال فعل المفهول . . وفضل هذا التركيب على خلافه ، أعني لبيك يزيد

(١) البيت لنهشل بن حرى بن ضمرة وبروى للبيد ، ونسبة الزمخشري
لمزود أخي الشماخ وفي ابن السبكي أنه لم رة بن عمرو النهشلي في يزيد بن نهشل ،
وقيل للحارث بن ضرار النهشلي ؟ وفي ابن يعقوب لضرار بن نهشل في أخيه يزيد .
هذا ونهشل بن حرى شاعر إسلامي . وفي الكتاب لسيويه أن البيت للحارث
ابن نهيك . . ويزيد هو يزيد بن نهشل . الضارع : الذليل . المحبط : الذي يأتي
إليك للمعرفة من غير وسيلة . الإطاحة : الإذهاب والإهلاك . الطوائع : جمع
مطيبة على غير قياس وجمعها القياسي مطاواح أو مطيحات . . هذا «وليك»
بالبناء للمفهول كأنه قيل «من يكبه ؟» فقال : يكبه «ضارع» ثم حذف
ال فعل وهو المسند . فهنا حذف المسند بقرينة وقوعه في جواب سؤال مقدر . .
ومعنى البيت : ليكه ذليل في الخصومة لأنه كان ملحاً للاذلاء وعوناً للضعفاء
وليكته طالب للمعرفة من أجل إذهاب الإحداث ملأه ونشبه لأنه كان عون
القراء والمحاجين .

(٢) والأية شاهد في باب الفصل أيضاً .

ضارع ، ببناء^(١) الفعل للفاعل ونصب يزيد من وجوه : أحدها أن هذا التركيب^(٢) يفيد إسناد الفعل إلى الفاعل مرتين أجمالا ثم تفصيلا^(٣) ، الثاني أن نحو « زيد » فيه ركن الجملة^(٤) لأفضلة ، الثالث أن أوله غير مطعم للسامع في ذكر الفاعل ، فيكون عند ورود ذكره كمن تيسر له غنيمية من حيث لا يحتسب ، وخلافه بخلاف ذلك .

ومن هذا الباب ، أعني الحذف الذي قرأته وقوع الكلام جوابا عن سؤال مقدر : قوله تعالى « وجعلوا الله شر كاء الجن » على وجه ، فإن « الله شر كاء » إن جعلا مفعولين جعلوا ؛ فالجن يحتمل وجها : أحدهما ما ذكره الشيخ^(٥) عبد القاهر ، من أن يكون منصوبا بممحذوف دل عليه سؤال مقدر ، كأنه قيل من جعلوا الله شر كاء ؟ فقيل الجن ، فيقيد الكلام إسكار الشرك مطلقا فيدخل اتخاذ الشريك من غير الجن في الانكار ، دخول اتخاذه من الجن ، والثاني : ما ذكره الزمخشري ، وهو أن ينتصب « الجن »

(١) هذا تفسير لقوله « خلافه » .

(٢) وهو قولنا « ليك يزيد ضارع » ببناء الفعل للمفعول .

(٣) أما التفصيل فظاهر ، وأما الأجمال فالإله لما قيل « ليك » علم أن هناك بما ينسب إليه هذا البكاء لأن المسند إلى المفعول لا بد له من فاعل ممحذوف أقيم للمفعول مقامه ولا شك أن المتكرر أو كد وأقوى وأن الأجمال ثم التفصيل أوقع في النفس .

(٤) لكونه المسند إليه لا مفعولا .

(٥) راجع ٢٢٢ من الدلالات ؟ ص ٩٩ من المفتاح .

بدلاً من شركاء فيفيد إنكار الشريك مطلقاً أيضاً كامر؛ وإن جعل الله «لغواً» كان «شركاء الجن» مفعولين قدم ثانيهما على الأول، وفائدة التقاديم استعظام أن يتخذ «الله» شريك: ملائكة كان أو جنباً أو غيرها ولذلك قدم اسم «الله» على الشركاء، ولو لم يبن الكلام على التقاديم وقيل «وجعلوا الجن شركاء الله» لم يفدي إلا إنكار جعل الجن شركاء؛ والله أعلم.

ومنه ارتفاع المخصوص في باب نعم وبئس على أحد القولين^(١).

ذكر المسند:

وأما ذكره: فاما نحو ما مار في باب المسند إليه: من زيادة التقرير ، والتعريض بغاوة السامع ، والاستلزاز ، والمعظيم ، والاهانة ، وبسط الكلام^(٢)

(١) أي ومن حذف المسند بقرينة وقوع الكلام جواباً عن السؤال المقدر ارتفاع المخصوص في باب نعم وبئس مثل «نعم رجل زيد» ، و «بئس رجل عمر» ، على أحد القولين في ذلك، وهو أن يكون المخصوص مبتدأ محذف الخبر فيكون السؤال المقدر «من هو المدحوه؟» فقيل «زيد» أي «زيد المدحوه».

(٢) ومن كون الذكر هو الأصل ولا مقتضى للحذف مثل زيد قائم ، ومن الاحتياط لضعف التعويل على القرينة مثل: «ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن خلقهن العزيز العليم»، والتعريض بغاوة السامع مثلاً «محمد بنينا» في جواب من قال: من نبيك؟

وإما ليتعين كونه : أسمًا فيستفاد منه الثبوت ^(١) ، أو كونه فعلاً فيستفاد منه التجدد ^(٢) ، أو كونه ظرفاً فيورث أحتمال الثبوت والتجدد ، وإما لمحوذلك . قال السكاكى : وإما للتعجب من المسند إليه بذكره ، كما إذا قلت زيد يقاوم الأسد مع دلالة قرائن الاحوال ؟ وفيه نظر ^(٣) : لحصول التعجب بدون الذكر إذا قامت القرينة .

إفراد المسند ^(٤) :

وأما إفراده : فـ كونه غير سببى ^(٥) مع عدم إفادة تقوى ^(٦) الحكم ؛

(١) أي حصول المسند للمسند إليه من غير دلالة على تقديره بالزمان ، ويفيد مع الثبوت الدوام بالقرينة ، أو من حيث العدول عن الفعل إليه .

(٢) أي تجدد الحديث أي وجوده بعد أن لم يكن . وإفادة الفعل ذلك بالوضع لتضمنه الزمان الموصوف بالتجدد وعدم الاستقرار . ويفيد مع التجدد حدوث أي حدوثه شيئاً بعد شيء على وجه الاستمرار .

(٣) أي في كلام السكاكى - من إفادة ذكر المسند للتعجب - نظر واعتراض ، ورد صاحب المطول على هذا النظر بأن حصول التعجب بدون الذكر ممنوع لأن القرينة تدل على نفس المسند . وأما تعجب المتكلم للسامع فالذكر المستغنى عنه في الظاهر .

(٤) أي جعل المسند غير جملة .

(٥) السبب هنا جملة أخبر بهاعن مبتدأ بعائد ليس مسندًا له في تلك الجملة والسبب نسبة إلى السبب الذي هو الضمير الذي يقع الربط به .

(٦) إذ لو كان سببها نحو « زيد قام أبوه » أو مفيدها للتفويت نحو « زيد قام » =

كقولك : زيد منطلق ، وقام عمرو . والمراد بالسبي نحو (زيد أبوه منطلق) :
 قال السكاكي : وأما الحالة المقتضية لافراده فهى إذا كان فعليا ولم يكن
 المقصود من نفس التركيب تقوى الحكم ؛ وأعني بالمسند الفعلى ما يكون

مفهومه حكوماً به بالثبت للمسند إليه أو بالاتفاق عنه كقولك : أبو زيد
منطلق ، والذكر من البر بستين ^(١) ، وضرب أخو عمرو ، ويشكرك
بeker إنت تعطه ، وفي الدار خالد إذ تقديره استقر أو حصل في الدار
على أقوى الاحتمالين ^(٢) ، ل تمام الصلة بالظرف كقولك : الذى في الدار ^(٣)
أخوك ... وفيه نظر من وجهين :

أحداً أن ماذ كره في تفسير المسند الفعلى يجب أن يكون تفسيراً للمسند مطلقاً^(٤)، والظاهر أنه إنما قصد به الاحتراز عن المسند السببي، إذ فسر المسند السببي بعد هذا بما يقابل تفسير المسند الفعلى، ومثله بقولنا «تزيد أبوه

= «زيد أبوه ينطلق» ، أو اسم فاعل مثل «زيد أبوه منطلق» ، أو اسم جامد مثل «زيد أخوه عمرو» أو جملة فعلية الفاعل فيها مظهر مثل «زيد انطلق أبوه».

(١) الـكـرـ بـضـ الـكـافـ : مـكـيـالـ قـيلـ إـنـهـ أـرـبـعـونـ إـرـدـبـاـ .

(٢) وهو تقدير المتعلق فعلاً لا اسماً.

(٣) فان تقديره الذى استقر أو حصل فى الدار أخوه ولا يصح تقدير «حاصل» أو «مستقر» لأن الصلة لا تتم به .

(٤) لأن كل مسند فهو حكم بالثبوت للمسند إليه أو بالاتفاق عنه ضرورة أن الاسناد حكم بثبوت الشيء للشيء أو بنفيه عنه .

منطق»، أو «انطلاق»، «والبر الكر منه بستين»؛ فجمل كاترى أمثلة السببى مقاولة لأمثلة الفعلى مع الاشتراك فى أصل المعنى.

والثانى أن الظرف الواقع خبراً إذا كان مقدراً بمحملة كا اختاره كان قولنا «الكرمن البر بستين»، تقديره الكرمن البر استقر بستين فيكون المسند جملة ويحصل تقوى الحكم كما مر، وكذا إذا كان «في الدار خالد» تقديره «استقر في الدار خالد» كان المسند جملة أيضاً، لكون استقر مسنداً إلى ضمير خالد لا إلى خالد^(١) على الأصح، لعدم اعتماد الظرف على شيء.

فعلية المسند واسميته :

وأما كونه فعلاً فلتقييد بأحد الأزمنة الثلاثة^(٢) على أخضر ما يمكن مع إفاده التجدد^(٣).

(١) أجب عن هذا بأن المثال الأول مبني على أن الظرف مقدر باسم الفاعل لا بالفعل؛ والثانى مبني على مذهب الأخفش والسكوفيين حيث لم يشترطوا في عمل الظرف الاعتماد على شيء، فيكون «خالد» فاعلاً واستقر فارغ من الضمير وهو المسند العامل في خالد.

(٢) الماضي والمستقبل والحال.

(٣) للتتجدد معنian: أحدهما: الحصول بعدأن لم يكن، والثانى الحصول شيئاً فشيئاً على وجه الاستمرار. والمعتبر في مفهوم الفعل التجدد بالمعنى الأول واللازم للزمان التجدد بالمعنى الثانى.

وأما كونه اسمًا : فلا إفادة عدم التقيد والتجدد ^(١) . ومن بين فيما
قول الشاعر ^(٢) :

لا يألف الدرهم المضروب صرتنا لكن يمر عليها وهو منطلق
وقوله ^(٣) :

أو كلاما وردت عكاظ قبيلة بعثوا إلى عريفهم يتوصّم
إذ معنى الأول على انطلاق ثابت للدرهم مطلقًا من غير اعتبار تجده وحدوده ،
ومعنى الثاني على توصّم وتأمل ونظر يتجدد من العريف هناك .

تقيد الفعل وعدمه :

وأما تقيد الفعل ^(٤) بمفعول ^(٥) ونحوه :

(١) أي لافادة الثبوت والدلوام لأغراض تتعلق بذلك .

(٢) هو جوبه بن النضر ، والبيت في الدلائل ص ١٣٤ ؛ والصورة ما يجمع
في الدراما .

(٣) هو طريف بن تميم أحد بنى عمرو بن جندب ، والبيت في الدلائل ص ١٣٥
وعكاظ : سوق مشهور للعرب . عريف القوم : القيم بأمرهم الذي شهر وعرف
بهذا . يتوصّم : أي يصدر عنه تفاسير الوجوه وتأملها شيئاً فشيئاً .

(٤) أي وما أشبهه من اسم الفاعل والمفعول وغيرهما .

(٥) أي مطلق أو به أو فيه أوله أو معه . ونحوه الحال والتغيير والاستثناء .

فلتر بية الفائدة ^(١) ، كقولك : ضربت ضر باشديدا ، وضربت
زيدا ، وضربت يوم الجمعة ، وضربت أمامك ، وضربت تأدبيا ، وضربت
بالسوط ، وجلست والساربة ، وجاء زيد راكبا ، وطاب زيدنفسا، وما ضرب
إلا زيد ، وما ضربت إلا زيدا .

وللقيد في نحو كأن زيد قائمًا هو قائمًا لا كأن^(٢) :

(١) لأن الحكم كلاماً زاد خصوصاً زاد غرابة و كلاماً زاد غرابة زاد إفادة .

(٢) لأن «قائماً» هو نفس المستند وكان قيد له للدلالة على زمان النسبة .

هذا ودلالة الفعل على الاستمرار التجددى بالقرآن مثل قول المتنى :

تدر شرق الأرض والغرب كفه وليس لها يوما عن الجد شاغل
فإن المدح قرينة دالة على أن التدبير أمر مستمر متجدد آنا بعد آن =

= والجملة هي ما ترکب من مسند (محکوم به) ومسند إليه (محکوم عليه)، أو ما كانت مستقلة بالفهم . ولما رکن : محکوم عليه ومحکوم به ويسمى الأول مسندًا إليه والثاني مسندًا ، فالمسند إلىه هو الفاعل ونائبه والمبتدا الذي له خبر وما أصله المبتداً كاسم كان وأخواتها ؛ ومواضع المسند هي الفعل التام والمبتدا المكتفى بعرفه وخبر المبتداً وما أصله خبر المبتداً كخبر كان وأخواتها ؛ واسم الفعل والمصدر النائب عن الفعل الآخر . وما زاد على المسند إليه والمسند فهو قسمان :

١ - قيود وهي معمولات المسند كالمفعول ونحوه من المتعلقات كالحال والتمييز والاستثناء، و فعل الشرط كذلك مقيد للجواب ، وكذلك الأفعال الناقصة (كان وأخواتها) قيود للأخبار أو الوصف .

٢ - مخصوصات وهي الاضافة والوصف والصلة الخ حيث قالوا : « وأما تخصيص المسند بالإضافة » وقالوا : « وأما تقييده بمفعول ونحوه ». =

قال السعد : وهذا - أي جعل معمولات المسند كالحال ونحوه من المتعلقات، والاضافة والوصف من المخصوصات - مجرد اصطلاح . وقيل لأن التخصيص عبارة عن نقص الشيوع أي العموم ، ولا شيوع للفعل لأنه إنما يدل على مجرد المفهوم - أي على الماهية والحدث ، والمطلق لا يكون فيه تخصيص بل تقييد - والحال تقييده، والوصف يجيء في الاسم الذي فيه الشيوع فيخصصه . =

وأما ترك تقييده : فلمانع من تربية الفائدة ^(١)

تقييد الفعل بالشرط :

وأما تقييده بالشرط ^(٢) : فلاعتبارات ^(٣) لا تعرف إلا بمعرفة ما بين أدواته من التفصيل وقد بين ذلك في علم النحو ، ولكن لا بد من النظر هنا في « إن » و « إذا » ، و « لو » .

فالخلاصة أن القيود هي أدوات الشرط والتفى والمفاعيل والحال والتمييز والتوابع والتواسخ .. هذا وتنقسم الجملة عند علماء المعانى إلى :

١ - جملة رئيسية وهي المستقلة التي لم تسكن قيادا في غيرها .

٢ - جملة غير رئيسية وهي ما كانت قيادا في غيرها وليست مستقلة بنفسها .

(١) مثل خوف اقضاء الفرصة ، أو إرادة أن لا يطلع الحاضرون على زمان الفعل أو مكانه أو مفعوله ، أو عدم العلم بالقيادات ، أو نحو ذلك .

(٢) راجع ١٠٤ من المفتاح . والشرط يطلق على فعل الشرط وعلى الأداة وعلى التعليق - راجع شروح التخلص في باب الانشاء عند قوله « وهذه الأربع يجوز تقدير الشرط بعدها » ، والمراد هنا بالشرط جملة الشرط . والمراد بالفعل الفعل الواقع مسندًا في جملة الجزاء .

(٣) وتلك الاعتبارات هي تعليق حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة أخرى : في الماضي كلّه ، أو في الاستقبال إما مع الجزم كما في إذا ، أو مع الشك كما في إن ، أو في جميع الزمان كما في مهما ، أو المكان كما في أين .

إن و إذا الشرطيات :

أما : إن ، وإذا ؛ فيما لشرط في الاستقبال ^(١) لكنهما يفترقان

= والشرط في عرف أهل العربية قيد لحكم الجزاء مثل المفعول ونحوه فقولك «إن جئني أكرمك» بمنزلة قولك أكرمك وقت جيئك ايدي ؛ ولا يخرج الكلام بهذا القيد عمما كان عليه من الخبرية والانشائية ، بل إن كان الجزاء خبرا فالجملة الشرطية خبرية نحو إن جئني أكرمك ؛ وإن كان إنشائيا فإنشائية نحو إن جاءك زيد فأكرمه ، وأما نفس الشرط فقد أخرجته الاداة عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب . وما يقال من أن كلام الشرط والجزاء خارج عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب وإنما الخبر - أى لـ الكلام الخبرى سواء كان الجزاء في الأصل خبرا أو إنشاء - هو مجموع الشرط والجزاء المحكوم فيه بنزوم الثاني للأول فاما هو اعتبار المنطقين، فهو مـ قولنا كـما كانت الشمس طالعة فـالنهار موجود باعتبار أهل العربية الحكم بـوجود النـهـار في كل وقت من أوقات طلوع الشمس فالمحـكمـ عليهـ هوـ النـهـارـ والـمـحـكـومـ بهـ هوـ موجودـ .

وباعتبار المنطقين الحكم بنزوم وجود النـهـار طلوعـ الشـمـسـ ، فالـمـحـكـومـ عليهـ طلوعـ الشـمـسـ والمـحـكـومـ بهـ وجودـ النـهـارـ .. وينقد السيد هذا الرأى موفقا بين رأى أهل العربية والمنطقين - راجع صـ ١٥٣ـ شـرـحـ السـيـدـ عـلـىـ المـطـولـ .

(١) أى أن فعل الشرط فيما لا بد أن يكون مستقبل المعنى سواء كان ماضى اللفظ أو مضارعه . ويلزم من حصول مضمون الشرط في الاستقبال حصول مضمون الجزاء فيه .

في شيء ، وهو أن الأصل في إن أن لا يكون الشرط فيها مقطوعاً بوقوعه ^(١) كما تقول لصاحبك «إن تكرمني أكرمك» ، وأنت لا تقطع بأنه يكرمك؛ والأصل في إذا أن يكون الشرط فيها مقطوعاً بوقوعه ^(٢) ، كما تقول إذا زالت الشمس آتيك ، ولذلك كان الحكم النادر موقعاً لأن النادر غير مقطوع به في غالب الأمر ، وغلب لفظ الماضي مع إذا لكونه أقرب إلى القطع بالواقع نظراً إلى اللفظ قال الله تعالى : «إذا جاءهم الحسنة قالوا لها هذه وإن نصبهم سبيلاً يطيروا بها موسى ومن معه ، أتى في جانب

(١) أي بوقوعه في الاستقبال ، وعدم القطع - أي عدم الجزم - يشمل الشك في الواقع وتوهم الواقع .. ولذلك لا تقع إن في كلام الله تعالى على الأصل إلا حكاية أو على ضرب من التأويل . هذا وسائل أدوات الشرط كإنه في حكمها المذكور . ويقول عبد القاهر «يماء فإن فيما يترجح بين أن يكون وألا يكون ، وبإذا فيما علم أنه كائن [٦٤ من الدلائل] .

(٢) أي بالجزم بوقوعه وكذلك بظن وقوعه .. فإن وإذا يشتركان في الاستقبال بخلاف لو . ويفرقان بالجزم بالواقع وعدم الجزم به . كما يشتركان أيضاً في عدم الدخول على المستحيل وهو المجزوم بعدم وقوعه إلا لستة ، فيشترط في مدخلهما أن يكون غير مجزوم بعدم وقوعه ، فالضابط أن الراجح الواقع موقع فإذا والمتساوى الطرفين موقع لأن ، وأما الذي رجع عدم وقوعه فليس موقعاً شيئاً منه إلا بتأويل .

الحسنة بلفظ إذا لأن المراد بالحسنة المطلقة التي حصولها مقطوع به ، ولذلك عرفت تعريف الجنس ^(١) ، وجوز السكاكى أن يكون تعريفها للعهد ^(٢) ، وقال : وهذا أفضى لحق البلاغة ، وفيه نظر ^(٣) ؛ وأنى في جانب السيئة بلفظ إن لأن السيئة نادرة بالنسبة إلى الحسنة المطلقة ولذلك نكرت . ومنه قوله تعالى : « وإذا أذقنا الناس رحمة فرحوا بها وإن تسبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقتطعون » ، أى باذن في جانب الرحمة ، وأما تنكيرها فجعله السكاكى لل نوعية نظراً إلى لفظ الإذقة ، وجعله للتقليل نظراً إلى لفظ الإذقة كما قال أقرب . وأما قوله تعالى « وإذا مس النام ضر » بلفظ إذا مع الضر ، فلننظر إلى لفظ المس وإلى تنكير الضر المفيد في المقام التوبيخى القصد إلى اليسير من الضر وإلى الناس المستحقين أن يلحقهم كل ضر ، وللتبيه على أن مساس قدر يسير من الضر لأمثال هؤلاء حتى يكون في حكم

(١) أى الحقيقة في ضمن فرد غير معين فأل في الحسنة للعهد الذهنى .

(٢) أى أن يكون للجنس - راجع ١٠٥ من المفتاح .

(٣) لأنه إن أراد العهد على مذهب الجمهور فغير صحيح لعدم تقدم ذكر الحسنة لا تحقيقا ولا تقديرا ، وإن أراد العهد على مذهب بناء على أن الحسنة المطلقة نزلت منزلة المعهود الخاضر في الذهن فهذا بعينه تعريف الجنس على ذهب .

المقطوع به . وأما قوله تعالى : « و إذا مسه الشر فذو دعاء عريض » ، بعد قوله عز وجل : « و إذا أنعمنا على الإنسان أعرض ونأى بمحابيه » ، أى أعرض عن شكر الله وذهب بنفسه وتكبر وتمظم ، فالذى تقتصيه البلاغة أن يكون الضمير فى مسه للمعرض المتكبر ، ويكون لفظ إذا للتنبيه على أن مثله يتحقق أن يكون ابتلاؤه بالشر مقطوعا به .

قال الزمخشري : وللجهل بموضع إن وإذا يزيف كثير من الخواص عن الصواب فيغلطون ألا ترى إلى عبد الرحمن بن حسان كيف أخطأ بما الموضع في قوله يخاطب بعض الولاة وقد سأله حاجة فلم يقضها ثم شفع له فيها فقضاهما :

ذمت ولم تحمد وأدركت حاجتي
أبي لك كسب الحمد رأى مقصراً
إذا هي حنته على الخير مرة
فلا عكس للأصاب .

(١) في البيان ص ١١٣ ج ٣ : أتى سعيد بن عبد الرحمن بن حسان أبو بكر ابن محمد عامل سليمان بن عبد الملك فسأله أن يكلم سليمان في حاجة له فوعده أن يقضها فلم يفعل ، وأتى عمر بن عبد العزيز فكلمه فقضى حاجته فقال سعيد : « الآيات » . فهى إذا سعيد بن عبد الرحمن ، لا لعبد الرحمن . . وفي الأمالى الآيات منسوبة إلى عبد الرحمن وكذلك في العقد الفريد .

وقد تستعمل^(١) إن في مقام القطع بوقوع الشرط لنكتة : كالتجاهل لاستدعاء المقام^(٢) إياه . وَكَعْدَمِ جُزْمِ الْمُخَاطِبِ^(٣) كقولك لمن يكذبك^(٤) فيما تخبر : إن صدق فقل لي ماذا تفعل . وَكَتْرِيزِ يَلِهِ مِنْزَلَةِ الْجَاهِلِ^(٥) لعدم جريه على موجب العلم كما تقول لمن يؤذى أباه : إن كان أباك فلا تؤذه . وكالتوبيخ على الشرط وتصوير أن المقام لاشتماله على ما يقلمه^(٦) عن أصله لا يصلح إلا لفرضه كا يفرض الحال لغرض ، قوله تعالى « أَفَنَضَرَبُ عَنْكُمْ الَّذِكْرَ صَفْحَاً إِنْ كَنْتُمْ قَوْمًا مَسْرُوفِينَ » فيimen قرأ إن بالكسر لقصد التوبيخ والتجميل في ارتکاب الإسراف وتصوير أن الأسراف من العاقل في هذا المقام واجب الانتفاء حقيق أن لا يكون ثبوته له إلا على مجرد الفرض ، وَكَتْغِيلِبِ غَيْرِ الْمُتَصَفِّ بِالشَّرْطِ عَلَى الْمُتَصَفِّ^(٧) به ، ومحى قوله تعالى « وَإِنْ كَنْتُمْ فِي رِيبٍ مَا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا » بـأـنـ يـحـتـمـلـ أـنـ يـكـوـنـ

(١) راجع ١٠٥ من المفتاح . كـأـنـ « إـذـا » قد تستعمل أيضا في مقام الجزم بعدم وقوع الشرط على خلاف الأصل .

(٢) كـإـذـا سـئـلـ العـبـدـ عنـ سـيـدـهـ هـلـ هـوـ فـيـ الدـارـ ، وـهـوـ يـعـلـمـ أـنـهـ فـيـهاـ فـيـقـولـ إنـ كـانـ فـيـهاـ أـخـبـرـكـ يـتـجـاهـلـ خـوـفـاـ مـنـ سـيـدـهـ .

(٣) أـيـ بـوـقـعـ الشـرـطـ فـيـجـرـيـ الـكـلامـ عـلـىـ سـنـ اـعـتـقادـهـ .

(٤) أـيـ لـاـ يـعـتـقـدـ صـدـقـكـ بـأـنـ شـكـ فـيـ صـدـقـكـ وـتـرـدـ فـيـهـ .

(٥) أـيـ تـنـزـيلـ الـخـاطـبـ الـعـالـمـ بـوـقـعـ الشـرـطـ .

(٦) الضمير للشرط . (٧) كـإـذـا كـانـ الـقـيـامـ قـطـعـيـ الـحـصـولـ لـزـيدـ

غـيرـ قـطـعـيـ الـحـصـولـ لـعـمـرـ وـفـتـقـولـ « إـنـ قـتـمـاـ كـانـ كـذـاـ » .

للتوضيح على الريبة لاشتمال المقام على ما يقلعها عن أصلها ويحتمل أن يكون
لتغليب غير المرتابين من المخاطبين على المرتابين منهم فإنه كان فيهم من يعرف
الحق وإنما ينكر عناها ، وكذلك قوله تعالى « وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رِبْ مِنْ
الْبَعْثِ ^(١) » .

والتلغيل ^(٢) باب واسع يجرى في فنون كثيرة كقوله تعالى :
« لَنْخُرْجَنَّكَ يَا شَعِيبَ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَكَ مِنْ قَرِيْتَنَا أَوْ لَقَعُودَنَّ فِي مَلْتَنَا » ،

(١) ولهنا بحث ، وهو أنه إذا جعل الجميع بمنزلة غير المرتابين كان الشرط
قطعي اللاوقوع ، فلا يصح استعمال إن فيه ، كما إذا كان قطعي الواقع ، لأنها إنما
تستعمل في المعانى المحتملة المشكوكة ؟ وليس المعنى هنا على حدوث الارتباط في
المستقبل ، ولهذا زعم الكوفيون أن إن ه هنا بمعنى إذا ، ونص المبرد والزجاج على
أن إن لا تقلب كان إلى معنى الاستقبال ، لقوة دلالته على المضى ؟ فمجدد التغليب
لا يصح استعمال إن ه هنا ، بل لا بد من أن يقال لما غالب صار الجميع بمنزلة غير
المرتابين ، فصار الشرط قطعي الاتقاء ، فاستعمل فيه أن على سبيل الفرض والتقدير
للتبيك والإلزام ، كقوله تعالى : « فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدْ اهْتَدُوا » ،
« قُلْ إِنْ كَانَ لِرَحْمَنْ وَلَدْ فَأُنَا أَوْلُ الْعَابِدِينَ » .

(٢) قال صاحب البيان : هو ترجيح أحد المعلومين على الآخر في إطار لفظه
عليهما ، والقيد الأخير لخارج المثاكلة : وهو عند صاحب المطول من باب المجاز
المرسل الذى ترجع علاقته إلى المجاورة ، أو من قبيل عموم المجاز ؟ وقال غيره إنه :
« اعطاء أحد المتصاحبين أو المتشابهين حكم الآخر بإن يجعل الآخر موافقا له
في الهيئة أو المادة » . . هذا والتغليب ليس بحقيقة ولا مجاز كا في الدسوقى ، وإن
صرح البعض بأنه من باب المجاز .

أدخل شعيب عليه السلام في لتعودن في ملتنا بحكم التغليب ، إذ لم يكن شعيب في ملتهم أصلا ، ومثله قوله تعالى : « ان عدنا في ملتك » و كقوله تعالى : « وكانت من القاتلين » عدت الأنثى من الذكور بحكم التغليب و كقوله تعالى : « فسجدوا إلا إبليس » ، عد إبليس من الملائكة بحكم التغليب و كقوله تعالى : « بل أنتم قوم تجهلون » بقاء الخطاب غالب جانب أنتم على جانب قوم ، ومثله « وما ربكم بعاقل بما تعملون » فيمن قرأ بالباء و كذا قوله تعالى : « يا أيها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقوون » غالب المخاطبون في قوله لعلكم تتقوون على الغائبين في اللفظ ، والمعنى على إرادتهم جيئا لأن لعل متعلقة بخلقكم لا بعبدوا ، وهذا من غوامض التغليب . و كقوله تعالى : « وجعل لكم من أنفسكم أزواجا ومن الأنعام أزواجا يذرونكم فيه ، فإن الخطاب فيه شامل للعقلاء والأنعام ، فغلب فيه المخاطبون على الغيب والعقلاء على الأنعام ، و قوله تعالى : « يذرونكم فيه » أي يشكم ويكثركم في هذا التدبير وهو أن جعل للناس والأنعام أزواجا حتى كان بين ذكورهم وإناثهم التوالي والتسلسل فجعل هذا التدبير كالمتبع والمعدن للبث والتكثير ولذلك قيل يذرونكم فيه ولم يقل به كافي قوله تعالى : « ولهم في القصاص حياة » .

واعلم أنه لما كانت هاتان الكلمتان ^(١) لتعليق أمر ^(٢) بغيره ، أعني

(١) أي « إن » و « إذا » ، وراجع في ذلك ١٠١ من المفتاح ، ٢١٤ الدلائل .

(٢) هو حصول مضمون الجزاء ، بغيره يعني بحصول مضمون الشرط .

الجزاء بالشرط ، في الاستقبال ^(١) ، امتنع في كل واحدة من جملتها
الثبت ^(٢) وفي أفعالهما المضى ، أعني أن يكون كلتا الجملتين أو أحدهما
اسمية أو كلا الفعلين أو أحدهما ماضيا ^(٣) ؛ ولا يخالف ذلك لفظا ^(٤) - نحو

(١) متعلق بغيره على معنى أنه يجعل حصول الجزاء مترباً ومتعلقاً على حصول
الشرط في الاستقبال . ولا يجوز أن يتعلق بتعليق أمر ، لأن التعليق إنما هو في
زمان التسلّم لا في الاستقبال ، الا ترى أنك إذا قلت «إن دخلت الدار فأنت حر»
فقد علقت في هذه الحال قرينة على دخول الدار في الاستقبال .

(٢) فامتنع أن تسكونا اسميين .

(٣) أما الشرط فلا نه مفروض الحصول في الاستقبال فيمتنع ثبوته ومضيه ،
وأما الجزاء فلا نه حصوله متعلق على حصول الشرط في الاستقبال ويعتبر تعليق
حصول الحاصل الثابت على حصول ما يحصل في المستقبل .

(٤) قوله لفظا ، اشارة إلى أن الجملتين وان جعلت كلامها أو أحدهما اسمية
أو فعلية ماضوية فالمعنى على الاستقبال حتى ان قولنا ان أكرمني الآن فقد أكرمتكم
أمس معناه إن تعتد بأكرماتكم إباهي الآن فاعتدى بأكرامي إباهي أمس وقد تستعمل
إن في غير الاستقبال قياساً مطرداً مع كان نحو وان كنتم في ريب كما مر وكذا
إذا جيء بها في مقام التأكيد بعد واو الحال مجرد الوصل والربط دون الشرط
نحو « زيد وان كثر ماله بخيل » و « عمرو وان أعطى جاهلا لئيم » ، وفي غير
ذلك قليلاً كقول المعري :

فياوطني ان فاتني بك سابق من الدهر فلينعم لسا كنك الالـ
فقد دخلت إن على غير كان وهو ماض على وجه القلة .

إن أكرمتني أكرمتك وإن أكرمتني أكرمتك وإن تكرمني أكرمتك
وإن تكرمني فأنت مكرم وإن أكرمتني الآن فقد أكرمتك أمس - إلا
لنكحة ما مثل ابراز غير الحاصل في صورة الحاصل : إما لفوة الأسباب المتأخذة
في وقوعه كقولك إن اشترينا كذا حال انعقاد الأسباب في ذلك وما لأن
ما هو للواقع كقولك إن مت كان كذا وكذا كما سبق . وإما
لتتفاول ، وإما لاظهار الرغبة في وقوعه نحو إن ظفرت بحسن العاقبة فهو المرام ؛
فإن الطالب إذا تبالغت رغبته في حصول أمر يكثر تصوره إياه ، فربما يخيل
إليه حاصلا . وعليه قوله تعالى « ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء إن أردن
تحصنا »^(١) .. وقد يقوى هذا التخييل عند الطالب حتى إذا وجد حكم
الحس بخلاف حكمه غلطه تارة ؛ واستخرج له مملا أخرى وعليه قول أبي
العلاء المعري :

ما سرت الا وظيف منك يصحبني سرى أمامى وتأويبا على أثرى^(٢)

(١) حيث لم يقل إن يردن . فان قيل تعليق النهى عن الا كراه بارادتها
التحصن يشعر بمحاذ الا كراه عند اتفاها على ما هو مقتضى التعليق بالشرط ،
أجيب بأن القائلين بأن التقيد بالشرط يدل على نفي الحكم عند اتفاها إنما يقولون
به إذا لم يظهر للشرط فائدة أخرى ويحوز أن يكون فائدة في الآية المبالغة في
النهى عن الا كراه يعني انهن إذا أردن العفة فالولي أحق بارادتها .

(٢) السرى : سير الليل . التأويب : سير النهار كله .

يقول : لـكثرة مـانا جـيت نـفـسي بـك اـنـتـقـشـت فـي خـيـالـي فأـعـدـك بـين يـدـي
مـغـلـطا لـلـبـصـر بـعـلـة الـظـلـام إـذـا لمـيـدـرـكـك لـيـلاً أـمـاـيـي ؛ وأـعـدـك خـلـفـي إـذـا لمـيـقـسـرـ
لـى تـغـلـيـطـه حـيـنـ لـاـيـدـرـكـك بـيـنـ يـدـيـهـارـا . . وـاـمـا لـمـحـوـذـلـك ، قـالـ السـكـاكـي :
أـوـلـقـعـرـيـضـ كـاـفـ قـوـلـهـ تـعـالـيـ : «لـئـنـ أـشـرـكـتـ لـيـجـبـطـ عـمـلـكـ» وـقـوـلـهـ تـعـالـيـ «وـلـئـنـ
اـتـبـعـتـ اـهـوـاءـهـمـ مـنـ بـعـدـ ماـجـاءـكـ مـنـ عـلـمـ انـكـ إـذـا لـمـنـ الـظـالـمـينـ» وـقـوـلـهـ تـعـالـيـ «فـانـ
زـلـلـمـ مـنـ بـعـدـ ماـجـاءـتـكـ الـبـيـنـاتـ» . وـنـظـيرـهـ فـيـ التـعـرـيـضـ^(١) قـوـلـهـ : «وـمـالـكـ
لـاـعـبـدـ الـذـيـ فـطـرـنـيـ وـالـيـهـ تـرـجـعـونـ» ، المـرـادـ وـمـالـكـمـ لـاـعـبـدـونـ الـذـيـ فـطـرـكـ ،
وـالـنـبـهـ عـلـيـهـ تـرـجـعـونـ ، وـقـوـلـهـ تـعـالـيـ «أـتـخـذـ مـنـ دـوـنـ آـلـهـةـ إـنـ يـرـدـنـ الرـحـنـ بـصـرـ
لـاـنـعـنـ عـنـ شـفـاعـتـهـمـ شـيـثـاـ وـلـاـيـنـقـذـونـ إـنـيـ إـذـا لـفـيـ ضـلـالـ مـبـيـنـ» ، إـذـ الـمـرـادـ أـتـخـذـونـ
مـنـ دـوـنـ آـلـهـةـ إـنـ يـرـدـكـ الرـحـنـ بـصـرـ لـاـنـعـنـكـمـ شـفـاعـتـهـمـ شـيـثـاـ وـلـاـيـنـقـذـونـكـمـ إـنـكـ
إـذـا لـفـيـ ضـلـالـ مـبـيـنـ ، وـلـذـلـكـ قـيـلـ «آـمـنـتـ بـرـبـكـ» دـوـنـ بـرـبـيـ ، وـاتـبـعـهـ
«فـاسـمـعـونـ» . وـوـجـهـ حـسـنـهـ^(٢) تـطـلـبـ إـسـمـاعـ الـخـاطـبـيـنـ الـذـيـنـ هـمـ أـعـدـاءـ الـمـسـعـ الـحـقـ

(١) جـعلـهـ فـيـ سـيـقـ مـنـ الـالـتـفـاتـ وـهـاـ جـعلـهـ مـنـ التـعـرـيـضـ . وـيـقـولـ السـكـاكـيـ
« وـلـوـلـاـ التـعـرـيـضـ لـكـانـ الـنـاسـ بـلـيـكـونـ أـرـجـعـ ١٠٦ـ مـنـ الـمـفـتـاحـ . . وـإـذـاـ كـانـ
الـمـلـلـ تـعـرـيـضاـ لـمـ يـكـنـ التـفـاتـاـ بـلـ يـكـونـ عـبـرـ فـيـ الـأـوـلـ يـاءـ الـتـكـلـمـ عنـ الـخـاطـبـيـنـ .
وـالـجـوابـ أـنـ التـعـرـيـضـ لـيـسـ مـنـ شـرـطـهـ أـنـ يـرـادـ بـهـ غـيـرـ ظـاهـرـ الـلـفـظـ بـلـ يـرـادـ ظـاهـرـهـ
لـاـ لـقـصـدـهـ بـلـ يـكـونـ الـمـقصـودـ بـالـكـلـامـ غـيـرـهـ ، فـالـآـيـةـ الـمـرـادـ بـهـ الـتـكـلـمـ وـلـكـنهـ إـذـاـ
أـرـادـ ذـلـكـ لـنـفـسـهـ لـمـ يـرـدـ لـهـ إـلـاـ مـاـ أـرـادـ لـهـ .

(٢) أـىـ حـسـنـ هـذـاـ التـعـرـيـضـ .

على وجه لا يورّهم مزيد غضب وهو ترك التصرّح بنسبتهم إلى الباطل ومواجهتهم بذلك ، ويُعين على قبوله لكونه أدخل في إملاص النصّ لهم ، حيث لا يريد لهم إلا ما يريد لنفسه . ومن هذا القبيل قوله تعالى « قل لا تأسّلون عما أجرمنا ولا نسأل عما تعملون » فان حق النسق من حيث الظاهر « قل لا تأسّلون عما عملنا ولا نسأل عما تحرّمون » ، وكذا ما قبله « وإنما أو إياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين » ، قال السكاكى رحمه الله : وهذا النوع من الكلام يسمى المنصف ، وما يتصل بما ذكرناه أن الزمخشرى قدر قوله تعالى « وودوا لو تكفرون » عطفا على جواب الشرط في قوله تعالى « إن يتفقونكم يكونوا لكم أعداء ويسقطوا إليكم أيديهم وألسنتهم بالسوء وودوا لو تكفرون » ، وقال : « الماضي وإن كان يجري في باب الشرط مجرى المضارع في علم الإعراب فان فيه نكتة ، كأنه قيل : وودوا قبل كل شيء كفركم وارتدادكم ، يعني أنهم يريدون أن يلحقوا بكم مضار الدنيا والدين جمعا : من قتل الأنفس وتعزيق الأعراض وردهم كفارا ، وردهم كفارا أسبق المضارع عندهم وأوها ، لعلهم أن الدين أعز عليكم من أرواحكم ، لأنكم بذلك هادونه ، والعدو أهم شيء عنده أن يقصد أعز شيء عند صاحبه ». هذا كلامه ،

وهو حسن دقيق ، لكن في جعل « وودوا لو تكفرون » عطفا على جواب الشرط نظر ؛ لأن ودادتهم أن يرتدوا كفارا حاصلة وإن لم يظفروا بهم ، فلا يكون في تقييدها بالشرطفائدة ، فالأولى أن يجعل قوله « وودوا لو تكفرون » عطفا على الجملة الشرطية ، كقوله تعالى « وإن يقاتلوكم يولوكم الأدبار ثم لا ينصرون » .

لو الشرطية :

وأما لو^(١) فهي للشرط في الماضي مع القطع باتفاق الشرط^(٢) فيلزم اتفقاء الجزاء^(٣) كاتفاق الإكرام في قوله : لو جئتني لأكرمتك ، ولذلك قيل

(١) لو كما يقول المبرد « تدل على وقوع الشيء لوقوع غيره » .

ومعنى كون لو للشرط أنها لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضا .

(٢) أى في الواقع .

(٣) أى يلزم بالنظر لعرف أهل اللغة اتفقاء الجزاء من حيث ترتبه على ذلك الشرط ؛ كما تقول « لو جئتني لأكرمتك » ، معلقا الإكرام بالمجيء ، مع القطع باتفاقه فيلزم اتفقاء الإكرام . . فهى لامتناع الثاني أعنى الجزاء لامتناع الأول أعنى الشرط ؛ يعني أن الجزاء متوقف بسبب اتفقاء الشرط . هذا هو المشهور بين الجمhour ، واعتراض عليه ابن الحاجب بأن الأول سبب والثانية مسبب واتفاق =

هي لامتناع الشيء، لامتناع غيره، ويلزم كون جملتها فعليتين وكون الفعل ماضياً، فدخولها على الضارع في نحو قوله تعالى «لو يطيعكم في كثير من الأمر لعنكم»، لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتاً فوقنا كما في قوله تعالى «الله يستهزئ بهم» بعد قوله «إنما نحن مستهزئون» وفي قوله تعالى «فويل لهم مما

= السبب لا يدل على انتفاء السبب لجواز أن يكون للشيء أسباب متعددة بل الأمر بالعكس، لأن انتفاء السبب يدل على انتفاء جميع أسبابه، فهي لامتناع الأول لامتناع الثاني، ألا ترى قوله تعالى : «لو كان فيما آلة إلا الله لفسدنا» إنما سيق ليستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد الآلة دون العكس، واستحسن المتأخرون رأي ابن الحاجب حتى كادوا أن يجمعوا على أنها لامتناع الأول لامتناع الثاني، إنما لما ذكره، وإنما لأن الأول ملزوم والثاني لازم وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس لجواز أن يكون اللازم أعم .

وأقول : منشأ هذا الاعتراض قلة التأمل لأنه ليس معنى قوله «لو لامتناع الثاني لامتناع الأول» أنه يستدل بامتناع الأول على امتناع الثاني ، حتى يرد عليه أن انتفاء السبب أو الملزوم لا يوجب انتفاء السبب أو اللازم ؛ بل معناه أنها للدلالة على أن انتفاء الثاني في الخارج إنما هو بسبب انتفاء الأول ، فمعنى «ولو شاء هداكم» أن انتفاء المهدية إنما هو بسبب انتفاء المشيئة ؛ يعني أنها تستعمل للدلالة على أن عملة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هي انتفاء مضمون الشرط من غير التفات إلى أن عملة العلم بانتفاء الجزاء ما هي ، ألا ترى أن قوله لو لا لامتناع الثاني لوجود الأول نحو «لولا على هلك عمر» معناه أن وجود على سبب =

كَتَبْتُ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مَا يَكْسِبُونَ » ، وَدَخْوَلُهَا عَلَيْهِ^(١) فِي نَحْوِ قَوْلِهِ
تَعَالَى « وَلَوْ تَرَى إِذَا الْجَرْمُونَ نَاكِسُوا رُؤْسَهُمْ عَنْ دُرُّبِهِمْ » وَقَوْلُهُ تَعَالَى « وَلَوْ
تَرَى إِذَا الظَّالِمُونَ مَوْقُوفُونَ عَنْ دُرُّبِهِمْ » ، لِتَزْيِيلِهِ مَنْزِلَةَ الْمُاضِيِّ لِصَدْورِهِ عَمَّا
لَا خَلَفَ فِي أَخْبَارِهِ كَانَ نَزَلَ « يَوْمًا » مَنْزِلَةً « وَدًّا » فِي قَوْلِهِ تَعَالَى « رَبِّا يَوْدٌ

= لِعدَمِ هَلاَكِ عَمَرٍ لَا أَنْ وَجُودَهُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ عَمَرَ لَمْ يَهْلِكْ ، وَهَذَا صَحَّ مِثْلُ
قَوْلِنَا « لَوْ جَئْنَى لَأَكْرَمْتَكَ لَكِنْكَ لَمْ تَجْعِيْءَ » أَعْنَى عَدَمِ الإِكْرَامِ بِسَبَبِ عَدَمِ
الْمُجَيِّءِ ، قَالَ الْجَمَاسِيُّ :

« وَلَوْ طَارَ ذُو حَافِرٍ قَبْلَهَا لَطَارَتْ وَلَكِنْهُ لَمْ يَطِرْ »

يَعْنِي أَنَّ عَدَمَ طِيرَانِ تَلْكَ الْفَرَسِ بِسَبَبِ أَنَّهُ لَمْ يَطِرْ ذُو حَافِرٍ قَبْلَهَا ، وَقَالَ
أَبُو الْعَلَاءِ الْمَعْرِيُّ :

« وَلَوْ دَامَتِ الدُّولَاتُ كَانُوا كَعِيرُهُمْ رَعَايَا وَلَكِنْ مَا هُنَّ دَوَامٌ
وَأَمَا الْمُنْطَقِيُّونَ فَقَدْ جَعَلُوا « إِنْ » « وَلَوْ » أَدَاءَ لِلْزُّومِ وَإِنَّمَا يَسْتَعْلَمُونَهَا فِي
الْقِيَاسَاتِ لِحُصُولِ الْعِلْمِ بِالْتَّابِعِ فِيهِي عِنْدَهُمْ لِلِّدَلَالَةِ عَلَى أَنَّ الْعِلْمَ بِاِتِّفَاعِ الثَّانِيِّ عَلَيْهِ
لِلْعِلْمِ بِاِتِّفَاعِ الْأَوَّلِ ضَرُورَةٌ اِتِّفَاعِ الْمُلْزُومِ بِاِتِّفَاعِ الْلَّازِمِ مِنْ غَيْرِ التَّفَاتٍ إِلَى أَنَّ عَلَةَ
اِتِّفَاعِ الْجَزَاءِ فِي الْخَارِجِ مَا هِيَ ؟ وَقَوْلُهُ تَعَالَى « لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهَةٌ إِلَّا اللَّهُ
لَفَسَدُتَا » وَارَادَ عَلَى هَذِهِ الْقَاعِدَةِ ، لَكِنَّ الْاسْتِعْمَالَ عَلَى قَاعِدَةِ الْلِّغَةِ هُوَ الشَّائِعُ
الْمُسْتَفِضُ .

(١) أَيْ عَلَى الْمُضَارِعِ .

الذين كفروا^(١) » ، ويجوز أن يرد الغرض من لفظ ترى ويد إلى استحضار صورة رؤية الجرمين نا كسى الرؤوس قائلين لما يقولون صورة رؤية الظالمين موقوفين عند ربهم مقاولين بذلك المقالات صورة ودادة الكافرين لو أسلموا ، كاف قوله تعالى « والله الذي أرسل الرياح فتشير سحابا فسقناه إلى بلد ميت فأحيينا به الأرض بعد موتها » إذ قال فتشير سحابا استحضارا لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة من إثارة السحاب مسخراً بين السماء والأرض تبدو في الأول كأنها قطع قطن مندوف ثم تتضامن مقابلاً بين أطوار حتى يuden ركاما ؛ وكقول تأبطة شرا^(٢) .

(١) وإنما كان الأصل هنا الماضي لأنه قد التزم ابن السراج وأبو على في الإيضاح أن الفعل الواقع بعد رب المكفوفة بما يجب أن يكون ماضيا لأنها للتقليل في الماضي ومعنى التقليل هنا أنه يذهبهم أهواك القيامة فيرون فإن وجدت منهم إفادة ما تنووا ذلك ، وقيل هي مستعارة أى منقوله للتكثير أو للتحقيق ومفعول يود مخدوف للدلالة لو كانوا مسلمين عليه ولو للتمي حكاية لودادتهم . وأما على رأى من جعل لو التي للتمي حرفا مصدريا ، فمفعول « يود » هو قوله « لو كانوا مسلمين » .

(٢) وتتنسب لأبي الغول الطهوي . فهم قبيلة تأبطة شرا : رحا ب atan : موضع بالبادية . تهوى : تسرع . السهب . المستوى من الأرض في سهولة =

ألا من مبلغ فتیان فهم بما لا لقيت عند رحا بطان
 بأني قد لقيت الغول تهوى بسمب كالصحيفة صحصحان
 فقلت لها: كلامنا نضوا أرض أخو سفر خلي لى مكانى
 فشدت شدة نحوى فأهوت لها كفى بمصقول يمانى
 فأضر بها بلا دهش خرت صريعا للدين والجران

إذ قال: فأضر بها ليصور لقومه الحالة التي تشبع فيها على ضرب الغول ،
 كأنه يبصرهم إياها و يتطلب منهم مشاهدتها تعجبها من جرأته على كل
 هول وثباته عند كل شدة . ومنه قوله تعالى « إن مثل عيسى عند الله كمثل
 آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون » ، دون كن فكان . وكذا
 قوله تعالى « ومن يشرك بالله فكأنما خر من السماء ، فتحظفه الطير ، أو
 تهوى به الريح في مكان سحيق » .

تنكير المسند :

وأما تنكيره : فإما لإرادة عدم الخصر والغمد ، كقولك : زيد كاتب
 وعمرو شاعر ..

= وكذلك الصحصحان . النسو : المهزول من كل شيء . الصربيع يستوي فيه
 المذكر والممؤنث . الجران في الأصل: مقدم عنق البعير من مدبه إلى منحره .

وإما للتبنيه على ارتفاع شأنه أو انحطاطه^(١) على مامر في المسند إليه كقوله تعالى
« هدى للمتقين » ، أى هدى لا يكتنه كنهه .

تخصيص المسند وعدمه :

وأما تخصيصه بالإضافة^(٢) أو الوصف^(٣) : فلتكون الفائدة أتم
كامرا^(٤) :

وأما ترك تخصيصه بهما فظاهر مما سبق .

(١) وفي شرح السعد : أول التفخيم نحو هدى للمتقين - بناء على أنه خبر مبتدأ
محذوف أو خبر ذلك الكتاب - أول التحقيق نحو مزيد شيئاً ، وما هنا وما في السعد
عبارة متقاربة .

(٢) مثل محمد صاحب مروءة .

(٣) مثل زيد رجل عالم .

(٤) أى في باب المسند إليه من أن زيادة الخصوص توجب أحقيه الفائدة .
وجعل معمولات المسند كالحال ونحوه من المقيدات وجعل بالإضافة والوصف من
الخصصات إنما هو مجرد اصطلاح ، وقيل لأن التخصيص عبارة عن نقص الشيوع
والعموم ولا شيوع في الفعل لأن إثباته يدل على مجرد المفهوم ، أى على الماهية المطلقة
وهو الحدث والمطلق لا يكون فيه تخصيص بل تقيد ، والحال تقidine ، والوصف
يبحى في الاسم الذي فيه الشيوع فيخصصه . واعتراض على ذلك باعتراض ذكره
المطول وحاصله أنه إن أريد بالشيوع العموم الشمولي فهو منتف في النكرة الموجبة
فلا يكون وصفها مختصاً ؛ وإن أراد به العموم البديلى فهو موجود في الفعل .
وأجيب باختيار الأول وإن الاسم لما كان يوجد فيه العموم الشمولي في الجملة
ناسبه التخصيص الذي هو نقص العموم الشمولي بخلاف الفعل فلا يوجد فيه
باعتبار ذاته عموم فناسبه التقيد .

تعريف المسند :

وأما تعريفه^(١) : فلا إفادة السامع : إما حكما على أمر معلوم له بطريق من طرق التعريف بأمر آخر معلوم له كذلك^(٢) ، وإما لازم حكم بين أمرين كذلك^(٣) . تفسير هذا أنه قد يكون للشيء صفتان من صفات التعريف^(٤) ويكون السامع عالماً باتصافه بأخذها دون الأخرى^(٥) ؛ فإذا أردت أن تخبره بأنه متصل بالأخرى تعمد إلى اللفظ الدال على الأولى وتجعله مبتدأ وتعتمد إلى اللفظ الدال على الثانية وتجعله خبراً ، فتفيد السامع ما كان يجهله من اتصافه بالثانية ، كما إذا كان للسامع آخر يسمى زيداً وهو

(١) راجع ص ٩٢ من المفتاح ، وص ١٣٦ - ١٥٣ من دلائل الاعجاز .

(٢) يعني أنه يجب عند تعريف المسند تعريف المسند إليه ، إذ ليس في كلامهم مسند إليه نكرة ومسند معرفة في الجملة الخبرية . وقوله بأمر آخر إشارة إلى أنه يجب معايرة المسند إليه والمسند بحسب المفهوم ليكون الكلام مفيداً ، فنحو « شعرى شعرى » مؤول بمحذف مضارف باعتبار الحالين أي شعرى الآن مثل شعرى فيما كان أي المعروف المشهور بالبلاغة والسرور .

(٣) يعني لازم حكم على أمر معلوم بأمر آخر معلوم . ويعني بهذا ما سبق سماه لازم فائدة الخبر ، وهذا غير علم المخاطب بالحكم ، كأن تقول للذى مدحك بقصيدة أنشدتها إياك : أنت المادح لي بهذه القصيدة الرائعة .

(٤) ككونه مسمى بزيد وكونه أخاً لعمرو

يعرفه بعينه واسمـه ولكن لا يـعرف أنه أخـوه ، وأردت أن تـعرفه أنه أخـوه ،
فتقول له زـيد أخـوك ، سواء عـرف أن له أخـا ولم يـعرف أن زـيداً أخـوه أو لم
يـعرف أن له أخـا أصلـا وإن عـرف ان له أخـا في الجـلة وأردت أن تعـينه عنـده
قلـت « أخـوك زـيد » ، أما إذا لم يـعرف أنـ له أخـا أصلـا فلا يـقال ذلك
لامـقـنـاعـ الحـكـمـ المـعـيـنـ علىـ منـ لاـ يـعـرـفـ المـخـاطـبـ أـصـلـاـ ، فـظـهـرـ الفـرقـ بـيـنـ قولـنـاـ :
زـيدـ أـخـوكـ وـقولـنـاـ أـخـوكـ زـيدـ ، وكـذاـ إـذـاـ عـرـفـ السـامـعـ إـنـسـانـاـ يـسمـىـ زـيدـ
بـعـينـهـ وـاسـمـهـ . وـعـرـفـ أنـهـ كـانـ مـنـ اـنـطـلـاقـ وـلمـ يـعـرـفـ أنـهـ كـانـ مـنـ زـيدـ
أـوـغـيرـهـ فـأـرـدـتـ أنـ تـعـرـفـهـ أـنـ زـيدـاـ هوـ ذـالـكـ المـنـطـلـقـ فـتـقـولـ : زـيدـ المـنـطـلـقـ ، وإنـ
أـرـدـتـ أـنـ تـعـرـفـهـ أـنـ ذـالـكـ المـنـطـلـقـ هوـ زـيدـ قـلـتـ المـنـطـلـقـ^(١)ـ زـيدـ ، وكـذاـ اـعـرـفـ السـامـعـ

• = (٥) أيـ معـ كـونـهـ عـالـماـ بـكـلـ مـنـهـماـ فـيـ ذاتـهـ كـاـ هوـ أـصـلـ المـسـأـلـةـ مـنـ كـونـ
الـسـامـعـ عـالـماـ بـكـلـ مـنـ المـسـنـدـ إـلـيـهـ وـالـمـسـنـدـ . وـقـوـلـهـ بـإـحـدـاـهـاـ دـوـنـ الـأـخـرـيـ أـيـ كـاـنـ
عـرـفـ المـخـاطـبـ هـذـهـ النـدـاتـ بـكـوـنـهـاـ مـسـمـاءـ بـزـيدـ وـلـاـ يـعـرـفـهـاـ بـكـوـنـهـاـ أـخـاهـ .
وـظـاهـرـ لـفـظـ مـتـنـ التـلـخـيـصـ فـيـ قـوـلـهـ « بـآخـرـ مـثـلـهـ »ـ أـنـ تـحـوـ « زـيدـ أـخـوكـ »ـ إـنـماـ
يـقـالـ لـمـ يـعـرـفـ أـنـ لهـ أـخـاـ ، وـالـمـذـكـورـ هـنـاـ فـيـ الـإـيـضـاحـ أـنـ يـقـالـ لـمـ يـعـرـفـ
زـيدـاـ بـعـينـهـ سـوـاءـ عـرـفـ أـنـ لهـ أـخـاـ أـمـ لـمـ يـعـرـفـ ؟ـ وـوـجـهـ التـوـقـيقـ مـاـ ذـكـرـهـ بـعـضـ
الـمـحـقـقـيـنـ مـنـ النـيـحةـ أـنـ أـصـلـ وـضـعـ تـعـرـيفـ الـاضـافـةـ عـلـىـ اـعـتـبارـ الـعـهـدـ وـإـلـاـ لـمـ يـقـ

فرقـ بـيـنـ غـلامـ زـيدـ وـغـلامـ زـيدـ فـلـمـ يـكـنـ أـحـدـهـاـ مـعـرـفـةـ وـالـآخـرـ نـكـرـةـ ، لـكـنـ كـثـيرـاـ
ماـ يـقـالـ جـاءـ فـيـ غـلامـ زـيدـ مـنـ غـيرـ إـشـارـةـ إـلـىـ مـعـيـنـ كـالـمـعـرـفـ بـالـلامـ وـهـوـ خـلـافـ
وـضـعـ الـاضـافـةـ فـاـ فـيـ الـمـتـنـ نـاظـرـ إـلـىـ أـصـلـ الـوضـعـ وـمـاـ هـنـاـ إـلـىـ خـلـافـهـ .

(١) وـالـتـعـرـيفـ هـنـاـ لـلـعـهـدـ الـخـارـجـيـ .

إنساناً يسمى زيداً بعينه واسمها وهو يعرف معنى جنس المنطلق وأردت أن تعرفه أن زيداً متصف به فتقول: زيد المنطلق، وإن أردت أن تعين عنده جنس المنطلق قلت: المنطلق^(١) زيد، لا يقال: زيد دال على الذات فهو متعين للابتداء تقدم أو تأخر، والمنطلق دال على أمر نسبي فهو متعين للخبرية تقدم أو تأخر، لأننا نقول: المنطلق لا يجعل مبتدأ إلا بمعنى الشخص الذي له الانطلاق وأنه بهذا المعنى لا يجب أن يكون خبراً وزيد لا يجعل خبراً إلا بمعنى صاحب اسم زيد وأنه بهذا المعنى لا يجب أن يكون مبتدأ.

ثم^(٢) التعريف بلا م الجنس قد لا يفيد قصر المعرف على ماحكم عليه به، كقول النساء^(٣):

(١) والتعريف هنا للجنس أي للحقيقة .. والمقصور هنا ما فيه اللام . فان دخلت ألل على المبتدأ والخبر احتمل كل منهما أن يكون هو المقصور ، وقيل المبتدأ هو المقصور ، وقيل المقصور هو الأعم مطلقاً .

(٢) راجع ص ١٤٠ من الدلائل . هذا وأما التعريف بلا م العهد فلا يفيد القصر . لأنه إنما يتصور في ما يكون فيه عموم كالجنس ، فيحصر في بعض الأفراد ، وأما المعهود الخارجي فلا عموم فيه فلا حصر ، ولكن هذا في قصر الأفراد، أما قصر القلب فيتأتى في المعهود أيضاً .

(٣) البيت في الدلائل ص ١٤٠ . والبيت لا يفهم القصر والمعنى ليس عليه =

إذا قبّح البكاء على قتيل رأيت بكاء الحسن الجميل
وقد يفيد قصره : إما تحقيقا^(١) كقولك : زيد الأمير ، إذا لم يكن أمير
سواء ، وإما مبالغة لتكلّم معناه في المحكوم عليه كقولك « عمرو
الشجاع » أى الكلام في الشجاعة^(٢) فتخرج الكلام في صورة توه

— لأن البيت للرد على من يتوهم قبّح البكاء على هذا المرء كغيره وليس الكلام
واردا في مقام من يسلم حسن البكاء عليه إلا أنه يدعى أن بكاء غيره حسن أيضا
حتى يكون المعنى على الحصر إذ لا يلائم الشطر الأول من البيت .

(١) أى قصراً حقيقياً .

(٢) كأنه لا اعتداد بشجاعة غيره ، وكذا إذا جعل المعرف بلا الجنس مبتدأ
نحو الأمير زيد والشجاع عمرو وفيه قصر جنس معنى المبتدأ على الخبر تحقيقاً أو
بالغة ، ولا تفاوت بينهما وبين ما تقدم في إفاده قصر الإمارة على زيد والشجاع
على عمرو ، وعدم التفاوت إنما هو على مذهب السعد أما على مذهب إليه السيد
من أنه لا يكون ممحولاً وأن قولنا المنطلق زيد مؤول بقولنا المنطلق المسمى بزيد
فلا بد من التفاوت فالمقصور عليه الإمارة على الأول الذات المشخصة المعبر عنها
بزيد وعلى الثاني هو المفهوم الكلى المسمى بزيد .

والحاصل أن المعرف بلا الجنس إن جعل مبتدأ فهو مقصور على الخبر سواء
كان الخبر معرفة أو نكرة ، وإن جعل خبراً فهو مقصور على المبتدأ ، والجنس قد
يقي على إطلاقه كما مر وقد يقيد بوصف أو حال أو ظرف أو مفعول أو نحو ذلك
على ماذكره الخطيب نحو هو الرجل الكريم وهو السار راكباً وهو الأمير في
البلد وهو الواهب ألف قنطار وجميع ذلك معلوم بالاستقراء وتصفح تراكيب البلاغة .

أن الشجاعة لم توجد إلا فيه لمدم الاعتداد بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة السُّكال .

ثم المقصور قد يكون نفس الجنس مطلقاً أى من غير اعتبار تقديره بشيء كامر؛ وقد يكون الجنس باعتبار تقديره بظرف أو غيره، كقولك « هو الوف حين لا تظن نفس بنفس خيراً »، فإن المقصور هو الوفاء في هذا الوقت لا الوفاء مطلقاً، وكقول الأعشى^(١) :

هو الواهب المائة المصطفاً
ة إما مخاضاً وإما عشاراً
فانه قصر هبة المائة من الأبل في إحدى الحالتين ، لا هبتهما مطلقاً . ولا
الهبة مطلقاً . وهذه الوجوه الثلاثة : أعني العهد ، والجنس للقصر تحقيقاً ، والجنس
للسُّرْعَرْ مبالغة ، تمنع جواز العطف بالفاء ونحوها على ما حكم عليه بالمعرف ،
بحلaf المذكر فلا يقال : زيد المنطلق عمرو ، ولا زيد الأمير عمرو ، ولا زيد
الشجاع عمرو .

هذا ومعنى الخبر المعرف بأي عند عبد القاهر : القصر مبالغة – القصر
حقيقة – الإعلام بأن هذا منه كان الشيء الذي يعلم أنه كان كزيد هو المنطلق –
إظهار كمال الأمر مثل رأيت بكاءك الحسن الجميل – إعلام المخاطب بأن هذا
الرجل هو الرجل المنشود مثل هو البطل الحامي .

(١) راجع البيت في الدلائل ص ١٣٩ – والمخاص : الخواص من التوق لا واحد له من لفظه . العشار : جمع عشراء كنفساء ، وهي من التوق كالنفساء من النساء أو التي مضى على حملها عشرة أشهر .

جملة المسند :

وإما كونه جملة فاما لارادة تقوى الحكم بنفس التركيب كما سبق^(١)، وإما لكونه سببا^(٢) وقد تقدم بيان ذلك^(٣) وفعليتها لافادة

(١) نحو زيد قام . وقوله للتقوى أى بنفس التركيب .

(٢) نحو زيد أبوه قائم .

(٣) حيث ذكر أن إفراد المسند يكون لكونه غير سببي مع عدم إفادته التقوى .. وسبب التقوى في مثل زيد قام على ما ذكره صاحب المفتاح هو أن المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعي أن يسند إليه شيء ، فإذا جاء بعده ما يصلح أن يسند إلى ذلك المبتدأ صرفة ذلك المبتدأ إلى نفسه سواء كان خاليا عن الضمير أو متضمنا له فينعقد بينهما حكم ، ثم إذا كان متضمنا لضميره المعتمد به بأن لا يكون مشابها للخالي عن الضمير كما في زيد قائم ، صرفة ذلك الضمير إلى المبتدأ ثانيا فيكتفى الحكم قوة ، فعلى هذا يختص التقوى بما يكون مسندًا إلى ضمير المبتدأ ، ويخرج عنه نحو « زيد ضربته » ويجب أن يجعل سببا . وأما على ما ذكره الشيخ في « دلائل الإعجاز » وهو أن الاسم لا يؤتى به معري عن العوامل اللفظية إلا لحديث قد نوى استناده إليه ، فإذا قلت « زيد » فقد أشرت قلب السامع بأنك تزيد الإخبار عنه ، فهذا توطئة له وتقديمة للإعلام به ، فإذا قلت « قام » دخل في قلبه دخول المأنوس وهذا أشد للثبوت وأمنع من الشبهة والشك ، وبالجملة ليس الإعلام بالشيء بعنة مثل الإعلام به بعد التنبيه عليه والتقدمة . فان ذلك يجري مجرى تأكيد الإعلام في التقوى والإحكام ، فيدخل فيه نحو زيد ضربته =

التجدد . واسميتها لاقادة الثبوت فان من شأن الفعلية أن تدل على التجدد ومن شأن الاسمية أن تدل على الثبوت ، وعليهما قول رب العزة « و إذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا و إذا خلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم » و قوله تعالى : « قالوا سلاما قال سلام » ، اذ أصل الأول نسلم عليك سلاما وتقدير الثاني سلام عليكم كأن إبراهيم عليه السلام قصد أن يحييهم بأحسن مما حيوه به أخذنا بأدب الله تعالى في قوله تعالى « و إذا حييتم بتحية خيوا بأحسن منها » وقد ذكر له وجه آخر فيه دقة غير أنه بأصول الفلسفه أشبه وهو أن التسلیم دعاء للمسلم عليه بالسلامة من كل نقص ولهذا أطلق ، وكالملائكة لا يتصور فيه التجدد لأن حصوله بالفعل مقارن لوجودهم ، فناسب أن يحيوا بما يدل على الثبوت دون التجدد ، وكالإنسان متتجدد لأنه بالفوة وخروجه إلى الفعل بالتدريج فناسب أن يحيوا بما يدل على التجدد دون الثبوت . وفيه نظر . وقوله تعالى « سوا عليكم ادعوتكم أم أنت صامتون » ، أى أحذتم دعاءهم أم استمر صمتكم عنه فإنه كانت حالم المستمرة أن يكونوا صامتين عن دعائهم ، فقيل لم يفترق الحال بين إحداثكم دعاءهم وما أنت عليه من عادة صمتكم عن دعائهم . وقوله تعالى « قالوا أجيئنا بالحق أم أنت من اللاعبين » أى

= وزيد مررت به . وما يكون المسند فيه جملة لالسيبية أو التقوى خبر ضمير الشأن ولم يتعرض له شهرة أمره وكونه معلوما بما سبق . وأما صورة التخصيص فهو أنا سعيت في حاجتك ورجل جاءني فهى داخلة في التقوى على ما مر .

أحدثت عندنا تعاطي الحق فيما نسمعه منك ألم اللعب أى أحوال الصبا بعد مستمرة عليك وأما قوله تعالى « وما هم بمؤمنين » ؟ في جواب « آمنا بالله وبال يوم الآخر » فلا إخراج ذواتهم من جنس المؤمنين مبالغة في تكذيبهم ، ولهذا أطلق قوله « مؤمنين » وأكده نفيه بالباء ، ونحوه « يريدون أن يخرجوا من النار وما هم بخارجين منها » .

وشرطيتها : لما مر ^(١) ، وظرفيتها لاختصار الفعلية ، إذ هي مقدرة بالفعل على الأصل ^(٢) .

تأخير المسند :

وأما تأخيره : فلا لأن ذكر المسند إليه ألم كا سبق .

تقديم المسند :

(١) يعني للاعتبارات المختلفة الحاصلة من أدوات الشرط .

(٢) لأن الفعل هو الأصل في العمل ، وقيل باسم الفاعل لأن الأصل في الخبر أن يكون مفردا ، ورجح الأول بوقوع الظرف ضلة للموصول نحو « الذي في الدار أخوك » وأجيب بأن الصلة من مظان الجملة بخلاف الخبر ، ولو قال « إذ الظرف مقدر بالفعل على الأصل » لكان أصوب ، لأن ظاهر عبارته يقتضي أن الجملة الظرفية مقدرة باسم الفاعل على القول الغير الأصل ولا يخفى فساده .

وأما تقديمه : فاما لتخصيصه بالمسند إليه^(١)؛ كقوله تعالى : « لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِي دِينِ » ، وقولك « قَائِمٌ هُوَ » ملن يقول « زَيْدٌ إِنَّمَا قَائِمٌ أَوْ قَاعِدٌ » فيردده بين القيام والقعود من غير أن يخصيه بأحدهما ، ومنه قوله « تَعْمَى أَنَا » ، وعليه قوله تعالى « لَا فِيهَا غُولٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يَنْزَفُونَ » أى بخلاف خمور الدنيا فإنها تغتال العقول^(٢) ، ولهذا لم يقدم الظرف في قوله تعالى « لَا رِيبَ فِيهِ » لثلا يفيد ثبوت الريب في سائر كتب الله تعالى^(٣) .

(١) أى قصر المسند إليه المؤخر على المسند المقدم فمعنى « تَعْمَى أَنَا » هو أنه مقصور على التيمية لا يتتجاوزها إلى القيسية .

(٢) فإن قلت : المسند هو الظرف أعني « فِيهَا » ، والمسند إليه ليس بمقصور عليه بل على جزء منه أعني الضمير المببور الراجح إلى خمور الجنة ، قلت : المقصود أن عدم الغoul مقصور على الاتصال بخمور الجنة (قصر موصوف على صفة) لا يتتجاوزه إلى الاتصال بخمور الدنيا ، فتكون القضية معدولة الموضوع ، وإن اعتبرت النفي في جانب المسند تكون معدولة المحمول فالمعنى أن الغول مقصور على عدم الحصول في خمور الجنة لا يتتجاوزه إلى عدم الحصول في خمور الدنيا فالمسند إليه مقصور على المسند قصراً غير حقيقة ، وكذلك القياس « فِي لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِي دِينِ » ، أى أن دينكم مقصور على الاتصال بكونه لكم لا يتتجاوزه إلى الاتصال بكونه لي ؟ ودينى مقصور على لا عليكم . ونظيره ما ذكره السكاكي في قوله تعالى « إِنْ حَسَابَهُمْ إِلَّا عَلَى رَبِّي » من أن المعنى حسابهم مقصور على الاتصال بعلى ربى لا يتتجاوزه إلى الاتصال بعلى ؟ فجميع ذلك من قصر الموصوف على الصفة لا العكس كما توهه الحالخالي .

(٣) فإنه لو قدم لأفاد تقديمه عليه ثبوت الريب في سائر كتب الله تعالى بناء =

وإما للتبنيه من أول الأمر على أنه^(١) خبر لا نعت^(٢) كقوله^(٣) :
له هم لا منتهى لكتابها وهمته الصغرى أجل من الدهر
وقوله تعالى « ولكم في الأرض مستقر ومتاع إلى حين ». .
وإما للتفاؤل^(٤) .

وإما للتشويق إلى ذكر المسند^(٥) إليه كقوله^(٦) :

= على اختصاص عدم الريب بالقرآن . وإنما قال سائر كتب الله لأن المعتبر في
مقابلة القرآن كما أن المعتبر في مقابلة حمور الجنة هي حمور الدنيا لا مطلق
الشروطيات وغيرها .

(١) أى المسند .

(٢) إذ النعت لا يتقدم على المنسوب وإنما قال من أول الأمر لأنه ربنا يعلم أنه
خبر لا نعت بالتأمل في المعنى والنظر إلى أنه لم يرد للكلام خبر للبيتاً .

(٣) ينسب لحسان في مدح الرسول . والصحيح أنه ليس له بل هو لبكر
ابن النطاح في أبي دلف وهو في الدلائل ص ١١٧ . والشاهد فيه تقديم المسند
في قوله « له هم » .

(٤) مثل: سعدت بغرة وجهك الأيام * .

(٥) بأن يكون في المسند المتقدم طول يشوق النفس إلى ذكر المسند إليه
فيكون له وقع في النفس ومحل من القبول لأن الحاصل بعد الطلب أعز من
المنساق بلا تعب كما يقولون .

(٦) هو محمد بن وهيب في العتصم الخليفة والشاهد في البيت تقديم « ثلاثة »
وهو المسند ، والمسند إليه التأخر هو « شمس الضحى الخ » . وسيأتي البيت في
الإيضاح أيضاً في الجامع وفي « الجمع » في فن البديع .

(١٢) الإيضاح - ثان)

ثلاثة تشرق الدنيا ببهجهتها شمس الضعى وأبواسحاق والقمر

وقوله :

وكانار الحمامة فن رماد أواخرها وأولها دخان
 قال السكا كى رحمه الله : وحق هذا الاعتبار تطويل الكلام فى المسند
 وإلا لم يحسن ذلك الحسن .

تنبئه :

كثير مما فى الباب ^(١) والذى قبله ^(٢) غير مختص بالمسند إليه والمسند ،
 كالذكرا والمحذف وغيرها ^(٣) مما تقدمت أمثلته ، والقطن إذا أتقن اعتبار ذلك
 فيما ^(٤) لا يخفى عليه اعتباره في غيرها ^(٥) .

(١) يعني باب المسند .

(٢) يعني باب المسند إليه .

(٣) من التعريف والتذكر والتقديم والتأخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك .

(٤) أى في البابين .

(٥) من المفاعيل والملحقات بها والمضارف إليه ؛ وإنما قال «كثير مما فى هذا
 الباب الخ» ولم يقل «كل ما فى هذا الباب» ؛ لأن بعضها مختص بالبابين كضمير
 الفصل المختص ببابين المسند إليه والمسند وككون المسند مفردا فعلا فانه مختص =

القول في متعلقات أحوال الفعل

حال الفعل مع المفعول ^(١) كحاله مع الفاعل ، فـكـاً أنـكـ إذا أـسـنـدـتـ الفـعـلـ إـلـىـ الفـاعـلـ كـانـ غـرـضـكـ أـنـ تـفـيـدـ وـقـوـعـهـ مـنـهـ لـأـنـ تـفـيـدـ وـجـوـدـهـ فـيـ نـفـسـهـ فـقـطـ ، كذلكـ إـذـاـ عـدـيـتـهـ إـلـىـ المـفـعـولـ كـانـ غـرـضـكـ أـنـ تـفـيـدـ وـقـوـعـهـ

= بالمسند إذ كل فعل مسند دائماً ؟ وقيل هو إشارة إلى أن جميعها لا يجري في غير البالين كالتعريف فإنه لا يجري في الحال والتميز وكالتقديم فإنه لا يجري في المضاف إليه ، وفيه نظر ، لأن قوله « جمـيعـ ماـ فـيـ هـذـاـ الـبـابـ وـالـذـىـ قـبـلـهـ غـيرـ مـخـصـ بـهـماـ » لا يقتضي أن يجري شيء من المذكورات في كل واحد من الأمور التي هي غير المسند إليه والمسند فضلاً عن أن يجري كل منها فيه إذ يكفي لعدم الاختصاص بالباليين ثبوته في شيء مما يغيرها .

(١) قد أشير في التنبية الذي ذكره الخطيب قبل هذا الباب إلى أن كثيراً من الاعتبارات السابقة تجري في متعلقات الفعل لكن ذكر في هذا الباب تفصيل بعض من ذلك لاختصاصه بمزيد من البحث . هذا وراجع المفتاح ص ٩٧ وما بعدها والدلائل ص ١١٨ وما بعدها في هذه البحوث .

والمراد المفعول به بدلالة قول الخطيب « من جهة وقوعه عليه » وقوله « نـزـلـ الفـعـلـ المتـعـدـ مـنـزـلـةـ الـلـازـمـ » . وإن كان سائر المفاعيل بل جميع المتعلقات كذلك ، فإن الغرض من ذكرها مع الفعل إفادـةـ تلبـسـهـ بـهـاـ منـ جـهـاتـ مـخـتـلـفةـ ، لكن خـصـ الـبـحـثـ بـالـمـفـعـولـ بـهـ لـقـرـبـهـ مـنـ الـفـاعـلـ ولـكـثـرـةـ حـذـفـهـ كـثـرـةـ شـائـعـةـ ، وـسـائـرـ الـمـعـلـقـاتـ تـعـلـمـ بـالـمـقـاـيسـةـ .

عليه لأن تفيد وجوده في نفسه فقط ؟ فقد اجتمع الفاعل والمفعول في أن عمل الفعل فيما إنما كان ليعلم التباسه بهما^(١) ، فعمل الرفع في الفاعل ليعلم التباسه به من جهة وقوعه منه ؛ والنصب في المفعول ليعلم التباسه به من جهة وقوعه عليه . أما إذا أريد الإخبار بوقوعه في نفسه من غير إرادة أن يعلم من وقع في نفسه أو على من وقع ، فالعبارة عنه أن يقال كان ضرب أو وقع

= والمراد كما قال التصريفي أن الفعل بالنظر للمفعول كال فعل بالنظر للفاعل فلما كان المقصود في التهديد بيان حال الفعل بالنظر لها كأنها متبعين له ولما كانا قد يدين له بيان حاله قال السعد « من ذكره معه » أي ذكر كل الخ .

(١) المراد بالتلبس التعلق والارتباط وقوله « بهما » أي بالمفعول والفاعل . والمراد إفاده التلبس نفياً أو إثباتاً فدخل ما ضرب ويد وما ضربت زيداً . وفي العبارة مساعدة إذ ليس الغرض من ذكر كل منها مع الفعل إفاده تلبس الفعل بكل منها فالاظهر أن يقول : أي تلبس الفعل بما ذكر معه . وقال عبد الحكيم : أي تلبس الفعل بكل منها والمعنى أن الغرض من ذكر واحد منها مع الفعل أي واحد كان منها تلبس الفعل بذلك الواحد أي واحد ، كان لأن الضمير المفرد إذا كان راجعاً إلى المتعدد باعتبار كل واحد يكون المراد أي واحد لا كل واحد على سبيل الشمول ، فلا اشتباه في صحة هذه العبارة وإن خفي على بعض الأذكياء وقالوا إنها تفيد أن الغرض من ذكر كل منها إفاده تلبس الفعل مع كل منها وهذا لا يصح .

ضرب أو وجد أو نحو ذلك من ألفاظ تفيد الوجود المجرد^(١) .. وإذا تقرر
هذا فنقول :

ال فعل المتعدى إذا أُسند إلى فاعله ولم يذكر له مفعول فهو على

ضربين :

(١) ويقول عبد القاهر في الدلائل ص ١١٨ : « وإذا قد بدأنا في الحذف
بذكر المبتدأ فلن أتبع ذلك ذكر المفعول به فإذا حذف خصوصا ، فإن الحاجة
إليه أمس ، وهو بما نحن به أحسن ، واللطائف كأنها فيه أكثر ، وما يظهر
بسبيبه من الحسن أعجب وأظهر . وهننا أصل يجب ضبطه ، وهو أن حال الفعل
مع المفعول الذي يتعدى إليه حاله مع الفاعل ، وكما أنك إذا قلت ضرب زيد
فأسندت الفعل إلى الفاعل كان غرضك من ذلك أن ثبت الضرب فعلا له لأن
تفيد وجود الضرب في نفسه وعلى الأطلاق ، كذلك إذا عديت الفعل إلى المفعول
فقلت ضرب زيد عمرا ، كان غرضك أن تفيد التباس الضرب الواقع من الأول
بالثاني ووقوعه عليه ، فقد اجتمع الفاعل والمفعول في أن عمل الفعل فيما إنما
كان من أجل أن يعلم التباس المعنى الذي اشتق منه بهما ، فعمل الرفع في الفاعل
ليم التباس الضرب به من جهة وقوعه منه ، والنصب في المفعول لعلم التباس به
من جهة وقوعه عليه ؛ ولم يكن ذلك ليعلم وقوع الضرب في نفسه ، بل إذا أريد
الإخبار بوقوع الضرب ووجوده في الجملة من غير أن ينسب إلى فاعل أو مفعول
أو يتعرض لبيان ذلك فالعبارة فيه أن يقال : كان ضرب أو وقع ضرب وما شاكل
ذلك من ألفاظ تفيد الوجود المجرد في الشيء » اه عبد القاهر . وقد نقل الخطيب
في الإيضاح كلام الدلائل بالنص .

الأول أن يكون الغرض إثبات المعنى في نفسه للفاعل على الإطلاق أو نفيه عنه كذلك ، وقولنا « على الإطلاق » أى من غير اعتبار عمومه وخصوصه ولا اعتبار تعلقه بمن وقع عليه ^(١) ، فيكون المتعدي حينئذ بمنزلة اللازم ، فلا يذكر له مفعول ، لثلا يتوهم السامع أن الغرض الإخبار به باعتبار تعلقه بالمفعول ، ولا يقدر أيضا لأن المقدر في حكم المذكور ^(٢) .

(١) زاد « على الإطلاق » المفسر بعدم اعتبار العموم في الفعل وفي المتعلق ولو كان التزيل إنما يترب على ارادة مجرد ثبوته للفاعل ليلاً قوله بعد « ثم إن كان المقام خطابا لا استدلالا بالغ » لأن تفصيله إلى إفاده العموم أو الخصوص إنما يأتي في الفعل المطلق عن التقييد بكل منها . كذا قيل ، والحق أن اسقاط لفظ الإطلاق لا ينافي التفصيل بل هو أنساب على ما يأتي تتحققه اه ابن يعقوب .. هذا والعموم في الفعل بأن يراد جميع أفراده والخصوص فيه بأن يراد بعضها ، قوله ومن غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه أى فضلا عن عمومه وخصوصه .

(٢) وسيأتي ذكر الضرب الثاني بعد في قوله « والضرب الثاني أن يكون الغرض إفاده تعلقه بمحض المفعول فيجب تقديره بحسب القرآن ثم حذفه من اللفظ إما للبيان بعد الإبهام بالغ » .

== وقال العصام والمراد بالإطلاق أن لا يتقييد بالمفعول به ، لكن فسره المصنف في الإيضاح بالاطلاق عن المفعول عاماً كان أو خاصاً والاطلاق عن عموم نفس الفعل — بارادة جميع أفراده — وعن خصوصه — بارادة بعض أفراده — وفيه أن التزيل منزلة اللازم لا يتوقف على الاطلاق بهذا المعنى فإن لك أن تقول : فلان يعطى كل إعطاء أو إعطاء كذا .. ثم قال العصام : « نزل الفعل منزلة اللازم » . لم يقل جعل لازماً لأنـه في معنى المتعدد لأنـ « يعطى » يعني يفعل الإعطاء إلا أنه لما كان المفعول داخلاً معناه لم يـحتاج إلى ذكر مفعول فصار كاللازم في أنه لا يطلب منصوباً .

هذا واعتبار العموم أو الخصوص في الفعل لازم للعموم أو الخصوص في المفعول ، فالمدار إذا على العموم أو الخصوص في المفعول إذ عدم اعتبار العموم أو الخصوص في الفعل ليس له شأن بأمر تزيل المتعدد منزلة اللازم ، يدل على ذلك كلام عبد القاهر ونصه : أعلم أن أغراض الناس تختلف في ذكر الأفعال المتعدية فهم يذكرونها تارة ومرادهم أن يقتصروا على إثبات المعانى التي اشتقت منها للفاعلين من غير أن يتعرضوا لذكر المفعولين . فإذا كان الأمر كذلك كان الفعل المتعدد كغير المتعدد مثلاً في أنك لا ترى له مفعولاً لا لفظاً ولا تقدراً ومثال ذلك قول الناس فلان يحمل ويعد و/or أمر وينهى ويضرر ويفع وكتو لهم هو يعطي ويجزل ويقرى ويضيف ، المعنى في جميع ذلك على إثبات المعنى في نفسه للشيء على الإطلاق وعلى الجملة من غير أن يتعرض لحديث المفعول حتى كأنك قلت : صار إليه الحال والعقد ، وصار =

= بحيث يكون منه حل وعقد وأمر ونهى وضر وقع . وعلى ذلك قوله تعالى :
هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون ، المعنى هل يستوى من له علم ومن
لا علم له من غير أن يقصد النص على معلوم ، وكذلك قوله تعالى : وأنه هو أضحك
وابكي وأنه هو أمات وأحيا ، قوله : وأنه هو أغنى وأفني - أى أعطى ما يقتني -
المعنى هو الذي منه الاحياء والإماتة والإغناه والإقناه . وهكذا كل موضع كان
القصد فيه أن يثبت المعنى في نفسه فعلاً لشيء وأن يخبر بأن من شأنه أن يكون
منه أولاً يكون إلا منه [أى على إفاده التقوى أو التخصيص] أولاً يكون منه فان
الفعل لا يعودى هناك لأن تعديته تنقض الغرض وتغير المعنى . ألا ترى أنك إذا
قلت هو يعطى الدنانير كان المعنى على أنك قصدت أن تعلم السامع أن الدنانير تدخل
في عطائه أو أنه يعطيها خصوصاً دون غيرها وكان غرضك على الجملة بيان جنس
ما تناوله الاعطاء لا الاعطاء في نفسه ولم يكن كلامك مع من نفي أن يكون كان
منه إعطاء بوجه من الوجوه بل مع من ثبت له إعطاء إلا أنه لم يثبت إعطاء
الدنانير فاعرف ذلك فإنه أصل كبير عظيم النفع . فذا قسم من خلو الفعل عن المفعول
وهو ألا يكون له مفعول يمكن النص عليه [١١٨ و ١١٩ دلائل]

وكلام السكاكي أيضاً في هذا الموضوع على نهج كلام عبد القاهر حيث جعل
من أسباب ترك ذكر المفعول . القصد إلى نفس الفعل بتزيل المتعدد منزلة اللازم
ذهباباً في نحو فلان يعطي إلى معنى يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة إيماناً بالسالفة

= بالطريق المذكور في إفادة اللام للاستغراب وعليه قوله تعالى « فلا تجعلوا الله أندادا وأنتم تعلمون » المعنى وأنت من أهل العلم والمعرفة .

وقد فسر الخطيب وغيره « الاطلاق » هنا بثنين : عدم اعتبار العموم أو الخصوص في الفعل ، وعدم اعتبار التعليق بالمفعول .. واعتراض على الخطيب بأن عدم اعتبار العموم أو الخصوص في الفعل لا دخل له في تنزيله منزلة اللازم لأن مناط التنزيل هو عدم اعتبار التعلق بمفعول فضلا عن أن عدم اعتبار العموم أو الخصوص في الفعل ينافي افادته التعميم كأساسى عن السكاكى والاعتراض الأول للعاصم والثانى للسعد ، وقد أجب السعد عن الثانى بجواب عده السيد ضعيفا .. وخلاصة الاعتراض الثانى هو أن التعميم في أفراد الفعل ينافي كون الغرض من الفعل إثباته أو نفيه مطلقا . وقد رد هذا الاعتراض السعد بـأن المقاد غير الغرض ، واستضعف السيد هذا بدليل أن الخارج عن القصد لا يعـد من الخصوصيات ، ورد العاصم على السيد بـأن الذى لا يكون من الخصوصيات هو الذى لا يتعلـق به الغرض أصلـا لا ما يكون غرضا من حـق الكلام ، وكذلك رد عبد الحـكيم على السيد بـأن التعميم من مستبعـات التركـيب .

أما السيد فرد بأنه لا منافاة : لأن التعميم لم يستفيد من الفعل وحده بل منه بمعونة المقام فيكون عند السيد — كما فهم العاصم والبنـى وابن يعقوب — كناية ، أى أن الفعل المطلق عن العموم كناية عنه عاماً بواسطة المقام . والابنـى لا يراه كناية لـعدم الـلازم هنا بين المعنى الحـقيق والـكـنـائـى ولـأنه لا داعـى لاعتـبار =

= الكناية . والعصام يقول هذا ينافي أصل الموضوع وهو أن الفعل لم يجعل كناية . والبناني يرد عليه بأن الكناية هنا في نفس الفعل وأصل الموضوع المنفي هنا هو الكناية في المفعول - وأما البناني وابن عثوب فيقولان يمكن حمل كلام السعد على كلام السيد بأن العموم ليس مقصوداً أولاً بل المقصود أولاً مطلق الثبوت الذي ليس فيه عموم ليتوصل به إلى العموم بواسطة دفع التحريم . . . أما عبد الحكيم فيرد رأى السيد بأنه يلزم على ما ذكره السيد أن يكون منشأ القصد لمجرد الإثبات والنفي مغايراً لمنشأ القصد للعموم ، والاختلاف بالاعتبار المنشأ لا يدفع التناقض بل الدافع له الاختلاف بالاعتبار في أنفسهما لا في منشأهما ورد معاوية كلام عبد الحكيم هذا بأن التناقضين اللذين لا يدفع أحججاهما اختلاف المنشأ هنا هما قصد العموم وقصد عدمه ، لا قصده و عدم قصده كما هو فرض مسألتنا ، فالدافع للتناقض هنا هو الاختلاف بالاعتبار في أنفسهما [لأنه منشأها كما فهم عبد الحكيم] لأن المثبت كونه مقصوداً من الكلام والمنفي كونه داخلاً في الغرض .

ورد الابناني على المنافة بحواب السعد ، وبحواب آخر ، خلاصته أن التعريم هنا مستفاد من ذات الفعل أجمالاً وعدم اعتبار العموم والخصوص هناك مستفاد من عموم المفعول وخصوصه كما ذكره عبد الحكيم .

هذا وعبد القاهر : لم يعول في تنزيل المتعدي منزلة اللازم إلا على عدم اعتبار تعلقه بالمفعول ، قال في «هو يعطى وينع» : المعنى في ذلك على إثبات المعنى في نفسه على الأطلاق وعلى الجملة من غير أن يتعرض لحديث المفعول .

أما السكاكي فلم يذكر قيد الاطلاق في كلامه « أو للقصد إلى نفس الفعل بتنزيل المتعدى منزلة اللازم » .

على أن تفسيرهم الاطلاق هنا بما ذكره السعد مخالف لتفسيرهم الإطلاق الأول .

وقال السعد في شرح قول الخطيب في متن التلخيص « نزل الفعل المتعدى منزلة اللازم ولم يقدر له مفعول لأن المقدر كالمذكور » ما نصه : كالمذكور أي في أن السامع يفهم منها أن الفرض الإخبار بوقوع الفعل من الفاعل باعتبار تعلقه بمن وقع عليه ، فإن قوله « فلان يعطي الدنانير » يكون لبيان جنس ما يتناوله الإعطاء لا لبيان كونه معطيا ، ويكون كلاما مع من أثبتت له إعطاء غير الدنانير لا مع من نفي أن يوجد منه إعطاء .. وفي هذا خطأ في العبارة مثل الخطأ السابق في تفسير الاطلاق بالعموم في أفراد الفعل أو الخصوص فيه .

ملاحظة : المثال « هو يعطي الدنانير » :

١ — فيه قصر ، قصر صفة على موصوف ، قصر إعطاء الدنانير على « محمد » مثلاً المقدم ، وهو إما :

أ — قصر قلب أي لا غيره .

ب — أو قصر إفراد أي وحده .

ج — أو قصر تعين لنفي ردد المخاطب في أنه هو هل الذي يعطيها أو غيره .
ويصح أن يكون المثال للتقوى لا للتخصيص فيخاطب به إما :

- أ — من ينكر ثبوت الفعل (إعطاء الدنانير) له .
ب — أو من يتعدد في ثبوت الفعل له .

وقال عبد القاهر في المثال : المعنى على أنك قصدت بإعلام السامع أن الدنانير تدخل في عطائه أو أنه يعطيها خصوصا دون غيرها ، وكان غرضك بيان جنس ما تناوله الإعطاء لا الإعطاء في نفسه ، ولم يكن كلامك مع من نهى أن يكون كان منه إعطاء بوجه من الوجوه بل مع أثبتت له إعطاء إلا أنه لم يثبت له إعطاء الدنانير أى بأن أثبتت له إعطاء غير الدنانير أو أثبتت له الدنانير مع غيرها . . فهو يرى أنه للإعلام بأن الدنانير تدخل في عطائه ، أو لتخصيصها دون غيرها بالاعفاء بطريق خوى الكلام وسياقه لا من طريق القصر ، وأتها تلقى مخاطب لا يثبت له إعطاء الدنانير . وهي عنده لقصر القلب أو للانكار ؟ ولنا أن نقول إن عبارة عبد القاهر فيها تسامح وليس نصاً قاطعاً في إفاده القصر .

ويرى السيد أن المثال يلقي مخاطب يثبت له إعطاء ولا يدرى ما المعطى فهى عنده ليس فيها ملاحظة قصر باعتبار القيد .

ويرى السعد أن المثال هو كلام مع من يثبت له إعطاء غير الدنانير لامع من نهى أن يوجد منه إعطاء .

وكلام السعد (عبد القاهر) لا يقتضى ملاحظة القصر باعتبار القيد بطريق التقديم بل بطريق الفحوى ، وتكون لقصر القلب عنده (أى فقط كا هي كذلك عند عبد القاهر) ، وذلك فهم البنائى ويختلف السعد عبد القاهر في أن السعد قصر حال المخاطب بهذه العبارة على شيء واحد هو أن يكون مثيناً للمقدم إعطاء غير الدنانير .

وهذا الضرب قسمان :

١ — لأنه إما أن يجعل الفعل مطلقاً^(١) كنهاية^(٢) عن الفعل متعلقاً

— وعبد الحكم والشريبي قد صرحاً بأن العبارة للتقوى لدفع الإنكار أو التردّد أو لتفصيص المسند إليه بالمسند باعتبار قيده قصر قلب أو إفراد أو تعيين، وهذا تكفل منها في حملهما كلام السعد على غير ظاهره، ومخالف للمعروف في القصر فلا بد أن يكون المخاطب مثبتاً لل فعل المتعلق بغير ذلك القيد للمسند إليه المقدم .. فعلى رأيهما نستنتج أن « هو يعطي الدنانير » إما :

١ — لقصر القلب فالمخاطب بها من يعتقد أنه يعطي غير الدنانير وأن غيره يعطي الدنانير .

ب — لقصر الإفراد فالمخاطب بها من يعتقد أنه يعطي الدنانير (أى أو غيرها) وأن غيره يعطي الدنانير (أى أو غيرها) .

ج — لقصر التعيين فالمخاطب بها يتزدد في أنه يعطي الدنانير (أى أو غيرها) أو أن غيره يعطي الدنانير (أى أو غيرها) .

د — لدفع الإنكار فالمخاطب بها يعتقد أنه يعطي غير الدنانير .

ه — لدفع التردّد فالمخاطب بها من يتزدد في أنه يعطي الدنانير أو غيرها .

(١) أي من اعتبار عموم أو خصوص في الفعل ومن غير اعتبار تعلقه بالفعل

(٢) وجعل المطلق كنهاية عن المقيد مع أنها الانتقال من الملازم إلى اللازم

والقيد ليس لازماً للمطلق؛ بناءً على أن مطلق النزوم ولو بحسب الادعاء كاف =

يَعْوَلُ مَخْصُوصَ دَلْتَ عَلَيْهِ قَرِينَةً^(١).

٢ — أولاً^(٢).

— فِيهَا فِيدِعِي أَنَّ الْمَطَاقِ مَازُورٌ لِلْمَقِيدِ وَكَوْنِهِ «كَنَايَةٌ عَنْهُ» أَيْ مَعْبُراً بِهِ عَنِ الْفَعْلِ التَّعْلِقِ بِيَعْوَلُ مَخْصُوصَ وَمَسْتَعْمِلاً فِيهِ عَلَى طَرِيقَةِ الْكَنَايَةِ.

(١) قال العصام : « ولا بد للمعنى أيضـاً من قرينة » ، والاقتصر هنا على الكناية يشعر بنفي صحة التجوز ولم يتم عليه دليل لأنـه قد يوجد في تركيب قرينة مانعة فيكون مجازا لا كناية وإن كانت القرينة وهي مقام المدح في مثال المصنف غير مانعة ، فالـكـنـاـيـةـ ليسـ معـهاـ قـرـيـنـةـ تـمـنـعـ إـرـادـةـ المعـنىـ الـحـقـيقـيـ وـحـيـنـثـ لـاـ يـجـوزـ إـرـادـتـهـ مـنـ الـلـفـظـ معـ لـازـمـهـ ، وـهـذـاـ الـقـيـدـ خـرـجـ لـمـجـازـ إـذـ لـاـ تـجـوزـ فـيـ إـرـادـةـ المعـنىـ الـحـقـيقـيـ مـعـ المعـنىـ الـجـازـىـ عـنـدـ مـنـ يـمـنـعـ الـجـمـعـ بـيـنـ الـحـقـيقـةـ وـالـمـجـازـ كـالـمـصـنـفـ .. وـلـاـ دـلـيلـ عـلـىـ نـفـىـ جـعـلـهـ كـنـاـيـةـ عـنـ فـعـلـ مـتـعـلـقـ بـيـعـوـلـ عـامـ كـاـيـرـىـ الـعـصـامـ فـتـقـوـلـ « فـلـاـنـ يـعـطـىـ » أـيـ كـلـ أـحـدـ لـأـنـ الـعـطـاءـ إـذـاـ صـدـرـ عـنـ مـثـلـهـ لـاـ يـخـصـ أـحـدـاـ . وـقـوـلـهـ « وـالـلـهـ يـدـعـوـ إـلـىـ دـارـ السـلـامـ » يـحـتـمـلـهـ .. وـالـحـقـ أـنـ الـعـمـومـ مـسـفـادـ مـنـ الـقـرـآنـ . وـقـالـ الـابـنـيـ : قـدـ يـقـالـ الـفـعـلـ مـتـعـلـقـ بـيـعـوـلـ عـامـ دـاـخـلـ فـيـ كـلـامـ الـمـصـنـفـ لـأـنـهـ مـخـصـوـصـ مـنـ حـيـثـ اـعـتـبـارـ الـعـمـومـ قـوـلـ الـمـصـنـفـ بـيـعـوـلـ مـخـصـوـصـ أـيـ مـعـيـنـ .

(٢) أـيـ أـولـاـ يـجـعـلـ ذـلـكـ .

وـيـلـاحـظـ أـنـ عـبـدـ الـقـاـهـرـ لـمـ يـقـسـمـ هـذـاـ الضـرـبـ إـلـىـ قـسـمـيـنـ بـلـ الـذـىـ جـرـىـ عـلـيـهـ أـنـ هـذـاـ الضـرـبـ هـوـ الـقـسـمـ الثـانـيـ قـفـطـ وـهـوـ أـلـاـ يـجـعـلـ الـفـعـلـ مـطـلـقاـ كـنـاـيـةـ عـنـهـ مـتـعـلـقاـ

يُفعول مخصوص دلت عليه قرينة ؟ أما القسم الآخر وهو أن يجعل كناية قد جعله من الضرب الثاني الآتي لأن له عنده مفعولاً مقصوداً معدوفاً للدلالة الحال ونحوه عليه . . ويقول عبد القاهر : اعلم أن أغراض الناس مختلف في ذكر الأفعال المتعدية فهم يذكرونها تارة ومرادهم أن يقتصروا على إثبات المعانى المشتقة منها للفاعلين من غير أن يتعرضوا للذكر المفعولين فيكون الفعل المتعدى كغير المتعدى في أنك لا ترى له مفعولاً لا لفظاً ولا تقدراً . وعلى ذلك قوله تعالى « هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون ». فهذا قسم من خلو الفعل عن المفعول وهو أن لا يكون له مفعول يمكن النص عليه ، وقسم ثان وهو أن يكون له مفعول مقصود قصده معلوم إلا أنه يحذف من اللفظ لدليل الحال عليه ، وينقسم إلى : جل لا صنعة فيه مثل أصغيت إليه أى أذن ، وخفى تدخله الصنعة فيتفان ويتنوع :

أ - فنوع منه أن تذكر الفعل وفي نفسك له مفعول مخصوص قد علم مكانه إما بجزئي ذكر أو دليل حال إلا أنك تنسيه نفسك وتحفيذه وتوجهه أنك لم تذكر ذلك الفعل إلا لأن ثبتت نفس معناه من غير أن تدعى إليه إلى شيء أو تعرض فيه لمفعول ومثاله شجو حساده البيت .

ب - ونوع آخر وهو أن يكون معك مفعول معلوم مقصود قصده قد علم أنه ليس للفعل الذي ذكرت مفعول سواء بدليل الحال أو ما سبق من الكلام إلا أنك تطرحه وتتناساه وتدعوه يلزم ضمير النفس لغرض غير الذي مضى =

= وذلك الفرض أن تتوفر العناية على إثبات الفعل للفاعل وتحلص له وتتصرف بعملتها وكما هي إليه ومثاله قول عمر بن معد يكرب : « فلو أن قومي أنطقني رماحهم » البيت ، ومثله قول جرير :

أمنيت لمني وخلبت حق تركت ضمير قلبي مستهاما؟

وقول طفيل : جزى الله عنا جعفرا . الآيات ، وقوله تعالى « ولما ورد ما مدين » الآية ، وقول البحترى :

إذا بعدت أبلت وإن قربت شفت فهجرانها يشفى

ج - الأضمار على شريطة التفسير أو البيان بعد الإبهام كما يقول الإيضاح ، مثل « ولو شاء لهذا كم أجمعين » . . . وجعل من هذا الضرب ما حذف لأنه أريد ذكره ثانيا على وجه يتضمن إيقاع الفعل على صريح لفظه إظهار الكمال العناية بوقوعه عليه مثل قول البحترى :

قد طلبنا فلم نجد لك في السؤ دد والحمد والكaram مثلا

د - ويحذف المفعول لدفع إيهام غير المراد مثل :

وكم ذدت عنى من تحامل حادث وسوارة أيام حزن إلى العظم فهذا صنيع عبد القاهر ، أما السكاكي فقد سبق أنه جعل أسباب الحذف في المفعول عدة أمور منها :

= ١ - القصد إلى التعميم مع الاختصار - والله يدعو إلى دار السلام .

الثاني كقول تعالى « قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون » ،
أى من يحدث له معنى العلم ومن لا يحدث .

قال السكاكي ^(١) : ثم إذا كان المقام خطابيا ^(٢) لا استدلالا ،

٢ — القصد إلى نفس الفعل بتزيل المتعدى منزلة اللازم — فلا تجعلوا الله أندادا
وأنتم تعلمون .

٣ — القصد إلى مجرد الاختصار — وهذا الذي بعث الله رسولا — أرني
أنظر إليك — ولما ورد ماء مدين الآية — ولو شاء لهذاكم أجمعين . ثم قال :
ولك أن تنظم « فلا تجعلوا الله أندادا وأنتم تعلمون » في هذا السياق . ومنه « لو شئت
عدت بلاد نجدة عودة » البيت .

٤ — الرعاية على الفاصله مثل : ما ودعك ربك وما قل .

٥ — استهجان ذكره مثل ما رأيت منه ولا رأي مني الخ .

(١) ذكر السكاكي في بحث إفادة اللام للاستغرار أنه إذا كان المقام خطابيا
لا استدلالا كقوله (ض) « المؤمن غر كريم والمنافق خب ثيم » حمل المعرف
باللام مفردا كان أو جماعا على الاستغرار بعلة إيهام أن القصد إلى فرد دون آخر
مع تحقق الحقيقة فيما ترجح لأحد المتساوين على الآخر . ثم ذكر في بحث حذف
المفعول — ص ٩٩ من المفتاح — أنه قد يكون « للقصد إلى نفس الفعل بتزيل
المتعدى منزلة اللازم ذهابا في نحو فلان يعطى إلى معنى يفعل الاعطاء ويوجد هذه
الحقيقة إيهاما للبالغة بالطريق المذكور في إفادة اللام للاستغرار » فجعل المصنف
قوله « بالطريق المذكور » إشارة إلى قوله « ثم إذا كان المقام خطابيا لا استدلالا
حمل المعرف باللام على الاستغرار » . . . وقول السكاكي « ثم » أى بعد كون
الغرض ثبوت أصل الفعل وتزيله منزلة اللازم من غير اعتبار كناية .

(٢) أى يكتفى فيه بمجرد الظن — والاستدلالى ما يطلب فيه اليقين .

(١٣ الإيضاح — ثانى)

أفاد^(١) العموم في أفراد الفعل ، بعلة إيهام أن القصد إلى فرد دون فرد آخر مع تحقق الحقيقة فيما تحكم ، ثم جعل قوله في المبالغة « فلان يعطى وينفع يصل ويقطع » مختتماً لذلك ولتعيم المفعول كاسياتي ، وعده الشيخ عبد القاهر مما يفيد أصل المعنى على الاطلاق من غير اشعار بشيء من ذلك .

(١) أي المقام أو الفعل . فمعنى « يعطى » حينئذ يفعل الاعطاء فالاعطاء المعرف بلا محقيقة يحمل في المقام الخطابي على استغراق الاعطاءات وشموليها مبالغة ثلاثة يلزم ترجيح أحد المتساوين على الآخر . لا يقال : إفادة التعيم في أفراد الفعل تناهى كون الغرض ثابت أو النفي عنه مطلقاً أي من غير اعتبار عموم ولا خصوص ، لأننا نقول : لانسلم ذلك (أي التناهى) فإن عدم كون الشيء معتبراً لا يستلزم عدم كونه مفادة من الكلام فالتعيم مفاد غير مقصود .

قال السيد الاعتذار المذكور ريكك جداً فإن المعتبر عند البالغين هو المعانى المقصودة للتكلم وما يفهم من العبارة ، وما لا يكون مقصوداً لا يعتد به ولا يعد من خواص التراكيب .

ثم قال السيد فالتعيم في أفراد الفعل إذا لم يكن معتبراً مقصوداً في الغرض لم يكن مما يعتد به عندهم ، والأظهر في الاعتذار أن يقال : إن المفید للعموم في أفراد الفعل هو الفعل بمعونة المقام الخطابي وذلك لا ينافي كون الغرض من نفس الفعل الاطلاق على التفسير المذكور ، غایة ما في الباب أن لا يكون العموم مقصوداً بنفس الفعل بل به مع معونة المقام :

والأول ^(١) كقولك البحترى يمدح العتز بالله ويعرض بالمستعين بالله
شجو حсадه وغيط عـدـاه أن يرى مبصر ويسمع واعي ^(٢)

(١) راجع ١٣٠ من الدلائل : والبيت من قصيدة في ديوان البحترى ، والمعنـى
والمستعين من خلفاء ، بني العباس ، تولى المستعين عرش الخلافة من ٢٤٨ إلى ٤٥٢ ،
وتولى العتـز العـرـش بـعـدـه من ٤٥٤ إلى ٥٢٥ .

(٢) الشـجـوـ: الحـزـنـ . العـدـىـ: جـمـعـ عـدـوـ . وـقـوـلـهـ أـنـ يـرـىـ مـبـصـرـ مـنـ إـقـامـةـ السـبـبـ
مـقـامـ السـبـبـ لـأـنـ الرـؤـيـةـ وـالـسـمـاعـ المـذـكـورـينـ لـيـساـ نـفـسـ الشـجـوـ وـنـفـسـ الغـيـظـ بـلـ
سـبـبـهـاـ وـعـطـفـ «ـ وـغـيـظـ »ـ عـلـىـ «ـ شـجـوـ »ـ عـطـفـ مـرـادـفـ : وـ «ـ أـنـ يـرـىـ »ـ خـبرـ
عـنـ شـجـوـ حـسـادـهـ . وـقـدـ جـعـلـ عـبـدـ القـاـهـرـ هـذـاـ القـسـمـ مـقـابـلـاـ لـلـقـسـمـ النـذـىـ جـعـلـ فـيـهـ
الـمـتـعـدـىـ كـغـيرـ المـتـعـدـىـ قـالـ مـاـ نـصـهـ : وـقـيـمـ ثـانـ وـهـوـ أـنـ يـكـوـنـ لـهـ مـفـعـولـ مـقـصـودـ
قـصـدـهـ مـعـلـومـ إـلـاـ أـنـ يـخـذـفـ مـنـ الـلـفـظـ لـدـلـيلـ الـحـالـ عـلـيـهـ وـيـقـسـمـ إـلـىـ جـلـيـ لـأـصـنـعـةـ
فـيـهـ مـثـلـ أـصـغـيـتـ إـلـيـهـ أـيـ أـذـنـ ، وـخـفـىـ تـدـخـلـهـ الصـنـعـةـ وـهـوـ يـتـنـوـعـ : فـنـوـعـ مـنـهـ
أـنـ تـذـكـرـ الـفـعـلـ وـفـيـ نـفـسـكـ لـهـ مـفـعـولـ مـخـصـوصـ قـدـ عـلـمـ مـكـانـهـ إـمـاـ جـرـىـ ذـكـرـ
أـوـ دـلـيلـ حـالـ ؟ـ إـلـاـ أـنـكـ تـنـسـيـهـ نـفـسـكـ وـتـخـفـيـهـ وـتـوـهـ أـنـكـ لـمـ تـذـكـرـ ذـلـكـ الـفـعـلـ
إـلـاـ لـأـنـ تـبـثـ نـفـسـ مـعـنـاهـ مـنـ غـيرـ أـنـ تـعـدـيـهـ إـلـىـ شـىـءـ أـوـ تـعـرـضـ فـيـهـ بـالـمـفـعـولـ وـمـثـالـهـ
قـوـلـ الـبـحـتـرـىـ :

شـجـوـ حـسـادـهـ وـغـيـظـ عـدـاهـ أـنـ يـرـىـ مـبـصـرـ وـيـسـمـعـ وـاعـ
الـعـنـىـ - لـأـ مـحـالـةـ - أـنـ يـرـىـ مـبـصـرـ حـاسـنـهـ وـيـسـمـعـ وـاعـ أـخـبـارـهـ وـأـوـصـافـهـ ،
وـلـكـنـكـ تـعـلـمـ عـلـىـ ذـلـكـ أـنـهـ كـانـ يـسـرـقـ عـلـمـ ذـلـكـ مـنـ نـفـسـهـ ، وـيـدـفـعـ صـورـتـهـ عـنـ وـهـهـ
لـيـحـصـلـ عـلـىـ مـعـنـىـ شـرـيفـ وـغـرـضـ خـاصـ ؟ـ وـقـالـ : إـنـهـ يـمـدـحـ خـلـيـفـةـ وـهـوـ الـعـتـزـ =

أى أن يكون ذو رؤية وذو سمع . يقول : محسن المدوح وآثاره لم تخف على من له بصر لكتيرتها واشتهرها ، ويكتفى في معرفة أنها سبب لاستحقاقه الإمامة دون غيره أن يقع عليها بصر ويعيها سمع لظهور دلالتها على ذلك لكل أحد ، فحساده وأعداؤه يقمنون أن لا يكون في الدنيا من له عين يبصر بها وأذن يسمع بها كي يخفي استحقاقه للإمامية فيجدوا بذلك سبيلا إلى منازعته إياها . فعل كاترى مطلق الرؤية كنایة

= ويعرض الخليفة وهو المستعين ، فأراد أن يقول . إن محسن العائز وفضائله المحسن والفضائل يكتفى فيها أن يقع عليها بصر ويعيها سمع حتى يعلم أنه المستحق للخلافة ، والفرد الوحيد الذي ليس لأحد أن يناظره من ترتيبها ، فأنت ترى حсадه وليس شيء أشجع لهم وأغيبظ من علمهم بأن هنا مبصراً يرى وسامعاً يعي ، حتى ليتمون أن لا يكون في الدنيا من له عين يبصر بها وأذن يسمع بها كي يخفي استحقاقه لشرف الإمامة فيجدوا بذلك سبيلا إلى منازعته إياها - ١٢٠ دلائل - فالخطيب يخالف عبد القاهر هنا في أمرين :

١ - أنه يرى أن الفعل هنا منزل منزلة اللازم وعبد القاهر يراه مما له مفعول مقصود محذوف .

٢ - أنه يجعل الفعل مطلقاً كنایة عن نفسه متعلقاً بمعنى مخصوص وعبد القاهر لا يراه كنایة . والحق رأى عبد القاهر .. والدليل على هذه الكنایة جعلهما خبراً عن الشجو والفيظ . قال الدسوقي قوله « للدلالة » علة لجعلهما كنایتين ، أى جعلهما كنایتين ولم يصرح بالمعنى المخصوص من أول الأمر أو يلاحظ تقديره للدلالة الخ ، وهذا جواب عما يقال للاحتجاج إلى اعتبار الاطلاق أولًا ثم =

عن رؤية محاسنه وآثاره ، ومطلق السماع كنایة عن سماع أخباره وكتل
عمرو بن معد يكرب ^(١) :

فلو أن قومي أنطقتنى رماهم نطقت ولكن الرماح أجرت ^(٢)
لأن غرضه أن يثبت أنه كان من الرماح إجرار وحبس للالسن

= جعله كنایة عن نفسه مقيدا بفعل مخصوص وهل هذا إلا تلاعب ولم يجعل
من أول الأمر متعلقا بفعل مخصوص ، وحاصل الجواب أنه لو جعل كذلك
لفاتت المبالغة في المدح لأنها لا تحصل إلا بحمل الرؤية على الإطلاق ثم يجعل كنایة
عن تعلقه بفعل مخصوص إذ المعنى حينئذ أنه متى وجد فرد من أفراد الرؤية أو
السماع حصلت رؤية محاسنه وسماع أخباره وهذا يدل على أن أخباره بلغت من
الكثرة والاشتهر إلى حالة هي امتناع الحفاء .

هذا وعبدالقاهر لا يجعل في الفعل في مثل « يرى مصر » كنایة لأن الشاعر
على رأيه يكون قصده من أول الأمر : أن يرى مصر محاسنه ولكنها يمحضها ادعاء
شهرتها وأن رؤية البصر لاتفع إلا عليها .

(١) شاعر محضرم فارس اليمن قدم على النبي سنة ٩ هـ فأسلم وشهد القادسية
في عهد عمر وشهد واقعة نهاوند وبها قتل .

(٢) من أبيات في الدلائل ص ١٤٣ :

جداول زرع أرسلت فاسبطرت	ولما رأيت الخيل زوراً كأنها
فردت على مكروهاها فاستقرت	فجاشت إلى النفس أول مرة
أقاتل عن أبناء جرم وفترت	ظلت كأنى للرماح دريشة
نطقت ولكن الرماح أجرت	فلو أن قومي أنطقتنى رماهم

عن النطق بعدهم والافتخار بهم حتى يلزم منه بطريق الـ^{الـ}كناية مطلوبه وهو أنها أجرته . وَكَوْلُ طَفِيلِ الْغَنْوِي لِبْنِ جَعْفَرٍ بْنِ كَلَابٍ :

جزى الله عنا جعفرا حين أزقت بنا نعلما في الواطئين فزلت
أبوا أن يملونا ولو أن أمنا تلاقى الذى لا قوه منا ملت
هم خلطونا بالنفوس وأجلوا إلى حجرات أدفات وأغللت

— قال التبريزى : الإجرار هو شق لسان الفصيل لثلا يرضع أمه ويجعل فيه عويد . يقول : لو أنهم أبوا في الحرب بلاء حسناً لمدحهم [وذكرت بلاءهم ولكن قصرروا فأجرروا لسانى فما أنطق بعدهم] . وقال الجاحظ [١٥٤ / البيان] : الجرار عود يعرض في فم الفصيل أو يشق به لسانه لثلا يرضع أمه فيقول : قومى لم يطعنوا بالرماح فأشنى عليهم ولكنهم فروا فامسكت كالفصيل الذى في فمه جراره . وقد جعل عبد القاهر البيت مثلاً لنوع من أنواع حذف مفعول الفعل (الذى له مفعول مقصود قصده معالوم إلا أنه يحذف من اللفظ الدليل الحال عليه) .

والخطيب يخالف عبد القاهر في هذا البيت في أمرين :

١ — أنه ذهب إلى أن الفعل هنا منزلة اللازם . ويراه عبد القاهر متعدياً إلا أن مفعوله محذوف .

٢ — أنه يرى الفعل مطلقاً كناية اصطلاحية عن نفسه متعلقاً بمفعول مخصوص بخلاف عبد القاهر .

فإن الأصل ملقتنا وأدفأتنا وأظللتنا إلا أنه حذف المفعول من هذه الموضع
تيدل على مطلوبه بطريق الكناية^(١)؛ فإن قلت لاشك أن قوله «أجلأوا»
أصله «أجلأونا» فلا يُمعنى حذف المفعول منه؟ قلت الظاهر أن حذفه

(١) قال عبد القاهر : ومن يَبْرَعُ ذَلِكَ - أَى حذف المفعول لتتوفر العناية
على إثبات الفعل للفاعل - ونادره ما تجده في هذه الآيات ، ثم قال : ففيها حذف
مفعول مقصود قصده في أربعة مواضع ، قوله : مللت وأجلأوا وأدفأْت وأظللت ،
لأن الأصل : «مللت وأجلأونا إلى حجرات أدفأتنا وأظللتنا» إلا أن الحال على
ما ذكرت لك من أنه في حد المتأني ، حتى كأن لا قصد إلى مفعول ، وكأن
الفعل قد أبهم أمره فلم يقصد به قصد شيء يقع عليه ، كما يكون إذا قلت «قدمل
فلان» تزيد دخله الملال من غير أن تخسر شيئاً ، بل لا تزيد على أن يجعل
الملال من صفتة ، وكما تقول : هذا بيت يدفعه ويظل ، تريده أنه بهذه الصفة ..
واعلم أن لك في قوله «أجرت» و «مللت» فائدة أخرى زائدة على ما ذكرت
من توفير العناية على إثبات الفعل ، وهي أن تقول : كان من سوء بلاء القوم
ومن تكذيبهم عن القتال ما يجر مثله وما القضية فيه أنه لا يتفق على قوم إلا
خرس شاعرهم فلم يستطع نطقاً ، وتعديتك الفعل تمنع من هذا المعنى ، لأنك إذا
قلت «أجرتني» لم يمكن أن يتأنى على معنى أنه كان منها ما شأن مثله أن يجر
قضية مستمرة في كل شاعر قوم ، بل يجوز أن يوجد مثله في قوم آخرين فلا يجر
شاعرهم ، وهكذا قوله «مللت» يتضمن أن من حكم مثله في كل أم - العموم =

= في الفاعل وهو ضمير الأم ليس مقصوداً إنما هو من مستبعات التراكيب وقد ذكره عبد القاهر هنا عرضاً لما فيه من مبالغة وسحر - أن عمل وتساؤل وأن المشقة في ذلك إلى حد يعلم أن الأم عمل له الابن وتبرم به مع ما في طباع الأمهات من الصبر على المكاره في مصالح الأولاد ، وذلك أنه وإن قال «أمنا» فإن المعنى على أن ذلك حكم كل أم مع أولادها ؟ ولو قلت «ملتنا» لم يتحمل ذلك لأنه يجري بجرى أن تقول : لدخلها ما عليها منا ، وإذا قلت «ما عليها» فقيدت لم يصلح لأن يراد به معنى العموم وأنه بحيث يعل كل أم من كل ابن ، وكذلك شأن «حجرات أدفأْت وأظللت» ، المعنى : من شأن مثلها أن تدفأ وتنزل ولا يجيء هذا المعنى مع إظهار المفعول ، إذ لا تقول حجرات من شأن مثلها أن تدفأنا وتنزلنا ، هذا لغو من الكلام ؛ فهذه النكبة تجدها مضمومة إلى المعنى الآخر الذي هو توفير العناية على إثبات الفعل والدلالة على أن القصد من ذكر الفعل أن تثبته لفاعله لا أن تعلم التباسه بمفعول [١٢٢ - ١٢٤ دلائل] .. ومن توفير العناية على إثبات الفعل عند عبد القاهر : «لما ورد ماء مدين الآية ١٢٤ دلائل】 . ومنه أيضاً قول البحترى :

إذا بعدت أبلت وإن قربت شفت فهجرانها يملى ولقيانها يشقى
المراد «أبلتني» و «شفتني» إلا أنك تجد الشعر يأبى ذكر ذلك ويوجب
اطراحه ، وذلك لأنه أراد أن يجعل البلي كأنه واجب في بعادها أن يوجبه ويجلبه
وكأنه كالطبيعة فيه ؛ وكذلك حال الشفاء مع القرب [١٢٥ دلائل] . =

ل مجرد الاختصار لأن حكم حكم ما عطف عليه وهو قوله خلطونا^(١).

الضرب الثاني : أن يكون الغرض إفادة تعلقه بمحضه^(٢) فيجب تقديره بحسب القرآن^(٣).

— والظاهر أن هذه المثل كلها عند السكاكي من حذف المفعول لقصد مجرد الاختصار وقد صرّح بأن الآية « ولما ورد ماء مدين » من هذا النوع [٩٩ مفتاح] .

(١) وإن كان عبد القاهر يجعله مثل ما عطف عليه في « توفير العناية على إثبات الفعل » .

(٢) هذا الضرب مقابل للضرب الأول السابق وهو ما كان « الغرض فيه إثبات المعنى في نفسه للفاعل على الاطلاق أو نفيه عنه كذلك » . وفي مختصر المطول : « وان لم يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول مع الفعل المتعدد المسند إلى فاعله إثباته لفاعله أو نفيه عنه مطلقاً بل قصد تعلقه بمحضه غير مذكور وجب التقدير بحسب القرآن » . وفي الدسوقي أن الاطلاق هنا في عبارة المختصر المراد به من غير قصد إلى تعلقه بمحضه ، وليس المراد به (أى بالاطلاق هنا) هو المراد بالاطلاق السابق . وهذه ملاحظة لها أهميتها .

(٣) أى الدالة على تعين المفعول إن عاماً فعام وإن خاصاً فخاص : ولما وجب تقدير المفعول تعين أنه مراد في المعنى ومحذوف من لفظ لغرض فأشار إلى تفصيل الغرض .

حذف المفعول :

نُم حذفه من اللَّفْظ :

١ — إِما لِلبيان بعْد الابْهَام كَافٍ فِي فعل الشِّيْئَة^(١) إِذَا لم يَكُن فِي تعلُّقِه بِمُفْعُولٍ غَرَبَةً . كَوْلَك : لَو شَتَّت جَهْتٌ أَو لَمْ أَجِيء ، أَى لَو شَتَّت الْجَهْيَهُ أَو عَدْم الْجَهْيَهُ ، فَإِنَّك مَتَ قَلْت « لَو شَتَّت » عِلْم السَّمِاع أَنَّك عَلَقْت الشِّيْئَة بَشَى ، فَيَقِعُ فِي نَفْسِه أَن هَنَا شَيْئًا تَعْلَقَتْ بِهِ مُشَيْئَتُك بِأَن يَكُونُ أَو لَا يَكُون ، فَإِذَا قَلْت « جَهْتٌ أَو لَمْ أَجِيء » عَرَفَ ذَلِك الشَّيْءُ . وَمِنْ قَوْلِه تَعَالَى « فَلَو شَاءَ هَذَا كَمْ أَجْمَعِين^(٢) » وَقَوْلِه تَعَالَى « إِن يَشَاءُ اللَّهُ يَخْتَمُ عَلَى قَلْبِك » وَقَوْلِه تَعَالَى « مَن يَشَاءُ اللَّهُ يَضْلِلُه » وَقَوْلُ طَرْفَة :

فَإِن شَتَّتْ لَمْ تَرْقِلْ وَإِن شَتَّتْ أَرْقَلْ مَخَافَةً مَلْوِيًّا مِنَ الْقَدْ مُحَصَّد^(٣)

(١) أَى وَالْإِرَادَة وَنَحْوُهَا ، إِذَا وَقَعَ شَرْطًا فَإِنَّ الْجَوابَ يَدْلِلُ عَلَى ذَلِكَ المُفْعُولِ وَيَبْيَنُه . وَأَكْثَرَ ما يَقِعُ ذَلِكَ بَعْدَ لَو لَأَن مُفْعُولَ الشِّيْئَة مَذْكُورٌ فِي جَوَابِهِ وَكَذَلِكَ غَيرُهَا مِنْ أَدْوَاتِ الشَّرْطِ ، وَقَدْ يَكُونُ مَعَ غَيرِهَا اسْتِدْلَالًا بِغَيْرِ الْجَوابِ .

(٢) أَى لَو شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى هَدَيْتُكُمْ هَذَا كَمْ أَجْمَعِينَ .

(٣) الْإِرْقَالُ : الْأَسْرَاعُ . مَلْوِيًّا : مَفْتُولٌ وَكَذَلِكَ مُحَصَّدٌ أَى سَوْطٌ مَفْتُولٌ . الْقَدْ : الْجَلدُ الْمَشْقُوقُ . وَالْبَيْتُ فِي الدَّلَائِلِ ص ١٢٧ وَفِي الْمُفْتَاحِ ص ١٠٠ .

وقول البحترى :

لو شئت عدت بلاد نجدة عودة فحللت بين عقيقه وزروده ^(١)

وقوله :

لو شئت لم تفسد سماحة حاتم كرما ولم تهدم آثار خالد ^(٢)

فإن كان في تعليق الفعل به غرابة ذكر المفعول لتقرره في نفس
السامع وتوئسه به ؟ يقول الرجل يخبر عن عزه لو شئت أن أرد على
الأمير ردت وإن شئت أن ألقى الخليفة كل يوم لقيته ؛ وعليه
قول الشاعر ^(٣) :

(١) العقيق والزرود من نجد[ٰ] : موضعان بها . والبيت في ص ١١٠ مفتاح و ١٢٨ من الدلائل .

(٢) هو للبحترى أيضا . حاتم المراد به حاتم الطائى . خالد هو خالد بن إاصبع النبهانى الذى نزل عليه أمرؤ القيس . والبيت في ١٢٦ من الدلائل .

(٣) هو الخزيمى يرى ابنه ونسبة الدسوقي لأبى الهندام الخزيمى يرى ابنه الهندام ، والبيت في ١٢٦ من الدلائل .

هذا والشاهد في بيت الإيضاح ذكر المفعول «أن أبكى دما» فان تعلق فعل المشيئة يكاء الدم غريب فذكره ليتقرر في نفس السامع ويأنس به .

ولو شئت أن أبكي دمابكية عليه ولكن ساحة الصبر أوسع
فاما قول أبي الحسين علي بن أحمد الجوهري أحد شعراء الصاحب
ابن عباد :

فلم يبق مني الشوق غير تفكري فلو شئت أن أبكي بكيت تفكرا^(١)
فليس منه^(٢) لأنه لم يرد أن يقول فلو شئت أن أبكي تفكرا بكيت
تفكيرا، ولكنه أراد أن يقول أفناني التحول فلم يبق مني وفي غير خواطر
تجول، حتى لو شئت البكاء فربت جفونى وعصرت عينى ليسيل منها دمع
لم أجده، وخرج منها بدل الدمع التفكير، فالمراد بالبكاء في الأول الحقيقى
وفي الثاني غير الحقيقى^(٣)؛ فالثانى لا يصلح لأن يكون تفسيرا للأول.

(١) البيت في الدلائل ص ٩٢٨ .

(٢) هنا رد على المطرزى صاحب ضرام السقط، وقوله ليس منه أى ليس
يما ترك فيه حذف مفعول المشيئة بناء على غرابة تعلقها به على ما ذهب إليه المطرزى
من أن المراد لو شئت أن أبكي تفكرا بكيت تفكرا لأن تعلق المشيئة يمسك
التفكير غريب كتعلقها يمسك الدمع .

(٣) فالمذكور في جواب لو خلاف الشرط فالبكاء الأول حقيقى والثانى محازى
فالبكاء الذى أراد إيقاع المشيئة عليه بكاء مطلق مبهم غير معدى إلى التفكير البتة =

٢ — وإنما لدفع أن يقونه السامع في أول الأمر إرادة شيء غير المراد
كقول البحتري :

وكم ذدت^(١) عنى من تحامل حادث وسورة أيام حزن إلى العظم
إذ لو قال حزن اللحم جاز أن يقونه السامع قبل ذكر ما بعده أن
الحز كان في بعض اللحم ولم ينته إلى العظم ، فترك ذكر اللحم ليبرئه

— والبكاء الثاني مقيد معدى إلى التفكير فلا يصلح أن يكون تفسيرا للأول ويانا
له كما إذا قلت لو شئت أن تعطى درها أعطيت درهين ، كذا في دلائل الاعجاز .
وما نشأ في هذا المقام من سوء الفهم وقلة التدبر ما قيل إن الكلام في مفعول
أبكي والمراد أن البيت ليس من قبيل ما حذف فيه المفعول للبيان بعد الإبهام ،
بل إنما حذف لفرض آخر كالاختصار وقيل يحمل أن يكون المعنى لو شئت أن
أبكي تفكرا بكت تفكرا أى لم يبق في مادة الدمع فصررت بحيث أقدر على بكاء
التفكير فيكون من قبيل ما ذكر فيه مفعول المشيئة لغراسته . وفيه نظر لأن
ترتبط هذا الكلام على قوله لم يبق من الشوق غير تفكري يأتي هذا المعنى عند
التأمل الصادق لأن القدرة على بكاء التفكير لا تتوقف على أن لا يبقى فيه
غير التفكير .

(١) ذاد : دفع . سورة الأيام : شدتها وصولتها . كم خبرية مفعول «ذدت» .
وميزها قوله «من تحامل». وتحامل فلان على فلان إذا لم يعدل . حزن:قطعن ..
والشاهد قوله «حزن إلى العظم» أى حزن اللحم إلى العظم حذف المفعول
وهو اللحم لدفع تهونه السامع في أول الأمر لارادة شيء غير المراد .

السامع من هذا الوهم ، ويصور في نفسه من أول الأمر أن الحز مضى في اللحم
حتى لم يرده إلا العظم .

٣ - وإنما لأنه أريد ذكره ثانياً على وجه يتضمن إيقاع الفعل ^(١) على
صريح لفظه ^(٢) ، إظهاراً لـ كمال العناية بوقوعه ^(٣) عليه كقول البحترى أيضاً
في مدح المعز بالله :

قد طلبنا فلم نجد لك في السؤ .. دد والجند والمكارم مثلاً ^(٤)
أى قد طلبنا لك مثلاً في السؤدد والجند والمكارم ، خذف المثل إذ كان
غرضه أن يوقع نفي الوجود على صريح لفظ المثل . ولأجل هذا المعنى بعينه
عكس ذو الرمة في قوله :

ولم أمدح لأرضيه بشعري .. لئماً أن يكون أصاب مala ^(٥)

(١) أي يتضمن إعمال فعل آخر في صريح لفظ ذلك المفعول .

(٢) أي لفظ المفعول لا على الضمير العائد عليه .

(٣) أي بوقوع الفعل على المفعول .

(٤) البيت في الدلائل ص ١٣٩ . أي قد طلبنا لك مثلاً ، خذف «مثلاً» إذ
لو ذكره لكان المناسب «فلم نجده» نظراً إلى الكثير وهو عدم الإظهار في موضع
الإضمار - فيفوت الغرض أعني إيقاع عدم الوجودان على صريح لفظ المثل .

(٥) البيت في الدلائل ص ١٣٠ ، وهو من قصيدة طويلة لذى الرمة . =

فإنه أعمل الفعل الأول الذي هو مدح في صريح لفظ « اللئيم » ، والثاني الذي هو أرضى في ضميره ، إذا كان غرضه إيقاع نفي المدح على اللئيم صريحاً دون الإرضاة ويجوز أن يكون سبب الحذف في بيت البحترى قصد المبالغة في التأدب مع المدوح ، بترك مواجهته بالتصريح بما يدل على تجويز أن يكون له مثل فإن المقل لا يطلب إلا ما يجوز وجوده .

٤ - وإنما للقصد إلى التعميم في المفعول ، والامتناع عن أن يقتصره السامع على ما يذكر معه دون غيره ، مع الاختصار . كما تقول « قد كان منك ما يؤلم » أي ما الشرط في مثله أن يؤلم كل أحد وكل إنسان^(١) . وعليه قوله تعالى « والله يدعوك إلى دار السلام » أي يدعوك كل أحد .

٥ - وإنما للرعاية على الفاصلة كقوله سبحانه وتعالى « والضحى والليل إذا سجى ما ودعك ربك وما قل » أي وما قالك .

= والشاهد فيه إعمال الفعل الأول في صريح لفظ المفعول وإعمال الثاني في ضميره الذي هو كناية عنه .

(١) وقرينة العموم في المفعول المذكور هي أن القسام مقام المبالغة . وهذا التعميم وإن أمكن أن يستفاد من ذكر المفعول بصفة العموم لكنه يفوت الاختصار حينئذ . فالعموم في هذا المثال مبالغة أما العموم في الآية « والله يدعوك إلى دار السلام » حقيقة .

٦ — وإنما لاستهجان ذكره^(١) كما روى عن عائشة رضي الله عنها أنها

قالت «ما رأيت منه ولا رأى مني» تعنى العورة .

٧ — وإنما مجرد الاختصار^(٢) كقولك «أصغيت إليه» «أى أذن»؛
«وأغضبت عليه» «أى بصرى»، ومنه قوله تعالى «أرنى أنظر إليك» «أى
ذاتك»، وقوله تعالى «أهذا الذي بعث الله رسولا»، «أى بعثه الله»، وقوله
تعالى (فلا تجعلوا الله أندادا وأتتم تعلمون) أى أنه لا يماثل، أو ما بينه وبينها
تعالى من التفاوت، أو أنها لا تتعلّق كفعله كقوله تعالى «قل هل من شركائكم

(١) أى من غير أن يعتبر معه فائدة أخرى من التعميم وغيره ، وبعضهم
يزيد «عند قيام قرينة» وهو تذكرة لما سبق ولا حاجة إليه «وما يقال من
أن المراد عند قيام قرينة دالة على أن الحذف لمجرد الاختصار ليس بسديد لأن
هذا المعنى معلوم ومع هذا جار في آثار الأقسام ولا وجه لتخسيسه بمجرد
الاختصار .

وفي قول المصنف وإنما للتعميم مع الاختصار بحث وهو أن الحذف للتعميم مع
الاختصار إن لم يكن فيه قرينة دالة على أن المقدر عام فلا تعميم أصلا وإن كانت
فالنعم مستفاد من عموم المقدر سواء حذف أو لم يحذف فالحذف لا يكون إلا
لمجرد الاختصار ، هكذا قالوا وفي رأي أن الحذف لمجرد الاختصار أمر لا يمس
البلاغة إلا من طرف ضئيل .

« من يفعل من ذلك من شيء » ويحتمل أن يكون المقصود نفس العمل من غير تعميم أى وأنت من أهل العلم والمعرفة ثم ما أنت عليه في أمر دياتكم من جعل الأصنام لله أندادا غاية الجهل . وما عد السكاكى الحذف فيه

طجرد الاختصار قوله تعالى « ولما ورد ماء مدين وجد عليه أمة من الناس يسقون ووجد من دونهم امرأتين تذودان قال: ما خطبكما قالتا: لا نسقي حتى يصدر الرعاء وأبونا شيخ كبير فسقى لها ^(١) » ؛ والأولى أن يجعل لاثبات المعنى في نفسه للشىء على الاطلاق كما مر ؛ وهو ظاهر قول الزمخشري ،

(١) الآية الكريمة جعل عبد القاهر حذف المفعول فيها للتوفير على إثبات الفعل، للفاعل أو كما قال السعد : للقصد إلى نفس الفعل بتزيله منزلة اللازم، أو كما قال الخطيب : لاثبات المعنى في نفسه للشىء على الاطلاق .. قال الخطيب : وهو ظاهر كلام الزمخشري (فإنه قال « ترك المفعول لأن الفرض هو الفعل لا المفعول الالزى أنه رحهما لأنهما كانتا على النيداد وهم على السقى ولم يرحمهما لأن منزددها غنم ومسقىهم إبل مثلا » ، وكذا قوله « لا نسقي » المقصود منه السقى لا المسقى) ، وكلام الزمخشري على نهج كلام عبد القاهر . قال عبد القاهر : حذف المفعول في أربعة مواضع في الآية ، إذ المعنى يسقون أغناهم أو مواسיהם ، وامرأتين تذودان غنمتهم ، ولا نسقي غنمها ، فسقى لها غنمتهم ، ثم إنه لا يخفى على ذي بصر أنه ليس في ذلك كله إلا أن يترك ذكره ويؤتى بالفعل مطلقا ، وما ذاك إلا أن الغرض في أن يعلم أنه كان من الناس في تلك الحال سقى ومن المرأتين ذود ، = (١٤ الإيضاح - ثانى)

فانه قال : ترك المفعول لأن الغرض هو الفعل لا المفعول ، ألا ترى أنه رحهما لأنها كانتا على الذياد وهم على السقى ، ولم يرحمها لأن مذودها

= وأنهمما قالتا : لا يكون منا سقى حتى يصدر الرعاء ، وأنه كان من موسى من بعد ذلك سقى . فأماما ما كان السقى ؟ أغنا أم إبل أم غير ذلك ، خارج عن الغرض وموهم خلافه ، وذلك أنه لو قيل : وجد من دونهم امرأتين تذودان غنمهمما جاز أن يكون لم يذكر النزد من حيث هو ذود بل من حيث هو ذود رغم حتى لو كان مكان الغنم إبل لم يذكر النزد ، ففي حذف المفعول وترك ذكره فائدة جليلة ، والغرض لا يصح الا على تركه (١٢٤ دلائل) وقد جعل السكاكي الحذف في الآية للاختصار لاصباب الكلام إلى أن المراد يسوقون مواشיהם وتذدوان غنمهمما ، ولا نسق غنمهمما حتى يصدر الرعاء مواشיהם .

ويتلاقى رأى الخطيب مع رأى الشيختين عبد القاهر والزمخنري ، وإن خالفرأى السكاكي . ولكن السعد قال في مطوله : ورأى السكاكي أقرب إلى التحقيق لأن الترم لم يكن من جهة صدور النزد عنهمما وصدور السقى من الناس بل من جهة ذودها غنمهمما وسقى الناس مواشיהם حتى لو كانتا تذودان غير غنمهمما وكان الناس يسوقون غير مواشיהם لم يصح الترم فليتأمل فيه دقة اعتبارها السكاكي بعد التأمل في كلام الشيختين وغفل عنها الجمhour فاستحسنوا كلامهمما .

قال السيد : تحقيق الكلام أن الشيختين اعتبرا أن المفعول هو الإبل أو الغنم وأحدها يقابل الآخر وجعلما يضاف إلى أحدهما خارجا عن المفعول غير مملحوظ معه بل هو باق على حالة واحدة مع تعذر تقدير المفعول لأن تقديره يوْدَى =

غم ومسقيهم إبل مثلا ، وكذلك قولهما لا نسقى حتى يصدر الرعاء المقصود
منه السقى لا المنسقى ^(١)

واعلم أنه قد يشتبه الحال في أمر الحذف وعدمه لعدم تحصيل معنى الفعل
كما في قوله تعالى « قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن ، أياما تدعوا فله الأسماء
الحسنى » ، فإنه يظن أن الدعاء فيه بمعنى النداء فلا يقدر في الكلام مذوق ،
وليس بمعناه ، لأنه لو كان بمعناه لزم إما الاشتراك أو عطف الشيء على نفسه ،
لأنه إن كان مسمى أحدهما غير مسمى الآخر لزم الأول ، وإن كان مسمى هما
واحدا لزم الثاني ، وكلامها باطل ، تعالى كلام الله عز وجل عن ذلك ، فالدعاء
في الآية بمعنى التسمية التي تتعدد إلى مفعولين ، أي سموه الله أو الرحمن أي ما
تسموه فله الأسماء الحسنى ، كما يقال « فلان يدعى الأمير » أي يسمى الأمير .
وكما في قراءة من قرأ وقالت اليهود عزير ابن « الله » بغير تنوين ، على القول بأن
سقوط التنوين لكون الابن صفة واقعة بين علمين ، كما في قولنا « زيد بن

— إلى فساد المعنى فما لو كانتا تندوان إبلان لها — فرضا — لكان الترمي باقيا على
حالة . فصاحب المفتاح نظر إلى أن المفعول هو الغنم المضاف إليهما والمواشى المضاف
إليهم وكل واحد منها يقابل الآخر فلهم يقدر المفعول في الآية لفسد المعنى وهذا
أدق نظرا وأوضح معنى .

(١) يرجح السعد في المطول رأى السكاكي على رأى الزمخشري .

عمر و قاًسِم » ، فإنه قد يظن أن فعل القول فيه حكاية الجلة كما هو أصله ، فقيل تقدير الكلام « عزير ابن الله معبودنا » ، وهذا باطل ، لأن التصديق والتکذیب إنما ينصرفان إلى الأسناد لا إلى وصف ما يقع في الكلام موصفاً بصفة كما إذا حكى عن انسان أنه قال زيد بن عمر و سيد ، ثم كذبه فيه ، لم يكن تکذیبك أن يكون زيد ابن عمر ، ولكن أن يكون زيد سيداً ؟ فلو كان التقدير ^(١) ما ذكر لكان الانكار راجعاً إلى أنه معبودهم ، وفيه تقرير أن عزيراً ابن الله ، تعالى الله عن ذلك . فالقول في الآية بمعنى الذكر لأن الغرض الدلالة على أن اليهود قد بلغوا في الرسوخ في الجهل والشرك إلى أنهم كانوا يذكرون عزيراً هذا الذكر ، كما تقول في قوم تريده أن تصفهم بالغلو في أمر صاحبهم و تعظيمه : إني أرアم قد اعتقادوا أمراً عظيماً فهم يقولون أبداً زيد الأمير ، تريده أنه كذلك يكون ذكرهم له إذا ذكروه .

واعلم أن لحذف التنوين من عزير في الآية وجهين : أحدهما أن يكون لفعله من الصرف لعجمته وتعریفه كهازر ، والثاني أن يكون لالتقاء الساكنين ^(٢) ، كقراءة من قرأ « قل هو الله أحد الله الصمد » بحذف التنوين من أحد ، وكما حكى عن عمارة بن عقيل أنه قرأ « ولا الليل سابق النهار » بحذف التنوين من سابق

(١) أي في الآية الكريمة « وقالت اليهود »

(٢) راجع حذف التنوين لالتقاء الساكنين في الكامل للمبرد ص ١٢٠ - ١٢١

ونصب النهار، فقيل له وما تريده؟ فقال سابق النهار بالمعنى على هذين الوجهين^(١) كالمعنى على إثبات التنوين، فعزم بيتاً وابن الله خبره وقال على أصله والله أعلم.

تقديم المفعول على الفعل :

وأما تقديم مفعوله ونحوه^(٢) عليه :

فورد الخطأ في التعيين^(٣) ، كقولك « زيدا عرفت » لمن اعتقاد أنك عرفت إنسانا وأنه غير زيد وأصاب في الأول دون الثاني ، وتقول لما كيده^(٤) وتقريره زيداً عرفت لا غيره ، ولذلك^(٥) لا يصح أن يقال :

(١) أي المذكورين آنها في حذف التنوين من عزير .

(٢) أي نحو المفعول من الجار والجبرor والظرف والحال وما أشبه ذلك .

(٣) أي يكون القصر قصر قلب ، وكذلك يأتي لقصر الإفراد ، فالأولى أن يقال لفادة الاختصاص قبلًا كان أو إفرادا أو تعينا .

(٤) أي لما كيد هذا الرد . وفي قصر الإفراد تقول « زيدا عرفت » لمن اعتقاد أنك عرفت زيداً وعمراً وتقول لما كيده زيداً عرفت وحده . ورد الخطأ في قصرى القلب والأفراد كما يكون في الخبر يكون في الإنشاء باعتبار ماتضمنه من الخبر فان كل انشاء يتضمن خبرا تقول . زيداً أكرم ، وعمراً لا تكرم ، أمراً ونهياً هذا وكل خبر يتضمن انشاء فقولك « أكرم زيداً » يتضمن خبرا هو « زيد مأمور يا كرامه » ، والقصر كما يكون في الخبر يكون في الإنشاء لا باعتبار ذاته ولكن باعتبار ماتضمنه من الخبر . والحق أن التخصيص النسبة إلى شيء دون غيره فان كانت النسبة انشائية فما وقع به التخصيص انشاء وان كانت خبرية فما وقع به خبر .

(٥) أي ولأن التقديم لرد الخطأ في تعيين المفعول مع الاصابة في اعتقاد =

ما زيداً ضربت ولا أحداً من الناس ، لتناقض دلائل الأولى^(١) والثانية ،
ولأن تعقب الفعل المنفي بآياته ضده كقولك «ما زيداً ضربت ولكن
أكرمه» لأن مبنى الكلام ليس على أن الخطأ في الضرب فترده إلى
الصواب في الإكرام ، وإنما هو على أن الخطأ في المضروب حين اعتقد
أنه زيد فرده إلى الصواب أن تقول ولكن عمراً ، وأما نحو قولك زيداً
عرفته : فإن قدر المفسر المذدوف قبل المتصوب أى عرفت زيداً عرفته فهو
من باب التوكيد أعني تكرير اللفظ^(٢) وإن قدر بعده أى زيداً عرفت
عرفته أفاد التخصيص^(٣) . وأما^(٤) نحو قوله تعالى «وَمَا نَمُوذْ فِهِنَاهُمْ»

== وقوع الفعل على مفعول ما .

(١) لأن التقديم يدل على وقوع الضرب على غير زيد تجديداً لمعنى الاختصاص
وقولك «ولا أحداً من الناس» ينفي ذلك ، فيكون مفهوم التقديم منافقاً
للنطوق «ولا أحداً» ؟ نعم لو كان التقديم لغرض آخر غير الاختصاص جاز
«ما زيداً ضربت ولا أحداً من الناس» .

(٢) أى إذا قدر الفعل المذدوف المفسر بالفعل المذكور قبل المتصوب أى
عرفت زيداً عرفته .

(٣) لأن المذدوف المقدر كالمذكور فالتقديم عليه كالتقديم على المذكور في
إفاده الاختصاص كما في بسم الله فتحوا زيداً عرفته محتملاً للمعنىين : التأكيد
والتفصيص فالرجوع في التعين إلى القرآن ، وعند قيام القرينة على أنه للتخصيص
يكون أو كد من قولنا «زيداً عرفت» لما فيه من تكرار الاستناد المفيد لتأكيده الجملة

(٤) هذا نص كلام السكاكي في المفتاح ص ٩٧ .

فيمن قرأ بالنصب فلا يفيد إلا التخصيص لا متناع تقدير أما فهدينا
ثمود^(١) وكذلك إذا قلت بزيده صرت أفاد أن سامعك كان يعتقد
صوروك بغير زيد فأزلت عنه الخطأ مخصوصاً صوروك بزيده دون
غيره^(٢).

والتحصيص^(٣) في غالب الأمر لازم للتقديم^(٤) ولذلك يقال في قوله
تعالى «إياك نعبد وإياك نستعين» معناه تخصص بالعبادة لا نعبد غيرك ونخصص
بالاستعانة لا نستعين غيرك ، وفي قوله تعالى «إن كفتم إياه تعبدون» معناه

(١) أي لامتناع تقدير الفعل مقدماً نحو : أما فهدينا ثمود ، لا لتراظهم وجود
فاصل بين أما والفاء بل التقدير أما ثمود فهدينا هدinya بتقديم المفعول . وفي
كون هذا التقديم الحصول مع إما للتخصيص نظر ، لأنه يكون مع الجهل بشوت
أصل الفعل كما إذا جاءك زيداً عمرو ثم سألك سائل : ما فعلت بهما ؟ فتفقول : أما زيداً
فضربته وأما عمراً فأكرمه .

(٢) فالمثال هو مثل «زيداً عرفت» في إفاده الاختصاص .

(٣) هو نس كلام السكاكي ص ١٠١ المفتاح .

(٤) أي تقديم ماحقه التأخير أي لا ينفك عن تقديم المفعول ونحوه في أكثر
الصور بشهادة الاستقراء وحكم الذوق : وإنما قال « غالباً » لأن الزوم السكاكي
غير متحقق إذ التقديم قد يكون لأغراض آخر ك مجرد الاهتمام والتبرك والاستذانة
وموافقة كلام السامع وضرورة الشعر والفاصلة ورعاية السجع إلى غير ذلك مما
لا يحسن فيه اعتبار التخصيص عند من له معرفة بأساليب الكلام .

إن كنتم تخصونه بالعبادة وفي قوله تعالى « لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسل عليكم شهيدا » ، أخرت صلة الشهادة ^(١) في الأول وقدمت في الثاني ^(٢) ، لأن الفرض في الأول إثبات شهادتهم على الأمم وفي الثاني اختصاصهم بكون الرسول شهيدا عليهم . وفي قوله تعالى « لِإِلَهٍ يُشَرِّكُونَ » معناه إليه لا إلى غيره ، وفي قوله تعالى « وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً » معناه لجيم الناس من العرب والجم على أن التعريف للاستغراف ، لا لبعضهم المعين على أنه ^(٣) للعهد أى للعرب ، ولا لسمى الناس على أنه للجنس ، لثلا يلزم من الأول اختصاصه بالعرب دون الجم لانحصر الناس في الصنفين ؟ ومن الثاني اختصاصه بالإنس دون الجن لانحصر من يتصور الارسال إليهم من أهل الأرض فيهما ؛ وعلى تقدير الاستغراف لا يلزم شيء من ذلك ، لأن التقديم لما كان مفيدا لثبوت الحكم للمقدم وففيه مما يقابلها كان تقديم « للناس » على « رسولا » مفيدا لنفي كونه رسولا لبعضهم ^(٤) خاصة لأنه هو المقابل لجيم الناس ، لا لبعضهم ^(٥) مطلقا ، ولا غير جنس الناس .

(١) وهي « على الناس » .

(٢) حيث قال تعالى « عَلَيْكُمْ شَهِيدًا » .

(٣) أى التعريف .

(٤) أى وهم قومه .

(٥) لأنه لا يتصور إرساله لبعض منهم حتى ينفي عنهم .

وكذلك يذهب^(١) في معنى قوله تعالى « وبالآخرة هم يوفون » إلى أنه تعرىض بأن الآخرة التي عليها أهل الكتاب - فيما يقولون من « أنه لا يدخل الجنة إلا من كان هودا أو نصراوى وأنه لا تسمى النار فيها إلا أياما معدودات وأن أهل الجنة فيها لا يتلذذون في الجنة إلا بالنسم والأرواح العبة والسماع للذيد » — ليست بالآخرة ، وإنما يمثلها ليس من الإيقان بالتي هي الآخرة عند الله في شيء ، أى بالآخرة يوفون لا بغيرها كأهل الكتاب .

ويفيد التقديم في جميع ذلك^(٢) وراء التخصيص^(٣) اهتماماً بشأن المقدم^(٤) ؛ وهو——ذا قدر المذوق في قوله « بسم الله » مؤخرا^(٥) وأورد

(١) وهو نص كلام السكاكي في المفتاح ص ١٠١ — وكل هذا وكثير غيره مما نحيل فيه على المفتاح لم يذكر الخطيب أنه منقول عن السكاكي .

(٢) أى في جميع صور التخصيص .

(٣) أى بعده .

(٤) لأنهم يقدمون الذي شأنه أئمّهم وهم بيانه أعني .

(٥) بسم الله أفعل كذا ليفيد مع الاختصاص الاهتمام ، لأن الشركين كانوا يبدون باسماء العزى ، فقصد الموحد تخصيص اسم الله بالابتداء للإهتمام والرد عليهم .

قوله تعالى « إقرأ باسم ربك » ، فان الفعل فيه مقدم ^(١) ، وأجيب بأن تقديم الفعل هناك أهم ، لأنها أول سورة نزلت ^(٢) ، وأجاب السكاكي بأن باسم ربك متعلق باقرأ الثاني ^(٣) ، ومعنى الأول ^(٤) افعل القراءة وأوجدها على نحو ما تقدم في قولهم فلان يعطى ويعن يعني إذا لم يحمل على العموم وهو بعيد .

تقديم بعض معمولات الفعل على بعض ^(٥) :

وأما تقديم بعض معمولاته على بعض : فهو إما لأن أصله ^(٦) ،

(١) يعني لو كان التقديم يفيد الاختصاص والاهتمام لوجب أن يؤخر الفعل ويقدم « باسم ربك » لأن كلام الله تعالى أحق برعاية ما يجب رعايته .

(٢) وهذا جواب الزمخشرى ، فكان الأمر بالقراءة أهم باعتبار هذا العارض وإن كان ذكر الله أهم في نفسه .

(٣) أي هو مفعول اقرأ الذي بعده .

(٤) أي لفظ اقرأ الأول .

(٥) المراد بالمعمولات ما يرتبط بالفعل في الجملة الشامل للمسند إليه ولو كان الباب للمعمولات التي هي غير المسند إليه . وراجع هذا البحث في المفتاح ص ١٠٣ .

(٦) أي أصل ذلك البعض المقدم .

التقديم ^(١) ولا مقتضى للعدول عنه ^(٢) كتقديم الفاعل على المفعول نحو ضرب زيد عمرا ، وتقديم المفعول الأول على الثاني نحو أعطيت زيدا درها ^(٣) وإما لأن ذكره أهم والعنابة به أتم ^(٤) ، فيقدم المفعول على الفاعل إذا كان الغرض معرفة وقوع الفعل على من وقع عليه لا وقوعه من وقع منه ، كما إذا خرج رجل على السلطان وعاث في البلاد وكثير منه الأذى فقتل وأردت أن تخبر بقتله فتقول « قتل الخارجى فلان » ، إذ ليس للناس فائدة في أن يعرفوا قاتله وإنما الذي يريدون علمه هو وقوع القتل به ليخلصوا من شره ، ويقدم الفاعل على المفعول إذا كان الغرض معرفة وقوع الفعل من وقع منه لا وقوعه على من وقع عليه كما إذا كان رجل ليس له بأس ولا يقدر فيه أن يقتل فقتل رجلا وأردت

. (١) أى على البعض الآخر المؤخر .

. (٢) أى عن الأصل .

(٣) فتقديم الفاعل على المفعول لأنه عبادة في الكلام وحقه أن يلي الفعل : وتقديم الفاعل الأول على الثاني في نحو أعطيت زيدا درها لأن المفعول الأول فيه أصله التقديم لما فيه من معنى الفاعلية وهو أنه عاط أى آخذ للعطاء .

(٤) جعل الأهمية هنا قسمة لكون الأصل التقديم ، وجعلها في المسند إليه شاملة له ولغيره :

وذكر عبد القاهر أنه ينبغي أن يفسر وجه العناية بشيء يعرف له معنى وقد ظن كثير من الناس أنه يكفي أن يقال قدم للعناية ولكونه أهم من غير =

أن تخبر بذلك فتقول «قتل فلان رجلا» بتقديم القاتل لأن، الذي يعني الناس من شأن هذا القتل ندوره وبعدة من الظن وعلم أنه لم يكن نادرا ولا بعيدا من حيث كان واقعاً على من وقع عليه بل من حيث كان واقعاً من وقع منه، وعليه قوله تعالى «ولا تقتلوا أولادكم من أملأق نحن نرزقكم وإياهم»، وقوله تعالى «ولا تقتلوا أولادكم خشية أملأق نحن نرزقهم وإياكم»، قدم المخاطبين في الأولى دوت الثانية، لأن الخطاب في الأولى للقراء بدليل قوله تعالى من أملأق فكان رزقهم أهـم عندـهم من رزق أولادـهم، فقدم الوعـد برزقـهم على الـوعـد برزقـ أولادـهم، والخطاب في الثانية للاغـنياء بـدليل قوله خـشـية إـملـاقـ فإنـ الخـشـية إنـما تـكـونـ مـا لـمـ يـقـعـ، فـكانـ رـزـقـ أولـادـهمـ هوـ المـطـلـوبـ دونـ رـزـقـهمـ لأنـهـ حـاـصـلـ، فـكانـ أـهـمـ، فـقدمـ الـوعـدـ برـزـقـ أولـادـهمـ علىـ الـوعـدـ برـزـقـهمـ.

وإما لأنـ فيـ التـأخـيرـ إـخلـالـاـ :

بيان المعنى كـقولـهـ تعالىـ «وقـالـ رـجـلـ مـؤـمـنـ منـ آـلـ فـرـعـوـنـ يـكـمـ

= أنـ يـذـكـرـ منـ أـيـنـ كـانـ تـلـكـ العـنـاـيـةـ وـبـمـ كـانـتـ أـهـمـ»، فـرادـ المـصـنـفـ بالـأـهـميةـ هـنـاـ الـأـهـميةـ الـعـارـضـةـ لـاعـتـنـاءـ الـتـكـلـمـ أـوـ السـامـعـ بـشـأنـهـ وـالـاهـتـامـ بـحـالـهـ لـغـرضـ منـ الـأـغـرـاضـ.

إيمانه » ، فإنه لو أخر « من آل فرعون » عن « يكتم إيمانه » لتوهم أن « من » متعلقة بـ « يكتم » ، فلم يفهم أن الرجل من آل فرعون^(١) .

أو بالتناسب كرعاية الفاصلة نحو « فأوجس في نفسه خيفة موسى »^(٢) .
وإما لاعتبار آخر مناسب^(٣) .

وقد السكاكي التقديم للعناية مطلقاً^(٤) قسمين : أحدهما أن يكون أصل ما قدم في الكلام هو التقديم ولا مقتضى للعدول عنه ، كالمبتدأ المعرف فإن أصله التقديم على الخبر نحو زيد عارف ، وكذى الحال المعرف فإن أصله التقديم على الحال نحو جاء زيد راكباً وكالعامل فإن أصله التقديم على معموله نحو عرف زيد عمراً وكان زيد عارفاً وإن زيداً عارف ، وكالفاعل فإن أصله التقديم على المعمولات وما يشبهها من الحال والتمييز نحو ضرب زيد الجانبي

(١) الحال أنة ذكر لرجل ثلاثة أوصاف ، وقدم الأول منها أعني « مؤمن »
لكونه أشرف ؛ ثم الثاني لثلا يتوجه خلاف المقصود .

(٢) بتقديم الجار والمحرر والمفعول على الفاعل لأن فوائل الآى على الألف .

(٣) ومن ذلك إفاده الاختصاص كما ذهب إليه ابن الأثير في نحو جاء راكباً
وحاقيق فيه الجمhour .

(٤) أي سواء كان من معمولات الفعل أو غيرها .

بالسوط يوم الجمعة أمام بكر ضربا شديدا تأديبا له ممتلئا من الغضب ، وامتلا الإباء ماء ؛ وكذلك يكون في حكم المبتدا من مفعولي باب « علمت » نحو علمت زيدا منطلقا ، أو في حكم الفاعل من مفعولي باب أعطيت وكسوت نحو أعطيت زيدا درها وكسوت عمرا جبة ، وكذلك المفعول المتعدى إليه بغيرة واسطة فإن أصله تقديم على المتعدى إليه بواسطة نحو ضربت الجاني بالسوط وكذلك التوابع فإن أصلها أن تذكر بعد المتبوعات .

وثنائيهما أن تكون العناية بتقديمه والاعتناء بشأنه :

١ — لكونه في نفسه نصب عينك ، والتفات خاطرك إليه في التزايد كما تجده قد منيت بهجر حبيبك ، وقيل لك ما تمني ؟ تقول « وجه الحبيب ^(١) أتمنى . وعليه قوله ^(٢) تعالى « وجعلوا الله شركا » أى على القول بأن الله شركا مفعولا جعلوا .

٢ — أو لعارض يورثه ذلك ^(٣) كما إذا توهمت أن خطابك ملتفت

. (١) بتقديم المفعول على الفعل .

(٢) والشاهد تقديم اسم الجلالة وتقديم وجه الحبيب في المثال السابق لأن ذكرها أهن لكونهما في نفسها نصب عينك — راجع ٢٢١ الدلائل ، ١٠٣ المفتاح .

. (٣) اسم الإشارة يرجع إلى كونه نصب عينك .

الخاطر إليه^(١) ينتظر أن تذكره؛ فيبرز في معرض أمر يتجدد في شأنه التقاضي ساعة فساعة ، فتتى تجد له مجالاً للذكر صالحًا أوردته ، نحو قوله تعالى «وجاء من أقصى المدينة رجل يسمى» ، قدم فيه المجرور^(٢) لاشتمال ما قبله على سوء معاملة أهل القرية الرسل . من إصرارهم على تكذيبهم فكان مظنة أن يلعن السامع على مجرى العصادة تلك القرية ويبيق محيلًا في فكره أكانت كلها كذلك أم كان فيها قطر دان أم قاص منبت خير ، منتظرًا لإسلام الحديث^(٣) به بخلاف ما في سورة القصص أو كما إذا وعدت ما تبعد^(٤) وقوعه من جهتين ، إحداهما أدخل في تبعيده من الأخرى فإنك حال التقى خاطرك إلى وقوعه باعتبارها تجد تفاوتاً في إنكارك إياه قوة وضيقها بالنسبة ، ولا متناع إنكاره بدون القصد إليه ينتسب تفاوته ذلك تفاوتاً في القصد إليه والاعتقاء بذلك ، فالبلاغة توجب أنك إذا أنكرت تقول في الأول «شيء» حاله في البعد عن الواقع هذه أى يكون ؟ لقد وعدت هذا أنا وأبي وجدى

(١) أى إلى المعول الذي يجب تقديمه .

(٢) أى على الفاعل وهو «رجل» .

(٣) فهذا العارض جعل المجرور نصب العين بخلاف ما في سورة القصص «وجاء رجل من أقصى المدينة» فإنه ليس فيه ذلك العارض .

(٤) في المفتاح « تستبعد » .

فتقديم المنكر^(١) على المرفوع ؛ وفي الثاني « لقد وعدت أنا وأبى وجدى هذا » فتؤخر : وعليه قوله تعالى في سورة الجمل « لقد وعدنا هذا نحن وآباؤنا » ، وقوله تعالى في سورة المؤمنين « لقد وعدنا نحن وآباؤنا هذا » ، فإن ما قبل الأولى « أى إذا كنا ترابا وآباؤنا أثنا لمحرون » ، وما قبل الثانية « أى إذا متنا وكننا ترابا وعظاما أثنا لمبعوثون » فالجهة المنظور فيها هناك كونهم أنفسهم وآباؤهم ترابا ، والجهة المنظور فيها هنا كونهم ترابا وعظاما ، ولا شبهة أن الأولى أدخل عندهم في تبييد البعث .

٣ — أو كإذا عرفت في التأخير مانعا^(٢) كاف قوله تعالى في سورة المؤمنين « وقال الملا من قومه الذين كفروا وكذبوا بلقاء الآخرة وأترفناهم » بتقديم المحرر^(٣) على الوصف^(٤) ، لأنه لو أخر عنه وأنت تعلم أن تمام الوصف ب تمام ما يدخل في صلة الموصول وتمامه « وأترفناهم في الحياة الدنيا » لاحتلال أن يكون^(٥) من صلة « الدنيا »^(٦) واشتبه الأمر في القائلين أنهم من قومه أم لا

(١) وهو « هذا » لأنه راجع إلى منكر وهو شيء . وربما كانت « المنكر » من الانكار .

(٢) أى مثل الالخل بالمقصود .

(٣) وهو « من قومه » .

(٤) وهو « الذين » .

(٥) أى « من قومه » .

(٦) لأنها هبنا اسم تفضيل من الدنو وليس اسم ، والدنو يتعدى بمن .

بخلاف قوله تعالى في موضع آخر منها : فقال الملا^١ الذين كفروا من قومه . فإنه جاء على الأصل لعدم المانع . وكما في قوله تعالى في سورة طه آمنا برب هرون وموسى ، للمحافظة على الفاصلة بخلاف قوله تعالى في سورة الشعراء : رب موسى وهرون . [انهى كلام السكاكى] ... وفيما ذكره نظر من وجوه :

أحدها أنه جعل تقديم الله على شركاء للعنابة والاهتمام وليس كذلك ،
فإن الآية مسوقة للانكار التوبيخى ، فيمتنع أن يكون تعلق « جعلوا » بالله
مسكرا من غير اعتبار تعلقه بشركاء ، إذ لا ينكر أن يكون جعل ما متعلقا
به ، فيتعين أن يكون انكار تعلقه به باعتبار تعلقه بشركاء وتعلقه بشركاء
كذلك منكر باعتبار تعلقه بالله ، فلم يبق فرق بين التلاوة وعکسها^(١) .
وقد علم بهذا أن كل فعل متعدد إلى مفعولين لم يكن الاعتقاد بذلك إلا باعتبار
تعلقه بالآخر ، إذا قدم أحدهما على الآخر لم يصح تعليل تقديميه^(٢) بالعنابة .

(١) أى لا فرق بين تقديم « الله » وتأخيره .

(٢) والجواب على هذا الاعتراض أنه ليس في كلامه ما يدل على أن المنكر تعلق
جعلوا بالله من غير اعتبار تعلقه بشركاء ، بل كلامه أن المنكر تعلقه بهما لكن العنابة
بالله أئم وإراده في الذكر أئم لكونه في نفسه نصب عين المؤمن ، ولا يخفى أنه
لا يرد على هذا ما ذكره .

و ثانٍ مما أنه جعل التقديم للاحتراز عن الاعمال ببيان المعنى والتقديم
للرعاية على الفاصلة من القسم الثاني ، وليس منه^(١) .
و ثالثاً أن تعلق من قوله بـ «الدنيا» على تقدير تأخره غير معقول إلا على
وجهه بعيد^(٢) .

-
- (١) أجب عن هذا الاعتراض بالمنع فإن الاحتراز المذكور أمر عارض
أوجب — لما تقدم — أن يكون نصب العين .
- (٢) أى أن تعلق من قوله بالدنيا على تقدير تأخره وإن كان صحيحاً من جهة
اللفظ بناء على أن الدنيا وصف والدُنْوَ يتعدي عن لكته غير معقول من جهة
المعنى إذ لا معنى لقولنا أترفنا الكفرة ونعمناهم في الحياة التي دنت من حياة قوم
نوح أى كانت قريبة من حياتهم . وهذا الاعتراض وإن كان مناقشة في المثال
لكنه حق واضح .

بحوث حول متعلقات الفعل^(١)

١ — الفعل المتعدى علامته في عرف النحوين صحة اتصال هاء الضمير الغير المصدر به من غير توسيع بحذف الجار أو صحة أن يصاغ منه (أو من مصدره) اسم مفعول تام (أى مستغن عن حرف الجر) باطراد (لإخراج تمرون الديار إذ يصح صوغ اسم مفعول منها فيقال: الديار مغروزة لكن لا باطراد).. و MASOUI المتعدى فلازم أو يقول المتعدى ما يصل إلى المفعول به بنفسه واللازم بالعكس ويسمى اللازم قاصراً . والأصل سبق الفاعل في المعنى ويلزم الأصل لخوف اللبس كضرب موسى عيسى ، ولكون الثاني محصوراً كما أعطيت إلا زيداً أو ظاهراً والأول ضمير متصل مثل «إنا أعطيناك السكوتر» .. وقد يجب تقديم المفعول في ذلك إذا كان الفاعل في المعنى هو المحصور مثل ما أعطيت الدرة إلا زيداً أو ظاهراً والثاني ضميراً متصلة مثل الدرهم أعطيته زيداً أو ملتبساً بضمير الثاني مثل أسكنت الدار بانيها . وحذف المفعول من غير باب ظن جائز اختصاراً أو اقتصاراً — لا يقال : حذفه للاقتصار لا يأتي في المفعول به لأن الفعل المتعدى يدل عليه إجمالاً فلا يكون حذفه إلا دليلاً ، لا يقول الراد دليلاً يدل على خصوصه لا ما يدل عليه إجمالاً . ومن الحذف اقتصاراً حذف مفعول الفعل المنزلى منزلة اللازم على رأى النحاة والبيانيين ووافقهم المعنى على أنه لا مفعول له أصلاً وعبارة المعنى بعد أن ذكر رأى النحاة : والتحقيق أن يقال إنه نارة يتعلق =

(١) هذه البحوث بقلم محمد خفاجي .

الغرض بالإعلام ب مجرد وقوع الفعل من غير تعيين من أوقعه أو من أوقع عليه فيجاء بمصدره مسندًا إليه فعل كون عام فيقال: حصل حريق، وتارة يتعلّق بالإعلام بيقاع الفاعل فيقتصر عليهما ولا يذكّر المفعول ولا ينوي إذ النوى كالثابت ولا يسمى مخدوفاً لأن الفعل ينزل لهذا القصد منزلة مالا مفعول له ومنه « ربى الذي يحيى ويميت» ، وتارة يقصد إسناد الفعل إلى فاعله وتعليقه بمفعول فيذكران ، وهذا النوع الذي إذا لم يذكّر مفعوله قيل مخدوف نحو « ما ودعاك ربك وما قال» — وحذف المفعول لغرض لفظي كتناسب الفوائل مثل ما ودعاك ربك وما قال وكإيجاز مثل فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا، أولغرض معنوي كاحتقاره مثل كتب الله لاغلبين أى الكافرين أو استهجان التصریع به مثل قول عائشة : ما رأيت منه ولا رأى مني أى العورة أو العلم به أو الجهل به أو تعظيمه أو الخوف منه .

ويقول السكاكي : « واعلم أن لل فعل وما يتعلّق به اعتبارات مجموعها راجع إلى الترك والآيات والاظهار والإضمار والتقديم والتأخير ، فلا بد من التسلّكم هناك وعلى الخصوص في تقييده — أعني الفعل — بالقيود الشرطية ، فنقول : أما الترك فلا يتوجه إلى فاعله كما عرف في علم النحو وإنما يتوجه إلى نفس الفعل أو إلى غير الفاعل ، لكنه لا يتضح اتضاحاً ظاهراً إلا في المفعول به كما مستشف عليه^(١) . . ثم تسلم السكاكي على الحالة المقتضية لترك الفعل^(٢) ، وعلى الحالة المقتضية لإثباته^(٣) — ثم تسلم على الحالة المقتضية لترك مفعوله^(٤) — ثم تسلم على اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل بأنواعه الثلاثة :

(١) ٩٧ المفتاح . (٢) ٩٧ — ٩٩ المرجع . (٣) ٩٩ المرجع . (٤) ٩٩ — ١٠٠ المرجع .

فأحدها أن يقع بين الفعل وبين ما هو فاعل له معنى مثل : هو عرف .

وثانية أن يقع بينه وبين غير ذلك مثل : زيداً عرفت .

وثالثها أن يقع بين ما يتصل به كنحو : عرف زيد عمراً وعرف عمراً زيد .

وذكر السكاكي الأحوال التي تقتضي كل واحد ^(١) منها ، كما تكلم على الحالة المقتضية لاضمار فاعله ولكونه مظهراً ^(٢) ؛ وبسط الكلام على الحالة المقتضية لقييد الفعل بالشرط ^(٣) :

٢ - المذكور في باب متعلقات الفعل ثلاثة أمور هي :

١ - نكبات حذف المفعول به .

ب - نكبات تقديمه على الفعل - لإفاده الاختصاص قبلها كان أو إفراداً أو تعيناً ، وفيه التقاديم وراء التخصيص اهتماماً بشأن المقدم .

ج - نكبات تقديم بعض معمولاته على بعض .

هذه هي عناصر الكلام على « أحوال متعلقات الفعل » ، فقوله « أحوال متعلقات الفعل » أي بعض هذه الأحوال الخاصة بـ متعلقات الفعل وهو الثلاثة أحوال التي أشرنا إليها : هكذا قال السعد ولكن العصام قال : المراد جميع أحوال متعلقات الفعل لأن وضع الباب لها إلا أنه اقتصر على ذكر البعض استغفاء عن ذكر الباقي بما سبق في غير هذا الباب لظهور جريان الباقي فيها (أي في

(١) ١٠٤ المراجع . (٢) ١٠٠ المراجع .

(٣) ١٠٤ المفتاح .

المتعلقات) كما نبه الخطيب عليه في التنبية السابق ، وتفسيره بعض أحوال الم المتعلقات حيث لم يذكر إلا البعض كما ذهب إليه الشارح المحقق (السعد) وهم وكيف لا يكونوها أو كيف لا يكونوا كاذبنا ؟ ، ولو لم يكن المراد جميع الأحوال لم ينحصر الفن (فن المعانى) في الأبواب الثنائية .

وقال السبكي : هذا الباب لبيان أحوال متعلقات الفعل ولم يستوعبها بل ذكر منها الفاعل والمفعول . وذكر الفاعل فيه نظر :

ا — لأنه مسند إليه فذكره في باب المسند إليه أوليق .

ب — ثم الأحوال التي يريد بها هنا هي الذكر والترك والتقديم والتأخير ، والترك لا يأتي في الفاعل لأنه لا يحذف . ولكن قال العصام : إن المتعلق في عرف العربية كأنه مختص بما سوى الفاعل ولم هذا قال تلبسه دون تعلقه لأن الفاعل ملابس لا متعلق .

وقال أيضاً : ينبغي أن يقول : أحوال متعلقات الفعل وما في معناه مما يعمل عمله .. وقال أيضاً : المتكلم : تارة يريد الاخبار عن الفعل أي الحدث من غير تلبس فاعل ولا مفعول فيقول وقع ضرب ونحوه وليس في هذا التركيب شيء من متعلقات الضرب - وتارة يريد فاعله فيؤتى بالفعل الصناعي الذي هو مشتق من الحدث الذي يريد الاخبار به فيذكر فاعله أبداً عند البصريين إلا في مواضع مستثناء ، ويجوز الحذف عند السكسي . . . ثم إن كان متعدياً : فتارة يقصد الاخبار بالحدث والمفعول دون الفاعل فيبني للمفعول فيقال ضرب زيد ، وتارة يقصد الاخبار بالفاعل ولا يذكر من مفعوله فهو على ضربين :

١ - أن يقصد اثبات المعنى للفاعل أو نفيه عنه على الاطلاق ، الخ ، فالمتعدد
حيثند كاللازم فلا يذكر له مفعول ثالثاً يتوجه السامع أن الفرض الاخبار يتعلق
بالمفعول ولا يقدر لأن المقدر كالذكور .. وهذا القسم لا يأتي في الفاعل بل
متى ذكر الفعل الصناعي وجب الاتيان بالفاعل أو نائبه .. ثم قال السبكي :
وهذا حقيقة اللازم فلا ينبغي أن يقال هو كاللازم وكأنهم يعنون باللازم حقيقة ..
ثم هذا القسم نوعان كما قال الخطيب : أن يجعل إطلاق الفعل كنافية عنه متعلقاً
بمفعول مخصوص دلت عليه القرية ، أو لا يجعل كذلك .

ب - أن لا يكون كذلك بأن لم يقطع النظر عن المفعول بل قصد ولم يذكر لفظا فيقدر حسنا القرآن .

٣ - وفي لام متعلقات الفعل وجهان : أنها بكسر اللام أي أحوال الأور المتعلقة بالفعل فال فعل يقال فيه متعلق والمفعول مثلاً متعلق أي متثبت وهذا هو الأحسن ووجه أو لوبته أن المفاعيل وما ألحق بها معمولة والفعل عامل فيها وكون المعمول ضعفه متعلقاً أنساب لأن المتعلق هو المتثبت وهو أضعف من المتثبت به فالتعلق هو التثبت والمتثبت بالكسر هو المعمول الضعيف وبالفتح هو العامل القوى فهذا كا يقال الجار وال مجرور متعلق يكذا .

أو أنها بفتح اللام واقتصر عليه العسام ، لوجهين : فالوجه الأول ذكره عبد الحكيم وهو أن الفتح نظرا إلى أن الحديث الذى يدل عليه الفعل يتعلق بها كما في **الكافية** : المتعدي ما يتوقف فهمه على متعلق ، ولذلك قال العسام : « انه اسم مفعول على ما في الرضى » - والوجه الثاني أن الفتح جائز كالكسر لأن كلام الفعل والمفعول متعلق بالآخر وهذا الوجه ذكره الدسوقي . . هذا ويقول

عبد القاهر : « وأما تعلق الاسم بالفعل فبأن يكون فاعلا له أو مفعولا مطلقا أو مفعولا به أو ظرفأ أو مفعولا معه أو له أو بـأـن يكون منزلا من الفعل منزلة المفعول وذلك في خبر كان وأخواتها والحال والتميز ومثله الاسم المنتصب على الاستثناء » ، وهذا يرجع كسر اللام . . . ويقول السكاكى : اعلم أن للفعل وما يتعلق به اعتبارات وهو أيضا يرجح الكسر .

ع — ذكر المطول أن قول الخطيب « الفعل مع المفعول الخ » تمهيد للكلام على أحوال متعلقات الفعل ولكن الدسوقي يرى أن المصنف قد ذكر مقدمة للمطلب الأول [الذى هو نسكات حذف المفعول به] بقوله : « الفعل مع المفعول إلى قوله ثم الحذف إما للبيان الخ » ، فقوله : ثم الحذف الخ هو أول المقصود بالترجمة، إلا أن الدسوقي عاد فذكر في تعليقه على قول السعد : « ومهد لذلك مقدمة » أن قوله « الفعل مع المفعول » إلى قوله « لا إفاده وقوعه مطلقا » توطة البحث حذف المفعول به .

البلاغة والتجدد

١ - البلاغة العربية مدينة في نشأتها الأولى لجهود علماء اللغة والأدب ، ولثابرة الرواة والنقاد والباحثين في أصول البيان العربي؛ مع الآخر الفذ الذي أحدهه الكتاب والشعراء والأدباء في القرن الثاني والثالث الهجري .. وقد تلاحت الثقافات ، واتصلت المعارف ، وتبدلت الأفكار ؛ في عواصم العلم والثقافة في العالم الإسلامي القديم ، على أيدي العرب الذين نبغوا في اللغات الأجنبية ، والموالي الذين حذقوا اللغة العربية وأجادوها ، والترجمين الذين كانوا همزة الوصل بين الثقافات القديمة والثقافة العربية الإسلامية الأصيلة .. كان خلف لا يشق له غبار في صناعة النقد « لنفاده فيها وحذقه بها وإجادته لها » ^(١) . وكان أبو عبيدة يعجب من فطنة بشار وجودة قريحته وصحة نقده للشعر ^(٢) ، وكان خلف يعجب من نقده للشعر ومذاهبه ^(٣) : وكان الجاحظ ^(٤) يرى أن بشارا زعيم المولدين . ثم جاء ابن سلام والجاحظ وابن قتيبة والبرد وابن المدبر وابن المعن ، فكان لجهودهم أثر كبير في نشأة البلاغة ونمو البحث في أصول البيان .

ولاننسى جهود طائفة أخرى من العلماء في إثارة البحوث البلاغية والتعليق عليها ، وتلك الطائفة هي جماعة العلماء الذين شغلا بالبحث في إعجاز القرآن الكريم وفهم أسرار هذا الإعجاز والتأليف فيه، فكشفوا الكثير من غوامض البلاغة وأصولها ، ومن هؤلاء أبو عبيدة والجاحظ وسوادها من أمم المعزولة وغولها ..

(١) ١٩٧ / ١ العدة طبقات ابن سلام

(٢) ٩١ / ١ العدة

(٣) ٢٣ / ٣ الأغانى

وعلى أيدي قدامة وأبي هلال والأمدي والقاضي الجرجاني وغيرهم من أفتذاذ النقاد في القرن الرابع الهجري ، نرى البحث البلاغي ينمو ويقوى ويزدهر .. ثم تلاميذ الباقلاني وأبن سنان وأبن رشيق من علماء النقد والبيان .

ولقد لمعت عبقرية عبدالقاهر الجرجاني - المتوفى عام ٤٧١هـ - في هذا العهد، وكان مظهر هذه العبرة المماحة كتابان جليلان ألفهما قبل وفاته بقليل هما « دلائل الإعجاز » و « أسرار البلاغة » اللذان يعدان حتى اليوم أصلاً ضخماً من أصول البيان وبمحض البلاغة والنقد والموازنة .. وبعد عبد القاهر انطفأ السراج، وذبل العود، وأصبت الأذواق بالعنى والمجز كاً أصبت البلاغة بالتأخر والاضمحلال .. وبعد نحو قرن ونصف قرن ظهر خاتمة السكاكي بعقليته المنطقية وذوقه الأعمى؛ فأحال البلاغة إلى جدل عقيم في الألفاظ والأساليب ، وإلى قواعد جافة لا صلة لها بالذوق ولا بالحياة ؛ وكثير تلاميذه السكاكي . وانتشر مذهبة في البلاغة الذي يمثله القسم الثالث من كتابه « المفتاح »، والذي عنى فيه مؤلفه بالفسور لا باللباب وبالتوافق لا بالحقائق ؛ ولازال دراستنا للبلاغة حتى اليوم قائمة على أصول مذهب السكاكي وتلاميذه وحده دون سواه .

٢ - وقد نهض جماعة من أدباءنا يدعون إلى التجديد في البلاغة، فمن قائل: إن الكتب الفديعة يجب أن تحمل محلها كتب أخرى مؤلفة على النهج الحديث ؛ ومن دعوة إلى تلقيح البلاغة العربية بأصول الدراسات البلاغية في شتى اللغات الحديثة الأوربية ، ومن ناهجين مناهج الغرب في بحث أسرار البلاغة وأصولها ، ومن منادين إلى مذاهب البلاغيين القدماء من أمثال عبد القاهر وقدامة

وابي هلال .. وهكذا تعددت الآراء ، وتحاصلت الأفكار ، في التجديد في البلاغة ، وي بيان كيف يكون هذا التجديد ، على أن أذواق علائنا العاصرين وأدبائنا المشهورين لا تكاد تساعد على الوصول إلى هدف أو غاية ينشدها المشفقون على البلاغة العربية اليوم .. والذين يحاولون التجديد فيها يكتفون بنقل أفكار الغربيين دون فهم أو يقتظة فكرية أو إمام ما بتراثنا القديم الخالد في البلاغة والبيان والنقد .

ومن صور البحث البلاغى والنقد البيانى ما قرأناه في مجلة الأزهر - عدد ربيع الأول ١٣٧٢ هـ - بعنوان « علوم البلاغة في الميزان » للأستاذ الكبير محمد عرفة، وقد اتجه السكاب إلى إثارة الملاكت ، وتنشيط الأفكار، وتحريض الأذهان على النظر والبحث والنقد والاستنتاج والكشف ، وحفز المهم للبحث والابتكار .. وهو محاولة مجديّة قوية في سبيل التجديد البلاغي المنشود . وأول ذلك هذه الأسرار البلاغية الدقيقة للحذف ومحاولة الكشف عنها ، فلقد عرض عبد القاهر الجرجاني للحذف ومكانه من البلاغة دون أن يبين سبب هذا الحسن والإحسان وسر هذا المجال البيانى الأخاذ . وجاء السكاكي والخطيب وتلاميذه بخلعوا الحذف في موضعه كالذكى في موضعه ؟ لكل مكانه من البلاغة ، ومنزلته من سحر البيان ؟ وأبوا أن يكون للحذف مزية على الذكر بل هما يحصلان البلاغة ويوجدانها ؟ ثم عللوا الحذف بعلل مختلفة لاصلة بينها وبين أحكام النحو الأدبى السليم .. ويحاول الباحث أن يعلل سر جمال الحذف وبلاعنته بأسباب نفسية وأمور بيانية ، منها الهجوم بالسامع على المطلوب دفعه ، والجدة التي نراها في أسلوب الحذف ، ومنها أن المذوق تدل عليه القرآن فإذا ذكر كان تقليلا في موضعه لأنه تعريف مأعرف

ويان لما بين ؟ فيربط بذلك بين البلاغة وأحكام الذوق وأسرار البيان وملكات
النفس الإنسانية .

ومن البحوث التي أثارها الأستاذ ، أساليب التجربة وتحليل ألوان جماله وسر
هذا الجمال ، بعيداً عن تكلف القدماء البغيض وتأويلهم المصنوع .. وكذلك عرض
لأساليب : رأيت اليوم حاتما ، ولقيت مادراً ، وسمعت سجينان وما أشبه ذلك مما
أوله البلاغيون فعملوا حاتما هنا كأنه موضوع للجواب ، فانتزعوه من معناه وهو
العلمية على الرجل المعروف من طيء ؟ وبهذا التأويل يكون حاتم متناولًا للفرد
المتعدد المعهود والفرد غير المتعارف وهو من يتصف بالجود ، فيصير استعماله في
غير المتعارف استعمالاً في غير ما وضع له فيكون عندهم استعارة .. وهو يبحث
ذلك كله ويناقشه وينقده ويحاول الوصول إلى الصواب في أمره ، حيث يرى أن
المراد هنا تشبيه هذا السكريم بحاتم في جوده ، خاتم باق على معناه دون تغيير
أو تبدل .

إن القديم ليس كله صوابا ، وليس كله خطأ ، بل فيه الصواب ، وفيه الخطأ؛
وفيه سوى ذلك ألوان من القصور العلمي الذي يجب ملافاتته؛ فما أجدنا في الأزهر
بتتجديد البحث والدراسة في أصول بلاغتنا ، وفي مذاهب البيان وأسراره .

المبرد وأثره في البيان العربي

١ — المبرد عالم جليل من أعلام اللغة العربية عاش في القرن الثالث (٢١٠ - ٢٨٥) يخدم اللغة والثقافة ، ويدرس مذهبة في النحو وآراءه فيه لتلaminerه ، ويبحث ويكتب ويؤلف ويعلم ؛ حتى أصبح بحق شيخ العلماء والنحواء وإمام العربية وقطبها .. وأهم مؤلفات المبرد هو كتابه الساكمان ، الذي يعد من أهم مصادر الأدب العربي وضمنه آراءه في الأدب والنقد والبيان ، وأشار فيه إلى بعض آرائه في النحو العربي ودراسته .. وكتاب الساكمان مجموعة كبيرة من الأدب العربي ، شعره وتره ، في العصر الجاهلي والإسلامي والأموي وصدر عصر المحدثين ، ساقها المبرد على غير نظام ولا ترتيب وأضاف إليها شروحًا وتعليقات وتفسيرات وتوجهات قيمة في دراسة الأدب العربي ونحن لا يعنينا هنا إلا أن ندرس كل ما يتصل بالبلاغة والبيان في كتاب «الساكمان للمبرد» لتبين أثره في هذا الميدان .

٤ — والبيان العربي أو قل البلاغة العربية دراسة خطيرة لأصول التعبير والأداء والذوق الأدبي في اللغة العربية .

وقد ساعد على إنشاج هذه الدراسات محمود العلامة المتواصل إلى آخر القرن الثالث الهجري ، في كشف أسرار البلاغة العربية ، ودراسة أصولها وعناصرها وألوانها ، ولكن محمود هؤلاء كان مفرقاً موزعاً على المناسبات ، يائني عرضها حليل بيت أو ذكر قصيدة ، وأهم العلماء الذين كان لهم أثرهم في بدء نواة هذه البحوث البيانية هو الجاحظ صاحب البيان والتبيين .. ثم جاء المبرد ؛ وألف

كتابه «الكامل» ، جاءه فيه عرض لكثير من الآراء في البيان والبلاغة ؛ بعضها استنبطه وابتكره ، وبعضاً الآخر تابع فيه الباحثين قبله كالملاحظ وإن قتيبة وسواها ، هذا فضلاً عن أنه ألف كتاب «قواعد الشعر» وكتاب «البلاغة^(١)» مما لا شك في تعلقه واتصاله بالبيان ودراسات البلاغة في مرحلة نشأتها الأولى .

٣ — ونخن نشير هنا إلى أهم هذه الآراء التي وردت في «الكامل» :

١ — وأشار المبرد إلى أسلوب القلب^(٢) في كامله ؛ وذهب إلى جوازه في الكلام للاختصار إذا لم يدخله لبس^(٣) ؛ وعلى نهج المبرد في ذلك سار ابن فارس في الصاحبي^(٤) ؛ ويسمى قدامة هذا الأسلوب «المقلوب» ويجعله من عيوب ائتلاف المعنى والوزن معاً^(٥) . وأشار المبرد في «الكامل» إلى أسلوب «الافتفات^(٦)» ، قال : «والعرب ترك مخاطبة الغائب إلى مخاطبة الشاهد ومخاطبة الشاهد إلى مخاطبة الغائب»^(٧) . وقد سبق أبو زيد في «جمهرة أشعار العرب» المبرد إلى ذكر هذا الأسلوب^(٨) وسار على نهجه ابن فارس^(٩) .

وعرف المبرد السجع بأنه ائتلاف أواخر الكلام على نسق ، كما تألف

(١) ٨٨ فهرست ابن النديم . (٢) ٢١٧ / ١ *الكامل للمبرد* ؛ وص ٣٨٣

من كتاب ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن الكريم للمبرد .

(٣) ص ١٧٢ / الصاحبي في فقه اللغة العربية . (٤) ١٣٠ نقد الشعر .

(٥) ٤٧١ / ١ و ٣٠ / ٢ *الكامل للمبرد* . (٦) ٣٠ / ٢ *الكامل* .

(٧) ص ٣ *المجهرة* ط ١٩٢٦ . (٨) ١٧٢ الصاحبي .

القوافي ^(١) . وهو روح كلام الجاحظ الذى عرف السجع بأنه الكلام المزدوج على غير وزن ^(٢) . والسجع يذكره أرسطو في خطابته ويوجب أن « يكون كل واحد من المصاريع مسوقا إلى المصراع الذى يليه والذى إنما يتم به المعنى ^(٣) » وينذكر الجاحظ آراء رجال البيان في السجع وآخر الطبوغ منه ^(٤) ، كما أشار الجاحظ إلى الازدواج ^(٥) . وينذكر قدامة في تقد المثل أن « من أوصاف البلاغة السجع في موضعه وعند سماح القرىحة به وأن يكون في بعض الكلام لافي جميعه » ^(٦) .

ب — وقسم المبرد في « كامله » الكلام إلى الاختصار المفهم والإطباب المفخم ، وقال : « وقد يقع الإيماء إلى الشيء فيعني عند ذوى الألباب وإن قيل بل الكلام القبيح في الحسن أظهر كان ذلك ، ولكن يفتر الشيء للحسن والبعيد للقريب ^(٧) .

ـ — ويشير المبرد إلى التعقيد اللغوى في بيت الفرزدق :

وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إِلَّا مَلْكًا أَبُو أُمَّهٖ حَىْ أَبُوهٖ يَقَارِبُه
ويشرح البيت وينقده ^(٨) .

د — ويشير إلى أساليب الاستعارة التثليلية في قوله « فلان عليهدين أو ركبه

(١) ١ / ٣٨٢ الس الكامل . (٢) ١٣٣ / البيان والتبيين ط ١٩٢٧ .

(٣) الخطابة من كتاب الشفاء لابن سينا . (٤) ١ / ١٩٤ وما بعدها من البيان والتبيين . (٥) ٩٦ / ١٦٩٢ / ٣ البيان . (٦) ١٠٧ تقد المثل .

(٧) ١ / ١٧ الس الكامل للمبرد طبعة التجارية ١٣٥٥ هـ (٨) ص ١٨ الس الكامل .

دين » تزيد أن الدين علاه وقهره ^(١) ، ويذكر مثلاً للتشيل كقوله تعالى
« والسموات مطويات يمينه » وسواء ^(٢) . ويشير إلى مثل الاستعارة
ويمثلها ^(٣) ، ويشير أيضاً إلى الاستعارة ^(٤) ويقول : « والعرب تستعير من
بعض لبعض ^(٥) ». وقد سبقه الجاحظ بتعريف الاستعارة ^(٦) الذي هو روح
تعريف المفرد . . . ويحمل المفرد في الكامل مثلاً من أمثلة التجريد ^(٧) . . . ويشير
إلى أسلوب للف والنشر ، فيقول : « والعرب تلف الخبرين المختلفين ثم ترى
بتفسيرها جملة ، ثقة بأن السامع يرد إلى كل خبره الخ » ^(٨) ، وسار على نهجه
الصاهي ^(٩) . وقد امتد يسمى ذلك صحة التفسير ^(١٠) . . . ويشير المفرد إلى مثل
الكنية الاصطلاحية ^(١١) ، ويسمى ابن فارس في الصاهي الایماء ^(١٢) . ويقسم
الكلام إلى مصرح وما يكتفى عنه بغیره وما يقع مثلاً فيكون أبلغ في الوصف ،
ويذكر أقسام الكنية ^(١٣) ؛ وإن كان المفرد يقصد الكنية اللغوية لا الاصطلاحية
وكذلك فعل ابن فارس في الصاهي ^(١٤) . . . ويشير المفرد إلى أسلوب التغليب :
كالقمرین للشمس والقمر ، وال عمرین لأبی بکر وعمر ^(١٥) .

(١) ١/٢٤ المرجع . (٢) ١/٧٦ المرجع . (٣) ١/٣٧ الكامل .

(٤) ١/٥٧ المرجع . (٥) ١/١٦٧ ج ١ المرجع . (٦) ١/١١٤ ج ٢
البيان والتبيين . (٧) ٣٥ / ٣٦ الكامل . (٨) ١/٧٥ المرجع .

(٩) ٤٠٦ الصاهي . (١٠) ٨١ نقد الشعر . (١١) ٧٧ و ١/١٦٦
و ٩٢ / ٢٨١ الكامل للمفرد . (١٢) ٢١٠ الصاهي .

(١٣) ٦٥ ج ٢ الكامل : (١٤) ٢١٨ و ٢١٩ الصاهي .

(١٥) ١/٨٤ الكامل .

٥ - ويذكّر أيضًا بيتين للقتّال السكري ويقول : البيت الثاني توكيده للأول^(١) . وهذا أحد أسباب الفصل عند البلاغيين ، ولا نجد أحداً أشار إلى سبب من أسبابه قبل المبرد . وإن كان الجاحظ قد أشار إلى الفصل والوصل ومكانتهما في البلاغة^(٢) . . . ويشير المبرد إلى ورود همسة الاستفهام^(٣) للتقرير ويذكّر إفراط الشعراء في مثل من الشعر^(٤) . وقد سبقه ابن قتيبة م ٢٧٦ هـ إلى الإشارة إلى مثل لإفراط من شعر الشعراء وذلك في كتابه «الشعر والشعراء» .

و - ويشير المبرد إلى مثل للمجاز المرسل^(٥) . وفي أدب السكري لابن قتيبة باب سماء «باب تأويل كلام من كلام الناس مستعمل»^(٦) ذكر فيه مثلاً كثيرة للمجاز المرسل . ويشير المبرد إلى مثل من أمثلة المجاز العقلي^(٧) . ويحمل قول الشاعر «متقدماً ميفاً ورمحاً» ومثلاً أخرى تشبهه^(٨) ، وهذه المثل

(١) ١/٣٥ السكامل (٢) ١/٢٧٦ البيان والتبيين .

(٣) ١/١٢٥ السكامل ، وما بعدها من كتاب ما اتفق لفظه وخالف معناه للمبرد طبع القاهرة عام ١٣٥٠ هـ .

(٤) ١/١٠٣ و ٤٤ و ٤٦ و ٧٦ و ٧٧ و ٨٧ و ٢/٤٤ السكامل .

(٥) ١/٢١٢ و ٢٢٢ و ٩٨ و ٢/٩٨ السكامل ، ١٣ و ١٤ من كتاب ما اتفق لفظه للمبرد . (٦) ٢٦ - ٣٤ أدب السكري .

(٧) ٢/٧٦ و ١٢٨ و ١٦٨ و ١/٢٤٨ و ٢٤٩ و ٢/٢٤٩ السكامل .

(٨) ١/٢١٨ السكامل .

يجوز أن تكون من أسلوب الشاكلة الذي سبق المبرد إلى تقريره . . . ويشير إلى التشبيه^(١) ، ويقصد له بابا يذكر فيه « ما للعرب من التشبيه المصيب والمحدثين بعدهم »^(٢) . وقد أفاض المبرد في استطراد في ذكر ما يستجاد من التشبيه في شعر القدامى والحدثين وحلل ما أتى به ذاكرا كثيرا من أصول التشبيه ، فتكلم على وجه الشبه وأنه إنما ينظر إلى التشبيه من حيث وقع^(٣) التشبيه ، ويدرك كثرة التشبيه في الكلام^(٤) ، ويشرح التشبيه في الآية السكرية « طلعها ويدرك كثرة التشبيه في الكلام^(٤) ، ويدرك كثرة التشبيه في الآية السكرية « طلعها كأنه رؤوس الشياطين » شرعا وافيا^(٥) . ويدرك أقسام التشبيه : المفرط والمصيّب والمقارب والبعيد^(٦) ، وأن منه تشبيه شئ في حالتين بشئين مختلفين^(٧) كقول أمير القيس :

كأن قلوب الطير رطبا وباسا لدى وكرها العناب والخشف البالى

إلى ما سوى ذلك من بحوثه في باب التشبيه الذي حلّ فيه أسراره وبين ألوانه وفصل القول في كثير من مناحيه ، والباب حافل بكثير من ألوان النقد الأدبي وهو أصل عظيم لدراسة التشبيه عند البيانيين — ويدرك المطابقة^(٨) ، وبعض

(٢) ٣٥ - ١٠١ / ٢ . الس الكامل .

(١) ٢٤٦ / ١ . الس الكامل .

(٤) ٦٩ و ٩٠ / ٢ . المرجع .

(٣) ٤٧ / ٢ . الس الكامل .

(٥) ٦٦ و ٧٠ / ٢ . الس الكامل .

(٦) ٨٧ / ٢ . الس الكامل .

(٨) ٢٤١ / ١ . الس الكامل .

(٧) ٣٥ / ٢ . الس الكامل .

وبعد فلاشك أن هذه الآراء كلها وردت مبشوّثة مفرقة في الساكمال وخالية من الاصطلاحات العلمية وحينما يقف عند أسلوب من أساليب البيان ويحمله ويعجب به ولا يسميه لأن علماء البيان والأدب لم يكونوا قد وضعوا له إمما وإنما بلاغته وسحره لا يخفيان على متذوق . . . وبمحضي هذا اليوم فقيه كفاية ، وهو يرشد إلى أثر الساكمال في هذه الدراسات ، وإن كان أثراً محدوداً ، شأنه في ذلك شأن من سبقه من العلماء الذين كانوا لا يزالون يكتشفون أسرار البيان العربي.

(١) ٢٩٧/١ المراجع . (٢) ٣٦٩/١ . (٣) ١٩/١ السالمي .

(٤) الفن الرابع من المقالة الثامنة من الشفاء لابن سينا .

(٥) ١/٩٠ البيان والتبيين ، ١/١٩٠ العمدة لابن رشيق .

(٦) ٩٩ نقد الشعر . (٧) ١٠٤ نقد الشعر . (٨) ١٢٨ نقد الشعر .

ثعلب وأثره في البيان

وثعلب هو إمام السكوفين في النحو واللغة وعلوم العربية ، عاش في الفترة التي بين عامي ٢٩١٩٢٠ ، وهي عام مولده وعام وفاته .. وله كثير من المؤلفات، منها كتاب « الفصيح » .

وثلعب كتاب قواعد الشعر ، وقد قمت بنشره عام ١٩٤٨ ، وكتبت شروحًا وتلقيقات عليه ومقدمة له .. وهو أهم كتاب يظهر فيه آراء ثعلب البيانية ، حيث عرض فيه بعض ألوان البيان والبديع وشوأهدها ، ومنها : التشبيه والبالغة — والأفراط في المعنى — ولطافة المعنى — والتعریض والکناية — والاستعارة وحسن الخروج أو التخاض — ومجاورة الأصداد أو الطلاق كما يسميه البلاغيون والمطابق وهو نوع من الجنس .. ولا شك أن ثعلبا قد كتب كتابه قبل أن يؤلف ابن المعز كناية البديع ، وبذلك يكون ممهدا لجمود ابن المعز الذي خصص ألوان البيان بالتأليف والدراسة في كتابه البديع .. ولـى بحث ضاف عن كتاب « قواعد الشعر » وأثر ثعلب في دراسات البيان ، وهو منشور مقدمة لكتاب قواعد الشعر ، فليرجع إليه من يشاء ^(١) .

ابن المعز وأثره في البيان

ولابن المعز منزلة كبيرة في البيان العربي ، بكتابه القيم « البديع » ، الذي توليت شرحه ونشره عام ١٩٤٥ وطبعته مطبعة مصطفى الحلبي — .. والكتاب

(١) راجع كتاب قواعد الشعر لثعلب نشر وشرح محمد خفاجي — طبعة

أول مولف في علم البديع وصنعة الشعر وألوان البيان ، وقد عرض ابن المعز فيه الاستعارة والتبعنис والمطابقة ورد العجز على الصدر والمذهب الكلامي والالتفات والاعتراض والرجوع وحسن الخروج وتأكيد المدح بما يشبه النم وتجاهيل العارف والهزل الذي يراد به الجد وحسن التضمين والتعریض والكلنایة والإفراط في الصفة وحسن التشبيه ولزوم مالا يلزم وحسن الابداء .

ولى بحث طويل عن الكتاب وأثره وأثر مؤلفه في البيان والبديع ، وهو منشور في كتابي « ابن المعز وأثره في الأدب والنقد والبيان » فليرجع إليه من أراد (١) .. وكتاب « ثعلب » يختلط فيه النقد بالبيان ويعحوث الشعر ، من حيث كان كتاب ابن المعز وفقا على دراسات البيان والبديع ٩

(١) راجع ص ٣٧٠ - ٣٨٣ من كتابي : « ابن المعز وأثره في الأدب والنقد والبيان طبع مكتبة محمود توفيق عام ١٩٤٩ ، ومقدمة كتاب « البديع - شرح محمد خفاجي » - طبعة ١٩٤٥ .

تطبيقات بلاغية

— ١ —

ما سر التعبير باسم الموصول في الأمثلة الآتية ؟ :

١ - إن الذين تدعون من دون الله عباد أمثالكم ، فادعوه فليستجيبوا لكم
إن كنتم صادقين ..

٢ - إن التي زعمت فوادك ملها
خلقت هواك كما خلقت هوى لها
إن الألى حانت بفلج دماؤهم
هم القوم كل القوم يا أم خالد

— ٢ —

ما سر التعبير باسم الاشارة في الأمثلة الآتية ؟

١ - هذا هو الرجل ٢ - على ذلكم هو القائد ٣ - ما أتفه ذلك
الإنسان ٤ - وهذا الذي يذكر آلهتكم ٥ - ما هذا بشر إن هذا إلا
ملك كريم ٦ - إنما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله ، ثم لم يرتابوا ،
وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله .. أولئك هم الصادقون .
هذا الذي تعرف البطحاء وطأته .. والبيت يعرفه والحل والحرم

— ٣ —

بين سر التعريف بالوصولية واسم الإشارة في الأمثلة الآتية :

- ١ - أنت الخصيـب وهـنـه مصر فـتـدقـقـا فـكـلـا كـا بـحـرـ.
- ٢ - إـنـ الـذـينـ نـعـبـتـ لـى بـفـرـاقـهـمـ قـدـأـسـهـدـوـاـلـىـ التـامـ فـأـوـجـعـوـاـ.
- ٣ - أـوـلـثـكـ عـلـىـ هـدـىـ مـنـ رـبـهـمـ وـأـوـلـثـكـ هـمـ الـفـلـحـوـنـ .
- ٤ - الـذـىـ نـالـ الـجـائـزـ شـاعـرـ مـطـبـوـعـ .
- ٥ - أـهـذـاـ الـذـىـ يـذـكـرـ آـهـتـكـمـ .
- ٦ - فـلـمـ أـرـأـيـ الشـمـسـ باـزـغـةـ قـالـ هـذـاـ رـبـيـ هـذـاـ أـكـبـرـ ، فـلـمـ أـفـاتـ قـالـ : يـاـ قـوـمـ إـنـ بـرـىـءـ مـاـ تـشـرـكـوـنـ .
- ٧ - ذـلـكـ هـدـىـ اللـهـ يـهـدـىـ بـهـ مـنـ يـشـاءـ مـنـ عـبـادـهـ .
- ٨ - أـوـلـثـكـ الـذـينـ هـدـاـهـمـ اللـهـ ، فـهـدـاـهـمـ اـقـدـهـ .

— ٤ —

بين دواعي تسكير المسند إليه في الأمثلة الآتية :

- ١ - قـالـ يـاـ قـوـمـ : لـيـسـ بـيـ ضـلـلـةـ ، وـلـكـنـيـ رـسـوـلـ مـنـ رـبـ الـعـالـمـيـنـ .
- ٢ - إـنـ لـمـ تـفـعـلـواـ فـأـذـنـوـاـ بـحـرـبـ مـنـ اللـهـ وـرـسـوـلـهـ .
- ٣ - وـحـيدـ مـنـ الـخـلـانـ فـكـلـ بـلـدـةـ إـذـاـ عـظـمـ الـطـلـوبـ قـلـ المـسـاعدـ

- 9 -

بيان دواعي التقديم في الأمثلة الآية :

١ - أَغْرِيَ اللَّهُ أَيْنِي رِبَاً، وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ.

— ٢ — عصام سودت عصاما

وعلمتهُ الـكـرـ وـالـأـقـدـامـ

٣— ومن عجب الأيام يعني معاشر غضاب علي سبقي إذا أنا جاري

— لعاب الأفاعي، القاتلات لعابه وأرى الجني اشتارته أيدعوا سل

٦ — سو اي تحنان الأغاريد يطرّب وغيرى باللذات يلمو ويلاعب

٦- شلاته للهـ لها إيمـ الوقت والـمال والـشباب

٧ - يُكَفِّ أَنِي العَاسِ لِسْتَ زَلَّ الْفَيِّ وَيُسْتَرْعَفُ النَّصْلُ

وستعطف الأمر الأبي حزمـه إذا الأمر لم يعطـه نقض ولاـفتـل

وقال بعض الشعراء مادحا :

له هم لا متهى لكتارها وهمته الصغرى أجل من الدهر
له احة له اذ معشار حدها على الله كان البر أندى من البحر

٩ - الشيطان يعدكم الفقر ويأمركم بالفحشاء ، والله يعدكم مغفرة منه
وفضلا ، والله واسع علیم .

١٠ - « شر الناس من اتقاء الناس لشره . »

١١ - « المرء كثیر بأخیه - اليد العليا خير من اليد السفلی - إن الدنيا
حلوة خضراء ، وإن الله مستعملکم فيما فناظر کيف تعملون . »

١٢ - « القلوب معك ، والسيوف عليك ، والنصر في السماء . »

— ٦ —

١ - « قد ينزل العالم بفائدة الخبر ولازمه منزلة الجاھل لعدم جريه على
موجب علمه » - اشرح ذلك ، وبين هل منه قوله تعالى : « ولقد علموا لمن
اشتراء ماله في الآخرة من خلاق ، ولبس ما شروا به أنفسهم لو كانوا يعلمون » ،
وقوله تعالى : « وما رميت إذ رميت » - وجه ما تقول ، وبين لم كان قول
بشار : « إن ذاك النجاح في التبکير » أدخل في الفصاحة من قوله : « بسکرا
فالنجاح في التبکير » .

٢ - لم سمى المجاز في الإسناد بجازا عقليا ؟ وهل يجب أن يكون لكل
إسناد مجازي فاعل إذا أسنده إليه كان الإسناد حقيقة ؟ وهل من السهل إدراك
هذا الفاعل الحقيقى في كل مجاز عقلى ؟ ووضح ما تقول بالتمثيل .

٣ - متى يؤكّد الحصر المستفبال من تقديم المسند إليه بكلمة « وحدى » ،
ومتى يؤكّد بكلمة « لا غيري » وإذا كان معنى « وحدى » في قوّة معنى
« لا غيري » فلم اختصت كل منها بوجه من التأكيد ؟ وما الذي يدل عليه

تقديم المسند إليه عند عبد الفاهر إذا بني الفعل على منكر ، وما فائدة التقديم
في قوله تعالى : « وقد دخلوا بالكفر وهم قد خرجو به » ٠ ٠

٤ - ياز كريا إانا نبشرك بغلام اسمه يحيى - يانسأ النبي من يأت منكين
بفاحشة مبينة يضاعف لها العذاب ضعفين - يا إبراهيم أعرض عن هذا إنه قد
جاء أمر ربك - يا أيها الناس أتكم الفقراء إلى الله - لا يستوى أصحاب النار
وأصحاب الجنة : بين في هذه الآيات حال المخاطب ، ونوع الخبر ، وما جرى منه
على مقتضى ظاهر الحال وما جاء على خلافه .

٥ - له شافع في القلب من كل زلة فليس بحتاج الذنب إلى العذر
بلدا كأوطان النجوم حباكم إن الذي قسم البلاد حباكم
العلم يجمع في جنس وفي وطن شتى القبائل أجناسا وأوطانا
بني عمنا عودوا نعمد لومة فإنما إلى الحسنى سراع التلطيف
يin سر تقديم المسند وتسكير المسند إليه في البيت الأول ، وتعريف المسند
إليه بالوصولية في الثاني ، ومجيء المسند جملة في الثالث ، وتأكيد الإسناد
في الأخير .

- ٦ - يتتنوع الخبر باعتبار حال المخاطب بما هذه الأنواع .
- متى يكون الكلام مخرجا على خلاف مقتضى ظاهر الحال - اشرح ذلك مع التثليل من فصيح الكلام وبيان الحال والمقتضى .
- ٢ - يعرف المسند إليه بالوصولية للداع : اذكر خمسة منها مع التثليل .

بَيْنَ رَأْيِ السَّكَاكِ فِيمَا افْتَضَى إِرَادَ الْمَسْنَدِ إِلَيْهِ مُوصَلًا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ :
إِنَّ الَّتِي ضَرَبَتْ بَيْتَا مَهَاجِرَةً بِكُوفَةِ الْجَنْدِ غَالَتْ وَدَهَا غَوْلَ
وَرَدَ الْخَطِيبِ عَلَيْهِ .

٣ - اذْكُرْ بِالْخَتْصَارِ مِنْهُبُ الشِّيخِ عَبْدِ الْقَاهِرِ فِي تَقْدِيمِ الْمَسْنَدِ إِلَيْهِ وَثَالِثَةً
دَوْعَةً لِتَقْدِيمِ الْمَسْنَدِ مَعَ التَّهْيِيلِ .

٤ - (١) قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : وَجَعَلْنَا الْأَنْهَارَ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِمْ .
وَقَالَ الشَّاعِرُ :

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يُخْتَلْ وَقَدْ جَدَ جَدَهُ أَضَاعَ وَقَاسَى أَمْرَهُ وَهُوَ مُدْرِ
وَقَالَ الشَّاعِرُ :

أَعْمَسْيَرَ إِنْ أَبَاكَ غَسِيرَ رَأْسَهُ مِنَ الْلَّيَالِي وَالْخَلْفَ الْأَعْصَرِ

فِي الْآيَةِ وَالْأَيَّاتِ الْمُتَقْدِمَةِ مُجَازٌ عَقْلِيًّا : بَيْنَ مَوْضِعِهِ وَعَلَاقَتِهِ وَقَرْبَتِهِ .

(ب) قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ .

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشَرِّكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ .

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : إِذَا زَلَّتِ الْأَرْضُ زَلَّهَا .

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : وَإِنْ جَنَحُوا لِلْسَّلْمِ فَاجْنِحْهُمْ .

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : وَأَنَّهُ هُوَ أَغْنَى وَأَقْنَى .

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : فَأَزْلَمُهُمُ الشَّيْطَانُ عَنْهَا .

بَيْنَ سَرِ الإِتِيَانِ بِالْمَسْنَدِ فَعْلَا وَاسْمَا . وَتَقْدِيمِ الْمَعْوَلِ فِي الْآيَةِ الْأُولَى .
وَالْإِتِيَانُ بِالْمَسْنَدِ جَمْلَةً فِي الثَّانِيَةِ . وَبِإِذَا فِي الثَّالِثَةِ . وَبِإِنْ فِي الرَّابِعَةِ . وَحَذْف
الْمَعْوَلِ فِي الْخَامِسَةِ . وَتَقْدِيمِ الْمَفْعُولِ عَلَى الْفَاعِلِ فِي السَّادِسَةِ .

حل هذا التطبيق بإيجاز شديد :

ج - ١ أنواع الخبر باعتبار حال المخاطب ثلاثة : ابتدائي ، طبقي ، إنكارى .. الخ .

ويكون الكلام مخرجا على خلاف مقتضى الظاهر . في هذه الصور الثلاث :

١ - تنزيل غير السائل منزلة السائل إذا قدم إليه ما يلوح له بحكم الخبر الخ .

٢ - تنزيل غير المنكر منزلة المنكر الخ .

٣ - تنزيل المنكر منزلة غير المنكر الخ .

ج - ٢ - من الدواعي لتعريف المسند إليه بالمسؤولية ما يلى :

١ - عدم المخاطب بالأحوال المختصة بالمسند إليه سوى الصلة .. الخ .

٢ - استجان التصرع بالاسم مثل الذى يتصل بالأعداء خائن لوطنه ، الذى يخرج من الإنسان ناقض لل موضوع .

٣ - زياذه التقرير ، مثل وراودته الذى هو في بيته عن نفسه .

٤ - التفخيم مثل فعشها ما غشى .

٥ - تنبئه المخاطب على خطأ مثل :

إن الذين ترونهم إخوانكم يشقى غليل صدورهم أن تصرعوا
ورأى السكاكى في البيت « إن الذى ضربت الخ » هو أن ذكر المسؤول
هنا يفيد الإيماء إلى وحه بناء الخبر ، وهذا الإيماء ليس بمقصود لذاته بل جعل

ذرية إلى تحقيق الخبر . . ورد الخطيب عليه بأنه لا يظهر فرق بين الإعاء إلى وجه بناء الخبر وتحقيق الخبر ، فكيف يجعل الأول ذريعة إلى الثاني ؟ .

جـ ٣ - مذهب عبد القاهر في تقديم المسند إليه : يفيد تقديم المسند إليه التخصيص بشروط هي :

١ - أن يكون المسند خبرا فعليا .

٢ - أن يتقدم على المسند إليه حرف النفي ؟

٣ - لا يفصل بين المسند إليه وحرف النفي بفواصل سواء في ذلك ما إذا كان المسند إليه نكرة أو معرفة ظاهرة أو ضميرا ، مثل : ما محمد قام ، ما رجل حضر ، ما أنا فعلت هذا .

فإن لم يل المسند إليه حرف النفي فإن كان معرفة مثل أنا فعلت كان القصد إلى الفاعل وينقسم إلى قسمين .

١ - ما يفيد تخصيصه بالمسند للرد على من زعم انفرد غيره به أو مشاركته فيه مثل أنا كتبت في حاجتك ؟ فإذا أردت التأكيد قلت للزاعم في الوجه الأول أنا كتبت في حاجتك لا غيري ونحوه ، وفي الوجه الثاني أنا كتبت في حاجتك وحدى .

٤ - ما لا يفيد إلا تقوى الحكم وتقريره في ذهن السامع وعكسه مثل هو يعطى الجزيل . . وكذلك إذا كان الفعل منفيًا مثل أنت لا تكذب فإنه أشد لغفي الكذب من قوله لا تكذب أو لا تكذب أنت .

هذا كله إذا بني الفعل على معرف ، فإن بني على منسخر أفاد ذلك تخصيص الجنس أو الواحد بالفعل مثل رجل جاوني أي لا رجلان أو لا امرأة . . .

أما تقديم المسند فيكون لدوع منها:

١- التشويق إلى ذكر المسند إليه مثل :

شمس الضحى وأبو إسحاق والقمر ثلاثة تشرق الدنيا بهجهتها

٢ - التنبه من أول الأمر على أنه خبر لا نعت مثل :

له هم لا منتهي اسكتارها وهمته الصغرى أجل من الدهر

٣- التفاؤل مثل . سعدت بغرة وجهك الأيام .

٤ - ١ : تجرى من تحتهم : في إسناد تجرى إلى ضمير الأئمّه مجاز عقلي
والأصل يجري الماء في النهر - وعلاقاته المكانية وقربته معنوية .

حد هذه : في الإسناد بحاجة عقلية لعلاقة المصدرية والقرينة معنوية .

غير رأسه من الليالي واختلاف الأعصر : في الإسناد مجاز عقلي علاقته الزمانية والقرينة معنوية .

ب - الإتيان بالمسند فعلا في «أفلح» للتقييد بالزمن الماضي على أحصর ما يمكن مع إفادة التجدد .

والاتنان بالمسند اسما في « خاشعون » لافادة عدم التقيد والتجدد .

وتقديم المعمول «في صلاتهم» لغاية التخصيص أو للاهتمام لكون ذلك مساق الكلام.

الإتيان بالمسند جملة في «إن الله لا يغفر الخ» لإرادة تقوى الحكم بنفس الترکيب .

الإتيان بإذن في الآية لفائدة الشرط في الاستقبال مع إفادة أن الشرط مقطوع بوقوعه — والإتيان بإذن في الآية لفائدة الشرط في الاستقبال أيضاً مع إفادة أن الشرط غير مقطوع بوقوعه .

حذف المفعول في الآية لتزيل الفعل منزلة اللازم بذكر الفعل ولا ينوي له في النفس مفعول أصلاً ، لأن الفرض إثبات الفعل في نفسه .

تقديم المفعول على الفاعل في الآية الأخيرة لأن الكلام مسوق للحديث عنهم (آدم وحواء) أولاً قدم ذكرها على ذكر الفاعل .

مقرر البلاغة على السنة الأولى بكلية اللغة

تعريف علم المعنى عند الخطيب — الإسناد الخبرى — الحقيقة العقلية — والمحاجز العقلى ما عدا تعريف السكاكي لكل منها — تعريف المسند إليه بالموصولة وباسم الإشارة — تنكير المسند إليه — تقدیمه — خلاف مقتضى الظاهر — كون المسند اسمًا أو فعلًا أو جملة — تقید المسند بالشرط — تعريف المسند — تقدیمه — مباحث متعلقات الفعل .

فهرس

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٤	أحوال المسند إليه	١٤٧	تقيد الفعل وعدمه
٥	حذفه	١٦٧	تسكير المسند
٦	ذكره	١٦٨	شخصيه و عدمه
٧	تعريفه	١٧٩	متصلات الفعل
٨	تسكيره	٢٠٣	حذف المفعول
٩	وصفه	٢١٨	تقديمه و تقديمه
١٠	توكيده	٢٢٣	الابدال منه
١١	بيانه	٢٢٤	الاعطف عليه
١٢	البدل منه	٢٢٤	تقديمه بضمير فصل
١٣	(٢٢٤-٢٣١)	٢٣٣	تحقيقه
١٤	٢٣٧	٢٤٤	تأخيره
١٥	٢٤٤	٢٤٦	خروجه على خلاف مقتضى الظاهر
١٦	٢٥٥	٢٥٦	أحوال المسند
١٧	الفهرست	١٣٣	حذفه
١٨		١٤٢	ذكره
١٩		١٤٣	إفراده
٢٠		١٤٤	فعليته و اسنته



www.lisanarb.com

